الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

جلين جرينوالد
GLENN GREENWALD

لا مكان للاختباء

NO PLACE TO HIDE

إدوارد سنودن، الولايات المتحدة الأميركية، ودولة المراقبة الأميركية



القصة الكاملة للموظف السابق
في الاستخبارات الأميركية



إدوارد سنودن

لا مكان للاختباء

No Place To Hide

لا مكان للاختباء

No Place To Hide

إدوارد سنودن، الولايات المتحدة الأميركية، ودولة المراقبة الأميركية
Edward Snowden, The NSA, and the U.S. Surveillance State

تأليف

جلين جرينوالد

Glenn Greenwald

ترجمة

بسام شيحا

مراجعة وتحرير

مركز التعريب والبرمجة

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

No Place To Hide

Edward Snowden, The NSA, and the U.S. Surveillance State

حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر

Metropolitan Books - Henry Holt and Company, LLC - New York

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

الطبعة الأولى

2014 م - 1435 هـ

ردمك 978-614-01-1309-1

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

تصميم الغلاف: **سامح خلف**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

لقد طوّرت حكومة الولايات المتحدة قدرةً تكنولوجية تمكِّننا من مراقبة الرسائل التي تنتقل عبر الأثير... يمكن تحويل وجهة هـذه القـدرة في أي وقـت نحـو الشـعب الأميركـي، ولن تبقى لـدى أيّ أميركـي أي خصوصيـة مـع هـذه القـدرة علـى مراقبة كل شـيء: المحادثـات الهاتفيـة، البرقيـات، لا يهـم. لـن يكون هناك أي مكان للاختباء.

- السيناتور فرانك تشيرش، رئيس لجنة مختارة من قبل مجلس الشيوخ لدراسة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالأنشطة الاستخباراتية، 1975.

المحتويات

مُقَـدِّمـَـة

في خريف العام 2005، وبدون الكثير من الآمال الكبيرة، قررت إنشاء مُدَوَّنة سياسـية. لـم أكـن أعـرف في ذلك الحين كيف سـيغير هذا القـرار حياتي في نهاية المطـاف. كان دافعـي الأساسـي نابعـاً من قلقـي المتزايد من النظريـات الراديكالية المتطرفة التي تبنَّتها الحكومة الأميركية في ما يتعلق بممارسـتها لسـلطتها التنفيذية بعد الحادي عشـر من أيلول، وكنت آمل أن تسـمح لي الكتابة حول هذه القضايا بتحقيق نتيجة أفضل مما كان باسـتطاعتي فعله آنذاك كمحامٍ دسـتوري ومدافعٍ عن حقوق الإنسان.

وبعد سبعة أسابيع فقط من شروعي بالتدوين، نشرت صحيفة نيويورك تايمز خبراً مفاجئاً وصادماً: في العام 2001 – حسبما ذكرت الصحيفة – أمرت إدارة بوش سـراً وكالـةَ الأمـن القومـي (NSA) بالتنصُّت على اتصـالات الأميركيين؛ من دون الحصول على تفويض قانوني وفقاً لما يقتضيه القانون الجزائي المعني. وكان هذا التنصُّت غير المفوَّض – حين تم الكشـف عن أمره – سـارياً منذ أربع سـنوات، وقد استهدف ما لا يقل عن عدة آلاف من المواطنين الأميركيين.

شـكَّل هـذا الموضـوع تلاقياً مثالياً بين اهتماماتـي وخبرتي. حاولت الحكومة تبرير البرنامج السـري لوكالة الأمن القومي بالاسـتناد إلى النظرية المتطرفة نفسـها المتعلقة بممارسة السلطة التنفيذية التي دفعتني للبدء بالكتابة: أي الفكرة التي تقول إن خطر الإرهاب يمنح الرئيس سلطة غير محدودة تقريباً لفعل أي شيء من أجل «الحفاظ على أمن الأمة»، بما في ذلك خرق القانون. أفرز الجدل اللاحق مسائل معقدة تتعلق بالقانون الدسـتوري والتفسـير القانوني، وقد أهَّلتني خلفيتي القانونية لمعالجتها بالطريقة المناسبة.

أمضيـت السـنتين التاليتيـن فـي تغطيـة جميـع جوانـب فضيحـة التنصُّت غير

المفـوَّض الـذي نُفِّـذ مـن قبل وكالة الأمن القومـي NSA في مدوّنتي، وكذلك في كتاب كان من بين أكثر الكتب مبيعاً في عام 2006. وكان رأيي واضحاً وصريحاً: بإعطائه الأمر لإجراء تنصُّت غير قانوني، ارتكب الرئيس جرائم وينبغي أن يُحاسَب عليها. غير أن هذا الموقف أثار جدلاً حاداً في المناخ السياسي القمعي والقومي المتعصب بشكل متنامٍ في أميركا.

هذه هي الخلفية التي دفعت إدوارد سنودن، بعد عدة سنوات، لاختياري كي أكـون واسـطته الأولـى مـن أجل إظهـار الانتهاك الذي قامت بـه NSA على نطاق أوسـع بمـا لا يُقـاس. قـال إنـه كان واثقـاً بإمكانيـة الاعتماد عليَّ فـي فهم مخاطر المراقبـة الجماعيـة والسـرِّية المفرطـة للدولـة، وفـي عدم التراجـع تحت الضغوط المفروضة من الحكومة ومن حلفائها الكثر في وسائل الإعلام وأماكن أخرى.

إن الحجم المذهل للوثائق بالغة السـرية التي نقلها سـنودن إلي، إلى جانب الدراما المثيرة المحيطة بسنودن نفسه، ولَّدا اهتماماً عالمياً غير مسبوق بخطر المراقبة الإلكترونية الجماعية وقيمة الخصوصية في العصر الرقمي. لكن المشكلات التحتية الكامنة كانت تتعفن منذ سنوات، في الظلمة، بعيداً عن الأعين إلى درجة كبيرة.

في الواقع، ثمة الكثير من الجوانب الفريدة للجدل الحالي القائم حول NSA. ففي يومنا هذا، تتيح التكنولوجيا نوعاً من المراقبة الشـاملة التي كانت في السـابق فقط من اختصاص كتَّاب الخيال العلمي ذوي المخيَّلة الجامحة. علاوة على ذلك، بعـد الحـادي عشـر مـن أيلول، ولّد التبجيل الأميركـي للأمن، وتقديمه على كل ما عداه، مناخاً يُفضي بصورة خاصة إلى إساءة استخدام السلطة. لكننا بفضل شجاعة سـنودن والسـهولة النسـبية لنسـخ المعلومات الرقمية، أصبحنا نملك رؤية لا مثيل لها، ومن المصدر الأصلي، لكيفية عمل نظام المراقبة فعلياً.

مع ذلك، إن القضايا التي أثارتها قصة NSA تشبه – في جوانب كثيرة – حوادث عديـدة مـن الماضـي، تمتـد إلـى قرون خلـت. فالاعتـراض على انتهـاك الحكومة للخصوصية كان عاملاً رئيسـاً في تأسيس الولايات المتحدة نفسـها، وذلك عندما احتجَّ المسـتوطنون الأميركيون على قوانين تسـمح للمسـؤولين البريطانيين بتفتيش

أي منـزل يرغبـون بتفتيشـه متـى شـاءوا ذلـك. كان مـن حـق الحكومة – بحسـب المستوطنين – الحصول على تفويضات محددة وموجّهة من أجل استقصاء أشخاص بعينهم عند توافر أدلة كافية تعطي أسباباً محتملةً لارتكابهم جرماً ما. أما التفويضات العامـة – أي إخضـاع جميـع المواطنيـن لعمليات تفتيش عشـوائية – فقد كانت غير شرعية على نحو جوهري.

وقـد حفـظ التعديـل الخامـس هذه الفكـرة في القانون الأميركـي بلغة موجزة وواضحة لا لبس فيها: «إن حق الناس في أن يكونوا آمنين بأشخاصهم، ومنازلهم، وأوراقهم، وممتلكاتهم، يجب ألا يُنتهَك، ويجب ألا يُعطَى أي تفويض، إلا بموجب سبب محتمل، ويكون مدعوماً بقَسَم أو إقرار، ويصف بالتحديد المكان الذي ينبغي تفتيشه، والأشخاص الذين يمكن القبض عليهم أو الأشياء التي يمكن مصادرتها». كانـت الغايـة مـن هـذا التعديـل، فـوق كل شـيء آخـر، إبطال صلاحيـة الدولة في أميركا – بصورة نهائية – لتعريض مواطنيها لمراقبة معمَّمة من دون شبهة.

كان النـزاع حـول المراقبـة في القرن الثامن عشـر يركِّز علـى تفتيش المنازل، لكن التكنولوجيا تطورت، فتطورت المراقبة معها. في منتصف القرن التاسع، عندما أصبح انتشـار السـكك الحديدية يسـمح بنقل البريد بشـكل سريع ورخيص، تسبَّبَ فتحُ الحكومة البريطانية للبريد بفضيحة كبرى في المملكة المتحدة. وبحلول العقود الأولى من القرن العشرين، كان مكتب التحقيق في الولايات المتحدة – الذي انبثق منـه لاحقـاً مكتـب التحقيق الفدرالي FBI – يسـتخدم التنصُّت علـى الهواتف، إلى جانـب مراقبـة البريـد والمخبريـن، مـن أجل السـيطرة على المعارضين لسياسـات الحكومة الأميركية.

تمتلك المراقبة الجماعية، تاريخياً، عدة خواص ثابتة، بصرف النظر عن نوعية التقنيات المسـتخدمة. في البداية، يتحمَّل المعارضون والمهمَّشـون في البلد دوماً وطأة المراقبة؛ ما يؤدي بالمساندين للحكومة، أو اللامبالين وحسب، إلى الاعتقاد خطـأً بأنهـم محصَّنـون. ويبيِّـن التاريخ أن وجود نظام مراقبة جماعية، بصرف النظر عن طريقة استخدامه، كافٍ بحد ذاته لكبح الاعتراض. فالمواطنون الذين يدركون

أنهم مراقَبون يصبحون على الفور خاضعين وخائفين.

اكتشف تحقيق أُجري في منتصف السبعينيات حول التجسس الداخلي لمكتب التحقيق الفدرالي FBI أن الوكالة صنَّفت نصف مليون مواطن أميركي بأنهم «انقلابيون» محتملون، حيث كانت تتجسس بشكل روتيني على الناس استناداً فقط إلى معتقداتهم السياسية (كانت لائحة مكتب التحقيق الفدرالي تتراوح من مارتن لوثر كينغ إلى جون لينون، ومن حركة تحرير المرأة إلى جميعة جون بيرتش المعادية للشيوعية). لكن وباء إساءة استعمال المراقبة ليس محصوراً بالتاريخ الأميركي فقط، بل على العكس من ذلك تماماً؛ إذ تمثِّل مراقبة الجماهير إغراءً عاماً بالنسبة لأي سلطة تفتقر إلى المبادئ الأخلاقية. وفي جميع الحالات، يكون الدافع ذاته: قمع الانشقاق والاعتراض وفرض الطاعة.

من هنا، فالمراقبة توحِّد بين حكومات ذات مبادئ سياسية مختلفة إلى حد بعيد. في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أنشأت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية وحدات مراقبة خاصة للتعامل مع خطر الحركات المناهضة للاستعمار. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح جهاز أمن الدولة في ألمانيا الشرقية، المعروف باسم ستاسي، مرادفاً لانتهاك الحكومة لحياة المواطنين الشخصية. ومؤخراً، عندما تحدَّت الاحتجاجات الشعبية خلال الربيع العربي إمساك الاستبداديين بالسلطة، سعت الأنظمة في مصر وليبيا وسوريا للتجسس على استخدام المنشقين المحليين للإنترنت.

لقد بيَّنت التحقيقات التي قامت بها شبكة بلومبيرغ نيوز الإخبارية وصحيفة وول ستريت جورنال أن هذه الأنظمة الديكتاتورية – عندما اكتُسحت بالمحتجّين – ذهبت للتسوُّق، حرفياً، بحثاً عن وسائل مراقبة من شركات تقنية غربية. فقد جلب نظام الأسد في سوريا موظفين من شركة مراقبة إيطالية تُدعى إيريا سبا (Area SpA)، قيل لهم إنّ السوريين بحاجة عاجلة لمراقبة بعض الناس. وفي مصر، اشترت الشرطة السرية التابعة لمبارك أدوات لاختراق تشفير سكايب والتنصُّت على اتصالات الناشطين. وفي ليبيا، حسبما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال، وجد الصحفيون

والثوار الذين دخلوا أحد مراكز المراقبة الحكومية «جداراً من الأجهزة السوداء يعادل حجم كل منها حجم برّاد»، من شركة المراقبة الفرنسية أميسي (Amesys). وكانت تلك المعدات «تفتّش في حركة اتصالات شبكة الإنترنت» للمزوِّد الرئيس لخدمة الإنترنت في ليبيا، «حيث فتحت الرسائل الإلكترونية، وراقبت المحادثات المباشرة، واكتشفت وجود صلات بين أشخاص متنوعين كانوا من بين المشتبه فيهم».

إن القدرة على التنصُّت على اتصالات الناس تمنح سلطة هائلة لمن يقومون بذلك. وما لم تُضبَط هذه السلطة من خلال مراقبة صارمة وإمكانية المحاسبة، فسيُساء استخدامها على نحو شبه حتمي. وعلى هذا الأساس، فالتوقُّع بأن تدير الحكومة الأميركية نظام مراقبة هائلاً بسرية مطلقة من دون أن تقع فريسة إغراءاتها يعارض جميع الأمثلة التاريخية، وجميع الأدلة المتوفرة حول الطبيعة البشرية.

في الواقع، كان قد بدأ يتوضَّح مسبقاً – حتى قبل المعلومات التي كشفها سنودن – أنّ من السذاجة البالغة معاملة الولايات المتحدة على أنها استثناء بالنسبة لقضية المراقبة. في العام 2006، خلال جلسة استماع تحت عنوان «الإنترنت في الصين: أداة للحرية أم للقمع؟»، اتَّحد المتحدثون بهدف إدانة الشركات التكنولوجية الأميركية لمساعدتها الصين على قمع الاعتراض على الإنترنت، حيث شبَّه كريستوفر سميث، النائب (الجمهوري من نيوجيرسي) الذي ترأّس الجلسة، تعاوُنَ ياهوو مع الشرطة السرية الصينية بتسليم آن فرانك للنازيين. كانت جلسة استماع حافلة بالنقد اللاذع؛ كما يحدث دائماً عندما يتحدث مسؤولون أميركيون عن نظام غير مؤيد للولايات المتحدة.

ولكن، لم يستطع حتى الحاضرون في جلسة الاستماع البرلمانية منع أنفسهم من التنويه إلى أن الاجتماع عُقد بعد شهرين من قيام صحيفة نيويورك تايمز بالكشف عن التنصُّت الواسع غير المفوَّض قانونياً الذي أقدمت عليه إدارة بوش. في ضوء تلك المعلومات، بدا انتقاد دول أخرى على تنفيذ مراقبتها المحلية انتقاداً أجوف. وقد أشار النائب الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا براد شيرمان – متحدثاً

بعد النائب سـميث – إلى أن الشـركات التكنولوجية التي يُطلَب منها مقاومة النظام الصينـي ينبغـي عليهـا أن تكون حذرة حيال حكومتهـا بالذات، «وإلا – محذِّراً على نحو تنبؤي – ففي حين قد يرى أولئك الموجودون في الصين خصوصياتهم تُنتهَك بأشنع الطرق، فإننا هنا في الولايات المتحدة قد نجد أيضاً رئيساً ما في المستقبل يفرض هذه التفسيرات الواسعة جداً للدستور فيقرأ رسائلنا الإلكترونية. وأنا أفضِّل عدم حدوث ذلك بدون أمر من المحكمة».

على مدار العقود الماضية، اسـتُغلَّ الخوف من الإرهاب – المُذَكّى بمبالغات دائمـة حـول التهديـد الفعلي – من قبـل القادة الأميركيين لتبرير مروحة واسـعة من السياسـات المتطرفـة. وقـد أدى ذلـك إلى حروب عدوانيـة، ونظام تعذيب عالمي، واحتجـاز (وحتـى اغتيـال) مواطنيـن أجانب ومواطنين أميركييـن أيضاً من دون أي تهم. بيد أن نظام المراقبة السري الشامل غير المرتكز على الشبهة، الذي ولَّده هذا الخوف من الإرهاب، قد يصبح إرثه الأكثر ديمومة. ونعتقد ذلك لأن هناك – رغم كل التشـابهات التاريخية – بُعـداً جديـداً كليـاً لفضيحـة مراقبة وكالـة الأمن القومي الحالية؛ إذ يؤدي الإنترنت اليوم هذه الوظيفة في الحياة اليومية.

ليس الإنترنت مجالاً منفصلاً ومسـتقلاً تُؤدَّى فيه بضعة أعمال تتعلق بحياتنا اليومية؛ وخصوصاً بالنسبة للأجيال الشابة. إنه ليس صندوق بريدنا وهاتفنا وحسب، بل إنه مركز عالمنا؛ المكان الذي يُنفَّذ فيه كل شيء تقريباً. فيه نكتسب الأصدقاء الجدد، وفيه نختار الكتب والأفلام، وفيه ننظِّم نشاطنا السياسي، وفيه ننشئ ونخزِّن معظم بياناتنا الخاصة. إنه المكان الذي نطوِّر فيه – ونعبِّر عن – شـخصياتنا وجوهر ذواتنا.

إن تحويل هذه الشـبكة إلى نظام مراقبة شـامل له نتائج محتملة مختلفة عن أي برامج مراقبة حكومية سـابقة. جميع أنظمة التجسـس السـابقة كانت بالضرورة أكثر محدوديةً وقابليةً للتفادي. من هنا، إن السماح للمراقبة بالتجذُّر على الإنترنت يمكن أن يعني تعريض كل أشكال التفاعل والتخطيط، وحتى الفكر، البشري لتفتيش حكومي شامل.

منذ أن بدأ استخدامه على نطاق واسع، يُرى الإنترنت من قبل الكثيرين على أنه يمتلك إمكانية استثنائية؛ ألا وهي القدرة على تحرير مئات ملايين الناس عبر دَمَقْرَطَة الحوار السياسي وتسوية ميدان اللعب بين الأقوياء والضعفاء. إن حرية الإنترنت – أي القدرة على استخدام الشبكة بدون قيود اجتماعية، ومراقبة اجتماعية أو حكومية، وخوف مهيمن – أمر جوهري بالنسبة لتحقيق هذا الأمل. وعليه، إنّ تحويل الإنترنت إلى نظام مراقبة يُفقده إمكانيته الجوهرية. بل أسوأ من ذلك، إنه يحوِّل الإنترنت إلى أداة قمع؛ ما يهدِّد بإنتاج أشد أسلحة التدخُّل الحكومي قمعاً وتطرُّفاً في التاريخ البشري.

وهذا ما يجعل المعلومات التي كشفها سنودن مذهلةً وهامةً على نحو حيوي. فمن خلال تجرُّئه على كشف قدرات وكالة الأمن القومي المدهشة في المراقبة، وطموحاتها الأكثر إثارة للدهشة، أوضح سنودن أننا نقف عند مفترق طرق تاريخي. هل سيُفضي العصر الرقمي إلى تحرير الفرد وإلى منح الحريات السياسية؛ الأمرين اللذين يستطيع الإنترنت إطلاق العنان لهما بصورة فريدة؟ أم إنه سيُحدث نظام مراقبة وسيطرة كلي الوجود، على نحو يفوق أحلام حتى أكبر طغاة الماضي؟ في الوقت الحالي، كلا الطريقين ممكنان. إن أفعالنا هي التي ستحدد المصير الذي سننتهي إليه.

الفصل الأول

الاتصال

في الأول من كانون الثاني 2012، تلقيت أول اتصال من إدوارد سنودن؛ رغم أنني لم أكن أعرف حينئذ أنه كان منه.

جاء الاتصال على شكل إيميل من شخص يدعو نفسه سينسيناتوس، في إشارة إلى لوسيوس كوينكتيوس سينسيناتوس، المزارع الروماني الذي عُيّن في القرن الخامس قبل الميلاد حاكماً مؤقتاً على روما للدفاع عن المدينة ضد هجوم يتهددها. لكن ما فعله بعد قهر أعداء روما كان أهم مآثره؛ فقد تخلى فوراً وطوعاً عن السلطة السياسية وعاد إلى حياة الزراعة. أصبح سينسيناتوس، الذي يُعتبر «نموذجاً للفضيلة المدنية»، رمزاً لاستخدام السلطة السياسية للمصلحة العامة وقيمة تقييد، أو حتى التخلي عن، السلطة الفردية من أجل خير أكبر.

بدأ الإيميل بالعبارة التالية: «إن أمن اتصالات الناس مهم جداً بالنسبة لي». وكان الهدف المذكور من هذا الإيميل هو حثّي على البدء باستخدام برنامج تشفير PGP كي يتمكّن سينسيناتوس من إرسال أشياء إليّ كان – حسب قوله – متأكداً من أنها ستثير اهتمامي. تعني طريقة PGP التي اخترعت في 1991، «pretty good privacy»، أي خصوصية جيدة للغاية. وقد طُوِّرت لتصبح أداةً لحماية الرسائل الإلكترونية، وأشكال أخرى من الاتصالات التي تجري بواسطة الإنترنت، من المراقبة والقرصنة.

يقوم البرنامج بشكل جوهري بتغليف الإيميل بدرعٍ واقٍ، وهو شيفرة تتكون من مئات، أو حتى آلاف الأرقام والحروف – الحساسة للحجم – العشوائية. ورغم أن الأجهزة الاستخبارية الأشد تقدماً حول العالم – فئة تتضمن حتماً وكالة الأمن

القومي - تمتلك برامج لفك الشيفرات قادرة على معالجة مليار احتمال في الثانية الواحدة، إلا أن شيفرات PGP طويلة جداً وعشوائية جداً لدرجة أنها تتطلَّب حتى من أكثر البرامج تعقيداً سنوات عديدة لفكِّها. ولهذا السبب، يثق الأشخاص الذين يخشون من مراقبة اتصالاتهم، مثل عملاء الاستخبارات والجواسيس وقراصنة الإنترنت، في هذا النوع من التشفير لحماية رسائلهم.

قال «سينسيناتوس» في ذلك الإيميل إنه بحث في جميع الأمكنة عن «المفتاح العام» لبرنامج PGP الخاص بي، وهو مجموعة شيفرات فريدة تسمح للناس باستقبال إيميلات مشفَّرة، لكنه لم يستطع إيجاده. «هذا يضع أي شخص يتواصل معك تحت الخطر. إنني لا أقول تشفير كل اتصال يتعلق بك، ولكن ينبغي على الأقل أن تمنح المتصلين هذا الخيار».

ثم أشار «سينسيناتوس» إلى الفضيحة الجنسية للجنرال ديفيد بيترايوس، الذي اكتُشفت علاقته غير الشرعية - التي أنهت حياته المهنية - مع الصحفية بولا برودويل؛ عندما وجد المحققون إيميلات متبادلة بين الاثنين عن طريق غوغل. لو أن بيترايوس شفَّر رسائله قبل تسليمها إلى Gmail أو تخزينها في مجلَّد رسائله المسودة، وفقاً لسينسيناتوس، لما تمكَّن المحققون من قراءتها. «التشفير مهم، وليس فقط للجواسيس ولمن يقيمون علاقات غرامية مع النساء». إن تنصيب إيميل مشفَّر «إجراءٌ أمنيٌ ضروريٌ على نحو حيوي بالنسبة لأي شخص يرغب بالتواصل معك».

ولدفعي لاتباع نصيحته، أضاف: «يوجد أشخاص قد ترغب بسماع ما لديهم لكنهم لن يستطيعوا الاتصال بك ما لم يعلموا أن رسائلهم لا يمكن أن تُقرأ في الطريق».

ثم عرض عليّ مساعدتي في تنصيب البرنامج: «إذا كنت بحاجة لأي مساعدة في هذا الأمر، فأعلمني من فضلك، أو يمكنك طلب المساعدة على تويتر. لديك مؤيدون كثر بارعون تقنياً، وسيرغبون في تقديم مساعدة فورية». ثم أنهى الإيميل: «شكراً. س».

إن استخدام برنامج للتشفير أمرٌ نويت فعله منذ مدة طويلة، فأنا أكتب منذ

سنين حول ويكيليكس، وفاضحي الانتهاكات المخفية، ومجموعة قراصنة الإنترنت المعروفين باسم أنونيموس، ومواضيع تتصل بهذه الأمور، وأتواصل بين الحين والآخر مع أناس داخل مؤسسة الأمن القومي الأميركية. ومعظم هؤلاء يشعرون بالقلق بخصوص أمن اتصالاتهم وتجنُّب المراقبة. لكن البرنامج معقد، وخاصة بالنسبة لشخص يملك معرفة ضئيلة جداً في عالم البرمجة والحواسيب، مثلي. ولهذا، كان هذا الأمر واحداً من الأشياء التي لم أتمكن قطّ من فعلها.

لم يدفعني إيميل س لفعل أي شيء. فبما أنني أصبحت معروفاً بتغطيتي قصصاً تتجاهلها معظم وسائل الإعلام، كثيراً ما يعرض عليّ أناس من جميع التوجهات «قصصاً كبيرة» لكنها تكون غالباً بلا أي قيمة. وفي جميع الأوقات، أكون منهمكاً في العمل على عدد من القصص يفوق قدرتي على معالجتها كلها، ولهذا أحتاج لشيء ملموس كي أترك ما أفعله من أجل متابعة خيط جديد. وبالرغم من التلميح الغامض لوجود «أشخاص قد» أرغب «بسماع ما لديهم»، فإنني لم أجد في إيميل س أي شيء مغرٍ إلى الحد الكافي. قرأته لكنني لم أردّ عليه.

وبعد ثلاثة أيام، وصلني إيميل آخر من س يطلب مني فيه تأكيد استلامي للإيميل الأول، فأجبت على الفور هذه المرة: «استلمت هذا وسأعمل عليه. ليس لدي رمز PGP، ولا أعرف كيف أفعل ذلك، لكنني سأحاول إيجاد شخص يمكنه مساعدتي».

ردَّ س على رسالتي في وقت لاحق من ذلك اليوم مع إرشادات متسلسلة واضحة - خطوة خطوة - حول نظام PGP (التشفير للأغبياء، في جوهرها). وفي نهاية الإرشادات التي وجدُتها معقدة ومربكة - بسبب جهلي في هذه المسائل - قال إنها ليست سوى «الأساسيات البحتة. إذا كنت لا تستطيع إيجاد شخص ما لإرشادك خلال التنصيب، والصياغة، والاستخدام، فأعلمني بذلك من فضلك. يمكنني تسهيل اتصالك مع أشخاص يفهمون التشفير في أي مكان من العالم تقريباً».

انتهى هذا الإيميل بعبارة ختامية أشد وضوحاً: «المخلص لك تشفيرياً، سينسيناتوس».

ولكـن، رغـم نوايـاي، إلا أنني لم أخصص وقتاً للعمل على مسـألة التشـفير. وانقضـت سـبعة أسـابيع، وبـدأ إهمالـي فعل ذلـك يؤرقني قليلاً. مـاذا لو كان هذا الشـخص يملـك حقـاً قصـة هامة، قصة قد تفوتني لمجرد أننـي لم أنصِّب برنامجاً حاسوبياً؟ وبصرف النظر عن أي شيء آخر، كنت أعلم أن التشفير يمكن أن يكون بالغ الأهمية في المسـتقبل؛ حتى لو تبيَّن أن سينسـيناتوس لم يكن يملك شـيئاً ذا قيمة.

في 28 كانون الثاني 2013، أرسـلت إيميلاً إلى س أخبرته فيه بأنني سـأجلب شخصاً لمساعدتي في التشفير، وآمل أن أنجز ذلك في اليوم التالي أو نحو ذلك.

ردَّ س في اليوم التالي: «هذا خبر عظيم! إذا احتجتَ لأي مساعدة إضافية أو كانت لديك أسـئلة في المسـتقبل، فأنت مرحَّب بك دائماً. أرجو أن تتقبَّل شـكري الصادق لدعمك خصوصية الاتصالات! سينسيناتوس».

ورغم ذلك لم أفعل شـيئاً؛ لأنني كنت منهمكاً في قصص أخرى، فضلاً عن أنني كنت لا أزال غير مقتنع بأن س يملك شـيئاً يسـتحق أن يُقال. لم يكن هناك قـرار واعٍ منـي بعدم فعل أي شـيء، ولكن - ببسـاطة - نظراً للائحتـي الطويلة جداً على الدوام في ما يتعلق بالأشياء التي ينبغي علي الاهتمام بها، لم يصبح تنصيب تقنية تشـفير بناءً على طلب هذا الشـخص المجهول ضاغطاً بما يكفي بالنسـبة إلي كي أوقف أشياء أخرى وأركِّز عليه.

وهكـذا، وجدنا - أنـا وس - نفسـينا فـي وضع متناقض. فهو لم يكن مسـتعداً لإخبـاري أي شـيء محـدد حـول مـا كان لديه، أو حتى حول هويَّتـه وطبيعة عمله مـا لـم أنصِّـب برنامج التشـفير. وبدون إغـراء التفاصيل، لم تكن اسـتجابتي لطلبه وتخصيص الوقت لتنصيب البرنامج تشكِّل أولوية بالنسبة لي.

وفـي وجـه هـذا الجمود، رفع س مسـتوى جهوده، فأرسـل لـي مقطع فيديو مدته عشر دقائق بعنوان PGP للصحفيين. أرشدني الفيديو، باستخدام برنامج يولِّد صوت كمبيوتر، إلى طريقة تنصيب برنامج التشـفير بأسـلوب متسلسـل وسهل، مع الصور والرسوم البيانية.

ومع ذلك، لم أفعل شيئاً. وهنا شعر س -كما أخبرني لاحقاً- بالإحباط. لقد قال لنفسه: «ها أنذا مستعد للمجازفة بحريتي، وربما بحياتي، من أجل إعطاء هذا الشخص آلاف الوثائق فائقة السرية من أكثر وكالات الأمة سريةً -في تسريب سينتج عشرات إن لم نقل مئات التحقيقات الصحفية السبَّاقة الضخمة- وهو لا يكبّد نفسه حتى عناء تنصيب برنامج تشفير».

إلى هذه الدرجة كنت قريباً من تضييع فرصة الحصول على واحد من أكبر وأهم تسريبات الأمن القومي في التاريخ الأميركي.

لم أسمع شيئاً عن هذا الأمر إلا بعد عشرة أسابيع. ففي 18 نيسان، طرت من منزلي في ريو دي جانيرو إلى نيويورك كي ألقي محاضرات مجدولة مسبقاً، حول مخاطر سرية الحكومة وانتهاكات الحريات المدنية التي تجري باسم الحرب على الإرهاب.

عند هبوطي في مطار جون كينيدي، وجدت أن لدي إيميلاً من لورا بويتراس، صانعة الأفلام الوثائقية، تقول فيه: «هل هناك أي فرصة لأن تكون متواجداً في الولايات المتحدة في الأسبوع القادم؟ أود أن أتحدث معك حول أمر ما، ولكن يُفضَّل أن يكون ذلك شخصياً».

إنني أتعامل بجدية فائقة مع أي رسالة أتلقاها من لورا بويتراس، فهي واحدة من أكثر الأشخاص الذين عرفتهم تصميماً وشجاعاً واستقلاليةً. لقد صنعت بويتراس الفيلم تلو الفيلم في أشد الظروف خطورةً؛ بدون أي طاقم أو دعم من منظمة إخبارية، وبميزانية متواضعة، وكاميرا واحدة، وعزيمتها فقط. ففي أوج أسوأ مراحل العنف في حرب العراق، تجرَّأت على الدخول إلى المثلث السنّي من أجل صنع فيلم «بلدي، بلدي»، الذي قدَّم رؤية قويةً للحياة في ظل الاحتلال الأميركي، ورُشِّح لنيل إحدى جوائز أكاديمي.

ومن أجل فيلمها التالي، سافرت بويتراس إلى اليمن، حيث أمضت أشهراً في ملاحقة رجلين يمنيين؛ الحارس الشخصي لأسامة بن لادن وسائقه. ومنذ ذلك

الحين، تعمل بويتراس على إعداد فيلم وثائقي حول مراقبة وكالة الأمن القومي. لقد جعلتها الأفلام الثلاثة –التي تُعتبَر سلسلة ثلاثية حول السلوك الأميركي خلال الحرب على الإرهاب– هدفاً دائماً لمضايقة سلطات الحكومة كلما دخلت أو غادرت البلد.

من خلال لورا، تعلَّمتُ درساً قيِّماً. عندما قابلتها لأول مرة، في عام 2010، كانت قد احتُجزت من قبل «قسم أمن الوطن» في المطارات أكثر من خمس وثلاثين مرة عند دخولها إلى الولايات المتحدة، حيث استُجوبت وهُدِّدت وصودرت موادها؛ بما في ذلك حاسوبها المحمول وكاميراتها ودفاتر ملاحظاتها. ومع ذلك، كانت تقرر دائماً عدم فضح هذه المضايقات المتواصلة خشية أن يؤدي ذلك إلى استحالة قيامها بعملها. بيد أن ذلك تغيَّر إثر استجواب مسيء على نحو غير عادي في مطار الحرية الدولي في نيوارك. فقد طفح كيلها حينها؛ «إن الأمر يزداد سوءاً، ولا يتحسّن، بسبب صمتي». وهكذا أصبحتْ مستعدةً لإبلاغي بالأمر كي أكتب حوله.

لقد حظي المقال الذي نشرتُه في المجلة السياسية الإلكترونية سالون، بما حمله من تفاصيل تتعلق بالاستجوابات المتواصلة التي خضعت لها بويتراس، باهتمام كبير جداً، وأثار تصريحات مؤيدة واستنكارات شاجبة للمضايقات. وفي المرة التالية التي غادرت فيها بويتراس الولايات المتحدة بعد نشر المقال، لم تُستجوَب ولم تُصادَر موادها. وخلال الشهرين التاليين لم تتعرض لأي مضايقة. وهكذا أصبحت لورا قادرة على السفر بحرية للمرة الأولى منذ سنوات.

كان الدرس بالنسبة لي واضحاً: إن مسؤولي الأمن الوطني لا يحبون الضوء. إنهم يتصرفون بشكل مسيء ووحشي فقط عندما يعتقدون أنهم آمنون؛ في الظلمة. السرية هي العنصر الجوهري في إساءة استخدام السلطة –كما اكتشفنا– والشفافية ترياقها الحقيقي الوحيد.

في مطار جون كينيدي، بعد قراءة إيميل لورا، أجبت على الفور: «في الحقيقة، لقد وصلت إلى الولايات المتحدة هذا الصباح... أين أنت؟». رتَّبنا لقاءً في اليوم

التالي في صالة استقبال فندقي، ماريوت، في مدينة يونكرز، ووجدنا مقعدين في المطعم. تحت إصرار لورا، غيَّرنا الطاولة مرتين قبل البدء بحديثنا كي نضمن عدم إمكانية سماعنا. وبعد ذلك دخلت لورا في صلب الموضوع. قالت إنها تريد مناقشة «مسألة فائقة الحساسية والأهمية»، ولهذا فاتخاذ الإجراءات الأمنية كان ضرورياً جداً.

وبما أنني كنت أحمل هاتفي الخلوي، طلبت لورا مني إما إزالة البطارية أو تركه في غرفتي في الفندق. قالت لورا: «يبدو هذا كهوس الارتياب»، لكن الحكومة قادرة على تفعيل الهواتف الخلوية أو الحواسيب المحمولة لتعمل كأجهزة تنصت. وإطفاء الهاتف الخلوي أو الحاسب المحمول لا يبطل هذه الإمكانية، بل إزالة البطارية فقط. لقد سمعت بذلك من قبل من نشطاء في مجال الشفافية وقراصنة إنترنت لكنني كنت أميل إلى اعتبار ذلك حرصاً مبالغاً به. أما هذه المرة، فقد أخذته على محمل الجد لأنه أتى من لورا. بعد اكتشافي أن بطارية هاتفي الخلوي لا يمكن إزالتها، أعدته إلى غرفتي ثم رجعت إلى المطعم.

عندئذ، بدأت لورا كلامها. لقد تلقت سلسلة إيميلات من شخص بدا صادقاً وجدياً في آن واحد. ادَّعى أنه يملك إمكانية الوصول إلى بعض الوثائق المجرِّمة وفائقة السرية حول تجسس الحكومة الأميركية على مواطنيها وبقية العالم. وكان عازماً على تسريب هذه الوثائق إليها، وقد طلب منها العمل معي بالتحديد من أجل نشرها والكتابة حولها. في ذلك الحين، لم أقم بالربط بين تلك الإيميلات والإيميلات المنسية التي تلقيتها من سينسيناتوس قبل أشهر. كانت مركونة في مؤخر دماغي؛ بعيداً عن الأنظار.

ثم أخرجت لورا عدة صفحات من حقيبتها من اثنين من الإيميلات التي أرسلها المسرِّب المجهول، وقرأتُها أمام الطاولة من البداية حتى النهاية. كانت مذهلة.

لقد بدأ الإيميل الثاني، الذي أُرسل بعد أسابيع من الأول، بالعبارة التالي: «ما زلت هنا». وبالنسبة للسؤال الذي كان يلحُّ علي أكثر من أي سؤال آخر – متى

سيكون مستعداً لتزويدنا بالوثائق؟ - قال في الإيميل نفسه: «كل ما أستطيع قوله هو قريباً».

بعد حثّها على إزالة البطاريات من الهواتف الخلوية دائماً قبل التحدث حول مسائل حساسة - أو على الأقل، وضع الهواتف الخلوية في الثلاجة، حيث ستتعطل قدرتها على التنصُّت - قال المسرِّب للورا إنه ينبغي عليها أن تعمل معي على هذه الوثائق. ثم تحوَّل إلى الجزء الأهم مما كان يعتبرها مهمته:

> ستقدِّم صدمة المرحلة البدائية هذه [بعد كشف المعلومات الأولى] الدعم اللازم لبناء إنترنت يتميز بقدر أكبر من المساواة، لكن هذا لن يعمل لصالح الشخص العادي ما لم يتفوَّق العلم على القانون. عبر فهم الآليات التي تُنتهَك بواسطتها خصوصياتنا، يمكننا الفوز هنا. باستطاعتنا أن نضمن لجميع الناس حماية متساوية من التفتيش غير المنطقي من خلال قوانين عالمية، ولكن فقط إذا كان المجتمع التقني مستعداً لمواجهة التهديد والالتزام بتطبيق حلول علمية مبتكرة. وفي النهاية، يجب أن نفرض مبدأً يمكن بموجبه للمتنفذين التمتع بالخصوصية؛ فقط إذا كان الأشخاص العاديون يشاركونهم النوع نفس من الحق: مبدأٌ تفرضه قوانين الطبيعة، وليس سياسات الإنسان.

قلت عندما أنهيت القراءة: «إنه حقيقي. لا يمكنني أن أفسِّر السبب بالضبط، لكنني أشعر حدسياً بأن هذا أمر جدي، وبأنه حقاً من يدَّعي أنه يكون».

قالت لورا: «وأنا كذلك. لدي شك ضئيل جداً».

كنا أنا ولورا نعلم - منطقياً وعقلانياً - أن وثوقنا بصدق المسرِّب قد يكون في غير محلّه. لم تكن لدينا أي فكرة حول ماهية الشخص الذي كان يكتب إليها. وبالطبع، كان من الممكن أن يكون أي شخص. هناك احتمال بأن تكون القصة برمّتها مختلقة. وهناك أيضاً احتمال بأن تكون ضرباً من الخديعة من الحكومة لتوريطنا في عملية تسريب غير قانونية. أو ربما جاء هذا من شخص يسعى لتقويض مصداقيتنا عبر تسليم وثائق مزيفة للنشر.

ناقشنا كل هذه الاحتمالات. كنا نعلم أن تقريراً سرياً صادراً عن الجيش الأميركي في عام 2008 أعلن ويكيليكس عدواً للدولة، واقترح طرقاً من أجل «الإضرار وربما تدمير» المنظمة. لقد ناقش التقرير (الذي سُرِّب - مما يدعو للسخرية - إلى ويكيليكس نفسها) إمكانية تسريب وثائق مزيفة. فإذا نشرتها ويكيليكس على أنها حقيقية، فستتعرَّض مصداقيتها لضربة جدية.

كنا ندرك كل الأفخاخ المحتملة لكننا تجاهلناها، معتمدين بدلاً من ذلك على حدسنا فقط. كان هناك شيء قوي - رغم أنه غير ملموس - في تلك الإيميلات أقنعنا بأن كاتبها صادق. لقد كتب ما كتبه انطلاقاً من اعتقاده الراسخ بمخاطر السرية الحكومية والتجسس الشامل، وقد أدركت على نحو حدسي حماسته السياسية. شعرت بوجود رابط يجمع بيننا وبين مراسلنا، ونظرته إلى العالم، وإحساسه العميق والواضح بأن الأمر لم يكن يحتمل التأخير.

خلال السنوات السبع السابقة، كنت أكتب على نحو شبه يومي - مدفوعاً بالاعتقاد ذاته - حول التطورات الخطرة في سرية الدولة الأميركية، والنظريات الراديكالية للسلطة التنفيذية، والانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز والمراقبة، والعسكرة، والاعتداء على الحريات المدنية. ثمة نظرة خاصة وموقف محدد يوحِّدان بين شرائح متنوعة - صحفيين، وناشطين سياسيين، وقرائي - بين أشخاص يشعرون بالنوع نفسه من القلق حيال هذه النزعات. ولهذا، كنت أفترض أنه سيكون من الصعب على شخص لم يكن يشعر حقاً بهذا القلق أن يقلِّد هذا الموقف بهذه الدقة، وبهذه الأصالة.

وفي أحد المقاطع الأخيرة من إيميلات لورا، قال مراسلها إنه كان على وشك إتمام الخطوات الأخيرة الضرورية لتزويدنا بالوثائق. قال إنه بحاجة إلى أربعة إلى ستة أسابيع أخرى، وإنه يتوجب علينا الانتظار إلى أن يأتينا خبر منه. وأكَّد لنا أننا سنسمع منه حتماً.

بعد ثلاثة أيام، التقينا أنا ولورا مجدداً، هذه المرة في مانهاتن، ومع إيميل

آخر من المسرِّب المجهول، شرح فيه سبب استعداده للمجازفة بحريته - بتعريض نفسه لاحتمال كبير بأن يُسجَن لمدة طويلة جداً - من أجل كشف هذه الوثائق. هنا أصبحت أشد اقتناعاً بأن مصدرنا كان صادقاً. ومع ذلك، أخبرت شريكي ديفيد ميراندا أثناء رحلة العودة إلى منزلي في البرازيل بأنني كنت أنوي إخراج المسألة برمتها من رأسي. «قد لا يحدث ذلك. ربما سيغيِّر رأيه. قد يُلقى القبض عليه». بيد أن ديفيد - وهو شخص يتمتع بحدس قوي - كان متأكداً على نحو غريب: «إن الأمر حقيقي. إنّه حقيقي. وسيحدث ذلك. وسيكون الأمر عظيماً».

بعد عودتي إلى ريو، لم أسمع شيئاً لمدة ثلاثة أسابيع. ولم أقضِ أي وقت تقريباً في التفكير في المصدر؛ لأن كل ما كان بوسعي فعله هو الانتظار. وبعد ذلك، في 11 أيار، تلقيت إيميلاً من خبير تقني عملت أنا ولورا معه في السابق. كانت كلماته مرمَّزة، لكن المعنى كان واضحاً: «مرحباً جلين، إنني أراجعك بشأن تعليم استخدام PGP. هل تملك عنواناً كي أرسل إليك شيئاً لمساعدتك على البدء في الأسبوع القادم؟».

كنت متأكداً بأن الشيء الذي كان يريد إرساله هو ما كنت بحاجة إليه للبدء بالعمل على وثائق المسرِّب. وكان هذا يعني أيضاً أن لورا قد سمعت خبراً من مراسلنا المجهول وتلقَّت ما كنا ننتظره.

بعد ذلك، أرسل الرجل التقني طرداً عبر شركة فيديرال إكسبريس، وكان مقرراً وصوله خلال يومين. لم أكن أعرف ماذا يمكنني أن أتوقع: هل سيرسل برنامجاً، أم الوثائق نفسها؟ خلال الساعات الثماني والأربعين التالية، كان من المستحيل علي التركيز على أي شيء آخر. وفي يوم التسليم المقرر، عند الساعة 5:30 عصراً، ذهبت ولم يصل شيء. اتصلت بشركة فيديكس فقيل لي إن الطرد محتجز في الجمارك «لأسباب غير معلومة». مضى يومان، ثم خمسة، ثم أسبوع كامل. وفي كل يوم، كانت فيديكس تقول الشيء ذاته: الطرد محتجز في الجمارك لأسباب غير معلومة.

لفتـرة وجيـزة، سـاورني الشـك بأن سـلطة حكومية ما – أميركيـة، برازيلية، أو سواهما – كانت مسؤولة عن هذا التأخير لأنها كانت تعرف شيئاً ما، لكنني تمسكت بالتفسير الأرجح؛ وهو أن الأمر لم يكن سوى واحد من الإزعاجات البيروقراطية العرَضية.

فـي ذلـك الحيـن، لم تكن لـورا تحب التحدث حول أي من هذه الأمور عبر الهاتف أو على الإنترنت، ولهذا لم أكن أعرف بالضبط ما كان يوجد في الطرد.

وأخيراً، بعد نحو عشـرة أيام من إرسـال الطرد إلي، سـلّمتني إيّاه فيديكس. فتحـتُ المغلّـف فوجـدت ذاكرتيْن خارجيتين (*USB thumb drive*) وورقة مطبوعة تحـوي توجيهـات مفصَّلة حول اسـتخدام برامج حاسـوبية متنوعـة مصممة لتقديم أقصـى درجـة ممكنـة من الأمـان، إضافة إلى عبارات مرور عديدة لحسـابات بريد إلكتروني مشفَّرة، وبرامج أخرى لم أسمع بها من قبل.

لـم تكـن لـدي أدنـى فكـرة عما يعنيه ذلك؛ إذ لم يسـبق لي أن سـمعت بهذه البرامج من قبل، رغم أنني أعرف عن عبارات المرور السرية، وهي بشكل أساسي كلمـات مـرور تحـوي أحرفـاً حساسة للحجم وعلامات ترقيـم وذلك كي يصعب كسـرها. ومع رفض لورا الشـديد التحدث بواسـطة الهاتف أو الإنترنت، كنت لا أزال أشـعر بالإحبـاط. فعلـى الرغـم مـن أنني أصبحت أمتلك مـا كنت أنتظره، إلا أنني لم أكن أعرف إلى أين سيقودني.

كنت على وشك اكتشاف ذلك؛ من أفضل مرشد ممكن.

بعد يوم من وصول الطرد، خلال الأسبوع الذي يصادف فيه 20 أيار، أخبرتني لـورا أننـا بحاجـة عاجلـة للتحدث معاً، ولكن فقط عبر مواقع المحادثة التي تعتمد نظام OTR، وهو وسيلة مشفَّرة للتحدث على الإنترنت بأمان. بما أنني استخدمت OTR من قبل، فقد تمكَّنت من تنصيب برنامج المحادثة، وأنشأت حساباً لي، ثم أضفت اسم المستخدم الخاص بلورا إلى «قائمة أصدقائي»، فظهرت على الفور.

سـألتها إن كان بوسـعي الحصول على الوثائق السـرية فقالت إنها ستأتيني من المصدر فقط، وليس منها. ثم أضافت معلومة جديدة ومفاجئة؛ وهي أننا قد نضطر

للسفر إلى هونغ كونغ على الفور لمقابلة المصدر.

كنت محتاراً. ماذا يفعل شخص يملك إمكانية الوصول إلى وثائق حكومية أميركية فائقة السرية في هونغ كونغ؟! لقد افترضت أن مصدرنا المجهول كان في ميريلاند أو فيرجينيا الشمالية. ما علاقة هونغ كونغ بهذا الأمر؟ بالطبع، كنت مستعداً للسفر إلى أي مكان، لكنني كنت بحاجة لمعلومات إضافية حول سبب ذهابي. لكن عدم قدرة لورا على التحدث بحرية أرغمني على تأجيل هذا النقاش.

سألتني إن كنت مستعداً للسفر إلى هونغ كونغ في غضون الأيام القليلة القادمة. لكنني أردت أن أكون متأكداً من أن ذلك سيكون مفيداً، فسألتها إن كانت قد حصلت على تأكيد بأن هذا المصدر حقيقي. فأجابت بشكل غامض: «بالتأكيد، لم أكن لأطلب منك الذهاب إن لم أتأكد». افترضتُ أن هذا يعني أنها قد حصلت على بعض الوثائق الجدية من المصدر.

لكنها أخبرتني أيضاً بخصوص مشكلة تلوح في الأفق. كان المصدر منزعجاً من طريقة سير الأمور حتى ذلك الحين، وخاصة في ما يتعلق بمنعطف جديد؛ أي التورُّط المحتمل لصحيفة واشنطن بوست. قالت لورا إنه من الضروري جداً أن أتحدث معه بشكل مباشر، كي أطمْئنه وأهدِّئ مخاوفه المتنامية.

وبعد ساعة، أرسل المصدر نفسه إيميلاً إلي.

جاء هذا الإيميل من ----------@verax. وتعني verax باللاتينية «راوي الحقيقة». وكُتب في سطر موضوع الرسالة: «نحتاج للتحدث».

«إنني أعمل على موضوع هام مع صديق مشترك لنا». هكذا بدأ الإيميل، مشيراً بوضوح إلى اتصالاته مع لورا كي يُعلمني بأن المرسل هو المصدر المجهول.

«لقد اضطُررتَ مؤخراً لرفض رحلة قصيرة لمقابلتي. ينبغي عليك الاشتراك في هذه القصة» – تابع المصدر كلامه – «هل ثمة طريقة نستطيع من خلالها التحدث على نحو عاجل؟ أفهم أنك لا تملك الكثير في ما يتعلق بالبنية التحتية الأمنية، لكنني سأكتفي بما تملكه». ثم اقترح التحدث بواسطة OTR، وأعطاني اسم المستخدم الخاص به.

لم أعرف على وجه الدقة ما الذي قصده بقوله «رفض رحلة قصيرة». صحيح أنني عبَّرت عن حيرتي بخصوص سبب تواجده في هونغ كونغ، لكنني قطعاً لم أرفض الذهاب. عزوت ذلك إلى سوء فهم أثناء التواصل وأجبته على الفور: «أريد أن أفعل أي شيء ممكن لأشترك في هذا الأمر». ثم اقترحت عليه التحدث فوراً على OTR. أضفت اسم المستخدم الخاص به إلى قائمة أصدقائي وانتظرت.

وبعد خمس عشرة دقيقة، أصدر حاسوبي رنيناً يشبه الجرس؛ مشيراً إلى انضمامه إلى الموقع. بشيء من التوتر، نقرت على اسمه وكتبت «مرحباً»، فأجابني، وفجأةً وجدت نفسي أتحدث مباشرةً مع شخص كشف – هكذا افترضتُ في ذلك الحين – عدداً من الوثائق السرية حول برامج المراقبة الأميركية وكان يريد كشف المزيد منها.

من دون مقدمات، أخبرته بأنني ملتزم كلياً بالقصة: «إنني مستعد لفعل ما يتوجب علي فعله من أجل الكتابة حول هذا الأمر». فسألني المصدر – الذي كان اسمه ومكان عمله وعمره وجميع خصائصه الأخرى لا تزال مجهولة بالنسبة لي – إن كنت سأذهب إلى هونغ كونغ لمقابلته. لم أسأله حول سبب تواجده في هونغ كونغ، لأنني أردت تجنُّب الظهور بمظهر من يفتش عن المعلومات.

أجل، لقد قررت منذ البداية أن أترك القيادة له. إذا كان يريدني أن أعرف لماذا كان موجوداً في هونغ كونغ، فسيخبرني. وإذا كان يريدني أن أعرف نوعية الوثائق التي يملكها وينوي تسليمي إياها، فسيخبرني بذلك أيضاً. كان هذا الموقف السلبي صعباً عليّ، فأنا معتاد – كمحامٍ سابق وصحفي حالي – على الاستفسار بشكل لحوح عندما أريد الحصول على أجوبة، وكانت لدي مئات الأشياء التي أريد أن أسأله بشأنها.

لكنني كنت أعتقد أن وضعه حساس جداً. فبصرف النظر عن حقيقة أي شيء آخر، كنت متأكداً بأن هذا الشخص عازم على فعل شيء تعتبره الحكومة الأميركية جريمة بالغة الخطورة. كان واضحاً من شدة اهتمامه بأمان اتصالاته أن الكتمان جوهري. وبما أنني كنت أملك معلومات قليلة جداً حول الشخص الذي أتحدث

معـه، وطريقـه تفكيـره، ودوافعـه، ومخاوفه، فقد تصـوّرت أن الحذر وضبط النفس ضروريان من جانبي. لم أكن أريد إخافته ودفعه للهرب، ولهذا أجبرت نفسي على ترك المعلومات تأتي إلي بدلاً من محاولة الإمساك بها.

«بالطبع، سأذهب إلى هونغ كونغ». قلت له، رغم عدم معرفتي بسبب وجوده هناك من بين جميع الأمكنة، أو سبب رغبته في ذهابي إلى هناك.

تحدثنا على الإنترنت في تلك الليلة لمدة ساعتين. الشـيء الأول الذي كان يشـغل باله هو أن بويتراس تحدثت مع مراسـل صحيفة واشـنطن بوسـت، بارتون جيلمـان، حـول بعـض وثائق NSA. كانـت الوثائق تتعلق ببرنامج يُدعى PRISM ويسمح لـNSA بجمع اتصالات خاصة من شركات الإنترنت الكبرى في العالم، بما فيها فيسبوك، وغوغل، وياهوو، وسكايب.

وبدلاً من نشـر القصة بسـرعة وبقوة، عمدت واشـنطن بوست إلى جمع فريق ضخم من المحامين الذين قدموا جميع أنواع المطالبات القانونية، وأصدروا جميع أنواع الإنذارات التهديدية. وبالنسبة للمصدر، كان هذا يشير إلى أن ما دفع واشنطن بوسـت - التي سُـلِّم إليها ما كان يعتقد أنها فرصة صحفية غير مسـبوقة - إلى فعل ذلك هو الخوف وليس القناعة والتصميم.

قال لي: «لا أحب طريقة تطور هذا الأمر. أردتُ أن يقوم شخص آخر بتنفيذ هذه القصة حول prism كي تتمكَّن من التركيز على الأرشـيف الأوسـع؛ وخاصة التجسس المحلي الشامل. لكنني الآن أريدك حقاً أن تكون الشخص الذي يكتب حـول هـذا الموضـوع. إننـي أقرأ لك منذ وقت طويل، وأعلم أنك سـتكون شرسـاً وشجاعاً في طريقة قيامك بهذا الأمر».

فقلت له: «إنني مستعد لذلك ومتلهف. لنقرر الآن ما ينبغي علي فعله».

«الأمر الأول بالنسبة إليك هو المجيء إلى هونغ». ها هو يعود إلى هذه النقطة مرة أخرى: تعال إلى هونغ كونغ فوراً.

والموضـوع الهـام الثاني الذي ناقشـناه في ذلك الحـوار الأول على الإنترنت هو غايته. كنت أعرف من الإيميلات التي أرتني إياها لورا أنه كان يشعر بأنه مرغم

على إخبار العالم بأكمله حول نظام التجسس الهائل الذي كانت الحكومة الأميركية تبنيه. ولكن، ما الذي كان يأمل تحقيقه؟

قال: «أريد أن أثير جدلاً عالمياً حول الخصوصية وحرية الإنترنت ومخاطر المراقبة الحكومية. لست خائفاً مما سيحدث لي. لقد قبلت فكرة أن حياتي ربما ستنتهي بسبب فعلي هذا. إنني راضٍ بذلك؛ فأنا أعرف أنه الشيء الصائب الذي يجب فعله».

ثم قال شيئاً مفاجئاً: «أريد أن أعرِّف عن نفسي بأنني الشخص الذي يقف خلف هذه التسريبات. أعتقد أنه ينبغي عليّ شرح سبب إقدامي على فعل ذلك وما آمل تحقيقه». أخبرني أنه كتب وثيقة يريد نشرها على الإنترنت عندما سيفصح عن هويته على أنه المصدر؛ عريضة تأييدٍ للخصوصية ومعارضةٍ للمراقبة كي يوقِّعها الناس حول العالم، من أجل إظهار دعم عالمي لحماية الخصوصية.

رغم الكلفة شبه المؤكدة لإظهاره نفسه – مدة طويلة في السجن، إن لم يكن أسوأ من ذلك – إلا أن المصدر أكَّد – مرة بعد مرة – بأنه «راضٍ» بهذه العواقب. لكنه قال أيضاً: «لدي خوف واحد بالنسبة لفعلي كل هذا، وهو أن يرى الناس هذه الوثائق ولا يكترثوا لها؛ وأن يقولوا: كنا نفترض أن هذا كان يحدث، ولا نبالي. الأمر الوحيد الذي أقلق بشأنه هو أنني سأخاطر بحياتي من أجل لا شيء».

«أنا أشك جدياً في حدوث ذلك». قلت له مطمئناً، لكنني لم أكن مقتنعاً حقاً بما قلته. كنت أعرف من سنوات كتابتي حول انتهاكات NSA أنه قد يصعب تكوين اهتمام جدي حول المراقبة الحكومية السرية، إذ قد يُنظَر إلى انتهاك الخصوصية وإساءة استخدام السلطة على أنهما تعميمان؛ من النوع الذي يصعب حمل الناس على الاهتمام به اهتماماً حقيقياً. أضف إلى ذلك حقيقة أن قضية المراقبة قضية معقدة دوماً؛ الأمر الذي يزيد من صعوبة إشراك الناس فيها بطريقة واسعة.

غير أن هذه القضية كانت مختلفة، وذلك لأن وسائل الإعلام يُثار اهتمامها بشدة عندما يتعلق الأمر بتسريب وثائق فائقة السرية. كما أن حقيقة صدور الإنذار من شخص يعمل داخل جهاز الأمن القومي – وليس من محامٍ من اتحاد الحريات

المدنية الأميركية أو مناصر للحريات المدنية - كانت ستزيد من وزن القضية حتماً.

في تلك الليلة، تحدّثت مع ديفيد حول سفري إلى هونغ كونغ. كنت لا أزال متردداً بشأن ترك كل عملي من أجل الطيران إلى الجانب الآخر من العالم لمقابلة شخص لم أكن أعرف أي شيء عنه، ولا حتى اسمه؛ وبشكل خاص لأنني لم أكن أملك دليلاً حقيقياً على أنه هو من كان يدَّعي. قد يكون الأمر مضيعة كاملة للوقت، أو فخاً، أو مكيدة من نوع غريب.

قال ديفيد: «يجب أن تخبره أنك تريد رؤية بضع وثائق أولاً لتعلم أنه جدي وأن الأمر يستحق العناء بالنسبة إليك».

أخذت بنصيحته كالعادة، وعندما دخلت إلى غرفة المحادثة المشفرة في صباح اليوم التالي، قلت له إنني أنوي السفر إلى هونغ كونغ خلال بضعة أيام، لكنني أريد أولاً رؤية بعض الوثائق كي أفهم طبيعة المعلومات التي يستعد لكشفها.

من أجل القيام بذلك، طلب مني مجدداً تنصيب برامج متنوعة. وبعد ذلك، أمضيت بضع ساعات على الإنترنت بينما كان المصدر يقودني، خطوة خطوة، لتنصيب واستخدام كل برنامج، بما في ذلك، أخيراً، برنامج تشفير PGP. لعلمه بأنني مبتدئ، أبدى المصدر صبراً واسعاً، إلى مستوى «انقر على الزر الأزرق، الآن اضغط OK، والآن اذهب إلى الشاشة التالية».

اعتذرت مراراً لقلة كفاءتي، ولاضطراري لأخذ ساعات من وقته من أجل تعليمي الجوانب الأساسية للاتصال الآمن، لكنه كان يقول: «لا توجد أي مشكلة. لا معنى لكل هذا. وأنا أملك الكثير من الوقت الفارغ حالياً».

حالما نُصِّبت البرامج، تلقيت ملفاً يحوي نحو خمس وعشرين وثيقة، مرفقاً مع عبارة مشوِّقة: «مجرد عيِّنة صغيرة جداً: رأس قمة جبل الجليد».

فتحت الملف ورأيت قائمة الوثائق، ثم نقرت عشوائياً على واحدة منها كُتب أعلاها بأحرف حمراء: «TOP SECRET//COMINT/NOFORN/».

كان هذا يعني أن الوثيقة مصنّفة قانونياً بأنها فائقة السرية، وذات صلة بمعلومات الاتصالات (COMINT)، ولم تكن معدَّة للتوزيع إلى أشخاص

أجانـب؛ بمـا فـي ذلـك المنظمـات الدولية أو شـركاء التحالـف (NOFORN). كانت الوثيقة واضحة أمامي وضوحاً لا لبس فيه: رسـالة فائقة السـرية من NSA، أحد أكثر الأجهزة سريةً في أشد حكومات العالم نفوذاً. لم يسبق أن تسرّبت من NSA وثيقة بهذه الأهمية في تاريخ الوكالة الذي يمتد لسـتة عقود. وكنت حينئذ أمتلك نحو خمس وعشـرين وثيقة شـبيهة بها. والشـخص الذي أمضيت سـاعات وأنـا أتحـدث معـه خلال اليومين السـابقين كان يملك الكثير، الكثير غيرها، وكان سيعطيني إياها.

كانت الوثيقة الأولى دليلاً تدريبياً لموظفي NSA لتعليم المحللين الإمكانيات الجديـدة للمراقبـة. تناقـش الوثيقـة بمصطلحات عامة نوع المعلومـات التي يمكن للمحللين أن يستفسروا حولها (عناوين بريد إلكتروني، بيانات محدِّد بروتوكولات الإنترنـت، أرقـام هواتـف) ونوع البيانات التي سـيتلقونها رداً على ذلك (محتويات البريد الإلكتروني، معلومات إحصائية توصيفية «meta-data» حول أرقام التلفونات، سجلات محادثات). كنتُ كمن يتنصت على مسؤولي NSA وهم يعلّمون محلليهم كيف يتنصتون على أهدافهم.

كان قلبـي ينبـض بسـرعة شـديدة، ولهـذا اضطـررت إلى التوقف عـن القراءة والمشي في أرجاء المنزل عدة مرات كي أستوعب ما رأيته للتو وأهدِّئ نفسي بما يكفي للتركيز على قراءة الملفات. عدت إلى حاسوبي المحمول من جديد، ونقرت عشـوائياً علـى الوثيقـة التاليـة، وكانـت بعنـوان «ملخـص PRISM /US984XN» ومكتوبة بواسـطة برنامج PowerPoint ومصنفة كوثيقة فائقة السـرية. كل صفحة من صفحاتها كانت تحمل شعارات تسع من شركات الإنترنت الكبرى في العالم، بما فيها غوغل وفيسبوك وسكايب وياهوو.

كانـت أولـى الشـرائح المصـورة تعـرض برنامجاً امتلكتْ بواسـطته NSA ما سمَّته «مجموعة آتية مباشرة من مخدِّمات هذه الشركات الأميركية لتزويد الخدمة: مايكروسـوف، ياهوو، غوغل، فيسـبوك، بالتوك، AOL، سـكايب، يوتيوب، آبل». إضافة إلى مخطط يعرض تواريخ انضمام كل من هذه الشركات إلى البرنامج.

مرة أخرى، اجتاحتني نوبة إثارة شديدة فاضطررت للتوقف عن القراءة.

قال المصدر أيضاً إنه سيرسل إليّ ملفاً كبيراً لن أكون قادراً على فتحه ومعرفة ما فيه إلى أن يحين الوقت المناسب. قررت أن أدع هذا التصريح الغامض، ولكن الهام، جانباً في ذلك الحين، تماشياً مع مقاربتي المتمثلة بتركه يقرر الوقت المناسب لحصولي على المعلومات، ولكن أيضاً لأنني كنت أشعر بإثارة شديدة بسبب ما كان معروضاً أمامي.

منذ النظرة الأولى التي ألقيتها على هذه الوثائق القليلة، عرفت أمرين: كنت بحاجة للذهاب إلى هونغ كونغ على الفور، وكنت مضطراً للحصول على دعم مؤسساتي كبير. وهذا يعني إشراك الغارديان؛ الصحيفة وموقعها الإخباري على شبكة الإنترنت التي انضممت إليها ككاتب عمود يومي قبل تسعة أشهر. كنت على وشك إشراكها في ما كنت واثقاً مسبقاً بأنها ستكون قصة كبرى وسيكون وقعها كوقع القنبلة.

باستخدام موقع سكايب، اتصلت بجانين جيبسون، رئيسة التحرير البريطانية المسؤولة عن النسخة الأميركية من الغارديان. كان اتفاقي مع الصحيفة يقضي بامتلاكي استقلالية تحريرية كاملة، بمعنى أن أحداً لم يكن باستطاعته تحرير أو حتى مراجعة مقالاتي قبل نشرها. كنت أكتب مقالاتي ثم أنشرها مباشرة على الموقع بنفسي. والاستثناءان الوحيدان لهذا الاتفاق يتمثلان في تنبيه الصحيفة؛ إذا كان هناك احتمال بأن تعرِّض مقالتي الصحيفةَ لتبعات قانونية، أو إذا كانت تطرح معضلة صحفية غير عادية. وقد حدث ذلك مرة أو مرتين فقط خلال الأشهر التسعة السابقة؛ ما يعني بأن تفاعلي مع محرري الغارديان كان في حدوده الدنيا.

«جانين، لدي قصة هائلة. عندي مصدر يستطيع الوصول إلى ما يبدو أنها كمية ضخمة من الوثائق من NSA. لقد أعطاني بضع وثائق منها مسبقاً، وهي صادمة. لكنه يقول إنه يملك الكثير، الكثير غيرها. لسبب ما، إنه موجود في هونغ كونغ. لا أعرف لماذا بعد، وهو يريدني أن أسافر إلى هناك كي أقابله وأحصل على البقية. ما أعطاني إياه، ما اطلعتُ عليه للتو، يُظهر شيئاً صادماً –».

قاطعتني جانين، قائلة: «كيف تتصل بي؟».

«عبر سكايب».

قالت بحكمة: «لا أعتقد أنه ينبغي علينا التحدث حول هذا الأمر عبر الهاتف، وبالتأكيد ليس عبر سكايب». ثم اقترحت علي أن أستقل طائرة متجهة إلى نيويورك على الفور كي نتمكن من مناقشة القصة بشكل شخصي.

أخبرت لورا أنني أنوي الذهاب إلى نيويورك، وإظهار الوثائق للغارديان، وإثارة حماستهم بشأن القصة، ثم جعلهم يرسلونني إلى هونغ كونغ من أجل رؤية المصدر. وافقت لورا على مقابلتي في نيويورك؛ على أن نذهب بعد ذلك إلى هونغ كونغ معاً.

في اليوم التالي، ذهبت من ريو إلى مطار جون كينيدي في الرحلة الليلية، وفي الساعة التاسعة صباحاً، الجمعة 31 أيار، حجزت غرفة لي في فندق في مانهاتن، ثم قابلت لورا. أول شيء فعلناه هو التوجُّه إلى مخزن لشراء حاسوب محمول لا يمكنه الاتصال بالإنترنت. إن إخضاع حاسوب يفتقد لإمكانية الاتصال بالإنترنت للمراقبة أصعب بكثير من مراقبة الحواسيب العادية. فلكي تراقب أجهزةُ الاستخبارات، مثل وكالة الأمن القومي، حاسوباً كهذا سوف تضطر لاتباع أساليب أشد صعوبة، مثل الوصول فيزيائياً إلى الحاسوب وزرع أداة للمراقبة في القرص الصلب. والحفاظ على الحاسوب قريباً طوال الوقت يساعد على منع هذا النوع من التعدّي. كنت سأستخدم هذا الحاسوب الجديد للعمل مع المواد التي لا أريدها أن تُراقَب، كوثائق NSA السرية، من دون الخوف من اكتشافها.

وضعت الحاسوب الجديد في حقيبتي الظهرية، ومشيت مع لورا مسافة خمس كتل من المباني نحو مكتب الغارديان الواقع في منطقة سوهو في مانهاتن.

كانت جيبسون بانتظارنا عندما وصلنا. دخلنا أنا وهي مباشرة إلى مكتبها، حيث انضم إلينا ستيوارت ميلار، مساعد جيبسون. وبقيت لورا خارجاً لأن جيبسون لم تكن تعرفها، ولأنني كنت أريد أن نتحدث بحرية. لم أكن أعرف كيف سيتفاعل

محـررو الغارديـان مـع مـا كنت أملكه، فأنا لم أعمل معهم من قبل، وبالتأكيد ليس في أي موضوع قريب من هذا المستوى من الأهمية والخطورة.

بعـد أن فتحـت ملفات المصدر على حاسـوبي المحمول، جلسـت جيبسـون وميـلار معـاً بجانـب الطاولـة، وقرآ الوثائـق، متمتمين بين الحيـن والآخر بكلمات «واو» و«يا إلهي» وكلمات اندهاش شبيهة. جلست على الأريكة أراقبهما؛ ملاحظاً ملامح الصدمة تظهر على وجهيهما عندما بدأت حقيقة ما كنت أملكه بالترسخ في ذهنيهما. وكلما كانا يُنهيان قراءة إحدى الوثائق كنت أذهب إلى الحاسوب وأريهما الوثيقة التالية، فيزداد ذهولهما.

لقد أرسل المصدر، إضافة إلى وثائق NSA، العريضة التي كان ينوي نشرها مـن أجـل التوقيـع عليهـا بغيـة إظهـار تضامـن عالمي مـع قضية دعـم الخصوصية ومناهضـة المراقبـة. كانـت العريضـة صادمـة وقاسـية، لكنهـا كانـت متوقعـة؛ نظراً للخيارات الجريئة والقاسـية التي اتخذها، الخيارات التي سـتقلب حياته رأسـاً على عقب إلى الأبد. كان منطقياً بالنسـبة لي أن يشـعر شـخص شهد البناء السري لنظام مراقبة حكومية كلي الوجود، بعيد عن الإشـراف أو القيود، بخوف شـديد مما رآه ومن المخاطر التي يشكلها هذا النظام. لا بد أن تكون نبرته متطرفة؛ لأنه كان قلقاً لدرجة دفعته لاتخاذ قرار بفعل شـيء شـجاع وبالغ التأثير. كنت أفهم سـبب نبرته تلـك، لكننـي كنـت قلقـاً من رد فعل جيبسـون وميلار بعد قـراءة العريضة. لم أكن أريـد أن يظنـا أننـا نتعامل مع شـخص غيـر متوازن؛ وخصوصـاً لأنني أعرف - بما أننـي أمضيـت سـاعات عديـدة فـي التحـدث معه - أنـه منطقـي وعقلانـي علـى نحو استثنائي.

سرعان ما تأكّد خوفي، حيث قالت جيبسون: «سوف يبدو هذا جنونياً بالنسبة لبعض الناس».

قلت: «بعض الناس ووسـائل الإعلام المؤيدة لوكالة الأمن القومي سـيقولون إنـه شـبيه بعـض الشـيء بتيد كاكزينسـكي. ولكـن، في نهاية الأمـر، إن الوثائق هي المهمة، وليس هو أو دوافعه لمنحنا إياها. وإضافة إلى ذلك، أي شخص يقوم بهذا

الشيء غير العادي سوف يمتلك أفكاراً غير عادية. هذا حتمي».

إضافة إلى العريضة، كتب سنودن خطاباً إلى الصحفيين الذين أعطاهم أرشيفه من الوثائق، حيث شرح فيه غايته وأهدافه متنبئاً بأن سمعته ستتعرَّض على الأرجح للتشويه:

> إن دافعي الوحيد هو إعلام الناس بما يجري فعله باسمهم، وما يجري فعله ضدهم. إن الحكومة الأميركية، بالتواطؤ مع دولٍ تابعة، والأبرز بينها العيون الخمس –المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، ونيوزيلندا– فرضت على العالم نظام مراقبة سرية شاملة لا مكان للهرب منه. إنهم يحمون أنظمتهم المحلية من إشراف المواطنين عبر التزام السرية والأكاذيب، ويحمون أنفسهم من الغضب في حال حدوث تسريبات عبر التشديد الزائد على وسائل حماية محدودة يختارون منحها للـ... المحكومين...
>
> إن الوثائق المرفقة حقيقية وأصلية، وقد منحتها من أجل تقديم فهم لطريقة عمل نظام المراقبة العالمي السلبي؛ كي يصبح بالإمكان، ربما، تطوير وسائل الحماية منه. في اليوم الذي أكتب فيه هذه الكلمات، تكون جميع سجلات الاتصالات الجديدة التي يمكن استيعابها وتصنيفها بواسطة هذا النظام معدَّة للتخزين لـ[ ] سنة، ويجري بناء «مخازن بيانات ضخمة» وتطويرها (أو بعبارة تخفيفية مخازن بيانات «مهماتية») حول العالم؛ مع وجود الأضخم بينها في مركز البيانات الجديد في ولاية يوتاه. وبينما آمل بشدة أن يؤدي الإدراك والجدل الشعبي إلى إحداث إصلاح، فإنني أضع في ذهني أن سياسات الرجال تتغير في الوقت المناسب؛ فحتى الدستور يُقوَّض عندما تتطلب رغبات السلطة ذلك: دعونا لا نتحدث أكثر من ذلك عن الثقة بالإنسان، ولكن امنعوه عن التسبب بالأذية بتقييده بسلاسل التشفير.

لقد أدركت على الفور أن الجملة الأخيرة كانت لعباً على كلمات قالها توماس جيفرسون في عام 1798، واستشهدْتُ بها مرات كثيرة في كتاباتي: «أما في

مسائل السلطة، فدعونا لا نسمع بعد الآن عن الثقة بالإنسان، ولكن امنعوه عن الأذى بتقييده بسلاسل الدستور».

بعد استعراض كل الوثائق، بما فيها خطاب سنودن، اقتنعت جيبسون وميلار. وفي النهاية، بعد ساعتين من وصولي، قالت جيبسون: «بشكل أساسي، ينبغي عليك السفر إلى هونغ كونغ بأسرع وقت ممكن، كالغد مثلاً، أليس كذلك؟».

وهكذا، أُنجزت مهمتي في نيويورك، وأصبحت الغارديان مشتركة معي في هذه القضية. كنت واثقاً بأن جيبسون - في ذلك الحين على الأقل - باتت ملتزمة بمتابعة القصة بقوة. في عصر ذلك اليوم، عملت ولورا مع الشخص المسؤول عن إجراءات السفر في الغارديان من أجل الوصول إلى هونغ كونغ بأسرع وقت ممكن. وكان الخيار الأفضل لنا هو رحلة متواصلة لمدة ست عشرة ساعة تابعة لشركة كاثاي باسيفيك كانت ستقلع من مطار جون كينيدي في صباح اليوم التالي. ولكن، ما إن بدأنا بالاحتفال بلقائنا الوشيك بالمصدر، حتى واجهتنا مشكلة.

في نهاية ذلك اليوم، صرَّحت جيبسون بأنها تريد إشراك صحفي قديم في الغارديان يعمل في الصحيفة منذ عشرين عاماً، يُدعى إيوين ماكاسكيل، قائلةً: «إنه صحفي عظيم». نظراً لأهمية ما نحن بصدد القيام به، كنت أعرف أنني سأحتاج إلى صحفيين آخرين في الغارديان للعمل على القصة، ولهذا لم يكن لدي اعتراض على ذلك نظرياً. ثم أضافت: «أود أن يذهب إيوين معك إلى هونغ كونغ».

لم أكن أعرف ماكاسكيل، والأهم من ذلك أن المصدر لم يكن يعرفه أيضاً، وكل ما كان يعلمه هو أن من سيأتي إلى هونغ كونغ هو أنا ولورا فقط. وكنت متأكداً بأن لورا - التي تخطط لكل شيء بدقة وحرص شديدين - ستغضب من هذا التحوُّل المفاجئ في خططنا.

وكنت محقاً، إذ قالت لي عندما علمتْ بالخبر: «هذا مستحيل. قطعاً لا. لا يمكننا ببساطة أن نضيف شخصاً جديداً في الدقيقة الأخيرة. أنا لا أعرفه أبداً. من تحقَّق منه؟».

حاولتُ أن أشرح لها ما كنت أعتقده بشأن دافع جيبسون. لم أكن أعرف أو أثق حقاً بالغارديان بعد، ليس عندما يتعلق الأمر بقصة كبرى كهذه، وكنت أفترض أنهم يشعرون بالشيء ذاته نحوي. ونظراً لحجم المجازفة التي كانت الغارديان مقدمة عليها، افترضْتُ أنهم كانوا يريدون شخصاً يعرفونه جيداً؛ رجلاً ينتمي للشركة منذ وقت طويل، كي يخبرهم بما يجري مع المصدر، وللتأكيد لهم على وجوب خوضهم بهذه القصة. وإضافة إلى ذلك، كانت جيبسون بحاجة لدعم محرري الغارديان في لندن – الذين يعرفونني بدرجة أقل من معرفتها هي نفسها بي – وتأييدهم. لعلها كانت تريد إشراك شخص قادر على جعل لندن تشعر بالأمان، وإيوين كان مناسباً تماماً لهذا الغرض.

قالت لورا: «لا أبالي بذلك. السفر مع شخص ثالث، شخص غريب، يمكن أن يجتذب المراقبة أو يخيف المصدر». اقترحت لورا، كحل وسط، أن يرسلوا إيوين بعد بضعة أيام؛ حال انتهائنا من تأمين الاتصال مع المصدر في هونغ كونغ وبناء الثقة. «لديك كل الصلاحية. قل لهم إنهم لا يستطيعون إرسال إيوين إلى أن نكون مستعديْن».

عدت إلى جيبسون حاملاً ما بدت لي أنها تسوية ذكية، لكنها كانت مصممة، حيث قالت: «بوسع إيوين السفر معكما إلى هونغ كونغ، لكنه لن يقابل المصدر إلى أن تقول أنت ولورا إنكما مستعدان».

كان واضحاً أن ذهاب إيوين معنا إلى هونغ كونغ بالغ الأهمية بالنسبة للغارديان. كانت جيبسون بحاجة لتأكيدات بخصوص ما سيجري هناك، وطريقة لتهدئة أية مخاوف يمكن أن تساور رؤساءها في لندن. بيد أن لورا كانت مصممة على سفرنا بمفردنا: «إذا راقَبَنا المصدر في المطار وشاهد هذا الشخص الثالث غير المتوقع الذي لا يعرفه، فسيصاب بالفزع وسيُنهي الاتصال. مستحيل». مثل دبلوماسي من وزارة الخارجية يتنقل بين أعداء في الشرق الأوسط على أمل عبثي بإنجاز اتفاق، عدت إلى جيبسون فأعطتني رداً غامضاً يوحي بأن إيوين سيلحق بنا بعد بضعة أيام؛ أو لعل هذا ما أردتُ سماعه.

في كلتا الحالتين، علمتُ من المسؤول عن السفر في وقت متأخر من تلك الليلة أن تذكرة سفر إيوين كانت مشتراة لليوم التالي، على متن الرحلة نفسها. كانوا سيرسلونه معنا على متن تلك الطائرة، مهما كانت الظروف.

في السيارة التي كانت تقلُّنا إلى المطار، تجادلت ولورا للمرة الأولى والوحيدة. أبلغتها بالخبر حالما انطلقت السيارة من أمام الفندق فانفجرت غاضبة. كانت مصرَّة بأنني أعرِّض الخطة برمتها للخطر. بالنسبة إليها، كان من غير المنطقي إدخال شخص غريب إلى الخطة في تلك المرحلة المتأخرة. لم تكن تثق في شخص لم يجرِ التحقق منه للعمل على شيء بالغ الحساسية، وكانت تلومني على السماح للغارديان بتعريض خطتنا للخطر.

لم أستطع القول للورا إنّ مخاوفها لم تكن في محلِّها، لكنني حاولت إقناعها بأن الغارديان كانت مصممة، وأنه لم يكن أمامنا خيار. علاوة على ذلك، لم يكن إيوين سيقابل المصدر إلا عندما نكون مستعديْن.

لكن لورا لم تكترث لذلك. ولتخفيف غضبها، عرضت عدم تقديم أي اقتراح ترفضه. جلسنا بصمت وسط جوٍّ مريع من الغضب لمدة عشر دقائق بينما كانت السيارة عالقةً في ازدحام حركة المرور في طريقنا نحو المطار.

كنت أعلم أن لورا محقة؛ إذ لم يكن ينبغي أن يحدث ما حدث، فكسرت الصمت بإخبارها ذلك. ثم اقترحت أن نتجاهل إيوين ونتظاهر أنه ليس معنا. «نحن على الجانب نفسه. دعينا لا نتشاجر. نظراً لحجم المجازفة، لن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي تحدث فيها أمور خارج سيطرتنا». حاولتُ إقناع لورا بضرورة إبقاء تركيزنا على العمل معاً من أجل التغلب على العقبات. وبعد فترة وجيزة، عدنا إلى حالة الهدوء من جديد.

وعندما وصلنا إلى جوار مطار جون كينيدي، أخرجت لورا واسطة ذاكرة خارجية من حقيبة ظهرها ثم سألتني بجدية فائقة: «خمِّن ما هذه؟».

«ماذا؟».

«الوثائق؛ كلها».

كان إيوين موجوداً مسبقاً عند بوابتنا حين وصلنا. حيَّيناه بتهذيب، ولكن ببرودة؛ كي يشعر بأنه مستبعَد، وبأنه لم يكن يملك أي دور إلى أن نكون مستعديْن لمنحه دوراً. لقد عاملناه مثل أمتعة إضافية أُثقلنا بها. لم يكن هذا عدلاً، أعرف، لكنني كنت مشغولاً بالكنوز المحفوظة ضمن الذاكرة الخارجية الخاصة بلورا، وبأهمية ما كنا نقوم به، حيث لم أعر اهتماماً كبيراً لإيوين.

أعطتني لورا درساً تعليمياً لمدة خمس دقائق حول نظام الكمبيوتر الآمن في السيارة، وقالت إنها تنوي النوم على متن الطائرة. سلَّمتني الذاكرة الخارجية، واقترحت علي البدء بالاطلاع على مجموعة وثائقها، قائلةً إنّ المصدر سيتأكد – لدى وصولنا إلى هونغ – من حصولي على مجموعتي الخاصة الكاملة.

بعد إقلاع الطائرة، أخرجتُ حاسوبي الجديد الذي يفتقر لإمكانية الاتصال بالإنترنت وأدخلت الذاكرة الخارجية التي أعطتني إياها لورا، ثم نفَّذت إرشاداتها المتعلقة بتحميل الملفات.

رغم إرهاقي، لم أفعل شيئاً سوى القراءة خلال الساعات الست عشرة التالية، مدوِّناً بشكل محموم ملاحظاتي حول الوثائق واحدة تلو الأخرى. الملفات كانت لا تقل قوة وإثارة للصدمة عن وثيقة PRISM الأولية المكتوبة بواسطة برنامج PowerPoint التي رأيتها في ريو. بل إن الكثير منها كان أشد سوءاً.

من بين الوثائق الأولى التي رأيتها أمرٌ من محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية السرية FISA التي أنشأها الكونغرس إثر اكتشاف لجنة تشيرش أمر التنصت الحكومي المسيء الذي دام عقوداً. كانت الفكرة من تشكيل هذه المحكمة تتمثل في ما يلي: يمكن للحكومة أن تستمر في المراقبة الإلكترونية، ولكن للحيلولة دون حدوث انتهاك مشابه، يتوجب عليها الحصول على إذن من محكمة FISA قبل القيام بذلك. ولكن، لا أحد تقريباً فعل ذلك. إن هذه المحكمة واحدة من أكثر المؤسسات سريةً في الحكومة، وكل أحكامها تُصنَّف بشكل أوتوماتيكي بأنها فائقة السرية، ولا يحق إلا لحفنة من الأشخاص الاطلاع على قراراتها.

إن القرار الذي قرأته على متن الطائرة المتوجهة إلى هونغ كونغ كان مذهلاً

لعدة أسـباب. لقد أمرت المحكمة بموجب هذا القرار شـركة فيريزون (Verizon) بتسليم «كل سجلات المكالمات التفصيلية» إلى وكالة الأمن القومي NSA في ما يتعلـق «بالاتصـالات (i) بيـن الولايات المتحدة والخارج، و(ii) وكل شـيء ضمن الولايات المتحدة؛ بما في ذلك المكالمات الهاتفية المحلية». هذا يعني أن NSA كانت تجمع سـراً وعشـوائياً السـجلات الهاتفية لعشـرات الملايين من الأميركيين، على الأقل. لا أحد تقريباً كان يعرف أن إدارة أوباما كانت تقوم بشيء كهذا. إذاً، مـع هـذا القـرار، لم أعرف ذلك وحسـب، وإنما كنت أملك أمر المحكمة السـري كدليل.

عـلاوة علـى ذلـك، وصـف أمرُ المحكمـة الجمع الكلي لسـجلات الهواتف الأميركية بأنه مخوَّل بموجب الفقرة 215 من القانون الوطني (Patriot Act). كان هـذا التفسـير الراديكالـي للفقـرة 215 من القانون الوطنـي صادماً على نحو خاص؛ ربما أكثر من القرار نفسه.

إن ما جعل القانون الوطني مثيراً للجدل عند إقراره في أعقاب هجوم الحادي عشـر من أيلول هو تخفيضه للمعيار الذي تحتاج الحكومة للتقيُّد به إذا ما أرادت الحصـول علـى «سـجلات تجاريـة»، مـن «سـبب محتمـل» إلى «صلـة». وكان هذا يعني أنه كي يحصل مكتب التحقيق الفدرالي على وثائق فائقة الحساسية ومتطفلة علـى الخصوصية - مثـل التاريـخ الطبـي، أو المعامـلات المصرفية، أو السـجلات الهاتفية - فإنه بحاجة فقط للقول إن هذه الوثائق «متصلة» بتحقيق وشيك.

ولكن، لا أحد - بمن في ذلك الأعضاء الجمهوريون الصقور في الكونغرس الذين اقترحوا القانون الوطني عام 2001، أو أشد المدافعين عن الحريات المدنية إخلاصاً؛ الذين اعتبروا مشـروع القانون بالغ الخطر - كان يعتقد أن القانون يخوِّل الحكومة جمع سـجلات حول الجميع؛ بالجملة وبشـكل عشـوائي. ومع ذلك، إن هذا بالضبط ما اسـتنتجه أمر محكمة FISA السـري هذا - المفتوح على حاسـوبي المحمول بينما كنت متجهاً نحو هونغ كونغ - إذ طلب من شـركة فيريزون تسـليم كل السجلات الهاتفية لجميع زبائنها الأميركيين إلى NSA.

لقد جال السيناتوران الديمقراطيان رون وايدن من أوريغون ومارك يودال من نيو ميكسيكو أرجاء البلد لمدة عامين محذِّريْن بأن الأميركيين سوف «يُذهَلون لدى معرفتهم... التفسيرات السرية للقانون» التي كانت تستخدمها إدارة أوباما لتمنح نفسها صلاحيات تجسسية مجهولة وواسعة. ولكن، لأن هذه الأنشطة التجسسية و«التفسيرات السرية» كانت مصنَّفة بأنها سرية، فإن هذين السيناتورين، اللذين كانا عضوين في لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ، لم يكشفا للناس ما وجداه بالغ الخطورة؛ رغم درع الحصانة القانونية الممنوحة لأعضاء الكونغرس بموجب الدستور من أجل القيام بمثل عمليات الكشف هذه لو اختاروا فعل ذلك.

حالما رأيت أمر محكمة FISA، علمت أنه كان، على الأقل، جزءاً من برامج المراقبة المتطرفة والمسيئة التي حاول وايدن ويودال تحذير البلد بشأنها.

أدركت على الفور أهمية أمر محكمة FISA، وكنت متلهفاً لنشره وواثقاً بأن كشفه للعلن سيُحدث زلزالاً، وستلي ذلك مطالبات بالشفافية والمحاسبة. ولم تكن تلك الوثيقة سوى واحدة من مئات الوثائق فائقة السرية التي قرأتها بينما كنت على متن الطائرة المتجهة إلى هونغ كونغ.

مرة أخرى، أحسست باهتمامي يتحوّل إلى أهمية أفعال المصدر. لقد حدث هذا ثلاث مرات من قبل: عندما رأيت الإيميلات التي تلقتها لورا، ثم عندما بدأت بالتحدث مع المصدر، ومرة أخرى عندما قرأت الوثائق التي تقارب الخمس والعشرين وثيقة، والتي أرسلها إلي بواسطة البريد الإلكتروني. ولكن، هذه المرة بدأت أشعر حقاً بالأهمية الحقيقية للتسريب.

خلال الرحلة، جاءت لورا عدة مرات إلى حيث كنت أجلس، قبالة الحاجز الفاصل في الطائرة. وحالما كنت أراها، كنت أنهض عن مقعدي، ونقف معاً بصمت في فراغ المنطقة الفاصلة، مغموريْن، ومذهوليْن بما كنا نملكه.

كانت لورا تعمل منذ عدة سنوات على المراقبة التي كانت NSA تقوم بها، وقد تعرَّضت هي نفسها مراراً لانتهاكات الوكالة. وأنا كنت أكتب حول التهديد الذي تمثِّله المراقبة المحلية غير المقيَّدة منذ العام 2006، حين نشرت كتابي الأول؛

محذِّراً من تطرُّف NSA ومخالفتها للقانون. كلانا عانينا في هذا العمل من جدار السرية العظيم الذي يحمي التجسس الحكومي: كيف توثِّق أفعال وكالة مغلَّفة بالكامل بعدة طبقات من السرية الرسمية؟ لكننا في تلك اللحظات، كنا قد خرقنا ذلك الجدار. كانت بحوزتنا، على متن الطائرة، آلاف الوثائق التي حاولت الحكومة جاهدةً إخفاءها. كنا نملك أدلة تثبت بشكل قاطع كل ما فعلته الحكومة لتقويض خصوصية الأميركيين والناس حول العالم.

أثناء قراءتي للوثائق، صدمني أمران بخصوص الأرشيف. الأمر الأول هو أنه كان حسن التنظيم إلى درجة استثنائية. فقد أنشأ المصدر عدداً لا يُحصى من المجلدات، والمجلدات الفرعية، والمجلدات المتفرعة عن المجلدات الفرعية. وكل وثيقة كانت موضوعة في مكانها بالضبط، إذ لم أجد وثيقة واحدة في غير مكانها الصحيح.

لقد أمضيت سنوات في الدفاع عما كنت أعتبره التصرفات البطولية لتشيلسي (برادلي آنذاك) مانينغ، المجنَّدة وفاضحة الانتهاكات المخفية التي صُدمت من سلوك الحكومة الأميركية – من جرائمها الحربية وخداعها المنهجي – لدرجة أنها جازفت بحريتها من أجل كشف وثائق سرية للعالم عبر ويكيليكس. بيد أن مانينغ انتُقدت (على نحو ظالم وغير دقيق، حسب اعتقادي) لتسريبها وثائق زُعم أنها لم تراجعها، بعكس دانييل إلزبيرغ، حسب رأي المنتقدين. وقد استُخدمت هذه الحجة – رغم عدم صحتها (كان إلزبيرغ أحد أشد المدافعين عن مانينغ). وإضافة إلى ذلك، من الواضح أن مانينغ اطلعت على الوثائق على الأقل – مراراً لتقويض الفكرة التي تقول إن أفعال مانينغ بطولية.

كان واضحاً أن لا شيء من هذا القبيل يمكن أن يُقال حول مصدرنا؛ إذ لم يكن هناك أي شك في أنه راجع بحرص شديد جميع الوثائق التي أعطانا إياها، وأدرك معناها، ثم وضع كل واحدة منها بدقة بالغة في بنية منظمة على نحو أنيق.

والجانب المذهل الآخر للأرشيف يتعلق بما كشفه من حجم الكذب الذي

تمارسه الحكومة، حيث علَّم المصدرُ الأدلة التي تثبت هذا الجانب بصورة بارزة. لقد عَنْوَن أحد ملفاته الأولى باسم «مُخْبِر بلا حدود (كذبت وكالة الأمن القومي على الكونغرس)». يحوي هذا الملف عشرات الوثائق التي تُظهر إحصاءات مفصَّلة تحتفظ بها NSA حول عدد المكالمات الهاتفية والإيميلات التي اعترضتها الوكالة. ويحوي أيضاً دليلاً على أن NSA كانت تجمع بيانات تتعلق بالمكالمات الهاتفية والرسائل الإلكترونية لملايين الأميركيين على نحو يومي. «مُخْبر بلا حدود» هو اسم برنامج لوكالة الأمن القومي مصمَّم لقياس كمية أنشطة المراقبة اليومية التي كانت الوكالة تقوم بها بدقة حسابية. بيّن أحد الرسوم البيانية في الملف أن NSA جمعت في مدة ثلاثين يوماً، انتهت في يوم ما من شباط 2013، أكثر من ثلاثة مليارات عيِّنة من بيانات الاتصالات من أنظمة الاتصالات الأميركية وحدها.

لقد أعطانا المصدر برهاناً واضحاً على أن المسؤولين الأميركيين كذبوا على الكونغرس، بشكل مباشر ومتكرر، حول أنشطة الوكالة. على مدار سنوات، طلب عدة سيناتورات من NSA تقديم تقدير تقريبي حول عدد الأميركيين الذين تتعرَّض مكالماتهم الهاتفية وإيميلاتهم للمراقبة، لكن المسؤولين كانوا يصرُّون على أنهم لم يكونوا قادرين على الإجابة لأنهم لم يكونوا يحتفظون، ولم يكن بوسعهم الاحتفاظ، بمثل هذه البيانات؛ البيانات نفسها التي كانت معروضة بشكل واسع في وثائق «مُخبر بلا حدود».

والأهم من ذلك أن الملفات – إلى جانب وثيقة فيريزون – تثبت أن مسؤول الأمن القومي الأعلى في إدارة أوباما، مدير المخابرات القومية، جيمس كلابر، كذب على الكونغرس عندما سأله السيناتور رون وايدن في 12 آذار 2013: «هل تجمع NSA أي نوع من البيانات حول الملايين أو مئات الملايين من الأميركيين؟».

كانت إجابة كلابر وجيزة بقدر ما كانت كاذبة: «لا يا سيدي».

خلال ست عشرة ساعة من القراءة شبه المتواصلة، لم أنجح إلا في الاطلاع على قسم صغير من الأرشيف. ولكن، عندما حطت الطائرة في هونغ كونغ، كنت

متأكداً من أمريْن اثنين: أولاً، إن المصدر يتمتع بثقافة رفيعة وفطنة سياسية شديدة أظهرهما إدراكُه لأهمية معظم الوثائق. وكان أيضاً منطقياً إلى حد كبير، وذلك من طريقة اختياره وتحليله ووصفه لآلاف الوثائق. ثانياً، كان من الصعب إنكار مكانته كفاضح انتهاكات مستورة كلاسيكي. إذا كان الكشف عن دليل يثبت أن مسؤولي الأمن القومي رفيعي المستوى قد كذبوا صراحةً على الكونغرس بخصوص برامج تجسس محلية لا يجعل شخصاً ما فاضح انتهاكات مستورة بصورة لا تقبل الجدل، فما الذي يجعله كذلك؟

كنت أعلم أنه كلما كان تشويه سمعة المصدر أكثر صعوبة بالنسبة للحكومة وحلفائها، ازدادت قوة تأثير ما يكشفه المصدر من معلومات. والجملتان المفضَّلتان في عملية تشويه سمعة كاشف الانتهاكات المخفية -«إنه غير متوازن»، «إنه ساذج»- لن تكونا نافعتين في هذه الحالة.

قبل وقت قصير من هبوط الطائرة، قرأت ملفاً أخيراً؛ رغم أنه كان معنْوناً «اقرأني أولاً»، إلا أنني لم أره إلا عند نهاية الرحلة. وكانت الوثيقة عبارة عن توضيح آخر من المصدر للأسباب التي دفعته لفعل ما كان يفعله، وما كان يتوقع حدوثه كنتيجة لذلك، وكانت مشابهةً من حيث النبرة والمحتوى للعريضة التي أريتها لمحرري الغارديان.

لكن هذه الوثيقة كانت تحوي حقائق لم ترد في الوثائق الأخرى، حيث تضمنت اسم المصدر- وكانت تلك هي المرة الأولى التي أعرفه فيها- إضافة إلى تنبؤات واضحة بما يُرجَّح أن يحدث له حالما يُعرِّف بنفسه. في إشارة إلى واقعة تطورت عن فضيحة NSA في عام 2005، أنهى المصدر رسالته بهذه الطريقة:

> سوف يطعن الكثيرون بي لامتناعي عن الاشتراك في النسبية الوطنية، ولامتناعي عن إشاحة النظر عن مشاكل المجتمع (مجتمعي) إلى أشرار خارجيين بعيدين لا نملك سلطة ولا مسؤولية عليهم. لكن المواطَنة تحمل معها واجب مراقبة حكومة المرء أولاً قبل السعي لتصحيح الآخرين. نحن نعاني، الآن، في الوطن، من حكومة تسمح مكرهةً

فقط بإشراف محدود، وترفض المحاسبة عند ارتكاب الجرائم. عندما يرتكب شبان مهمَّشون إخلالات ثانوية، نغض بصرنا كمجتمع عنهم، بينما يعانون من عواقب غير محتملة في أكبر نظام سجني في العالم، ولكن عندما ترتكب الشركات المزوّدة بالاتصالات الأغنى والأكثر نفوذاً في البلد، عن قصد، عشرات الملايين من الجرائم، فإن الكونغرس يتجاوز القانون الأول في الأمة مانحاً أصدقاءه المتنفذين حصانةً كاملةً بأثر رجعي -مدنية وجزائية- من جرائم تستحق أطول الأحكام في التاريخ.

توظِّف هذه الشركات أفضل المحامين في البلد، ولا تعاني حتى من أبسط العواقب. وعندما يُكتشَف بالتحقيق أن مسؤولين في أعلى مستويات السلطة -بمن فيهم نائب الرئيس على وجه التحديد- قد أداروا شخصياً مثل هذا النشاط الربحي الجرمي، فماذا يحدث؟ إذا كنت تصدِّق، يُوقَف هذا التحقيق، وتُصنَّف نتائجه بأنها فائقة السرية وتُوضَع في حجرة «معلومات مراقَبة بشكل استثنائي» خاصة تُدعى STLW (STELLARWIND) -رياح نجمية- وتُمنَع أي تحقيقات مستقبلية في الموضوع، على قاعدة أن محاسبة أولئك الذين يسيئون استخدام السلطة تعارض المصلحة القومية، وينبغي علينا أن «ننظر إلى الأمام، وليس إلى الخلف». وبدلاً من إغلاق البرنامج غير القانوني، يمكنك أن توسّعه، ومع المزيد من الصلاحيات أيضاً، وسيُرحَّب بك في أروقة السلطة في أميركا؛ لأن هذا هو ما أصبح واقع الحال، وأنا سأنشر الوثائق التي تثبت ذلك.

أدرك أنني سأُرغَم على المعاناة بسبب أفعالي، وأن تسليم هذه المعلومات إلى الشعب يعني نهايتي. سوف أكون راضياً إن كُشف النقاب، ولو للحظة واحدة فقط، عن تحالف القانون السري والعفو غير المتساوي والسلطات التنفيذية الساحقة، الذي يحكم العالم الذي أحبه. إذا كنتَ ترغب في المساعدة، انضم إلى مجتمع المصدر المفتوح، وناضل من أجل الحفاظ على روح الصحافة حيةً والإنترنت حراً. لقد كنتُ في أشد زوايا الحكومة ظلمةً، وما يخشونه هو الضوء.

إدوارد جوزيف سنودن، SSN: ....

الاسم المستعار في وكالة الاستخبارات المركزية: ....

رقم تعريف الوكالة: ....

مستشار رفيع سابق: وكالة الأمن القومي الأميركية، تحت غطاء شركاتي.

ضابط ميداني سابق: وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، تحت غطاء دبلوماسي.

محاضر سابق: وكالة الاستخبارات الدفاعية، تحت غطاء شركاتي.

الفصل الثاني

عشرة أيام في هونغ كونغ

وصلنا إلى هونغ كونغ ليلة الأحد، 2 حزيران، وكانت الخطة تقضي بمقابلة سنودن فور وصولنا إلى الفندق الواقع في منطقة كاولوون الراقية. حالما أصبحت في غرفتي في الفندق، شغَّلتُ الحاسوب وبحثت عنه على برنامج المحادثة المشفَّرة الذي كنا نستخدمه. وكما كان الحال دائماً تقريباً، كان هناك مسبقاً، ينتظر.

بعد تبادل بضع كلمات مجاملة حول الرحلة، تحوَّلنا إلى مناقشة الترتيبات اللوجستية للقائنا، فقال لي: «يمكنكما المجيء إلى فندقي».

كانت تلك هي المفاجأة الأولى؛ عندما علمت أنه كان يمكث في فندق. لم أكن حتى ذلك الحين أعلم شيئاً حول سبب وجوده في هونغ كونغ، لكنني افترضت أنه ذهب إلى هناك كي يختبئ. وكنت أتصوَّر أنه يقبع في شقة رخيصة متوارياً عن الأنظار من دون الاضطرار إلى التعامل مع فواتير منتظمة، وليس مستقراً في فندق مريح، بشكل علني، مراكماً نفقات يومية.

على أي حال، غيَّرنا خططنا وقررنا أنه من الأفضل لنا الانتظار حتى الصباح كي نلتقي. وكان سنودن هو صاحب القرار؛ محدداً الحالة السرية مفرطة الحذر للأيام القليلة التالية.

قال سنودن: «سيكون من المرجَّح اجتذاب الانتباه إليكما إن تحرَّكتما ليلاً. إنه سلوك غريب بالنسبة لأميركييْن أن يسجِّلا نفسيهما في الفندق ليلاً ومن ثم يخرجا منه على الفور. إن جئتما إلى هنا في الصباح فسيكون الأمر طبيعياً أكثر».

كان سنودن قلقاً من مراقبة السلطات في هونغ كونغ والصين بقدر قلقه من مراقبة الأميركيين. وكان يخشى بشدة من إمكانية ملاحقتنا من قبل عناصر

استخباراتية محلية. أذعنت لحكْمه؛ مفترضاً ارتباطه العميق بوكالات التجسس الأميركية، ومعرفته بما كان يتحدث عنه، لكنني أحسست بخيبة أمل لأننا لم نكن سنلتقي في تلك الليلة.

نظراً لكون هونغ كونغ تسبق نيويورك باثنتي عشرة ساعة بالتمام، فقد انعكس الليل والنهار بالنسبة لي. ولهذا السبب، بالكاد نمت في تلك الليلة، أو في أي وقت آخر خلال تلك الرحلة. في الحقيقة، كان إرهاق السفر الناجم عن اختلاف المناطق الزمنية مُلاماً بشكل جزئي فقط؛ لأنني في حالة الإثارة شبه الخارجة عن السيطرة تلك، كنت قادراً على النوم لنحو تسعين دقيقة فقط، أو ساعتين كحد أقصى، وظل هذا نمط نومي الطبيعي طول فترة بقائي هناك.

في صباح اليوم التالي، التقيت لورا في قاعة الاستقبال، ثم توجهنا إلى سيارة أجرة كانت بانتظارنا كي تقلّنا إلى فندق سنودن. كانت لورا هي التي رتَّبت تفاصيل اللقاء، وكانت مترددة جداً بخصوص التحدث في السيارة خشية أن يكون السائق عميلاً سرياً. في ذلك الحين، كنت قد توقفتُ عن المسارعة إلى اعتبار تلك المخاوف مفرطة الارتياب، كما كنت في السابق. بيد أنني نجحت – رغم القيود – في استخلاص ما يكفي من المعلومات من لورا كي أفهم الخطة.

كنا سنذهب إلى الطابق الثالث في فندق سنودن، حيث كانت تقع قاعات المؤتمرات. لقد اختار قاعة اجتماع محددة لموقعها الذي يحقق توازناً مثالياً – حسب اعتقاده – إذ كانت منعزلة بما يكفي لمنع حدوث «حركة مرور بشرية» كبيرة – وفق تعبيره – ولكنها ليست محجوبة ومخفية جداً حيث نجذب الانتباه إلينا أثناء انتظارنا هناك.

وعند وصولنا إلى الطابق الثالث – حسبما أخبرتني لورا – كان يُفترَض بنا أن نسأل أول موظف نصادفه بالقرب من القاعة المختارة عما إذا كان هناك مطعم مفتوح. وهذا السؤال سيكون بمثابة إشارة إلى سنودن الذي سيكون منتظراً في مكان قريب منا، بأن أحداً لم يتبعنا. وداخل القاعة المختارة، كان يُفترَض بنا الانتظار على أريكة قريبة من «تمساح ضخم» أكَّدت لورا لي أنه نوع من الديكور

وليس حيواناً حياً.

كان لدينا موعدان مختلفان للاجتماع: 10:00 و10:20. فإذا لم يأتِ سنودن خلال دقيقتين من الموعد الأول، كان يتوجب علينا المغادرة ثم العودة لاحقاً عند حلول الموعد التالي.

سألتُ لورا: «كيف سنعرف أنه هو؟». لم نكن نعرف حتى ذلك الحين أي شيء عنه؛ لا عمره، ولا عرقه، ولا مظهره الخارجي، ولا أي شيء آخر.

فقالت: «سيحمل معه مكعب روبيك».

ضحكتُ بصوت عالٍ، وذلك لأن الوضع بدا غريباً جداً، وغير واقعي، وغير محتمل إلى حد بعيد. وقلت لنفسي إن ذلك أشبه بمشهد من فيلم سريالي مشوّق في هونغ كونغ.

أنزلتنا سيارة الأجرة عند مدخل فندق ميرا الذي كان يقع في كاولوون أيضاً، وهو حي تجاري فاخر، مليء بأبنية شاهقة لامعة ومخازن أنيقة. ومع دخولنا إلى الفندق، غمرني شعور بالصدمة من جديد، فسنودن لم يكن يمكث في أي فندق فحسب، وإنما في فندق ضخم وفاخر جداً، وكنت واثقاً بأن الليلة الواحدة فيه تكلّف عدة مئات من الدولارات. فتساءلت في سرّي: لماذا يذهب شخص ينوي إفشاء معلومات سرية حول NSA، ويحتاج إلى سرية فائقة، إلى هونغ كونغ ليختبئ في فندق من فئة خمس نجوم، وفي واحد من أكثر الأحياء جذباً للانتباه في المدينة؟ ولكن، لم تكن هناك أي فائدة من التركيز على الألغاز في تلك الآونة، فقد كنت سأقابل المصدر خلال دقائق، ويُفترَض أن أحصل على جميع الأجوبة.

مثل الكثير من الأبنية في هونغ كونغ، كان فندق ميرا بحجم قرية. أمضينا أنا ولورا ما لا يقل عن خمس عشرة دقيقة في البحث في الأروقة الفسيحة عن موقع اللقاء المختار. اضطررنا إلى الركوب في عدة مصاعد، وعبور جسور داخلية، والسؤال مراراً عن الاتجاهات. وعندما اعتقدنا أننا بتنا قريبين من القاعة، رأينا أحد موظفي الفندق، فسألته – بشكل أخرق نوعاً ما – السؤال المرمَّز، وأصغينا للإرشادات حول عدة خيارات تتعلق بالمطاعم المفتوحة.

وبينما كنا ندور حول أحد المنعطفات، رأينا تمساحاً بلاستيكياً أخضر ضخماً مستلقياً على الأرض. جلسنا على الأريكة الموضوعة في منتصف الغرفة الفارغة، وانتظرنا بقلق وصمت. بدا لي أنه لم تكن للغرفة الصغيرة أي وظيفة حقيقية، ولم يكن ثمة سبب يدفع أي شخص لدخولها، وذلك لعدم وجود أي شيء فيها سوى الأريكة والتمساح. وبعد خمس دقائق طويلة من الجلوس الصامت، لم يأتِ أحد فغادرنا ووجدنا غرفة أخرى انتظرنا فيها لخمس عشرة دقيقة أخرى.

وعند الساعة 10:20، عدنا إلى القاعة المحددة، وجلسنا مجدداً على الأريكة التي كانت تواجه الجدار الخلفي للغرفة ومرآة ضخمة. وبعد دقيقتين، سمعت صوت شخص يدخل إلى الغرفة.

بدلاً من الالتفات لرؤية من دخل، واصلتُ التحديق إلى مرآة الجدار الخلفي التي أظهرت انعكاس رجل يمشي نحونا. ولم ألتفت إليه إلا عندما أصبح على بعد بضع أقدام من الأريكة.

أول شيء رأيته هو مكعب روبيك يدور في يد الرجل اليسرى. قال إدوارد سنودن مرحباً، لكنه لم يمد يده مصافحاً؛ لأن الغاية من هذا التدبير هي جعل هذا اللقاء يبدو وكأنه حصل مصادفة. سألته لورا – كما تقتضي خطتهما المسبقة – عن الطعام في الفندق، فأجاب إنه سيئ. كانت لحظة لقائنا الأولى هي المفاجأة الكبرى بين كل الانعطافات المفاجئة في هذه القصة برمتها.

كان سنودن يبلغ من العمر تسعة وعشرين عاماً آنذاك؛ مع أنه بدا أصغر بعدة سنوات على الأقل. وكان يرتدي تي – شيرت أبيض عليه بعض الكتابات الباهتة وسروال جينز، ويضع نظارة «عالِم» أنيقة. وكانت هناك لحية خفيفة نامية على ذقنه (دون خدَّيه)، لكنه بدا كما لو أنه كان حديث العهد بالحلاقة. بصورة رئيسة، كان ذا قسمات واضحة وهيئة جسدية متينةً كهيئة الجنود، لكنه كان نحيلاً جداً وشاحباً، وكان الحذر والارتياب واضحين إلى حد ما عليه؛ كحالنا أنا ولورا. كان من الممكن أن يكون أي شاب مولع بعض الشيء بالكمبيوتر، بين أوائل العقد الثاني ومنتصفه، ويعمل في مخبر الحواسيب في حرم إحدى الجامعات.

فـي تلـك اللحظـات، لم أتمكّن ببسـاطة من جمع القطـع معاً. فقد افترضتُ، من دون التفكير بشـكل واعٍ في الأمر، أن سـنودن كان أكبر سـناً، ربما في العقد الخامس أو السادس من عمره، وذلك لعدة أسباب. أولاً، نظراً إلى حقيقة أنه كان قادراً على الوصول إلى الكثير من الوثائق الحساسـة، فقد افترضتُ أنه كان يحتل منصباً رفيعاً ضمن نظام الأمن القومي. إضافة إلى ذلك، كانت أفكاره واستراتيجياته معقدة وغنية بالمعرفة بصورة شـبه دائمة؛ الأمر الذي جعلني أعتقد أنه كان خبيراً في الواقع السياسي. وأخيراً، علمتُ أنه كان مستعداً للتضحية بحياته – ربما بتمضية ما بقي منها في السـجن – من أجل كشـف النقاب عما كان يعتقد أن العالم يجب أن يعرفـه، ولهـذا تخيَّلـت أنه كان قريباً من نهاية حياته المهنية. إن توصّل شـخص ما إلى قرار استثنائي ومضحٍّ كقراره، لا بد أن يدفع الآخرين إلى الاستنتاج أنه قد عاش سنوات حتماً، وربما عقوداً؛ في خيبة أمل عميقة.

كانت تلك واحدة من أشد التجارب التي عرفتها إثارة للحيرة. وأعني بذلك إدراكي أن مصدر وثائق NSA المذهلة كان رجلاً في بداية شبابه. حينها بدأ ذهني يدور بسـرعة للتفكير في الاحتمالات: هل كان هذا نوعاً من الاحتيال؟ هل كانت هـذه الرحلـة الطويلـة مضيعة للوقت؟ كيف يمكن لشـاب فـي هذا العمر أن يملك إمكانيـة الوصـول إلـى ذلـك النوع من المعلومـات التي رأيناهـا؟ وكيف يمكن أن يتمتَّع هذا الشخص بتلك الدرجة من المعرفة والخبرة في الاستخبارات والتجسس التي يتمتَّع بها مصدرنا بوضوح؟ قلت في سـرّي إنّ هذا الشـاب يمكن أن يكون ابن المصدر، أو مساعده، ولا بدّ أنه سيأخذنا الآن إلى المصدر نفسه. فكَّرت في جميع الاحتمالات المعقولة؛ لكن أياً منها لم يبدُ منطقياً.

«إذاً، تعاليا معي». قال المصدر، بتوتر ملحوظ، فتبعناه أنا ولورا. تمتمنا ثلاثتنا بضـع كلمـات مجاملـة غيـر متجانسـة بينما كنا نمشـي معاً. كنتُ مذهـولاً ومرتبكاً لدرجـة أننـي لـم أكـن قادراً على التحـدث بكثرة، وكان واضحاً لي أن لورا تشـعر بالشيء نفسه. بدا سنودن شديد الحذر؛ كما لو أنه كان يبحث عن مراقبين محتملين أو إشارات خطر أخرى. ولهذا السبب تبعناه بصمت في معظم الوقت.

مـن دون أن نعـرف شـيئاً حـول المـكان الـذي كان يأخذنـا إليـه، دخلنـا إلى المصعد وخرجنا منه في الطابق العاشر، ثم اتجهنا نحو غرفته. أخرج سنودن بطاقة من محفظته وفتح بها الباب، ثم قال: «أهلاً بكما. آسـف، إنها فوضوية قليلاً؛ فأنا لم أغادر الغرفة تقريباً منذ أسبوعين».

كانـت الغرفـة فوضويـة حقـاً؛ حيث إنّ أطباق طعام خدمة الغرف مكوَّمة فوق الطاولة، والثياب الوسخة متناثرة في المكان. دعاني سنودن للجلوس على كرسي بعد أن أزال الأشياء الموضوعة عليه، ثم جلس على سريره. كانت الغرفة صغيرة، ولهـذا كنـا نجلـس علـى مقربة من بعضنا؛ حيث لـم يكن يفصل بيننا إلا متر واحد تقريباً. كان حديثنا متوتراً، ومرتبكاً، ورسمياً.

أثار سـنودن على الفور مسـائل الأمن، فسـألني إن كنت أحمل هاتفاً خلوياً. ورغـم أن هاتفـي لـم يكـن يعمـل إلا فـي البرازيـل، فقد أصرَّ سـنودن على إخراج البطاريـة منـه أو وضعـه في ثلاجـة برّاده الصغير؛ حيث سـتصعب إمكانية التنصّت إلى ما يدور بيننا.

كما أخبرتني لورا في نيسان الماضي، قال سنودن إنّ الحكومة الأميركية تملك القـدرة علـى تفعيـل الهواتف الخلوية عن بعد وتحويلها إلى وسـائل للتنصُّت. إذاً، رغـم أننـي كنـت أعلـم بوجود التقنيـة، إلا أنني كنت لا أزال أعـزو مخاوفهما إلى حالـة قريبـة مـن هـوس الارتيـاب. ولكن، تبيَّـن أنني كنت الشـخص المهمل بيننا. فقد اسـتخدمت الحكومة هذا التكتيك في التحقيقات الجنائية لسـنوات. ففي العام 2006، حكـم قـاضٍ فدرالـي - كان يـرأس محاكمة أفراد يُزعَـم انتماؤهم لعصابات إجرامية في نيويورك - بأن اسـتخدام مكتب التحقيقات الفدرالي لما تُدعى بأدوات تنصُّت نقّالة - تُحوِّل الهاتف الخلوي لشـخص ما إلى أداة تنصُّت عبر تفعليها عن بعد - كان قانونياً.

عندمـا أصبـح هاتفـي الخلـوي موضوعـاً بأمان في كيـس محكم الإغلاق في الثلاجة، أخذ سنودن الوسائد عن سريره، ووضعها عند أسفل الباب قائلاً: «هذه من أجل العابرين في الممر». ثم قال نصف مازح: «قد تكون في الغرفة أجهزة صوتية

وكاميرات، لكن ما سنناقشه الآن سيُتداول في نشرات الأخبار على أي حال».

من دون أن تجلس أو تقول أي شيء، بدأت لورا –ربما لتخفيف توترها الذاتي– بإخراج الكاميرا وحامل الكاميرا من محفظتيهما، ثم راحت تركِّبهما. وبعد ذلك، اقتربت منا وثبَّتت ميكروفونين على ثيابنا، أنا وسنودن.

كنا قد ناقشنا مسبقاً نيتها تصويرنا في هونغ كونغ؛ فهي في نهاية الأمر صانعة أفلام وثائقية، وتعمل على إعداد فيلم حول NSA. ولا شك في أن ما كنا سنقوم به سيكون جزءاً هاماً للغاية من مشروعها. كنت أعرف ذلك، لكنني لم أكن مستعداً لبدء التسجيل بهذه السرعة. كان ثمة تنافر إدراكي كبير بين الاجتماع بشكل فائق السرية بمصدرٍ ارتكب –بالنسبة للحكومة الأميركية– جرائم خطيرة من جهة، وبين تصوير كل ذلك من جهة أخرى.

أصبحت لورا مستعدة خلال بضع دقائق. «إذاً، سوف أبدأ بالتصوير الآن». قالت ذلك كما لو أنه الشيء الأكثر طبيعيةً في العالم؛ فأدّى إدراكنا حقيقة أننا كنا على وشك أن نُصوَّر إلى زيادة التوتر أكثر من ذي قبل.

كان التفاعل الأولي بيني وبين سنودن محرجاً مسبقاً. وعندما بدأت الكاميرا بالتصوير، أصبحنا كلانا على الفور أكثر رسميةً وأقل وداً؛ حيث ازداد تصلبنا وضعيتينا، وتباطأ حديثنا. لقد أعطيتُ الكثير من المحاضرات، على مر السنين، حول الطريقة التي تُغيِّر بواسطتها المراقبةُ سلوكَ الإنسان؛ مشيراً إلى دراسات تُبيِّن أن الناس الذين يعرفون أنهم مراقَبون يكونون أكثر تحفُّظاً، وأشد حذراً حيال ما يقولونه، وأقل حريةً. وفي تلك اللحظات، رأيتُ –وشعرت– صورة حية لهذه الدينامية.

نظراً لعبثية محاولاتنا لتبادل المجاملات، لم يكن هناك ما يمكن فعله سوى الدخول في صلب الموضوع مباشرةً، فبدأتُ بالقول: «لدي الكثير من الأسئلة لك، وسأبدأ الآن بطرحها عليك. فإذا كان هذا يناسبك، يمكننا البدء من هنا».

فقال سنودن: «لا بأس في ذلك». كان واضحاً أن الشروع في العمل جعله يشعر بالارتياح مثلي تماماً.

كان لـدي هدفـان أساسـيان فـي تلك المرحلـة. وبما أننا كنـا جميعاً نعلم أن اعتقال سنودن في أية لحظة كان يمثِّل خطراً جدياً، كانت أولويتي العاجلة تتمثل في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول سنودن نفسه: حياته، أعماله، ومـا دفعـه لاتخـاذ الخيار الاسـتثنائي الذي اتخـذه، وما فعلـه بالتحديد لأخذ تلك الوثائق، ولماذا؟ وماذا كان يفعل في هونغ كونغ؟ ثانياً، كنت عازماً على اكتشاف إن كان صادقاً وصريحاً تماماً، أو إن كان يخفي أشياء هامة حوله وحول ما فعله.

رغـم أننـي كنـت كاتبـاً سياسـياً منذ ما يقـارب ثماني سـنوات، إلا أن الخبرة الأكثر صلةً بما كنت على وشك القيام به تتعلق بمهنتي السابقة كمحامٍ، وتتضمن أخذ الشـهادات من الشـهود. عند أخذ الشـهادات، يجلس المحامي إلى طاولة مع الشاهد لساعات، وأحياناً أيام. والشاهد مرغم بموجب القانون على التواجد هناك والإجابة عن أسئلة المحامي بصدق. ومن الأهداف الرئيسة كشف الكذب، وإيجاد التناقضات في رواية الشاهد، واختراق أي قصة خيالية ابتدعها الشاهد بغية السماح للحقيقة المخفية بالظهور. كان أخذ الشهادات أحد الأشياء القليلة التي أحببتها حقاً في مهنتي السـابقة، وقد طوَّرت كل أنواع التكتيكات الهادفة لجعل الشـاهد ينهار؛ وهـي تتضمـن دائمـاً وابلاً متواصلاً من الأسـئلة. غالباً ما تكون الأسـئلة متشـابهة، وتُطرَح بشكل متكرر في سياقات مختلفة، ومن زوايا واتجاهات مختلفة؛ من أجل اختبار متانة رواية الشاهد.

متحوِّلاً من وضعيتي مع سنودن على الإنترنت؛ حيث كنت مستعداً لأن أكون سـلبياً ومهذبـاً، كانـت تكتيكاتـي العدائية هي التي اسـتخدمتها في ذلك اليوم. وقد أمضيت خمس سـاعات متواصلة في اسـتجوابه، حتى بدون اسـتراحة للذهاب إلى الحمـام أو لتنـاول وجبـة خفيفـة. وبدأتُ بطفولتـه المبكرة، وتجاربه في المدرسـة الابتدائية، وتاريخه المهني قبل العمل مع الحكومة. وطالبته بكل تفصيل يسـتطيع تذكُّـره. وُلـد سـنودن فـي كارولينـا الشـمالية ونشـأ فـي ميريلاند، وهو ابـن لأبوين موظفين في الحكومة الفدرالية من الطبقة ما تحت المتوسطة (خدم والده في حرس السواحل لمدة ثلاثين عاماً). لم يشعر سنودن بالتحدي في المدرسة الثانوية، ولم

يُنهِها قطّ؛ إذ كان مهتماً بعالم الإنترنت أكثر من دروسه بما لا يُقاس.

على نحو شبه فوري، أدركت بشكل شخصي ما لاحظتُه من حواراتنا على الإنترنت: كان سنودن فائق الذكاء، ومنطقياً. وكانت معالجاته الفكرية منهجية. كانت أجوبته موجزة وواضحة ومقنعة، وكانت في جميع الحالات تقريباً متجاوبة بشكل مباشر مع ما سألتُه عنه، وعميقة، وتعكس آراءه الشخصية. لم تكن هناك انحرافات غريبة أو قصص غير محتملة إلى حد بعيد؛ من النوع الذي يميِّز الأشخاص المضطربين عاطفياً أو الذين يعانون من مشاكل نفسية. كان توازنه وتركيزه ينضحان ثقةً بالنفس.

رغم أننا نكوِّن انطباعات سريعة عن الناس من التفاعلات عبر الإنترنت، إلا أننا نظل بحاجة لمقابلتهم شخصياً من أجل تكوين معرفة أكثر وضوحاً وصحّة بحقيقتهم. سرعان ما أحسست بالارتياح للوضع؛ متعافياً من شكوكي وحيرتي الأولية بخصوص الشخص الذي كنت أتعامل معه. لكنني بقيت شكّاكاً بشدة؛ لأنني أعرف أن مصداقية كل ما كنا سنقوم به تعتمد على صدق ادعاءات سنودن في ما يتعلق بحقيقته.

أمضينا عدة ساعات في الحديث عن تاريخه العملي وتطوره الفكري. مثل الكثير من الأميركيين، تغيَّرت آراء سنودن السياسية بشكل كبير بعد هجوم 9/11، حيث أصبح «وطنياً» بدرجة أكبر بكثير. في العام 2004 – في سن العشرين – التحق بالجيش الأميركي من أجل القتال في حرب العراق التي كان يعتقد في ذلك الحين أنها محاولة نبيلة لتحرير الشعب العراقي من القمع. لكنه وجد، بعد بضعة أسابيع فقط من التدريب الأساسي، أن الحديث عن قتل العرب كان أكثر من الحديث عن تحرير أي شخص. وعندما كُسرت كلتا ساقيه في حادث تدريب وأُرغم على ترك الجيش، كان قد أصبح متحرراً كلياً من الوهم المتعلق بالغاية الحقيقية من الحرب.

لكن سنودن كان لا يزال واثقاً بالخير الكامن في الحكومة الأميركية، ولهذا السبب قرر أن يحذو حذو الكثيرين من أفراد عائلته، فتوجَّه للعمل في وكالة فدرالية. لقد نجح في بداية نضوجه بإيجاد فرص لنفسه، من دون شهادة ثانوية؛

بما في ذلك الحصول على عمل تقني لقاء ثلاثين دولاراً في الساعة قبل أن يدخل سن الثامنة عشرة، وكان قد أصبح مهندس أنظمة مجازاً من مايكروسوفت منذ العام 2002. لكنه كان ينظر إلى العمل في الحكومة الفدرالية على أنه شيء نبيل وواعد من الناحية المهنية في آن معاً. ولهذا السبب، بدأ كحارس أمني في مركز الدراسات اللغوية المتقدمة في جامعة ميريلاند، وهو مبنى يُدار ويُستخدَم سراً من قبل NSA.

رغم أن سنودن لم ينهِ دراسته الثانوية، إلا أنه كان يملك موهبة طبيعية في التكنولوجيا أصبحت جليةً في بداية مراهقته، إلى جانب ذكائه الواضح. وقد مكّنته هاتان الميزتان - رغم عمره المبكر وافتقاره للتعليم الرسمي - من التقدم بسرعة في أعماله، حيث انتقل عام 2005 من وظيفة حارس أمني إلى منصب خبير تقني في وكالة الاستخبارات المركزية CIA.

قال سنودن إن المنظومة الاستخباراتية بأكملها كانت بحاجة ماسة لتوظيف خبراء تقنيين لديها. لقد اتسعت هذه المنظومة وكبرت لدرجة أنه أصبح من الصعب إيجاد عدد كافٍ من الناس القادرين على تشغيلها. ولهذا السبب، كانت وكالات الأمن القومي مضطرة للجوء إلى مصادر غير تقليدية للمواهب من أجل تجنيدهم. يميل الأشخاص الذين يتمتعون بمهارات حاسوبية متقدمة لأن يكونوا شباناً، وأحياناً منعزلين، وغالباً ما يخفقون في البروز في التعليم الرسمي. إنهم، في الغالب، يجدون بيئة الإنترنت أشد تحفيزاً بما لا يقاس من المؤسسات التعليمية الرسمية والتفاعلات الشخصية. لقد أصبح سنودن عضواً مقدَّراً في فريق تكنولوجيا المعلومات في الوكالة؛ لأنه كان - بوضوح - أوسع معرفةً وأكثر كفاءةً من معظم زملائه الأكبر سناً والحاصلين على شهادات جامعية. شعر سنودن أنه وجد البيئة الصحيحة تماماً؛ حيث ستُكافَأ مهاراته ويُتجاهَل افتقاره للشهادات الأكاديمية.

في العام 2006، انتقل من صفة متعاقد مع السي آي إيه إلى موظف بدوام كامل؛ الأمر الذي زاد من فرصه. وفي عام 2007، علم بأمر وظيفة في السي آي إيه تتطلّب العمل على أنظمة الكمبيوتر، بالإضافة إلى التواجد خارج البلد. وبفضل توصيات مدرائه المادحة، حصل سنودن على الوظيفة، وأصبح في نهاية المطاف

يعمل لصالح السي آي إيه في سويسرا. استقر في جنيف لمدة ثلاث سنوات، حتى عام 2010، وقد انتُدب إليها تحت غطاء سري، بأوراق اعتماد دبلوماسية.

كان عمل سنودن في جنيف – حسب وصفه – أكبر بكثير من مجرد «مدير أنظمة». فقد كان يُعتبَر التقني وخبير الأمن المعلوماتي الأعلى في سويسرا، وكان يُطلب منه السفر إلى مختلف أنحاء المنطقة من أجل إصلاح مشاكل لم يكن بوسع أحد غيره إصلاحها. واختير من قبل السي آي إيه لمساندة الرئيس في قمة الناتو في رومانيا عام 2008. ولكن، رغم نجاحه، فخلال مهمة السي آي إيه تلك، بدأ سنودن يشعر بقلق جدي من أفعال حكومته.

أخبرني سنودن: «بفضل إمكانية الولوج إلى أنظمة الحاسوب التي يملكها الخبراء التقنيون، رأيت الكثير من الأشياء السرية، والكثير منها كانت بالغة السوء. بدأت أفهم أن ما تفعله حكومتي فعلياً في العالم مختلف جداً عما لُقِّنته دائماً. وهذا الإدراك بدوره قادني للبدء بإعادة تقييم طريقة رؤيتي للأشياء، وللارتياب في الأشياء بدرجة أكبر».

وروى لي مثالاً واحداً حول محاولة مسؤولين في السي آي إيه تجنيد مصرفي سويسري من أجل تزويدهم بمعلومات سرية. كانوا يريدون أن يعرفوا حول تعاملات مالية لأشخاص ذوي أهمية بالنسبة للولايات المتحدة. روى لي سنودن كيف صادَقَ أحد العملاء السريين المصرفيَّ، وجعله يثمل ذات ليلة، ثم شجَّعه على قيادة سيارته إلى المنزل. وعندما أوقفت الشرطة المصرفي واعتقلته بدعوى القيادة تحت تأثير الشراب، عرض عميل السي آي إيه مساعدته شخصياً بطرق متنوعة؛ شرط أن يتعاون المصرفي مع الوكالة. لكن محاولة التجنيد فشلت في نهاية المطاف. قال سنودن: «لقد دمَّروا حياة المستهدف من أجل شيء لم ينجح، ثم مضوا في طريقهم ببساطة». وبعيداً عن الخطة نفسها، كان سنودن منزعجاً من الطريقة التي تفاخر بها العميل بشأن الأساليب التي استخدمها من أجل جذب طريدته.

وجاء عنصر إحباط إضافي من محاولات سنودن إقناعَ رؤسائه بوجود مشاكل

فـي أمـن الحواسـيب أو أنظمـة كان يعتقـد أنها تتجنَّب حـدوداً أخلاقية. لكن تلك المحاولات كانت تُصَدُّ دائماً تقريباً.

«كانوا يقولون: إن هذا ليس عملك، أو يُقال لي إنني لا أملك معلومات كافية لإصدار مثل تلك الأحكام». لقد طوَّر سمعةً بين زملائه بأنه شخص يثير الكثير من المخاوف؛ وهي سمة لم تجعله محبوباً لدى رؤسائه. «كان هذا عندما بدأتُ أرى حقاً مدى سـهولة انفصال السـلطة عن المحاسـبة، وكيف أنه كلما علت مسـتويات السلطة قلَّ الإشراف والمحاسبة».

قبل نهاية العام 2009 بقليل، قرر سنودن الذي أصبح حينئذ متحرراً من الوهم تمامـاً، أنـه كان مسـتعداً لتـرك السـي آي إيه. وفي تلك المرحلـة، عند نهاية مهمته في جنيف، بدأ سـنودن بالتفكير في تسـريب أسـرار كان يعتقد أنها تكشـف أخطاء وتجاوزات.

سألتُه: «لماذا لم تفعل ذلك حينئذ؟».

فـي ذلـك الحيـن، كان يعتقـد أو علـى الأقـل يأمـل أن يؤدي انتخـاب باراك أوبامـا كرئيـس لإصـلاح بعـض الانتهـاكات الأسـوأ التي شـاهدها. لقد بـدأ أوباما ولايته متعهِّداً بتغيير الانتهاكات المفرطة لوكالة الأمن القومي؛ التي بُرِّرت بالحرب على الإرهاب. توقَّع سـنودن أن تُقلَّم على الأقل بعض أقسـى الأطراف في عالم الاستخبارات والجيش.

«ولكـن، أصبـح واضحـاً فـي ما بعد أن أوباما لـم يسـتمر في تلك الانتهاكات وحسـب، وإنما وسَّـعها في حالات كثيرة. حينئذ أدركت أنه لم يعد بوسـعي انتظار مجـيء قائـد كـي يصحِّح هذه الأشـياء. القيادة تعني التصـرُّف أولاً والعمل كقدوة للآخرين، وليس انتظار الآخرين كي يتصرَّفوا».

وكان سـنودن قلقـاً أيضـاً بشـأن الضـرر الـذي قـد ينجم عند كشـف ما عرفه فـي السـي آي إيـه: «عندمـا تسـرِّب أسـرار السـي آي إيـه، فقد تـؤذي بذلك بعض الأشخاص» - كان يشير إلى عملاء ومخبرين سريين - «لم أكن مستعداً لفعل ذلك. ولكن، عندما تسرِّب أسرار NSA، فإنك تؤذي بذلك أنظمة مسيئة وحسب. كنت

أكثر ارتياحاً مع هذا الأمر».

وهكذا، عاد سنودن إلى NSA، وعمل هذه المرة مع شركة ديل (Dell) التي كانت متعاقدة مع الوكالة. أُرسل عام 2010 إلى اليابان، ومُنح درجة أكبر من إمكانية الوصول إلى أسرار المراقبة من تلك التي كان يمتلكها سابقاً.

«إن الأشياء التي رأيتها بدأت تثير غضبي حقاً. كان بوسعي مراقبة الطائرات بدون طيار أثناء مراقبتها الأشخاص الذين قد تقتلهم. كان بوسعي مراقبة قرىً بأكملها ورؤية ما يفعله الجميع. راقبتُ NSA وهي تتعقَّب أنشطة بعض الأشخاص على الإنترنت بينما كانوا يكتبون. لقد أدركت الاتساع الحقيقي لهذا النظام. ولم يكن هناك أحد تقريباً يعرف أن ذلك كان يحدث».

كانت الحاجة المدرَكَة لتسريب ما كان يراه تزداد إلحاحاً في داخله. «كان اقتناعي بعدم قدرتي على الاحتفاظ بكل ذلك لنفسي يزداد كلما ازداد بقائي في مركز NSA في اليابان. كنت أشعر أنه سيكون من الخطأ، عملياً، أن أساعد على إخفاء كل هذا عن الناس».

عندما كُشفت هوية سنودن لاحقاً، حاول بعض الصحفيين تصويره على أنه تقني معلومات بسيط عثر بالصدفة على بعض المعلومات السرية؛ لكن الحقيقة كانت مختلفة إلى حد بعيد.

خلال عمله في السي آي إيه ووكالة الأمن القومي، أخبرني سنودن أنه دُرِّب بشكل مستمر كي يصبح تقني معلومات رفيع المستوى؛ أي شخصاً قادراً على اختراق الأنظمة العسكرية والمدنية للبلدان الأخرى، من أجل سرقة معلومات أو التحضير لهجمات من دون ترك أي أثر. وقد تعمَّق هذا التدريب في اليابان؛ حيث أصبح بارعاً في معظم الأساليب المعقدة المتعلقة بحماية البيانات من وكالات الاستخبارات الأخرى، وكان مُجازاً رسمياً كعميل تقني رفيع المستوى. واختير في النهاية من قبل أكاديمية التدريب على مكافحة التجسس المشتركة، التابعة لوكالة الاستخبارات الدفاعية، من أجل تعليم مكافحة التجسس ضمن مقرر مكافحة التجسس الصيني في الأكاديمية.

وكانت أساليب الأمن العملية التي أصرَّ علينا كي نستخدمها من بين الأساليب التي تعلَّمها، وحتى إنه ساعد على تصميمها، في السي آي إيه، وخاصة في NSA.

في تموز 2013، أكَّدت نيويورك تايمز ما أخبرني به سنودن، حيث كتبت أنه «عندما كان يعمل لصالح وكالة الأمن القومي، تعلَّم المتعاقد، إدوارد ج سنودن، أن يكون قرصان كمبيوتر»، و«حوَّل نفسه إلى خبير في أمن المعلومات من النوع الذي تتوق NSA لتجنيده». وبحسب الصحيفة، كان التدريب الذي تلقاه هناك «محورياً في انتقاله إلى مرحلة أشد تعقيداً في أمن المعلومات». وأضافت الصحيفة أن الملفات التي وصل إليها سنودن تُظهر أنه «انتقل إلى الجانب الهجومي من التجسس الإلكتروني أو حرب الإنترنت، وفيها تخترق NSA أنظمة حواسيب دول أخرى من أجل سرقة معلومات أو التحضير لهجمات».

رغم أنني حاولت الالتزام بالتسلسل الزمني في أسئلتي، إلا أنني لم أستطع مقاومة القفز إلى الأمام في كثير من الأحيان؛ غالباً بدافع اللهفة. كنت أريد على نحو خاص الوصول إلى قلب ما كنت أعتبره اللغز الأكثر إدهاشاً منذ أن بدأت التحدث معه: ما الذي دفع سنودن حقاً للتضحية بحياته المهنية، وتحويل نفسه إلى مجرم محتمل، وخرق مُتطلَّبي السرية والولاء اللذين كُررا على مسمعيه لسنوات؟

طرحتُ السؤال ذاته بطرق مختلفة عديدة، فأجاب سنودن بالطبع بطرق مختلفة عديدة، لكن تفسيراته كانت تبدو إما سطحية جداً، أو مجردة جداً، أو خالية جداً من العاطفة والإيمان. كان يتحدث بارتياح شديد عندما يكون السؤال متعلقاً بالتكنولوجيا وأنظمة NSA، وبارتياح أقل عندما يكون الموضوع متعلقاً بذاته؛ وخاصة رداً على الإيحاء بأنه فعل شيئاً شجاعاً واستثنائياً؛ حيث كان يتطلب تفسيراً سيكولوجياً. كانت أجوبته تبدو نظريةً مجردةً أكثر منها وجدانية، ولهذا السبب لم أجدها مقنعة. قال إن العالم يملك الحق بمعرفة ما كان يُفعَل بخصوصيته، وإنه كان يشعر بالتزام أخلاقي لاتخاذ موقف في وجه هذا الانتهاك، وإنه لم يكن بوسعه البقاء صامتاً حيال الخطر الخفي الذي يهدد القيم التي يقدِّرها.

كنت أعتقد أن هذه القيم السياسية حقيقية بالنسبة إليه، لكنني أردت معرفة

الشيء الذي دفعه شخصياً للتضحية بحياته وحريته دفاعاً عن هذه القيم. لعله لم يكن يملك الإجابة، أو لعله - مثل الكثير من الأميركيين؛ وخاصة عندما يكونون مغمورين بثقافة الأمن القومي - كان يكره الغوص عميقاً داخل ذهنه؛ لكنني كنت بحاجة لأن أعرف.

بعيداً عن أي شيء آخر، أردت أن أكون متأكداً من أنه اتخذ خياره مع فهم عقلاني وحقيقي للعواقب. فأنا لم أكن راغباً في مساعدته على القيام بتلك المخاطرة العظيمة ما لم أكن مقتنعاً بأنه فعل ذلك باستقلالية تامة، وإدراك حقيقي لغايته.

أخيراً، أعطاني سنودن إجابة بدت حقيقية وعميقة: «إن المقياس الحقيقي لقيمة المرء ليس ما يقوله حول المعتقدات التي يؤمن بها، وإنما ما يفعله دفاعاً عن هذه المعتقدات. إذا لم تكن تتصرف بناءً على معتقداتك، فإنها قد لا تكون حقيقية».

كيف طوَّر هذا المقياس لتقييم قيمته؟ من أين استمدَّ هذه القناعة بأنه لا يمكن لسلوكه أن يكون أخلاقياً إلا إذا كان مستعداً للتضحية بمصالحه من أجل الخير العام».

قال سنودن: «من أماكن كثيرة، وتجارب كثيرة». لقد قرأ في طفولته الكثير من الميثولوجيا الإغريقية، وتأثَّر بقصة جوزيف كامبل البطل ذو الوجوه الألف، التي «تجد خيوطاً مشتركة بين القصص التي نتشاركها جميعاً». والعبرة الرئيسة التي تعلّمها من ذلك الكتاب هي «أننا نحن الذين نعطي معنىً للحياة من خلال أفعالنا والقصص التي نوجدها بهذه الأفعال. لا أريد أن أكون شخصاً يظل خائفاً من التصرف دفاعاً عن مبادئه».

هذه الفكرة - هذا البناء الأخلاقي لتقييم هوية المرء وقيمته - اختبرها مراراً في مساره الفكري، بما في ذلك - شرح ذلك بشيء من الحرج - ألعاب الفيديو. إن الدرس الذي تعلَّمه سنودن من الانغماس في ألعاب الفيديو يتمثل في أنه باستطاعة شخص واحد فقط - حتى أضعف الناس - مواجهة ظلم كبير. «غالباً ما تكون الشخصية الرئيسة شخصاً عادياً يجد نفسه في مواجهة ظلم عظيم من قوىً

متنفذة، ويكون لديه الخيار إما أن يهرب خوفاً أو يقاتل دفاعاً عن معتقداته. ويُظهر التاريخ أيضاً أن الأشخاص العاديين ظاهراً، والثابتين في ما يتعلق بالعدالة، يمكنهم الانتصار على أشد الخصوم إثارةً للرعب».

لم يكن الشخص الأول الذي سمعت أنه يدَّعي أن ألعاب الفيديو ساعدت في صياغة رؤيته للعالم. لربما كنتُ سأسخر من هذا الكلام لو أنني سمعته منذ سنوات، لكنني أصبحت أتقبَّل فكرة أن ألعاب الفيديو - بالنسبة لجيل سنودن - لعبت دوراً في صياغة الوعي السياسي والمنطق الأخلاقي وفهم موقع المرء في العالم؛ دوراً لا يقل أهميةً عن ذاك الذي يلعبه الأدب والتلفزيون والسينما. كما أنها تقدِّم في الغالب معضلات أخلاقية معقدة وتحفِّز على التفكير؛ وخاصة بالنسبة لأناس بدأ الشك يتسرَّب إليهم حول ما لُقِّنوا إياه.

تطوَّرت المحاكمة الأخلاقية المبكرة لسنودن - التي شكَّلت - بحسب سنودن - «نموذجاً لما نريد أن نكون ولماذا؟»- إلى تأمُّل ذاتي ناضج في الالتزام الأخلاقي والحدود السيكولوجية. «إن ما يجعل الإنسان سلبياً ومذعناً هو الخوف من العواقب. ولكن، حالما تتحرر من ارتباطك بأشياء لا تعود تهمك في نهاية المطاف - المال، الحياة المهنية، الأمان الجسدي - يصبح بإمكانك التغلب على هذا الخوف».

والشيء الآخر الذي لا يقل جوهرية بالنسبة لرؤيته العالمية يكمن في القيمة غير المسبوقة للإنترنت. فكما هو حال الكثير من أبناء جيله، لم يكن الإنترنت بالنسبة إليه وسيلة منعزلة للقيام بمهام محدودة، وإنما هو العالم الذي تطور فيه عقله وشخصيته؛ المكان الذي وفَّر الحرية والاستكشاف والإمكانية لتنمية الفكر والإدراك.

بالنسبة لسنودن، كانت المزايا الفريدة للإنترنت قيِّمة على نحو لا يُضاهى، وينبغي صونها بأي ثمن. لقد استخدم الإنترنت كمراهق من أجل استكشاف الأفكار والتحدث مع أناس من مناطق بعيدة ومن خلفيات مختلفة جذرياً لم يكن بوسعه أن يلتقيهم لولا وجود هذه الوسيلة. «بصورة أساسية، سمح لي الإنترنت باختبار

الحرية واستكشاف إمكانياتي الكاملة ككائن بشري». وأضاف سنودن الذي يصبح حيوياً –وحتى متحمساً– بوضوح عندما يتحدث عن قيمة الإنترنت: «بالنسبة للكثير من الأولاد، الإنترنت وسيلة لتحقيق الذات. إنه يتيح لهم استكشاف حقيقة ذواتهم وما يطمحون إليه، ولكن هذا لا يتم إلا إذا كنا نتمتع بالخصوصية وبالقدرة على إخفاء هويتنا الحقيقية، كي نرتكب الأخطاء من دون أن تلاحقنا. أخشى أن جيلي كان الجيل الأخير الذي تمتع بتلك الحرية».

إن الدور الذي لعبه هذا الأمر في قراره بات واضحاً بالنسبة لي. «لا أريد أن أعيش في عالم لا خصوصية ولا حرية فيه، حيث تُدمَّر فيه القيمة الفريدة للإنترنت». كان يشعر بأنه مرغم على فعل ما باستطاعته فعله لمنع حدوث ذلك، أو بصورة أدق، لتمكين الآخرين من اتخاذ القرار بخصوص التصرف أو عدم التصرف دفاعاً عن هذه القيم.

إلى جانب ذلك، أكَّد سنودن مراراً أنه لا ينوي تدمير قدرة NSA على إزالة الخصوصية، حيث قال: «إن اتخاذ هذا الخيار ليس دوري». لكنه كان يريد أن يعرف المواطنون الأميركيون والناس حول العالم بما يجري فعله لخصوصياتهم، كان يريد إعطاءهم المعلومات. «لا أنوي تدمير هذه الأنظمة، وإنما أريد إتاحة الفرصة للناس ليقرروا إذا كان ينبغي عليهم المواصلة أم لا».

غالباً ما تُشوَّه سمعة فاضحي الانتهاكات المخفية، كسنودن، بتصويرهم كأشخاص انعزاليين أو فاشلين يتصرفون ليس بدافع ضميري وإنما بسبب شعورهم بالاغتراب والإحباط من حياة مليئة بالإخفاقات. بيد أن سنودن كان عكس ذلك تماماً؛ فحياته كانت مليئة بأشياء يعتبرها الناس قيِّمة لأبعد الحدود. وقراره بتسليم الوثائق كان يعني التخلي عن صديقة قديمة كان يحبها، وحياة في هاواي، وعائلة داعمة، وحياة مهنية مستقرة، وأجر عالٍ، ومستقبل مليء بالفرص من كل نوع.

بعد انتهاء مهمته التي أوكلته بها NSA في اليابان عام 2011، عاد سنودن للعمل مجدداً لصالح شركة ديل، ونُقل هذه المرة إلى مكتب تابع للسي آي إيه في ميريلاند. مع الزيادات الإضافية على الأجر، كان سنودن في طريقه لجني ما يقارب

200,000 دولار فـي ذلـك العـام، بعمله مع مايكروسـوفت وشـركات تقنية أخرى لبناء أنظمة آمنة للسي آي إيه ووكالات أمنية أخرى لتخزين الوثائق والبيانات. قال سنودن عن تلك المرحلة: «كان العالم يزداد سوءاً. في ذلك الموقع، رأيت بشكل مباشـر أن الدولة، وخاصة NSA، كانت تعمل يداً بيد مع الشـركات التكنولوجية الخاصة للوصول إلى إمكانية الوصول إلى اتصالات الناس كافة».

خلال السـاعات الخمس التي اسـتغرقها الاسـتجواب في ذلك اليوم – بل في جميع حواراتي معه في هونغ كونغ – كانت نبرة سنودن بصورة شبه دائمة منضبطة، وهادئـة، وحياديـة. لكنه عندما شـرح لي ما اكتشـفه ودفعه أخيـراً للتصرُّف، أصبح عاطفياً، بل ومنفعلاً بعض الشيء. «أدركت أنهم كانوا يبنون نظاماً يهدف إلى إزالة كل الخصوصيـة، علـى مسـتوى الكـرة الأرضيـة كلهـا، حيث لا يكـون بإمكان أي شخص التواصل إلكترونياً من دون أن تملك NSA القدرة على جمع المعلومات وتخزين البيانات وتحليل الاتصال».

إن إدراكه لذلك هو الذي جعله يعقد العزم على أن يكون فاضح الانتهاكات المخفيـة. فـي عام 2012، نقلته شـركة ديل مـن ميريلاند إلى هاواي. أمضى فترات مـن العـام 2012 فـي تحميـل الوثائـق التـي اعتقد أن العالم يجـب أن يراها. وأخذ وثائق معينة أخرى – ليسـت للنشـر – ليتمكن الصحفيون من فهم بنية الأنظمة التي سيكتبون عنها.

فـي بدايـة العـام 2013، أدرك أنـه بحاجة لمجموعـة واحدة أخرى من الوثائق لإكمـال الصـورة التـي يريـد تقديمهـا للعالـم، ولم يكن باسـتطاعته الوصـول إليها بوجـوده فـي شـركة ديـل. ولم تكـن ثمة إمكانية للوصول إليها إلا إذا شـغل موقعاً مختلفاً؛ حيث يُعيَّن رسـمياً محلل بنى تحتية؛ الأمر الذي يسـمح له بالوصول إلى مستودعات المراقبة الخام التابعة لوكالة الأمن القومي.

واضعـاً هـذا الهـدف نصـب عينيه، تقدَّم سـنودن لفرصة عمـل في هاواي مع شـركة بووز ألين هاملتون – وهي واحدة من أكبر الشـركات الخاصة المتعاقدة مع وزارة الدفـاع فـي الولايـات المتحدة وأشـدها نفوذاً – المليئة بمسـؤولين حكوميين

سابقين. قبِل بأجر أقل من أجل الحصول على العمل؛ لأنه كان يمنحه القدرة على تحميل المجموعة الأخيرة من الوثائق التي كان يحتاج إليها لإكمال صورة تجسس NSA. والأهم من ذلك أن هذه القدرة على الوصول سمحت له بجمع معلومات حول المراقبة السرية التي كانت NSA تقوم بها لكامل البنية التحتية للاتصالات داخل الولايات المتحدة.

في منتصف أيار 2013، طلب سنودن إجازة لأسبوعين لتلقي علاج للصرع الذي علم في العام السابق أنه كان مصاباً به. حزم حقائبه، وكانت بينها عدة ذواكر خارجية مليئة بوثائق NSA، إضافة إلى أربعة حواسيب محمولة فارغة لاستخدامها لأغراض مختلفة. لم يخبر صديقته عن المكان الذي كان متوجهاً إليه. في الواقع، كان من المألوف أن يسافر في مهمة عمل من دون أن يكون قادراً على إبلاغها بوجهة سفره. كان يريد إبعادها عن خططه كي لا يعرِّضها لمضايقات الحكومة عند كشف هويته.

وصل إلى هونغ كونغ من هاواي في 20 أيار، وحجز غرفة له في فندق ميرا باسمه الحقيقي، وبقي هناك منذ ذلك الحين.

كان سنودن يقيم في الفندق بشكل علني تماماً، ويدفع ببطاقة اعتماده الخاصة، لأنه - حسب قوله - كان يعرف أن تحركاته ستُلاحَق عن قرب في نهاية المطاف من قبل الحكومة ووسائل الإعلام، وأخيراً من قبل الجميع. كان يريد منع أي ادِّعاء يفيد بأنه عميل أجنبي، ولو أنه أمضى تلك الفترة مختبئاً، لسهَّل حدوث ذلك. لقد خطط لتبيان أن حركاته قابلة للتفسير، وأنه لا وجود لمؤامرة، وأنه كان يتصرَّف بمفرده. بالنسبة للسلطات في الصين وهونغ كونغ، كان يبدو مثل أي رجل أعمال عادي، وليس شخصاً هارباً من شيء ما. «لا أنوي إخفاء هويتي، ولهذا فليس هناك سبب للاختباء وتغذية نظريات المؤامرة أو حملات تشويه السمعة».

ثم طرحتُ عليه السؤال الذي خطر لي منذ أن تحدثنا لأول مرة على الإنترنت: لماذا اختار هونغ كونغ وجهةً له حينما أصبح مستعداً لكشف الوثائق؟ لقد أظهرت إجابة سنودن أن القرار كان مستنداً إلى تحليل متأنٍّ.

قال إن أولويته الأولى تتمثل في ضمان أمانه الجسدي من التدخل الأميركي أثناء عمله معي ولورا على الوثائق. فإذا اكتشفت السلطات الأميركية خطته لتسريب الوثائق، فستحاول منعه، أو اعتقاله، أو ما هو أسوأ من هذا وذاك. وهونغ كونغ – حسب تحليله – جزء من الأرض الصينية؛ رغم أنها نصف مستقلة، وبالتالي سيجد العملاء الأميركيون صعوبة كبيرة في فعل أي شيء ضده هناك؛ مما لو كان موجوداً في أمكنة أخرى اعتبرها مرشحة للجوء إليها في نهاية المطاف؛ مثل بعض الدول الأميركية اللاتينية الصغيرة كالإكوادور أو بوليفيا. كما أن هونغ كونغ ستكون أكثر استعداداً وقدرة على مقاومة الضغط الأميركي لتسليمه من أي دولة أوروبية صغيرة كآيسلندا.

رغم أن كشف الوثائق للناس كان يمثِّل الهدف الأساسي في اختيار سنودن لوجهته المقصودة، إلا أنه لم يكن الوحيد؛ إذ كان يريد أيضاً أن يتواجد في مكان يمتلك الناس فيه التزاماً سياسياً بقيَم سياسية مهمة بالنسبة إليه. لقد ناضل الناس في هونغ كونغ – رغم خضوعهم لحكم الحكومة الصينية القمعي – من أجل الحفاظ على بعض الحريات السياسية الأساسية وأوجدوا مناخاً حيوياً من المعارضة. أشار سنودن إلى أن هونغ كونغ كانت تنتخب قادتها بشكل ديمقراطي، وتشهد احتجاجات شارعية ضخمة؛ بما في ذلك مسيرة سنوية احتجاجاً على قمع احتجاجات ساحة تيانان مين.

كان بوسعه الذهاب إلى أمكنة أخرى تؤمِّن له حماية أكبر من أي تصرف أميركي محتمل، بما فيها الصين نفسها، وبالطبع بلدان أخرى تتمتع بحرية سياسية أكبر. لكنه شعر بأن هونغ كونغ توفِّر المزيج الأمثل من الأمان الجسدي والقوة السياسية.

مع ذلك، كانت هنالك جوانب سلبية لاختياره، وكان سنودن مدركاً لها كلها، بما في ذلك علاقة المدينة بالصين؛ الأمر الذي سيمنح النقاد طريقة سهلة لتشويه سمعته. ولكن، ليست هناك خيارات مثالية في كل الأحوال، ولهذا السبب غالباً ما كان يقول: «جميع خياراتي سيئة». وهونغ كونغ، في نهاية الأمر، كانت توفِّر درجة

جيدة من الأمن وحرية الحركة يصعب إيجادها في أمكنة أخرى.

حينما أصبحتُ أملك جميع وقائع القصة، بقي لدي هدف واحد، وهو أن أتأكد من أن سنودن كان يعي تماماً ما يمكن أن يحصل له عند الكشف عن نفسه بأنه المصدر الذي سرَّب الوثائق.

لقد شنَّت إدارة أوباما ما اعتبره الناس من مختلف ألوان الطيف السياسي حرباً غير مسبوقة على المسرِّبين. والرئيس الذي خاض حملته الرئاسية بناءً على وعد بتشكيل «الإدارة الأكثر شفافيةً في التاريخ» - متعهّداً بشكل خاص بحماية «كاشفي الانتهاكات المخفية»، حيث وصفهم بالنبلاء والشجعان - فعَلَ العكس تماماً.

لقد حاكمت إدارة أوباما بموجب قانون التجسس الصادر عام 1917 عدداً أكبر من المسرِّبين الحكوميين - سبعة أشخاص - من جميع الإدارات السابقة في التاريخ الأميركي، مجتمعةً. في الحقيقة، أكثر من ضعف العدد الإجمالي. أُقرَّ قانون التجسس خلال الحرب العالمية الأولى لتمكين إدارة وودرو ويلسون من تجريم معارضة الحرب، وكانت عقوباته قاسية؛ حيث تضمنت السجن مدى الحياة، وحتى الإعدام.

لا شك أن الثقل الكلي للقانون كان سيهبط على كاهل سنودن. إذ ستتهمه وزارة العدل في إدارة أوباما بجرائم قد ترسله إلى السجن طوال العمر، وقد يُوسَم بالخيانة على نطاق واسع.

سألته: «ماذا سيحدث باعتقادك حالما تكشف بأنك المصدر؟».

أجاب سنودن بتتابع سريع يبيِّن بوضوح أنه فكَّر في هذا السؤال مرات كثيرة من قبل: «سيقولون إنني انتهكت قانون التجسس، وارتكبت جرائم خطيرة، وساعدت أعداء أميركا، وعرَّضت الأمن القومي للخطر. أنا واثق بأنهم سيبحثون عن أي حادثة يمكنهم الحصول عليها من ماضيَّ، وربما سيضخّمونها، أو حتى سيختلقون بعضها، من أجل تشويه صورتي إلى أقصى درجة ممكنة».

أخبرني أنه لم يكن يريد الذهاب إلى السجن: «سأحاول تفادي الذهاب إلى السجن. ولكن، إذا كان السجن هو نتيجة كل هذا - وأنا أعرف أن هناك فرصة

كبيرة لكي يكون كذلك - فقد قررت منذ بعض الوقت أنني أستطيع التعايش مع كل ما يمكن أن يفعلوه معي. الشيء الوحيد الذي لا يمكنني التعايش معه هو معرفتي أنني لم أفعل شيئاً».

في ذلك اليوم الأول، وفي كل يوم تلاه، كان تصميم سنودن وتأمُّله الهادئ في كل ما يمكن أن يحدث له مفاجئين ومؤثرين. لم أره مرةً واحدة يُبدي قدراً ضئيلاً من الندم أو الخوف أو القلق. لقد شرح لي بدون أي تردد أنه اتخذ خياره، وأنه مدرك للعواقب المحتملة، ومستعد لتقبُّلها.

بدا سنودن أنه يستمد القوة من اتخاذه هذا القرار؛ إذ كان ينضح بهدوء استثنائي عندما كان يتحدث عما يمكن أن تفعله الحكومة الأميركية به. كانت رؤية هذا الشاب البالغ من العمر تسعة وعشرين عاماً وهو يستجيب بهذه الطريقة لخطر قضاء عقود، أو حياته بأكملها، في سجن يتمتع بأقصى التدابير الأمنية شدةً - وهو احتمال يُقصَد منه إخافة أي شخص إلى درجة الشلل - ملهمة بعمق. وكانت شجاعته مُعْدية؛ إذ تعهَّدت أنا ولورا لبعضنا بعضاً مراراً، ولسنودن أيضاً بأن أي فعل يمكن أن نقوم به وأي قرار نتخذه منذ تلك اللحظة سوف يحترم. كنت أشعر أنه من واجبي نقل القصة بالروحية نفسها التي دفعت سنودن للتصرف في الأساس؛ بجرأة متجذِّرة في القناعة بفعل ما يثق المرء أنه الصواب، وبرفض لأن يُرهَب ويُردَع بتهديدات لا أساس لها من قبل مسؤولين أشرار متلهفين لإخفاء أفعالهم.

بعد خمس ساعات من الاستجواب، أصبحت مقتنعاً على نحو لا يشوبه الشك بأن جميع ادّعاءات سنودن صادقة، وأن دوافعه حقيقية ونابعة من تفكير عميق. قبل أن نتركه، عاد إلى النقطة نفسها التي أثارها مسبقاً عدة مرات؛ حيث أصرّ على التعريف عن نفسه بأنه مصدر الوثائق، والإعلان عن ذلك في أول مقال ننشره: «أي شخص يفعل شيئاً بهذه الأهمية ينبغي عليه أن يشرح للناس الأسباب التي دفعته لفعل ذلك، وما يرجو تحقيقه».

إضافة إلى ذلك، كان سنودن واثقاً بأن وكالة الأمن القومي NSA ومكتب التحقيقات الفدرالي FBI سيحددان بدقة مصدر التسريبات حالما تبدأ قصصنا

بالصدور. وهو لم يتخذ التدابير الممكنة لتغطية آثاره؛ لأنه لم يكن يريد أن يتعرَّض زملاؤه للتحقيق أو لاتهامات خاطئة. لقد أكَّد لي أنه كان قادراً – باستخدام المهارات التي اكتسبها والهشاشة المدهشة لأنظمة NSA – على تغطية آثاره لو شاء ذلك، بل وتحميل الكمية نفسها من الوثائق فائقة السرية التي حمَّلها مسبقاً. لكنه اختار ترك بعض البصمات الإلكترونية كي تُكتشَف؛ مما يعني أن البقاء مختبئاً لم يعد خياراً بالنسبة له.

رغم أنني لم أكن أريد مساعدة الحكومة على معرفة هوية مصدري بالكشف عن اسمه، إلا أن سنودن أقنعني بأن اكتشاف هويته كان حتمياً. والأهم من ذلك، تصميمه على التعريف عن نفسه في أعين الناس بدلاً من السماح للحكومة بفعل ذلك.

كان لديه أمر واحد يخشاه فقط بشأن الإعلان عن نفسه، وهو أن يحرف الأنظار عن قيمة المعلومات المكشوفة: «أعرف أن وسائل الإعلام تُشَخْصِن كل شيء، وأن الحكومة ستعمل على أن تجعل مني محور القصة، وستهاجم الرسول». وكانت خطته تقضي بالتعريف بنفسه في مرحلة مبكرة، ومن ثم الاختفاء عن الأنظار كي يسمح بإبقاء التركيز مثبتاً على NSA وأنشطتها التجسسية. قال سنودن: «حالما أكشف عن هويتي وأشرح أسبابي، لن أفعل أي شيء له علاقة بوسائل الإعلام. لا أريد أن أكون القصة».

ارتأيتُ الانتظار أسبوعاً واحداً قبل الكشف عن هوية سنودن؛ كي نتمكن من نشر المجموعة الأولى من القصص بدون مسألة حرف الأنظار تلك. وكانت فكرتي بسيطة، وهي أن نُصدر يومياً قصة ضخمة بعد الأخرى – نسخة صحفية من الهجمات العسكرية الاستباقية الخاطفة – وأن نبدأ بذلك في أسرع وقت ممكن ونتوِّج العملية بالكشف عن مصدرنا. في نهاية اجتماعنا في ذلك اليوم الأول، خرجنا نحن الثلاثة متفقين؛ كانت لدينا خطة.

خلال ما تبقى من فترة وجودي في هونغ كونغ، قابلت سنودن يومياً، ولوقت

طويل في كل مرة. لم أنم أكثر من ساعتين في أية ليلة، وحتى هذا لم يكن ممكناً بدون استخدام مساعِدات النوم. وما بقي من وقت كنت أقضيه في كتابة مقالات مرتكزة على وثائق سنودن، و- حالما بدأت تُنشَر - في إجراء مقابلات لمناقشتها.

ترك سنودن لنا أنا ولورا أمر اتخاذ القرار بشأن أي القصص التي ينبغي الكتابة عنها، وبأي تسلسل، وكيفية تقديمها. لكنه شدد في ذلك اليوم الأول- كما فعل في مناسبات عديدة، من قبل ومن بعد- على ضرورة التمعُّن في جميع الوثائق: «لقد اخترتُ هذه الوثائق استناداً إلى ما يهمُّ الناس، لكنني أعتمد عليكما في استخدام تقديركما الصحفي لنشر الوثائق التي ينبغي على الناس رؤيتها، والتي يمكن كشفها من دون إيذاء أي شخص بريء». كان سنودن يعرف أن قدرتنا على توليد جدل عام حقيقي تعتمد على عدم السماح للحكومة الأميركية بتقديم أي ادعاءات صحيحة بأننا عرَّضنا حياة بعض الأشخاص للخطر عبر نشر الوثائق.

وشدَّد أيضاً على الضرورة الفائقة لنشر الوثائق بشكل صحفي؛ بمعنى العمل مع وسائل الإعلام، وكتابة مقالات تقدِّم السياق المحيط بالمعلومات؛ بدلاً من مجرد نشرها كما هي. كان يعتقد أن هذه الطريقة ستؤمِّن حماية قانونية أكبر. والأهم من ذلك، ستتيح للناس مناقشة المعلومات المكشوفة بطريقة منظمة ومنطقية: «لو كنت أريد نشر الوثائق على الإنترنت بالجملة، لكان بوسعي فعل ذلك بنفسي. أريدكما أن تتأكدا من هذه التقارير، الواحد بعد الآخر، كي يتمكن الناس من فهم ما ينبغي عليهم معرفته». اتفقنا ثلاثتنا على أن يكون هذا هو الأساس الذي سنبني عليه تقاريرنا.

وشرح سنودن في عدة مناسبات أنه أراد منذ البداية أن نشترك أنا ولورا في العمل على التقارير؛ لأنه كان يعرف أننا سننشرها بحماسة وشراسة، ولن نتأثر بتهديدات الحكومة. وقد أشار مراراً إلى صحيفة نيويورك تايمز ومؤسسات إعلامية رئيسة أخرى أخَّرت قصصاً كبرى بناء على طلب الحكومة. ولكن، رغم أنه كان يريد تقديم التقارير بشكل هجومي، إلا أنه كان يريد أيضاً صحفيين يتميزون بالدقة، ويأخذون الوقت اللازم لضمان منعة وحصانة حقائق القصة ودراسة جميع

المقالات بشكل وافٍ: «بعض الوثائق التي سأعطيكما إياها ليست للنشر، ولكن كي تفهما كيفية عمل هذا النظام، وبذلك ستتمكنان من تقديم التقارير بالطريقة الصحيحة».

بعد يومي الأول في هونغ كونغ، غادرت غرفة سنودن في الفندق وعدت إلى غرفتي، وبقيت طوال الليل أعمل على كتابة أربعة مقالات؛ آملاً أن تبدأ الغارديان بنشرها على الفور. كان هناك سبب للعجلة، وهو أننا كنا بحاجة لأن يراجع سنودن معنا أكبر قدر ممكن من الوثائق قبل أن يصبح التكلم معه – بطريقة أو بأخرى – غير متاحاً.

وكان هناك سبب آخر للعجلة أيضاً. فعندما كنا في سيارة الأجرة في طريقنا إلى مطار جون كينيدي، أخبرتني لورا أنها تحدثت مع عدة مؤسسات صحفية كبرى وصحفيين حول وثائق سنودن.

ومن بينهم بارتون جيلمان، الحائز مرتين على جائزة بوليتزر، والذي كان في السابق أحد موظفي صحيفة واشنطن بوست، لكنه أصبح لاحقاً يعمل مع الصحيفة على أساس مستقل. لقد وجدَتْ لورا صعوبة في إقناع الناس بالسفر معها إلى هونغ كونغ، لكن جيلمان – الذي كان يملك اهتماماً قديماً بمسائل المراقبة – أبدى اهتماماً بالقصة.

بناءً على نصيحة لورا، وافق سنودن على إعطاء جيلمان بعض الوثائق، كي ينشر هو وواشنطن بوست، إلى جانب لورا، تقارير معينة حول معلومات مكشوفة محددة.

أنا أحترم جيلمان، ولكن ليس واشنطن بوست التي تمثِّل – بالنسبة لي – مركز الوحش الإعلامي في واشنطن، مجسِّدةً أسوأ خصائص وسائل الإعلام السياسية الأميركية؛ ألا وهي: القرب المفرط من الحكومة، والتبجيل لمؤسسات الأمن القومي، والاستبعاد الروتيني للأصوات المعارضة. لقد وثَّق الناقد الإعلامي في الصحيفة نفسها، هاوارد كيرتز، عام 2004، كيف ضخَّمت الصحيفة بشكل ممنهج الأصوات المؤيدة للحرب خلال فترة التحضير لغزو العراق، مع التقليل من أهمية،

أو استبعاد، الأصوات المعارضة. وخلص كيرتز إلى أن التغطية الإخبارية لواشنطن بوست كانت «منحازة إلى درجة غير عادية» لصالح الغزو. وكانت الصفحة الافتتاحية لواشنطن بوست لا تزال واحدة من أشد الصفحات - المهلِّلة للعسكرة الأميركية والسرية والمراقبة - صخباً وإضجاراً.

لقد أُعطيت البوست سبقاً صحفياً عظيماً لم تسعَ للحصول عليه، ولم يخترها المصدر - سنودن - في الأساس، لكنه وافق بناءً على نصيحة من لوار. بل إن أولى محادثاتي المشفرة مع سنودن نتجت عن مقاربة واشنطن بوست الناجمة عن الخوف.

من انتقاداتي القليلة لويكيليكس، خلال السنوات السابقة، أنها أعطت أيضاً في بعض الأحيان امتيازات صحفية كبيرة للمؤسسات الإعلامية السائدة نفسها التي تفعل كل ما بوسعها لحماية الحكومة؛ معززةً بذلك مكانة هذه المؤسسات وأهميتها. والامتيازات الصحفية المتعلقة بوثائق فائقة السرية ترفع - على نحو استثنائي - مكانة المؤسسة الناشرة والصحفي الذي يكشف الخبر. إن منح صحفيين مستقلين ومؤسسات إعلامية مستقلة هذه الامتيازات كان سيكون أكثر منطقيةً؛ لأن ذلك سيُعلي أصواتها، ويزيد شهرتها، ويعظِّم تأثيرها.

بل هناك ما هو أسوأ من ذلك، فقد علمْتُ أن البوست ستلتزم بشكل مطيع بالقوانين الوقائية غير المكتوبة التي تحكم كيفية تعامل وسائل الإعلام السائدة مع الأسرار الرسمية. وبحسب هذه القواعد - التي تسمح للحكومة بالتحكم بالأسرار المكشوفة وتقليل تأثيرها إلى أقصى حد ممكن، وحتى إزالته كلياً - يذهب المحررون أولاً إلى المسؤولين، ويعلمونهم بما ينوون نشره، فيخبر مسؤولو الأمن القومي حينئذ المحررين بكل الطرق التي سيتضرر بواسطتها الأمن القومي - كما يُزعَم - عبر كشف الأسرار. وتجري مفاوضات مطوَّلة حول ما سيُنشَر وما لن يُنشَر، وينجم عن ذلك - في أحسن الأحوال - تأخير طويل جداً. وغالباً ما يُمنَع نشر معلومات تستحق النشر بوضوح. هذا ما قاد صحيفة واشنطن بوست - عند الإبلاغ عن وجود مواقع سوداء للسي آي إيه عام 2005 - إلى إخفاء أسماء تلك الدول

التي كانت تحوي سجوناً؛ سامحةً بذلك باستمرار مواقع التعذيب التابعة للسي آي إيه والخارجة عن سلطة القانون.

العمليـة نفسـها دفعـت صحيفـة نيويورك تايمـز لإخفاء وجـود برنامج NSA للتنصُّـت غيـر المفـوَّض قانونيـاً لمـا يزيـد عـن عام كامـل بعـد أن كان صحفياها، جيمـس رايـزن وإريـك ليتشـبلو، مسـتعدين لتقديـم تقريرهمـا حـول الموضوع في منتصف 2004. فقد استدعى الرئيس بوش ناشر الصحيفة آرثر سولزبيرغر، ورئيس تحريرها بيل كيلير، إلى المكتب البيضاوي وأكَّد لهما –بما يدعو للسخرية– أنهما كانا سيساعدان الإرهابيين إذا كشفا أن NSA كانت تتجسس على الأميركيين بدون تفويـض مـن المحكمة كما يفـرض القانون. أطاعت نيويورك تايمز هذه الإملاءات ومنعت نشـر المقال لمدة خمسـة عشـر شـهراً– حتى نهاية عام 2005– إلى ما بعد إعادة انتخاب بوش (وبذلك سمحت له بخوض الانتخابات وهو يخفي عن الشعب حقيقة أنه كان يتنصت على الأميركيين من دون تفويض من المحكمة). وحتى في ذلك الحين، لم تنشر تايمز قصة NSA أخيراً إلا لأن رايزن المحبط كان وشك نشر المعلومات في كتابه، ولم تشأ الصحيفة أن يفوز مراسلها بالذات بالسبق الصحفي بدلاً منها.

ثم هنالك الأسلوب الذي تستخدمه المؤسسات الإعلامية السائدة في مناقشة أخطـاء الحكومـة. إذ تفـرض ثقافـة الصحافـة الأميركية علـى الصحفيين تجنُّب أي بيانـات واضحـة أو تصريحية، وتضمين تأكيدات الحكومة في تقاريرهم، ومعاملتها باحترام؛ مهما كانت درجة سـخافتها. إنهم يسـتخدمون أسـلوب الوَسَـطية؛ حسـب تعبير المعلّق الإعلامي في واشنطن بوست إيريك ويمبل، بمعنى أنهم لا يقولون أي شيء جازم ومحدد، بل ويمنحون دفاعات الحكومة وأفعالها الحقيقية صفة القابلية للتصديق، فيؤدي كل ذلك إلى إضعاف قيمة المعلومات المكشوفة، وتحويلها إلى معلومات فوضوية مشوَّشـة وغير منسـجمة، وغالباً سـخيفة. علاوة على ذلك، إنهم يعطون دائماً وزناً كبيراً لادِّعاءات الحكومة؛ حتى عندما تكون هذه الادعاءات مزيفة ومخادعة بوضوح.

هـذه هـي الصحافـة المتزلِّفة المدفوعة بالخـوف، والتي قادت صحيفتي تايمز وبوسـت، ومؤسسـات إعلاميـة أخـرى لرفض استخدام كلمة تعذيـب في تقاريرها حـول تقنيـات الاسـتجواب التـي اعتمدهـا بوش؛ رغـم أنها كانت تسـتخدم بحرية الكلمـة نفسـها لوصـف التقنيات نفسـها عندما كانت حكومـات أخرى حول العالم تسـتخدمها. وهي أيضاً الصحافة التي أدت إلى إخفاق وسـائل الإعلام المذل عبر قيامها بنشـر ادِّعاءات الحكومة حول صدام حسـين والعراق ودعمها لتبيع الشـعب الأميركـي حربـاً مبنيـةً على ادّعاءات كاذبة ضخَّمتها وسـائل الإعلام الأميركية بدلاً من التحقق منها.

وهنـاك قاعـدة غيـر مكتوبة أخرى وُضعت من أجل حماية الحكومة، وهي أن تقـوم المؤسسـات الإعلاميـة بنشـر بضع وثائق سـرية فقط ثم تتوقـف. تكتب هذه المؤسسات تقارير حول أرشيف كأرشيف سنودن بغرض تخفيف تأثيره إلى أقصى درجة ممكنة، حيث تنشر مجموعة من القصص، وتستمتع بالمديح المغدَق عليها لتحقيقها «سبقاً صحفياً كبيراً»، وتجمع الجوائز، ثم تمضي في طريقها، ضامنةً عدم حـدوث أي تغييـر حقيقـي. لقـد اتفقنا أنا وسـنودن ولورا علـى أن الكتابة الحقيقية حول وثائق NSA تعني أن نقوم بالنشر بقوة، قصة تلو الأخرى، وألاّ نتوقف حتى نغطّـي جميـع المواضيـع التـي تهمّ النـاس؛ بصرف النظر عن الغضب الذي تسـبِّبه المقالات أو التهديدات التي تثيرها.

كان سنودن واضحاً منذ حوارنا الأول بشأن أسبابه التي تجعله لا يأتمن وسائل الإعلام السـائدة على قصته؛ مشـيراً في أكثر من مناسـبة إلى إخفاء نيويورك تايمز قضيّة تنصّت NSA. وقد خلص إلى الاعتقاد بأن إخفاء الصحيفة لتلك المعلومات يُرجَّـح أن يكـون قـد غيَّـر نتيجة انتخابات العـام 2004، حيث قال: «إن إخفاء تلك القصة غيّر التاريخ».

كان مصمماً على كشف فداحة تجسس NSA الذي تظهره الوثائق؛ من أجل توليد جدل شعبي مستمر يفضي إلى نتائج حقيقية، وليس تحقيق سبق صحفي وحيد لا يُنجز شـيئاً أبعد من كيل المديح للصحفيين. ويتطلَّب ذلك جرأةً في الكشـف،

وازدراءً للأعذار الواهية التي تقدمها الحكومة، ودفاعاً مستميتاً عن صوابية أفعال سنودن، وإدانةً واضحةً لا لبس فيها لوكالة الأمن القومي؛ أي كل ما ستمنع صحيفة بوست صحفييها من فعله عند التحدث عن الحكومة. كنت أعرف أن أي شيء ستفعله بوست سيخفف من تأثير المعلومات المكشوفة. وحصولها على مجموعة من وثائق سنودن بدا لي مناقضاً تماماً لكل ما كنا نحاول تحقيقه.

كالعادة، كانت لورا تملك أسباباً مقنعة لرغبتها في إشراك واشنطن بوست. أولاً، كانت تعتقد أنه سيكون من المفيد إشراك مؤسسة رسمية في واشنطن في الكشوفات كي يصعب مهاجمتها أو حتى تجريمها. فإذا كتبت صحيفة واشنطن المفضلة حول التسريبات، فسيصعب على الحكومة تشويه صورة المشتركين.

علاوة على ذلك - حسبما أوضحت لورا - لم تكن هي ولا سنودن قادرين على التواصل معي لوقت طويل بسبب افتقاري لإمكانية التشفير. ولهذا السبب، تحمَّلت هي وحدها العبء الأولي لامتلاك آلاف الوثائق فائقة السرية الخاصة بوكالة الأمن القومي التي زوَّدها بها مصدرنا. كانت تشعر بالحاجة لإيجاد شخص يمكنها ائتمانه على هذه المعلومات السرية، والعمل مع مؤسسة تمنحها بعض الحماية. وإضافة إلى ذلك، لم تكن تريد السفر إلى هونغ كونغ وحدها. بكلمات أخرى، بما أنها لم تستطع التحدث معي في البداية، وبما أن المصدر كان يشعر بضرورة اضطلاع شخص آخر بقصة PRISM، فقد وجدَت لورا أن اللجوء إلى جيلمان كان أمراً منطقياً.

تفهَّمتُ ذلك، لكنني لم أوافق قطّ على الأسباب التي دفعت لورا للتحدث مع واشنطن بوست. كانت الفكرة التي تقول إننا كنا بحاجة لمؤسسة رسمية في واشنطن للاشتراك في القصة، بالنسبة لي، تشبه المقاربة الملتزمة بالقوانين غير المكتوبة، الكارهة للمجازفة، والتي أردتُ تجنبها. كنا صحفيَّيْن كأي شخص آخر يعمل في بوست، وإعطاؤهم الوثائق كي نحظى بالحماية كان - من وجهة نظري - يمثِّل دعماً للفرضيات ذاتها التي ينبغي علينا تحطيمها. ورغم أن جيلمان قام في نهاية المطاف بعمل ممتاز وهام في كتابته حول الوثائق، إلا أن سنودن - خلال محادثاتنا

الأولية - كان قد بدأ يشعر بالندم على إشراك واشنطن بوست؛ مع أنه هو الذي قرر أخيراً قبول توصية لورا بإشراكها.

كان سنودن منزعجاً مما كان يعتقد أنها محاولة إبطاء من جهة بوست، ومن التهوّر المتمثل في إشراك عدد كبير من الأشخاص في التحدث بشكل غير آمن حول ما فعله، وبالتحديد من الخوف الذي كان يعكسه الاجتماع الدائم مع محامين جزعين. وكان سنودن غاضباً على نحو خاص من اضطرار جيلمان في نهاية المطاف لرفض السفر إلى هونغ كونغ لمقابلته من أجل تفحُّص الوثائق؛ بطلب من محامي بوست.

لقد نصح محامو بوست جيلمان - على الأقل حسب قول سنودن ولورا - بعدم الذهاب إلى هونغ كونغ، وفعلوا الشيء ذاته مع لورا، استناداً إلى نظرية سخيفة دافِعها الخوف؛ وهي أن أي نقاشات حول معلومات فائقة السرية تجري في الصين - التي تُعتبَر بدورها دولة مراقبة شاملة أيضاً - يمكن أن تتعرَّض للتنصُّت من قبل الحكومة الصينية. وهذا بدوره يمكن أن يُنظَر إليه من قبل الحكومة الأميركية على أنه عملية نقل أسرار للصينيين بطريقة متهورة؛ الأمر الذي يمكن أن يحمِّل صحيفة بوست وجيلمان مسؤولية جزائية بموجب قوانين التجسس.

صحيح أن سنودن كان غاضباً؛ ولكن بطريقته المنضبطة والرقيقة. لقد عرّض حياته كلها للخطر من أجل نشر هذه القصة، ولم تكن لديه أي حماية تقريباً، أما هذه المؤسسة الإعلامية الضخمة التي تملك كل أنواع الدعم القانوني والمؤسساتي، فترفض أن تأخذ مجازفة تافهة بإرسال أحد مراسليها إلى هونغ كونغ لمقابلته. قال سنودن: «أنا مستعد لتسليمهم هذه القصة الضخمة معرِّضاً نفسي لخطر شخصي عظيم، وهم لا يريدون حتى ركوب طائرة». إنه النوع نفسه من الطاعة الهيّابة والجزوعة للحكومة التي يبديها «زملاؤنا الصحفيون في الجهة المقابلة»، والتي أمضيتُ سنوات في إدانتها.

مع ذلك، إن إعطاء بعض الوثائق لصحيفة بوست قد حدث وانقضى الأمر، ولم يكن هناك ما يمكنه أو يمكنني فعله لإبطال هذا الأمر. ولكن، في

الليلة الثانية التي قضيتها في هونغ كونغ بعد لقائي سنودن، قررت عدم السماح لواشنطن بوست – بصوتها المحابي للحكومة، وخوفها، وأسلوبها الوسطي – بأن تكون المسؤولة عن صوغ الطريقة التي ستُفهَم بواسطتها الغارديان وسنودن. إن من ينشر هذه القصة أولاً سيلعب الدور المهيمن في كيفية مناقشتها والتعبير عنها، وكنت عازماً على أن تكون الغارديان وأنا أوّل من يفعل ذلك. لكي يكون لهذه القصة الأثر الذي يجب أن تخلِّفه، كان لا بد من مخالفة قواعد الصحافة السائدة وغير المكتوبة – الهادفة لتخفيف أثر الأسرار المكشوفة وحماية الحكومة – وليس إطاعتها. وكانت بوست ستفعل الشيء الثاني، أما أنا فلا.

ولهذا السبب، عندما عدت إلى غرفتي في الفندق، عمدت إلى إنجاز المقالات الأربعة المنفصلة. كان المقال الأول يتحدث عن الأمر السري الصادر عن محكمة FISA [محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية السرية] الذي يرغم فيريزون – وهي إحدى أكبر شركات الهواتف في أميركا – على تسليم جميع السجلات الهاتفية الخاصة بجميع الأميركيين إلى NSA. وكان المقال الثاني يغطي تاريخ برنامج بوش للتنصت غير المفوَّض قانونياً؛ استناداً إلى تقرير داخلي فائق السرية صادر عن المفتش العام في NSA عام 2009. ويتحدث الثالث بالتفصيل عن برنامج «مخبر بلا حدود» الذي قرأت حوله في الطائرة. أما الأخير فيبحث في برنامج PRISM، الذي علمتُ بشأنه لأول مرة عندما كنت في منزلي في البرازيل. وكانت هذه القصة الأخيرة هي التي فرضت علي الاستعجال؛ لأنها الوثيقة التي كانت ستكتب حولها صحيفة بوست.

كي نتحرك بسرعة، كنا بحاجة لإشراك الغارديان كي تنشر على الفور. وهكذا، انتظرتُ بصبر نافد حلول موعد استيقاظ محرري الغارديان في نيويورك مع اقتراب المساء في هونغ كونغ – الصباح الباكر في نيويورك – ورحت أتفقد، كل خمس دقائق، موقع المحادثة في غوغل لأرى إن كانت جانين جيبسون قد انضمت إليه أم لا، لأنه كان واسطتنا العادية للتواصل. وحالما فَعلَتْ ذلك، بعثتُ إليها رسالة على الفور: «يجب أن نتحدث».

فـي تلـك المرحلـة، كنـا قـد بتنا نعلـم أن التحـدث عبر الهاتـف أو التواصل بواسـطة موقـع غوغـل للمحادثـة لـم يكـن جائـزاً، لأن كليهما غير آمنيـن. ولكن، عندما لم نتمكن، لسـبب ما، من التحدث بواسـطة OTR - برنامج التشـفير الذي كنا نسـتخدمه - اقترحت جانين أن نجرِّب كريبتوكات (Cryptocat)، وهو برنامج حديـث، مصمـم لإعاقـة مراقبـة الحكومة. وقد أصبح وسـيلتنا الأساسـية للتواصل خلال فترة وجودي في هونغ كونغ.

أخبرتهـا عـن اجتماعي مع سـنودن فـي ذلك اليوم، وعـن اقتناعي بمصداقيته وبأصالة الوثائق التي قدَّمها، وبأنني كتبت مسبقاً عدداً من المقالات، فأبدت حماسة خاصة بشأن موضوع شركة فيريزون.

قلـت لهـا: «عظيـم. هـذا المقال جاهز. إذا كانت هنالـك تعديلات ثانوية، فلا بأس، لنفعل ذلك». وأكَّدتُ على ضرورة الإسراع في النشر: «لننشره الآن».

ولكن، كانت هناك مشكلة، فقد اجتمع محررو الغارديان مع محامي الصحيفة، الذين قالوا للمحررين إن نشـر معلومات سـرية يمكن أن يُصوَّر من قبل الحكومة الأميركية (وإن بشكل مخادع) على أنه جريمة - انتهاك لقانون التجسس - حتى بالنسبة للصحـف، وأن الخطـر بالـغ على نحو خاص بالنسـبة للوثائـق المتعلقة بمعلومات وسـائل الاتصال. صحيح أن الحكومة امتنعت عن محاكمة المؤسسـات الإعلامية فـي الماضـي، ولكـن ذلـك حصل لأن وسـائل الإعـلام كانت تأخذ بعيـن الاعتبار القواعـد غيـر المكتوبـة المتمثلة بإعطاء المسـؤولين علماً مسـبقاً، ومنحهم الفرصة للقـول إن النشـر يمكـن أن يضـرَّ بالأمن القومي. وهذه العملية التشاورية - حسـبما شـرح محامـو الغارديان - هـي التـي تمكِّـن الصحيفة مـن إظهار عـدم امتلاكها نية الإضرار بالأمن القومي عبر نشر وثائق فائقة السرية، وبالتالي افتقارها للنية الجرمية اللازمة كي تُحاكَم.

ولكن، لـم يسبق أن حدث تسريب لوثائق من NSA، من دون ذكر هذا الحجم وهـذه الحساسـية. كان المحامـون يعتقدون بوجود مسـؤولية جزائية محتملة، ليس لسنودن وحسب - نظراً لتاريخ إدارة أوباما - وإنما للصحيفة أيضاً. فقبل أسابيع فقط

من وصولي إلى هونغ كونغ، كُشف أن وزارة العدل في إدارة أوباما استحصلت على أمر من المحكمة يقضي بقراءة سجلات الرسائل الإلكترونية والمكالمات الهاتفية لصحفيين ومحررين من وكالة أسوشييتد برس من أجل معرفة مصدرهم بخصوص إحدى القصص.

وبعد ذلك بفترة وجيزة، كشف تقريرٌ هجوماً آخر – لا يقل ضراوةً – على عملية جمع المعلومات؛ حيث قدَّمت وزارة العدل مذكرة قضائية تتهم فيها رئيس مكتب فوكس نيوز في واشنطن، جيمس روزن، بأنه متآمر مع مصدره في ارتكاب جرائمه المزعومة، بدعوى أن الصحفي «ساعد وحرَّض» المصدر على كشف معلومات سرية عبر العمل معه عن قرب من أجل تلقي تلك المعلومات.

لقد أشار الصحفيون لعدة سنوات إلى أنّ إدارة أوباما كانت تقوم بهجمات غير مسبوقة على الصحافة، لكن حادثة روزن شكَّلت تصعيداً كبيراً. إن تجريم التعاون مع مصدر لصحفي ما، واعتباره «مساعدة وتحريضاً» يعنيان تجريم الصحافة الاستقصائية نفسها؛ إذ لا يمكن لصحفي أن يحصل على معلومات سرية من دون التعاون مع مصدره للحصول عليها. وهذا المناخ جعل جميع محامي وسائل الإعلام، بمن فيهم محامو الغارديان، مفرطي الحذر، بل والخوف أيضاً.

قالت جانين: «يقولون إن مكتب التحقيق الفدرالي يمكن أن يأتي ويغلق مكتبنا ويأخذ ملفاتنا».

كنت أعتقد أن هذا سخيف. إذ إن فكرة إغلاق الحكومة الأميركية لصحيفة كبرى مثل الغارديان يو إس واقتحام مكتبها كانت تشبه ذلك النوع من النصائح مفرطة القلق التي جعلتني – خلال مهنتي القانونية – أكره تحذيرات المحامين المبالغ بها. لكنني كنت أعرف أن جيبسون لم تكن لتنبذ – ولم تكن قادرة على نبذ – تلك المخاوف فوراً من دون دراسة.

سألتها: «ما الذي يعنيه هذا بالنسبة لما نقوم به؟ متى يمكننا النشر؟».

«لست واثقة حقاً. نحن بحاجة لترتيب كل شيء أولاً. سنجتمع مع المحامين غداً أيضاً وسنعرف أكثر حينئذ».

شعرت بقلق فعلي؛ لأنني لم أكن أعرف كيف سيكون رد فعل محرري الغارديان. كانت استقلاليتي في الغارديان، وحقيقة أنني كتبت بضع مقالات فقط مع استشارة تحريرية - ولا شك أن أياً منها لم يكن على هذه الدرجة من الحساسية - تعنيان أنني أتعامل مع عوامل مجهولة. بل إن القصة برمتها كانت فريدة من نوعها، ولهذا كان من المستحيل معرفة كيف سيكون رد فعل أي شخص منهم؛ إذ لم يسبق أن حدث شيء كهذا من قبل. هل سيجبن المحررون ويخافون من التهديدات الأميركية؟ هل سيختارون إنفاق أسابيع في التفاوض مع الحكومة؟ هل سيفضّلون السماح لصحيفة بوست بنشر القصة كي يشعروا بأمان أكبر؟

كنت متلهفاً لنشر قصة فيريزون على الفور، فقد كنا نملك وثيقة FISA، وكانت أصلية بكل وضوح. لم يكن هناك أي سبب لحرمان الأميركيين من حقهم برؤية ما كانت الحكومة تفعله بخصوصياتهم؛ ولو لدقيقة إضافية واحدة. وكان الالتزام الذي أشعر به تجاه سنودن لا يقل إلحاحاً على الإطلاق. فقد اتخذ خياره بجرأة وشغف وقوة، وكنت عازماً على تقديم تقاريري حول الموضوع بالروحية نفسها؛ على أن أقابل التضحية التي قدَّمها مصدرنا بما تستحقه. وحدها الصحافة الجريئة يمكن أن تمنح القصة القوة التي تحتاج إليها للتغلب على مناخ الخوف الذي فرضته الحكومة على الصحفيين ومصادرهم. أما التحذيرات القانونية الجزعة، وتردد الغارديان فكانا النقيض لهذه الجرأة.

في تلك الليلة، اتصلت بديفيد وأعربت له عن قلقي المتنامي بشأن الغارديان. وكنت قد ناقشت مخاوفي هذه مع لورا أيضاً، واتفقنا على أن نمنح الغارديان فرصة حتى اليوم التالي لنشر المقال الأول، وإلا فسنبحث عن خيارات أخرى.

وبعد بضع ساعات، جاء إيوين ماكاسكيل إلى غرفتي للحصول على آخر المعلومات بخصوص سنودن الذي لم يكن قد التقاه بعد. أفصحت له عن قلقي بشأن التأخير، فقال: «لا داعي للقلق. إنهم [أي الغارديان] شرسون جداً». وأكَّد لي أن آلان روسبريدجر - المحرر في الغارديان منذ فترة طويلة - «مهتم جداً» بالقصة و«ملتزم بالنشر».

كنت لا أزال أنظر إلى إيوين على أنه رجل مخلص لمؤسسته، لكن شعوري نحوه تحسَّن نظراً لرغبته الخاصة بالنشر السريع. بعد مغادرته، أخبرت سنودن حول سفر إيوين معنا، مشيراً إليه بالقول «جليسة أطفال» الغارديان، وطلبت منه مقابلة إيوين في اليوم التالي. شرحت له أن إشراك إيوين خطوة هامة لجعل محرري الغارديان يشعرون بارتياح كافٍ للنشر. فقال سنودن: «لا توجد مشكلة. لكنك تعرف أن لديك مراقباً. لهذا السبب أرسلوه».

وكان اجتماعهما مهماً. في صباح اليوم التالي، جاء إيوين معنا إلى فندق سنودن وأمضى ساعتين في استجوابه، مغطياً الكثير من الجوانب التي غطيتُها أنا في اليوم السابق. وفي نهاية اللقاء، سأله إيوين: «كيف أعرف أنك أنت من تقول إنك هو؟ هل تملك أي إثبات؟». أخرج سنودن من حقيبته مجموعة من الوثائق: جواز سفره الذي انتهت صلاحيته في ذلك الحين، وبطاقة تعريف شخصية سابقة من السي آي إيه، وشهادة قيادة، وبطاقات تعريف حكومية أخرى».

بعد مغادرتنا الغرفة معاً، قال إيوين: «أنا مقتنع كلياً بأنه حقيقي. ليس لدي أي شك». وبالنسبة إليه، لم يعد هناك أي داع للانتظار. «سأتصل بآلان حالما نعود إلى الفندق، وأخبره بوجوب البدء بالنشر الآن».

ومنذ ذلك الحين، أصبح إيوين مندمجاً في فريقنا. لقد شعر سنودن ولورا بالارتياح معه على الفور، وكان لا بد لي من الاعتراف بأنني أحسست بالشعور ذاته نحوه. لقد أدركنا أن شكوكنا لم يكن لها أي أساس في الواقع، فخلف تهذيب إيوين ولطفه، ومظهره الأبوي، كان هناك صحفي جسور ومتلهف لمتابعة هذه القصة بالطريقة نفسها التي كنا نعتقد أنها ضرورية. حسبما كان يعتبر نفسه على الأقل، لم يكن إيوين هناك كي يفرض قيوداً مؤسساتية وإنما ليكتب، وفي بعض الأحيان، كي يساعد على تحطيم تلك القيود. في الحقيقة، خلال فترة وجودنا في هونغ كونغ، كان إيوين في الغالب الصوت الأشد راديكاليةً بيننا، حيث جادل أحياناً لصالح كشف بعض المعلومات التي لم نكن أنا ولورا – ولا حتى سنودن، في هذا الخصوص – متأكدين من أنه يجدر بنا كشفها في ذلك الحين. لقد أدركتُ بسرعة

أن مساندته للكتابة الهجومية القوية داخل الغارديان ستكون ضرورية للغاية من أجل الحفاظ على دعم لندن لنا في ما كنا نفعله، وكانت كذلك بالفعل.

حالما حلَّ الصباح في لندن، اتصلنا أنا وإيوين معاً بآلان. كنت أريد أن أعبِّر له بأكبر قدر من الوضوح عن توقُّعي - مطالبتي - بأن تبدأ الغارديان بالنشر في ذلك اليوم، وأن أعرف موقف الصحيفة بشكل واضح. في ذلك الحين - في يومي الثاني فقط في هونغ كونغ - كنت قد حسمت أمري ذهنياً على أخذ القصة إلى مكان آخر إذا شعرت بأي تردد مؤسساتي.

قلت لآلان بصراحة: «أنا مستعد لنشر مقال فيريزون، ولا أفهم مطلقاً لماذا لا نفعل ذلك الآن. لِمَ التأجيل؟».

أكَّد لي أنه لم يكن هناك أي تأجيل، قائلاً: «أنا أتفق معك. نحن مستعدون للنشر. يجب أن تعقد جانين اجتماعاً أخيراً مع المحامين عصر هذا اليوم. أنا واثق أننا سننشر بعد ذلك».

أثرت موضوع اشتراك صحيفة بوست في قصة PRISM، وهو ما كان يغذي شعوري بالعجلة. وهنا أدهشني آلان، فهو لم يكن يريد فقط أن يكون البادئ بنشر قصص NSA بشكل عام، بل كان يريد أيضاً أن يكون البادئ بنشر قصة PRISM بالتحديد؛ متلهفاً لأخذ السبق من بوست. «ليس هناك سبب لنفسح المجال لهم».

«هذا عظيم بالنسبة لي».

كانت لندن تسبق نيويورك بأربع ساعات، ما يعني أننا كنا مضطرين للانتظار بعض الوقت حتى تصل جانين إلى المكتب، ووقت أطول من ذلك لتلتقي المحامين. ولهذا السبب، أمضيت فترة المساء في هونغ كونغ مع إيوين في إنهاء قصتنا حول PRISM، مُطْمَئناً لكون روسبريدجر هجومياً كما ينبغي.

أنهينا مقال PRISM في ذلك اليوم واستخدمنا التشفير لإرساله بالبريد الإلكتروني إلى جانين وستيوارت ميلار في نيويورك. وهكذا أصبحنا نملك سبقَيْن صحفيين كبيرين جاهزين للنشر: فيريزون وPRISM. كان صبري واستعدادي للانتظار قد بدأا ينفدان.

بدأت جانين اجتماعها مع المحامين عند الساعة الثالثة ظهراً بتوقيت نيويورك – الثالثة صباحاً بتوقيت هونغ كونغ – وجلست معهم لمدة ساعتين. وأنا بقيت صاحياً في انتظار معرفة النتيجة. وعندما تحدثتُ مع جانين، أردت أن أسمع شيئاً واحداً فقط، وهو أننا سننشر مقال فيريزون على الفور.

لكن هذا لم يحدث، حتى إنه لم يحدث أي شيء قريب منه. فقد أخبرتني أنه لا تزال هنالك مسائل قانونية «هامة» يجب معالجتها. وعندما تُحَل هذه المسائل، ستضطر الغارديان لإبلاغ مسؤولين في الحكومة بشأن خططنا؛ من أجل منحهم فرصة لإقناعنا بعدم النشر، أي العملية التي كنت أمقتها وأدينها منذ وقت طويل. قبلتُ اضطرار الغارديان لمنح الحكومة فرصة إقناعنا بعدم النشر، شرط ألا تصبح هذه العملية وسيلة لتأخير القصة لأسابيع أو تمييع تأثيرها.

محاولاً جمع كل انزعاجي ونفاد صبري في عبارات مختصرة، قلت لجانين: «يبدو لي وكأننا على بعد أيام أو حتى أسابيع من النشر. دعيني أكرر بأنني سأتخذ أي خطوات ضرورية لضمان نشر هذه القصة الآن». كان التهديد ضمنياً لكنه واضح: إذا لم أنشر المقالات على الفور في الغارديان، فسأذهب إلى مكان آخر.

أجابت جانين باقتضاب: «لقد أوضحتَ موقفك مسبقاً حول هذا الأمر».

كنا قد أصبحنا في نهاية اليوم في نيويورك؛ ما يعني أنه لن يحدث شيء على الأقل حتى اليوم التالي. كنت محبطاً، وفي تلك اللحظات، كنت قلقاً للغاية، فصحيفة واشنطن بوست كانت تعمل على مقال PRISM، وقد سمعت لورا – التي كان اسمها سيظهر على رأس هذه القصة – من جيلمان أن الصحيفة تخطط للنشر يوم الأحد؛ أي بعد خمسة أيام.

لدى مناقشة هذا الأمر مع ديفيد ولورا، أدركت أنني لم أعد مستعداً لانتظار الغارديان، واتفقنا ثلاثتنا على ضرورة البدء باستكشاف بدائل أخرى – كخطة ب – في حال حدوث المزيد من التأخير. أثمرت الاتصالات مع مجلة سالون – المكان الذي كنت أنشر فيه لسنوات – ومجلة نيشن على الفور. فكلتاهما أخبرتاني خلال عدة ساعات أنهما ستكونان سعيدتين لنشر قصص NSA على الفور، وعرضتا

كل الدعـم الـذي قـد أحتـاج إليه، مع وجود محامين مسـتعدين لتفحُّص المقالات في الحال.

كان من المشـجع حقاً معرفة وجود وسـيلتين إعلاميتين ناجحتين مسـتعدتين ومتلهفتين لنشـر مقالات NSA. ولكن، خلال نقاشـاتنا مع ديفيد وجدنا أن هناك بديلاً أشد قوة، وهو إنشاء موقعنا الخاص على الإنترنت بعنوان .NSAdisclosures com، والبدء بنشر المقالات هناك؛ من دون الحاجة لأي مؤسسة إعلامية. وحالما نعلـن للمـلأ حقيقـة امتلاكنـا ذلك الكنز الضخم من الوثائق السـرية حول تجسـس NSA، كنا سـنجنِّد بسـهولة محررين ومحامين وباحثين وداعمين ماليين متطوعين، لا يدفعهم سوى الشغف بالشفافية والصحافة المعارضة الحقيقية، واللهفة لنشر ما كنا نعرف أنه أحد أهم التسريبات في التاريخ الأميركي.

منذ البداية، كنت أعتقد أن الوثائق تشكِّل فرصة لتسليط الضوء ليس فقط على تجسـس NSA السـري، وإنما أيضاً على الديناميات الفاسـدة للصحافة السائدة. إن الكشـف عن واحدة من أهم القصص منذ سـنوات طويلة عبر طريقة إبلاغ جديدة ومستقلة؛ منفصلة عن أي مؤسسة إعلامية كبرى، كان جذاباً إلى درجة بعيدة بالنسبة لـي. كان ذلـك سـيؤكد بوضـوح أن حريـة الصحافـة التـي يكفلهـا التعديل الأول، والقـدرة علـى القيـام بعمـل صحفي هـام لم تكونا تعتمدان على الانتماء لمؤسسـة إعلامية. إن ضمان حرية الصحافة لا يحمي الصحفيين الرسـميين وحسـب، وإنما أي شـخص يقـوم بعمـل صحفـي، سـواء أكان موظفـاً أم لا. والجـرأة المتمثلة في اتخاذ مثل هذه الخطوة – سـوف ننشـر الآلاف من وثائق NSA فائقة السـرية بدون حماية مؤسسة إعلامية كبرى – سوف تشجِّع آخرين على المساعدة في تحطيم جو الخوف الحالي.

بالـكاد نمـت فـي تلـك الليلة أيضاً. أمضيت سـاعات الصباح الباكر في هونغ كونـغ فـي التواصـل مع أشـخاص أثق بآرائهم؛ مـع أصدقاء، محاميـن، صحفيين، أشخاص عملت معهم عن قرب. جميعهم أعطوني النصيحة نفسها التي لم تفاجئني فـي حقيقـة الأمـر، وهـي أن القيام بذلك بمفردي، مـن دون بنية إعلامية قائمة، أمر

خطر جداً. كنت أريد سماع الحجج التي تعارض التصرف بشكل مستقل، وقد قدَّموا لي الكثير من الحجج المقنعة.

بحلول نهاية ذلك الصباح، بعد أن سمعت كل التحذيرات، اتصلت بديفيد مجدداً بينما كنت أتحدث في الوقت نفسه مع لورا على الإنترنت. كان ديفيد مصراً بشكل خاص على أن الذهاب إلى سالون أو نيشن سيكون عملاً مفرط الحذر ونابعاً من الخوف – «خطوة إلى الوراء»، حسب وصفه – وأنه إذا عمدت الغارديان إلى التأجيل أكثر من ذلك، فإن نشر القصص في موقع إنترنت حديث الإنشاء وحده يمكن أن يجسد الروحية الجسورة الدافعة لما نريد القيام به. وكان مقتنعاً أيضاً بأن ذلك سيلهم أشخاصاً في أمكنة أخرى. ورغم أن لورا كانت متشككة في البداية، إلا أنها اقتنعت بأن اتخاذ مثل هذه الخطوة الجريئة – إنشاء شبكة عالمية من الناس المكرَّسين لشفافية NSA – سوف يطلق موجة هائلة من الحماسة المتقدة.

وهكذا، مع اقتراب فترة العصر في هونغ كونغ، وصلنا إلى قرار مشترك: إذا لم تكن الغارديان مستعدة للنشر بحلول نهاية ذلك اليوم – الذي لم يكن قد بدأ بعد على الساحل الشرقي – فسأتركها وأنشر مقال فيريزون فوراً على موقعنا الجديد على الإنترنت. ورغم أنني كنت أعي المخاطر المتضمنة، إلا أنني كنت متحمساً على نحو لا يُصدَّق بسبب قرارنا. وكنت أعلم أيضاً أن اعتماد هذه الخطة البديلة سيجعلني أشد قوة في نقاشاتي مع الغارديان. كنت أشعر بأنني لم أكن بحاجة للبقاء مرتبطاً بهم من أجل القيام بهذه المهمة، وتحرُّر المرء من الارتباطات عاملٌ مقوٍّ على الدوام.

عندما تحدثت مع سنودن في عصر ذلك اليوم نفسه، أخبرته عن خطتنا، فكتب قائلاً: «محفوفة بالمخاطر، ولكنها جريئة. أعجبتني».

نجحت في النوم لساعتين، واستيقظت في منتصف فترة العصر في هونغ كونغ لأواجه حقيقة أنني كنت سأنتظر ساعات حتى يبدأ صباح الأربعاء في نيويورك. كنت أعرف أنني سأنقل – بطريقة ما – نوعاً من العرض النهائي للغارديان، وكنت أريد الانتهاء منه.

حالما رأيت جانين تظهر على الإنترنت، سألتها: «هل سننشر اليوم؟».

فأجابت: «آمل ذلك». أزعجتني إجابتها غير المؤكدة. فقد كانت الغارديان لا تزال تنوي التواصل مع NSA في ذلك الصباح لإبلاغهم بنوايانا. أخبرتني أننا سنعرف برنامج نشرنا فقط عندما يصلنا ردُّهم.

قلت لها وقد فقدت حينئذ الصبر من تأجيلات الغارديان: «لا أفهم سبب انتظارنا من أجل قصة بهذا الكمال والوضوح! من يكترث لرأيهم بما يجب ولا يجب علينا أن ننشره؟».

بعيداً عن احتقاري للعملية - لا ينبغي أن تكون الحكومة شريكاً تحريرياً متعاوناً مع الصحف في اتخاذ القرارات المتعلقة بما يجب أن يُنشَر - كنت أعرف أنه لم تكن هناك حجة أمن قومي مقنعة ضد تقريرنا حول فيريزون بالتحديد؛ الذي كان يتعلق بأمر محكمة بسيط يُظهر الجمع المنهجي لسجلات المكالمات الهاتفية للأميركيين. وكانت فكرة استفادة «الإرهابيين» من كشف أمر المحكمة مثيرةً للضحك؛ لأن أي إرهابي قادر على ربط شريط حذائه كان يعرف مسبقاً أن الحكومة تحاول مراقبة اتصالاته الهاتفية. إن الأشخاص الذين سيعلمون شيئاً ما من مقالنا ليسوا «الإرهابيين» بل الشعب الأميركي.

كررتْ جانين ما سمعتْه من محامي الغارديان، وأكّدت لي أنني مخطئ إن كنت أفترض أن الصحيفة ستُرهَب وتمتنع عن النشر؛ إذ إن الأمر لم يكن سوى مطلب قانوني بأن يستمعوا لما يريد المسؤولون الأميركيون أن يقولوه. وأكّدت لي أنها لن تُرهَب أو تُضلَّل بمناشدات غامضة أو سخيفة تتعلق بالأمن القومي.

لم أكن أفترض أن الغارديان ستُرهَب، لكنني ببساطة لم أكن أعلم وحسب. على الأقل، كنت قلقاً من أن يؤدي التحدث مع الحكومة إلى تأخير النشر كثيراً. كانت الغارديان تملك بالفعل تاريخاً من الإبلاغ الصحفي الهجومي والمتحدّي، وكان هذا أحد الأسباب التي دفعتني للتوجه إليها في المقام الأول. وكنت أعلم أيضاً أنهم يملكون الحق بتبيان ما سيفعلونه في هذا الوضع بدلاً من تركي أفترض الأسوأ. كان تصريح جانين باستقلاليتها مُطَمْئناً إلى حد ما.

كتبت لها قائلاً: «حسناً. ولكن، مرة أخرى، من وجهة نظري، يجب أن يُنشَر هذا المقال اليوم. لست مستعداً للانتظار أكثر من ذلك».

عند منتصف الظهر تقريباً بتوقيت نيويورك، أخبرتني جانين أنهم تواصلوا مع NSA والبيت الأبيض لإبلاغهما بأننا ننوي نشر مواد فائقة السرية. ولكن، لم يأت أي رد بعد. لقد عيَّن البيت الأبيض سوزان رايس مستشارة جديدة للأمن القومي في ذلك الصباح، وقد علمت جانين بواسطة مراسل الأمن القومي في الغارديان، سبنسر أكرمان، الذي كان يملك صلات جيدة في واشنطن، أن المسؤولين كانوا «منشغلين» بسوزان رايس.

كتبت جانين: «الآن، لا أعتقد أنهم بحاجة لإبلاغنا بردّهم. سوف يعلمون بسرعة أنهم بحاجة للرد على اتصالاتي».

حلَّت الساعة الثالثة صباحاً - الثالثة ظهراً بتوقيت نيويورك - ولم يصلني أي خبر؛ وكذلك الأمر بالنسبة لجانين.

قلت بسخرية: «هل لديهم أي نوع من أنواع المهلة النهائية، أو هل الأمر فقط يتعلق بمتى يشعرون بأنهم يودّون الرجوع إلينا؟».

فأخبرتني أن الغارديان طلبت سماع رد NSA «قبل نهاية اليوم».

سألتها: «وماذا لو لم يجيبوا حينئذ؟».

«سنتخذ قرارنا حينئذ».

ثم أضافت جانين عاملاً مُعقّداً آخر: لقد استقل رئيسها آلان روسبريدجر منذ قليل طائرة من لندن متوجهاً إلى نيويورك للإشراف على نشر قصص NSA. لكن ذلك كان يعني أنه لن يكون متاحاً خلال الساعات السبع التالية أو نحو ذلك.

«هل تستطيعين نشر هذا المقال بدون آلان؟». إذا كان الجواب «لا» فليست هناك فرصة لنشر المقال في ذلك اليوم؛ إذ لن تصل طائرة آلان إلى مطار جون كينيدي حتى وقت متأخر من الليل.

قالت: «سنرى».

شعرت أنني أواجه النوع نفسه من العوائق المؤسساتية أمام القيام بإبلاغ

صحفي هجومي، وقد انضممت للغارديان من أجل تجنبها؛ مثل مخاوف قضائية، وتشاور مع مسؤولين حكوميين، وسلطة هرمية مؤسساتية، وكره للمجازفة، وتأخير.

بعد بضع لحظات - عند الساعة الثالثة والربع ظهراً بتوقيت نيويورك - أرسل لي ستيوارت ميلار، مساعد جانين، رسالة فورية: «اتصلت الحكومة. جانين تتحدث معهم الآن».

انتظرتُ فترة شعرت أنها أبدية. وبعد نحو ساعة، اتصلت بي جانين وروت لي ما حدث. كان هنالك ما يقارب اثني عشر مسؤولاً رفيع المستوى على الهاتف من عدة وكالات، بما فيها وكالة الأمن القومي ووزارة العدل والبيت الأبيض. كانوا في البداية يتحدثون بطريقة رعوية، ولكن بشكل ودي، حيث أخبروها أنها لم تكن تفهم معنى أو «سياق» أمر المحكمة الخاص بشركة فيريزون، وأرادوا تحديد موعد «في وقت ما من الأسبوع القادم» للقائها وشرح الوضع.

وعندما قالت لهم جانين إنها تريد أن تنشر في ذلك اليوم، وستفعل؛ ما لم تسمع أسباباً محددة وملموسة تجعلها تغيِّر قرارها، أصبحوا أكثر عدائيةً، بل وترهيباً. قالوا لها إنها ليست «صحفية جدية»، وإنّ الغارديان ليست «صحيفة جدية»؛ بسبب رفضها إعطاء الحكومة المزيد من الوقت لتقديم الحجج الداعية لوقف نشر القصة.

قالوا لها: «لن تنشر أي مؤسسة صحفية عادية هذه القصة بسرعة من دون الاجتماع بنا أولاً». كان واضحاً أنهم يلعبون على عامل الوقت.

شجَّعتني نبرة جانين القوية والمتحدية. لقد أكدت لهم - رغم طلبها المتكرر - أنهم لم يقدموا طريقة محددة واحدة يمكن أن يتضرر فيها الأمن القومي عبر النشر. لكنها، مع هذا، لم تلتزم بالنشر في ذلك اليوم. وفي نهاية الاتصال، قالت: «سوف أرى إن كان بوسعي الوصول إلى آلان، ثم سنقرر ما سنفعله».

انتظرتُ نصف ساعة، ثم سألتها باقتضاب: «هل سننشر اليوم أم لا؟ هذا كل ما أريد معرفته».

تجنَّبت السؤال بالقول إنها لم تتمكن من الاتصال بآلان. كان واضحاً أنها في وضع صعب للغاية. فمن جهة، كان المسؤولون الأميركيون يتهمونها بالتهوُّر. ومن

الجهة الأخرى، كنتُ ألحُّ عليها بمطالبات تزداد صرامةً. وفوق كل هذا وذاك، كان رئيس تحرير الصحيفة على متن طائرة؛ ما يعني أن واحداً من أصعب القرارات في تاريخ الصحيفة - البالغ 190 عاماً - وأهمها قد وقع على عاتقها مباشرة.

عندما كنت أتحدث مع جانين بواسطة الإنترنت، كنت على الهاتف مع ديفيد أيضاً طوال الوقت. قال ديفيد: «لقد اقتربت الساعة من الخامسة عصراً. وهذا هو الموعد النهائي الذي أعطيتهم إياه. حان الوقت لاتخاذ قرار؛ إما أن ينشروا الآن أو تبلغهم باستقالتك».

كان محقاً، لكنني كنت متردداً. إن الاستقالة من الغارديان قبل أن أنشر أحد أكبر تسريبات الأمن القومي في التاريخ الأميركي مباشرةً يمكن أن تسبِّب فضيحة إعلامية كبرى. وسيكون الأمر مضراً لأبعد الحدود للغارديان؛ لأنني سأضطر لتقديم نوع من التفسير العلني، الأمر الذي سيرغم الصحيفة على الدفاع عن نفسها؛ ربما عبر مهاجمتي. سوف نُحدث بأيدينا جلبة إعلامية ضخمة ستضرنا جميعاً، والأسوأ من ذلك، ستحرف الأنظار عن حيث يجب أن يكون التركيز منصباً، أي على الكشوفات المتعلقة بـ NSA.

وكان لا بد لي أن أعترف بخوفي الخاص: إن نشر مئات - إن لم يكن آلاف - الملفات فائقة السرية عملٌ خطرٌ بما يكفي؛ حتى لو كنت جزءاً من مؤسسة كبيرة مثل الغارديان، فما بالك لو فعلت ذلك وحدي، بدون حمايةً مؤسساتية؟ جميع التحذيرات الوجيهة من الأصدقاء والمحامين كانت تضج في رأسي في تلك اللحظات.

أثناء ترددي، قال ديفيد: «ليس لديك أي خيار. إذا كنتَ خائفاً من النشر، فهذا ليس المكان المناسب لك. لا يمكنك العمل بالخوف، وإلا فلن تحقق أي شيء. هذا هو الدرس الذي أراك إياه سنودن».

صغنا معاً ما سأكتبه لجانين: «الساعة الآن الخامسة عصراً، أي إنها المهلة النهائية التي أعطيتكم إياها. إذا لم ننشر حالاً - خلال ثلاثين دقيقة من الآن - فسأنهي الآن عقدي مع الغارديان». كدت أنقر على زر «أرسل»، قبل أن أعيد التفكير في

الأمر. كانت الرسالة تحمل في طياتها تهديداً واضحاً؛ رسالة فدية حاسوبية. إن تركت الغارديان في ظل تلك الظروف، فسيخرج كل شيء للعلن، بما في ذلك هذه الرسالة، ولهذا السبب خفَّفت النبرة: «إنني أفهم أن لديك مخاوفك وأنك مضطرة لفعل ما تشعرين أنه الصواب. سوف أواصل طريقي وأقوم الآن بما أعتقد أنه يجب علي فعله أيضاً. آسف لأن الأمر لم ينجح». ثم نقرتِ على زر «أرسل».

بعد خمس عشرة ثانية، رنَّ الهاتف في غرفتي في الفندق. رفعت السماعة وكانت جانين هي المتصلة، وقالت بانزعاج واضح: «أعتقد أنك تتصرف بطريقة غير عادلة مطلقاً». إذا استقلت فستفقد الغارديان – التي لم تكن تملك أياً من الوثائق – القصة برمَّتها.

قلت: «أعتقد أنك أنت التي تتصرفين بطريقة غير عادلة. لقد سألتك مراراً متى تنوين النشر، وأنت ترفضين إعطائي جواباً، ولا أسمع منك إلا تهرُّباً».

قالت جانين: «سوف ننشر اليوم؛ خلال ثلاثين دقيقة كحد أقصى. نحن نقوم ببضعة تنقيحات أخيرة فقط، ونعمل على العناوين الرأسية والتنسيق. سيكون كل شيء جاهزاً عند الساعة الخامسة والنصف».

قلت: «جيد. إذا كانت هذه هي الخطة، فليست هناك مشكلة. أنا مستعد حتماً للانتظار ثلاثين دقيقة».

عند الساعة الخامسة وأربعين دقيقة، بعثت جانين رسالة فورية، مع رابط؛ إنها الرسالة التي كنت أنتظر رؤيتها منذ أيام: «إنه [المقال] مباشر».

كان العنوان الرأسي يقول: «وكالة الأمن القومي تجمع سجلات هاتفية للملايين من زبائن فيريزون يومياً». ويليه عنوان ثانوي: «حصري: أمر محكمة فائق السرية يطلب من فيريزون تسليم جميع البيانات الهاتفية، ويُظهر حجم المراقبة الداخلية في عهد أوباما».

تلا ذلك رابط يوصل إلى أمر المحكمة بأكمله. كانت الفقرات الثلاث الأولى من مقالنا تخبر القصة كلها:

تجمع وكالة الأمن القومي حالياً سجلات هاتفية للملايين من المشتركين الأميركيين في فيريزون-إحدى شركات الاتصالات الكبرى في أميركا-بموجب أمر محكمة سري للغاية صدر في نيسان.

يطلب الأمر-حصلت الغارديان على نسخة منه-من فيريزون، على «أساس يومي، مستمر»، تسليم NSA معلومات حول جميع الاتصالات الهاتفية في أنظمتها؛ ضمن الولايات المتحدة، وبين الولايات المتحدة ودول أخرى.

تُظهر الوثيقة للمرة الأولى أن سجلات الاتصالات لملايين المواطنين الأميركيين، تحت إدارة أوباما، تُجمَع بشكل عشوائي وبالجملة؛ بصرف النظر عما إذا كانوا مشتبهاً بهم بارتكابهم خطأ ما.

كان تأثير المقال فورياً وهائلاً؛ لدرجة فاقت كل توقعاتي. فقد أصبح القصة الرئيسة في جميع البرامج الإخبارية الوطنية في تلك الليلة، وهيمن على جميع النقاشات السياسية والإعلامية. وغُمرتُ بطلبات لإجراء مقابلات من قِبل جميع المؤسسات التلفزيونية الوطنية تقريباً: سي أن أن، أم أس أن بي سي، أن بي سي، وبرنامج توداي شو، وبرنامج غود مورنينغ أميركا، وغيرها... أمضيت ساعات عديدة في هونغ كونغ وأنا أتحدث مع العديد من المذيعين التلفزيونيين المتعاطفين-تجربة غير عادية في مهنتي ككاتب سياسي غير متوافق، في أغلب الأحيان، مع وسائل الإعلام السائدة-الذين تعاملوا مع القصة كحدث كبير وفضيحة حقيقية.

رداً على ذلك، دافع الناطق باسم البيت الأبيض-كما هو متوقَّع-عن برنامج الجمع الشامل بقوله إنه «وسيلة حساسة لحماية الأمة من تهديدات الإرهابيين». واستحضرت رئيسة لجنة الاستخبارات المنبثقة عن مجلس الشيوخ، الديمقراطية دايان فينستين-وهي واحدة من أشد الداعمين البرلمانيين الثابتين لحالة الأمن القومي عموماً، وللمراقبة الأميركية بالتحديد-عملية إثارة الخوف التقليدية بعد الحادي عشر من أيلول عبر القول لبعض الصحفيين إن البرنامج كان ضرورياً لأن

«الناس يريدون الحفاظ على الوطن آمناً».

ولكن، لا أحد تقريباً أخذ هذه الادعاءات على محمل الجد. حتى إن الصفحة الافتتاحية في نيويورك تايمز، المناصرة لأوباما، تضمنت استنكاراً قاسياً لإدارة أوباما. ففي مقال افتتاحي بعنوان «حملة الرئيس أوباما للبحث عن المجرمين»، قالت الصحيفة: «يثبت السيد أوباما الحقيقة البديهية التي تقول إن السلطة التنفيذية ستستخدم أي صلاحية تُمنَح لها، ومن الأرجح أنها ستسيء استخدامها». وأضاف المقال الافتتاحي، ساخراً من استحضار الإدارة المتكرر للإرهاب من أجل تبرير البرنامج: «لقد فقدت الإدارة الآن كل مصداقيتها». (بدون تعليق، وبطريقة أثارت التساؤل، خففت نيويورك تايمز حدة هذا الاستنكار بعد عدة ساعات من نشره أول مرة عبر إضافة عبارة «في هذا الموضوع»).

وأصدر السيناتور الديمقراطي مارك يودال بياناً قال فيه إن «هذا النوع من المراقبة واسعة النطاق ينبغي أن يثير قلقنا جميعاً. وهو نوع من التجاوز الحكومي الذي قلت إن الأميركيين سيجدونه صادماً». وقال الاتحاد الأميركي للحريات المدنية: «من وجهة نظر الحريات المدنية، يصعب أن يوجد شيء أشد إخافةً من هذا البرنامج... إنه يتجاوز الأورويلية... ويقدم دليلاً إضافياً على الدرجة التي وصل إليها التخلي عن الحقوق الديمقراطية الأساسية سراً؛ استجابةً لمطالب وكالات الاستخبارات غير الخاضعة للمحاسبة». كما دخل نائب الرئيس السابق، آل غور، إلى تويتر، ونقر على رابط قصتنا، ثم كتب: «هل هذا رأيي فقط، أم إن المراقبة الشاملة معيبة على نحو بذيء؟».

بعد فترة قصيرة من نشر القصة، أكّدت مؤسسة أسوشييتد برس نقلاً عن سيناتور لم تذكر اسمه ما كنا نشتبه به بقوة، وهو أن برنامج جمع السجلات الهاتفية الشامل كان يجري منذ سنوات، وكان موجهاً لجميع الشركات الأميركية الكبرى المزوِّدة لخدمات الاتصالات، وليس فيريزون فقط.

خلال السنوات السبع التي كتبت فيها وتحدثت حول NSA، لم أرَ أي كشف جديد يولِّد شيئاً قريباً من هذا المستوى من الاهتمام والحماسة. لم يكن لدي وقت

لتحليل الأسباب التي جعلت القصة تخلِّف هذا الصدى القوي وتثير هذه الموجة المدِّية من الاهتمام والاستياء. ففي تلك الآونة، كنت أريد ركوب الموجة بدلاً من محاولة فهمها.

عندما أنهيت أخيراً مقابلاتي التلفزيونية عند منتصف الظهيرة تقريباً في هونغ كونغ، ذهبت فوراً إلى فندق سنودن. وعندما دخلت إلى غرفته وجدته يشاهد قناة سي أن أن. كان الضيوف يناقشون مسألة وكالة الأمن القومي ويعبِّرون عن صدمتهم من حجم برنامج التجسس واستيائهم من حصول كل هذا في السر. لقد استنكر جميع الضيوف تقريباً التجسس الداخلي الجماعي.

قال سنودن بإثارة واضحة: «إنها في كل مكان. شاهدت جميع مقابلاتك. يبدو أن الجميع قد فهموا الأمر».

في تلك اللحظة، أحسست بشعور حقيقي بالإنجاز. لقد تبيَّن أن خوف سنودن الكبير – بأنه سيضحي بحياته للكشف عن معلومات لن يبالي أحد بها – كان بلا أي أساس؛ وفي اليوم الأول للكشف. لقد ساعدناه أنا ولورا على إطلاق النقاش الذي كنا نعتقد أنه ضروري على نحو عاجل. وكنتُ أراه وهو يشاهد كل هذا يتكشَّف أمام عينيه.

نظراً لخطة سنودن المتعلقة بالإعلان عن نفسه بعد الأسبوع الأول من نشر القصص، كنا كلانا نعلم أن حريته قد تصل إلى نهايتها بعد وقت قصير. بالنسبة لي، كانت هذه القناعة المسبِّبة للإحباط (بأنه سرعان ما سيكون واقعاً تحت الهجوم، وسيُلاحَق، وقد يُزَج به في السجن كالمجرمين) تحوم فوق كل ما فعلناه. ومع أن هذا الأمر لم يكن يزعجه مطلقاً، إلا أنه جعلني أصمم على إثبات صحة خياره، وتعظيم قيمة الكشوفات التي خاطر بكل شيء من أجل إظهارها للعالم.

قال سنودن: «الجميع يعتقدون أنها قصة لا تتكرر؛ سبق صحفي منعزل. لا أحد يعلم أنها مجرد قمة جبل الجليد، وأن هناك الكثير غيرها على الطريق». ثم التفت نحوي وقال: «ما هو التالي؟ ومتى؟».

قلت: «PRISM، غداً».

عدتُ إلى غرفتي في الفندق الذي كنت أقيم فيه، ورغم أنني كنت أقترب من الليلة السادسة بدون نوم، إلاّ أنني لم أستطع النوم. كان الأدرينالين قوياً إلى درجة كبيرة. وعند الساعة الرابعة والنصف صباحاً، تناولت قرصاً مساعداً على النوم-أملي الوحيد لنيل قسط من الراحة-وضبطت المنبّه على الساعة السابعة والنصف؛ لأنني كنت أعرف أنه الوقت الذي سيصبح فيه محررو الغارديان في نيويورك متاحين عبر الإنترنت.

في ذلك اليوم، ظهرت جانين على الإنترنت في وقت مبكر. تبادلنا التهاني، وعبّرنا عن دهشتنا لما أثاره المقال من ردود فعل. كان واضحاً منذ اللحظة الأولى أن نبرة حوارنا قد تغيّرت جذرياً. فقد نجحنا معاً في اجتياز تحدٍّ صحفي هام. كانت جانين فخورة بالمقال، وأنا كنت فخوراً بمقاومتها ترهيب الحكومة وقرارها بنشر المقال. لقد نجحت الغارديان بجرأة وبصورة تدعو للإعجاب في تحقيق المطلوب رغم الصعوبات.

ورغم أنني شعرت حينها بوجود تأخير كبير، إلاّ أنّه توضّح لي بالنظر إلى الوراء أن الغارديان تحرّكت قدماً بسرعة وجرأة رائعتين. وأنا واثق بأن أي مؤسسة إخبارية أخرى تماثلها من حيث الحجم والمكانة ما كانت لتفعل ذلك بالسرعة والجرأة نفسيهما. بل أكدت لي جانين بوضوح أن الصحيفة لا تنوي الاكتفاء بما حققته من نجاح، حيث قالت: «آلان مصر على أن نقوم بنشر مقال PRISM اليوم». وبالطبع، ما كنت لأكون أكثر سعادة مما كنت أشعر به حينها لدى سماعي هذا الخبر.

إن أهمية المعلومات التي يكشفها برنامج PRISM ترجع إلى أنه يسمح لوكالة الأمن القومي بالحصول تقريباً على أي شيء تطلبه من شركات الإنترنت التي يستخدمها ملايين الناس حول العالم اليوم كوسائل أساسية في تواصلهم. وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل القوانين التي فرضتها الحكومة في أعقاب 9/11، والتي منحت NSA صلاحية غير محدودة لتنفيذ مراقبة جماعية عشوائية لمجموعات سكانية أجنبية بأكملها.

إن قانـون تعديـلات FISA الصـادر عـام 2008 يمثِّـل القانـون الحالي الناظم للمراقبة التي تقوم بها NSA. وقد سُنَّ من كلا الحزبين في الكونغرس إثر فضيحة تنصـت NSA غيـر المفـوَّض قانونيـاً فـي عهد بـوش. ومن أهم نتائجه أنه شَـرْعَنَ بشكل فعّال جوهر برنامج بوش غير الشرعي. حسبما كشفت الفضيحة، لقد فوَّض بـوش سـراً NSA بمهمـة التنصـت علـى مواطنيـن أميركيين وغيـر أميركيين داخل الولايات المتحدة، مبرِّراً الطلب بالحاجة للبحث عن أنشطة الإرهابيين. لقد أبطل هذا الأمر شـرط الحصول على أذونات مصادق عليها من قبل المحكمة من أجل القيام بتجسس محلي، وأدى إلى المراقبة السرية لآلاف الناس على الأقل، ضمن الولايات المتحدة.

رغـم الضجـة العارمـة التـي أثارها البرنامج واعتباره غير قانوني، إلا أن قانون FISA لعـام 2008 كان يسـعى لترسـيخ جـزء مـن المخطـط، وليس إنهـاءه. يرتكز القانـون علـى التمييـز بيـن «أشـخاص أميركيين» (المواطنـون الأميركيـون وأولئك الموجودون بشكل قانوني على التراب الأميركي) وبين جميع الأشخاص الآخرين. بعبارة أخرى، كي تستهدف NSA بشكل مباشر اتصالات هاتفية أو إيميلات متعلقة بشخص أميركي، فهي لا تزال ملزمة بالحصول على تفويض شخصي من محكمة FISA.

أما بالنسـبة لبقية الأشـخاص الآخرين، في أي مكان تواجدوا، فليسـت هناك حاجة لأي تفويض شـخصي من المحكمة؛ حتى لو كانوا يتواصلون مع أشـخاص أميركيين. اسـتناداً إلى الفقرة 702 من قانون 2008، يُطلَب من NSA فقط تسـليم محكمة FISA، مرة واحدة في العام، توجيهاتها العامة لتحديد المستهدفين في هذا العام – والمعيار ببساطة يتمثل في أن المراقبة «ستساعد على جمع معلومات سرية أجنبيـة قانونية» – وبعـد ذلـك تتلقى تفويضاً شـاملاً بالمتابعة. وحالما تضع محكمة FISA ختـم «مصـدَّق» علـى هذه الأذونات، تكون NSA بذلك مخوَّلة لاسـتهداف أي مواطـن أجنبـي تريـد مراقبته، ويمكنها أن ترغم شـركات الاتصالات والإنترنت على منحها القدرة على الوصول إلى جميع الاتصالات المتعلقة بأي شخص غير

أميركي، بما في ذلك الاتصالات التي جرت مع أشخاص أميركيين؛ محادثات الفيسبوك، إيميلات ياهوو، عمليات البحث على غوغل. ليست هناك حاجة لإقناع أي محكمة بأن الشخص مذنب بأي شيء، أو حتى بوجود سبب للاشتباه في الشخص المستهدف. وليست هناك حاجة لاستثناء الأشخاص الأميركيين الذين سيُراقَبون في سياق العملية في نهاية الأمر.

كانت الخطوة الأولى من العمل بالنسبة لمحرري الغارديان تتمثل في إعلام الحكومة بنيتنا نشر قصة برنامج PRISM. مرة أخرى، كنا سنمنحهم مهلة حتى نهاية اليوم بتوقيت نيويورك، وهذا سيضمن امتلاكهم يوماً كاملاً لإبلاغنا بأي اعتراضات من قِبَلهم، وسيثبت بطلان اعتراضاتهم الحتمية بأنه لم يكن لديهم الوقت الكافي للرد. ولكن، كان من الضروري أيضاً الحصول على تعليقات من شركات الإنترنت تفيد بأنها قدَّمت – وفقاً لوثائق NSA- للوكالة إمكانية مباشرة للوصول إلى مخدِّماتها كجزء من برنامج PRISM: فيسبوك، غوغل، آبل، يوتيوب، سكايب، وما تبقى...

بما أنني كنت مضطراً من جديد للانتظار عدة ساعات أخرى، عدت إلى غرفة سنودن في الفندق؛ حيث كانت لورا تعمل معه على عدة مواضيع. في تلك المرحلة، بعد اجتيازنا عتبة هامة – بنشر الكشف الصادم الأول – بدأ سنودن يصبح بوضوح أشد حذراً حيال أمنه. فبعد دخولي، وضع وسائد إضافية تحت الباب. وفي عدة مناسبات، عندما أراد أن يريني شيئاً ما على حاسوبه، كان يضع بطانية فوق رأسه ليمنع كاميرات السقف من التقاط كلمات سره. وعندما رنّ جرس الهاتف، تجمَّدنا جميعاً. رفع سنودن السماعة بتردد بالغ بعد عدة رنّات، وكان المتصل من قسم النظافة، ويودّ أن يعرف – بعد أن رأى عمال النظافة لافتة «الرجاء عدم الإزعاج» على بابه – إن كان سنودن يريد تنظيف غرفته. فقال باقتضاب: «لا، شكراً».

كان الجو متوتراً على الدوام عندما كنا نلتقي في غرفة سنودن، لكنه ازداد توتراً منذ أن بدأنا بالنشر. لم نكن نعرف إذا كانت NSA قد تمكنت من تحديد هوية مصدر التسريب أم لا. وإذا كانت قد عرفته، فهل عرفت مكان تواجده؟

هل كان عناصر الاستخبارات الصينيون أو عناصر هونغ كونغ يعرفون؟ كان هناك احتمال بأن نسمع طَرْقاً على باب سنودن في أي وقت؛ الأمر الذي كان سيضع نهاية فورية لعملنا المشترك.

في الخلفية، كان التلفزيون مشتغلاً على الدوام. وفي ما يبدو، كان هناك دائماً شخص ما يتحدث حول NSA. بعد نشر قصة فيريزون، لم تتناول البرامج الإخبارية إلا القليل من المواضيع بعيداً عن «الجمع العشوائي» و«السجلات الهاتفية المحلية» و«انتهاكات المراقبة». وبينما كنا نناقش تقاريرنا التالية، راقبنا سنودن وهو يتابع الهياج الذي أثاره.

وعند الساعة الثانية صباحاً بتوقيت هونغ كونغ، حينما كانت مقالة PRISM على وشك الصدور، وصلتني رسالة من جانين.

قالت: «لقد حدث شيء غريب منذ قليل. إن الشركات التقنية تنكر بشدة ما جاء في وثائق NSA. وهي تصرّ على أنها لم تسمع قطّ عن برنامج PRISM».

ناقشنا التفسيرات المحتملة لهذا الإنكار. ربما كانت وثائق NSA تبالغ في إمكانيات الوكالة، أو ربما ببساطة كانت الشركات التقنية تكذب، أو لعل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لم يكونوا على معرفة بشأن تعاون شركتهم مع NSA، أو لعل PRISM كان اسماً رمزياً داخلياً ضمن NSA، ولم يُعطَ للشركات قطّ.

مهما كان التفسير، فقد كنا مضطرين لإعادة كتابة قصتنا، ليس فقط لتضمين الإنكارات، وإنما لتحويل التركيز إلى التناقض الغريب بين وثائق NSA وموقف الشركات التقنية.

قدَّمتُ الاقتراح التالي: «دعونا لا نأخذ موقفاً بشأن الطرف الصادق، ولِنذع الاختلاف وندع الطرفين المعنيين يحلّانه علناً». وكان الهدف من ذلك أن تثير القصة نقاشاً مفتوحاً حول ما وافقت صناعة الإنترنت على القيام به بخصوص اتصالات مستخدميها؛ فإذا اصطدمت روايتها مع وثائق NSA، فسيكون الطرفان بحاجة لحل الخلاف تحت أنظار العالم؛ وهذا ما ينبغي أن يحدث.

وافقتْ جانين على اقتراحي. وبعد ساعتين، أرسلت لي المسودة الجديدة من

مقال PRISM، وكان العنوان الرأسي يقول:

برنامج NSA المسمَّى PRISM يستفيد من بيانات المستخدمين في شركات آبل وغوغل، وغيرهما.

- برنامج PRISM فائق السرية يدَّعي إمكانية الوصول بشكل مباشر إلى مخدِّمات شركات تشمل غوغل وآبل وفيسبوك.
- تنكر الشركات أي معرفة بتنفيذ البرنامج منذ 2007.

بعد اقتباس وصف وثائق NSA لبرنامج PRISM، نوَّه المقال إلى ما يلي: «رغم أن الوثيقة تزعم أن البرنامج يُدار بمساعدة الشركات، إلا أن جميع الذين تجاوبوا مع طلب الغارديان بالتعليق على الموضوع في يوم الخميس أنكروا معرفتهم بمثل هذا البرنامج ». بدا المقال رائعاً بالنسبة لي، وتعهَّدت جانين بنشره خلال نصف ساعة.

وبينما كنت أنتظر انقضاء الدقائق الثلاثين بفارغ الصبر، سمعت الرنين الذين يشير إلى وصول رسالة محادثة. كنت آمل رؤية تأكيد من جانين تعلمني فيه أن مقال PRISM قد نُشر. كانت الرسالة من جانين، لكنها لم تكن كما توقعت.

قالت جانين: «لقد نشرت بوست للتو قصتها حول PRISM».

ماذا؟! لماذا غيَّرت بوست برنامج نشرها فجأةً وعجّلت في نشر المقال؛ قبل ثلاثة أيام من الموعد المقرر؟

علمت لورا بعد فترة قصيرة من بارتون جيلمان أن بوست سمعت بشأن نوايانا بعد اتصال الغارديان بالمسؤولين الأميركيين لمناقشة موضوع PRISM في ذلك الصباح. لقد مرَّر أحد أولئك المسؤولين – الذي كان يعلم أن بوست تعمل على قصة مشابهة – خبر مقالنا حول PRISM إلى بوست، فأسرعت الأخيرة بالنشر كي تفوز بالسبق.

في تلك اللحظة، كرهت التباحث مع الحكومة أكثر من ذي قبل: فقد استغل أحد المسؤولين الأميركيين هذا الإجراء الذي يسبق النشر – الهادف كما يُفترَض لحماية الأمن القومي – كي يضمن قيام هذه الصحيفة المفضَّلة بنشر القصة أولاً.

بعد أن استوعبت المعلومة، لاحظت الهيجان على تويتر بخصوص مقال PRISM. ولكن، عندما قرأت المقال، وجدت شيئاً ناقصاً؛ وهو التناقض بين رواية NSA وتصريحات شركات الإنترنت.

كان المقال بعنوان «استخبارات أميركية بريطانية تحصل على بيانات من تسع شركات إنترنت أميركية في برنامج سري واسع»، وكان يحمل اسميْ جيلمان ولورا، ويذكر أن «وكالة الأمن القومي ومكتب التحقيق الفدرالي يتنصتان بشكل مباشر على المخدِّمات الرئيسة لشركات إنترنت أميركية كبرى، حيث يستخلصان المحادثات الصوتية والمصورة، والصور، والرسائل الإلكترونية، والملفات، وسجلات الاتصالات التي تمكِّن المحلِّلين من تعقب المستهدفين الأجانب». والأهم من ذلك زعم المقال أن الشركات التسع «تشترك عن علم مسبق في عمليات PRISM».

بعد عشر دقائق، نُشر مقالنا حول PRISM؛ بتوجهه المختلف نوعاً ما، ونبرته الأشد حذراً، وخاصة في ما يتعلق بتركيزه على الإنكار الشديد لشركات الإنترنت.

مرة أخرى، كان رد الفعل فورياً وهائلاً. وعلاوة على ذلك، كان عالمياً؛ وذلك لأن شركات الإنترنت العملاقة منتشرة في كل العالم، بخلاف شركات الاتصالات الهاتفية التي تتواجد عادة في بلد واحد؛ مثل فيريزون. إذ يستخدم مليارات الأشخاص في مختلف أنحاء العالم – في بلدان من جميع القارات – فيسبوك وجي – ميل وسكايب وياهوو كوسائل اتصال أساسية. ومعرفة أن هذه الشركات دخلت في ترتيبات سرية مع NSA للسماح للأخيرة بالوصول إلى اتصالات زبائنها شكَّلت صدمة على مستوى العالم كله.

علاوة على ذلك، بدأ الناس حينئذ يفكِّرون في أن قصة فيريزون لم تكن مجرد حدث فريد لن يتكرر، إذ إن المقاليْن كانا يشيران إلى وجود تسريب خطير من NSA.

شكَّل يوم نشر مقال PRISM آخر يوم منذ شهور أستطيع فيه قراءة – دع عنك مسألة الرد على – جميع الإيميلات التي كنت أتلقاها. بينما كنت أستطلع

بريـدي الإلكترونـي، رأيت تقريباً أسـماء جميع وسـائل الإعـلام البارزة في العالم، والتـي كانـت تريـد مقابلتـي. إن الجدل العالمي الذي أراده سـنودن كان في طريقه للتحقـق؛ بعـد يوميـن فقـط من نشـر القصص. فكَّرت في الكنـز الهائل من الوثائق التي لم تظهر بعد، وما يعنيه هذا بالنسبة لحياتي، والأثر الذي سيتركه على العالم، وكيفية استجابة الحكومة الأميركية حالما تدرك ما كانت تواجهه.

في تكرار لليوم الأول، أمضيت السـاعات الأولى من صباح هونغ كونغ في إجـراء مقابـلات مـع برامج تلفزيونية تُبَثُّ فـي وقت الذروة في الولايات المتحدة. وبذلك ترسَّـخ نمط حياتي اليومي الذي اتبعته طوال فترة إقامتي في هونغ كونغ: العمل على المقالات في الليل مع الغارديان، وإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام في النهار، ومن ثم الانضمام إلى لورا وسنودن في غرفته.

كثيراً ما تنقَّلت داخل سيارات أجرة في أرجاء هونغ كونغ عند الساعة الثالثة أو الرابعة صباحاً متوجهاً إلى اسـتوديوهات تلفزيونية، وفي ذهني دائماً إرشـادات سـنودن المتعلقة «بالأمن العملياتي»: ألاّ أترك أبداً حاسـوبي أو الذواكر الخارجية المليئة بالوثائق، منعاً لحدوث عبث أو سرقة. قطعت شوارع هونغ كونغ الموحشة وحقيبة ظهري الثقيلة ملتصقة دائماً بكتفيَّ؛ مهما كان المكان أو السـاعة. حاربت الخوف في كل خطوة، وغالباً ما كنت أجد نفسي أنظر من فوق كتفي وأقبض على حقيبتي بقوة أكبر بقليل كلما اقترب شخص مني.

وعند الانتهاء من مجموعة مقابلاتي التلفزيونية، كنت أعود إلى غرفة سنودن؛ حيث كنت وسنودن ولورا – وأحياناً كان ينضم ماكاسكيل إلينا – نواصل عملنا، ولا نقطعه إلا للنظر إلى التلفزيون. كنا مذهولين من رد الفعل الإيجابي، ومن الانشغال الكبيـر لوسـائل الإعـلام بالكشـوفات، ومـن الغضب الذي كانت معظـم التعليقات تُظهـره؛ ليـس مـن أولئـك الذين حققوا الشـفافية، ولكن من المسـتوى الاسـتثنائي للمراقبة الحكومية الذي كشفناه.

حينئذ شـعرت بالقدرة على تنفيذ إحدى اسـتراتيجياتنا المقصودة، حيث كنت أردُّ بتحـدٍّ وازدراء علـى تكتيـك الحكومـة المتمثـل باسـتحضار 9/11 كتبريـر لهذا

التجسس. كما بدأت بانتقاد اتهامات واشنطن المبتذلة والمتوقعة، وهي أننا عرَّضنا الأمن القومي للخطر، وأننا كنا نساعد الإرهابيين، وأننا ارتكبنا جريمة بكشفنا أسراراً وطنية.

شعرت بالجرأة للقول إن هذه هي الاستراتيجيات المراوِغة الواضحة لمسؤولي الحكومة الذين كُشفوا وهم يرتكبون انتهاكات أحرجتهم وحطَّت من سمعتهم، وإن مثل هذه التهجُّمات لن تعيق استمرارنا في نشر الكثير من القصص الأخرى المستمدة من الوثائق – مهما كانت التهديدات – عملاً بواجبنا كصحفيين. أردتُ أن أكون واضحاً: لا جدوى من الترهيب وتشويه السمعة المعتاديْن. ورغم هذا الموقف المتحدّي، كانت معظم وسائل الإعلام – في تلك الأيام الأولى – داعمةً لعملنا.

وقد أدهشني ذلك لأن معظم وسائل الإعلام الأميركية – وخاصة منذ 11/9 (وقبل هذا التاريخ أيضاً) – غالباً ما كانت تتسم بالشوفينية الوطنية العدائية والولاء الحاد للحكومة، وبالتالي بالعداء – المتوحش أحياناً – لأي شخص يكشف أسرارها.

عندما بدأتْ ويكيليكس بنشر وثائق سرية تتعلق بحربي العراق وأفغانستان وبشكل خاص البرقيات الدبلوماسية، وُجِّهت مطالبات بمحاكمة ويكيليكس من قبل صحفيين أميركيين بالذات، وهذا بحد ذاته كان سلوكاً مذهلاً. إذ إن المؤسسة المخصصة ظاهرياً لتحقيق الشفافية بكشف أفعال المتنفذين هي نفسها التي استنكرت، لا بل حاولت تجريم، أحد أهم الأعمال الشفافة منذ سنوات طويلة. إن ما فعلته ويكيليكس – الحصول على معلومات سرية من مصدر ما ضمن الحكومة ثم كشفها أمام العالم – هو بشكل جوهري ما تفعله المؤسسات الإعلامية طوال الوقت.

توقَّعت من وسائل الإعلام الأميركية أن توجِّه عداءها نحوي، وخاصة مع استمرارنا في نشر الوثائق وبدء توضُّح الحجم غير المسبوق للتسريب. وبما أنني ناقد حاد للمؤسسة الصحافية وللكثير من أعضائها، فقد اعتقدتُ أنني كنت مغناطيساً طبيعياً لمثل هذا العداء. فقد كان لدي بضعة حلفاء فقط في وسائل الإعلام السائدة، أما معظم الصحفيين الآخرين فقد كنت أهاجم عملهم علناً ومراراً وبقسوة، ولهذا

السبب توقعت أن يهاجموني عند أول فرصة، بيد أن ذلك الأسبوع الأول من الظهور الإعلامي كان مليئاً بالحب، وليس فقط عندما كنت ضيفاً.

يوم الخميس، أي في اليوم الخامس لي في هونغ كونغ، ذهبت إلى غرفة سنودن فقال لي على الفور إنه سمع خبراً «مقلقاً بعض الشيء». لقد كشف جهاز أمني موصول بالإنترنت في المنزل الذي كان يتقاسمه مع حبيبته في هاواي أن عنصرين من وكالة الأمن القومي – مسؤول موارد بشرية و«ضابط شرطة» في NSA – جاءا إلى منزلهما ليبحثا عنه.

كان سنودن شبه واثق بأن هذا يعني أن NSA عرفت أنه المصدر المرجح للتسريبات، بيد أنني كنت متشككاً: «لو كانوا يظنون أنك أنت من فعل ذلك، لكانوا قد أرسلوا مجموعة كبيرة من عناصر الأف بي آي مع مذكرة تفتيش، وربما فِرَقاً من وحدات الشرطة الخاصة SWAT، وليس ضابطاً وحيداً من NSA ومسؤول موارد بشرية». كنت أعتقد أن ذلك كان مجرد استعلام أوتوماتيكي وروتيني يحدث عندما يغيب موظف من NSA لبضعة أسابيع من دون تقديم تفسير. لكن سنودن كان يظن أنهم تعمَّدوا هذا الأسلوب غير الواضح كي لا يثيروا انتباه وسائل الإعلام أو يحثّوا على إزالة الأدلة.

على أي حال، بصرف النظر عما كان الخبر يعنيه، فقد أكَّد على ضرورة التحضير السريع لمقالنا وشريطنا المصور اللذين يكشفان حقيقة أن سنودن هو مصدر المعلومات المكشوفة. كنا عازمين على أن يعرف العالم عن سنودن وأفعاله ودوافعه من سنودن نفسه، وليس من خلال حملة تشويه سمعة تنشرها الحكومة الأميركية في وقت يكون فيه مختبئاً أو محتجزاً وغير قادر على الدفاع عن نفسه.

كانت خطتنا تقضي بنشر مقالين آخرين، أحدهما يوم الجمعة والآخر في اليوم التالي، السبت. وفي يوم الأحد، كنا سننشر مقالاً طويلاً حول سنودن، مترافقاً مع مقابلة مصوَّرة، وأخرى مكتوبة سيجريها إيوين.

كانت لورا قد أمضت الساعات الثماني والأربعين الماضية في تحرير الفيلم المأخوذ من مقابلتي الأولى مع سنودن، لكنها قالت إنه مفصَّل وطويل ومتقطع

جداً؛ حيث لم يكن بالإمكان استخدامه. ولهذا السبب، أرادت تصوير مقابلة جديدة في الحال، مقابلة أكثر تكثيفاً وتركيزاً، وكتبتُ قائمة تضم نحو عشرين سؤالاً محدداً كـي أطرحهـا عليه. أضفتُ عدة أسـئلة مني بينمـا كانت لورا تعدُّ كاميرتها وتوجِّهنا إلى حيث ينبغي أن نجلس.

يبدأ الفيلم الذي أصبح شـهيراً الآن كما يلي: «إم، اسـمي إد سـنودن. عمري تسعة وعشرون عاماً. أعمل مع شركة بووز ألن هاملتون كمحلِّل بنى تحتية لصالح NSA في هاواي».

وتابع سـنودن إعطاءه إجابات واضحة وهادئة ومنطقية عن كل سـؤال: لماذا قـرر كشـف هـذه الوثائـق؟ ولماذا كان هذا هاماً جدًّا بالنسـبة إليـه لدرجة التضحية بحريته؟ وما هي أهم الكشـوفات؟ وهل ثمة شـيء جرمي أو غير قانوني في هذه الوثائق؟ وما الذي يتوقع أن يحدث له؟

عندما قدَّم بعض الأمثلة على المراقبة الشـاملة وغير القانونية، أصبح سـنودن حيوياً ومتحمسـاً. لكنني عندما سـألتُه عما إذا كان يتوقع عواقب سـلبية لما فعله، أظهر بعض الضيق؛ حيث كان يخشى أن تستهدف الحكومة عائلته وصديقته انتقاماً منه. وقال إنه لم يكن يتصل بهم لكي يقلِّل هذا الخطر، لكنه كان يعرف أنه لم يكن قادراً على حمايتهم تماماً. «هذا هو الشـيء الوحيد الذي يبقيني صاحياً في الليل، ماذا سيحدث لهم؟». قال ذلك بينما كانت عيناه تفيضان بالدموع؛ كانت تلك هي المرة الأولى والوحيدة التي رأيت فيها ذلك يحدث.

بينمـا كانـت لـورا تعمل على تحرير الفيلـم، أنهينا أنا وإيوين قصتينا التاليتين. نُشر المقال الثالث في ذلك اليوم نفسه؛ كاشفاً توجيهاً رئاسياً فائق السرية وموقَّعاً مـن الرئيـس أوبامـا في تشـرين الثانـي 2012 يأمر فيه البنتاغون والـوكالات المعنية بالتحضير لسلسلة من العمليات الإلكترونية الهجومية الشرسة حول العالم. ذكرت الفقرة الأولى من المقال: «طُلب من مسـؤولين رفيعي المسـتوى في الاسـتخبارات والأمـن القومـي إعـداد قائمـة مـن الأهداف الأجنبيـة الممكنة لهجمـات إلكترونية أميركية، حسبما يكشف أمرٌ رئاسي فائق السرية حصلت عليه الغارديان».

وكان المقال الرابع الذي نُشر يوم السبت كما كان مخططاً يتحدث عن برنامج NSA لتعقب البيانات، المسمّى «مخبر بلا حدود»، واصفاً التقارير التي تُثبت أن NSA كانت تجمع وتحلّل وتخزّن مليارات الاتصالات الهاتفية والإيميلات المرسلة عبر البنية التحتية الأميركية للاتصالات. كما أثار المقال مسألة ما إذا كان مسؤولو NSA قد كذبوا على الكونغرس عندما رفضوا الإجابة عن أسئلة بعض أعضاء مجلس الشيوخ حول عدد الاتصالات المحلية المعترَضة، مدَّعين أنهم لا يحتفظون بمثل هذه السجلات ولم يكن باستطاعتهم جمع مثل هذه البيانات.

بعد نشر مقال «مخبر بلا حدود»، خططنا أنا ولورا للالتقاء في فندق سنودن؛ ولكن قبل أن أغادر غرفتي، وبينما كنت جالساً على سريري، تذكَّرت فجأةً سينسيناتوس؛ الشخص المجهول الذي راسلني بواسطة البريد الإلكتروني قبل ستة أشهر، والذي أمطرني بطلبات لتنصيب برنامج التشفير PGP كي يتمكن من تزويدي بمعلومات هامة. وسط إثارة كل ما كان يحدث، فكَّرت في أنه قد يملك أيضاً قصة هامة ليعطيني إياها. حاولت أن أتذكر عنوانه الإلكتروني فلم أستطع، لكنني تمكنت من تحديد واحدة من رسائله القديمة من خلال البحث عن كلمات دليلية.

كتبتُ له: «مرحباً، خبر جيد: أعرف أن الأمر استغرق وقتاً طويلاً، لكنني أخيراً أصبحت أستخدم إيميلاً مشفراً بطريقة PGP. لذا، أنا مستعد للتحدث في أي وقت إن كنتَ لا تزال مهتماً». ونقرت على زر «أرسل».

حالما وصلت إلى غرفة سنودن قال لي بنبرة ساخرة بعض الشيء: «بالمناسبة، ذلك السينسيناتوس الذي أرسلت له إيميلاً منذ قليل هو أنا».

تطلَّب الأمر مني بضع لحظات لأستوعب هذا وأستعيد توازني. ذلك الشخص الذي حاول قبل شهور بصورة يائسة حملي على استخدام إيميل مشفر... كان سنودن. إذاً، لم يكن اتصالي الأول معه في أيار، قبل شهر واحد فقط، بل منذ شهور عديدة. قبل أن يتصل بلورا من أجل التسريبات، وقبل اتصاله بأي شخص آخر، حاول الاتصال بي أنا.

في تلك الفترة، كانت الساعات الطويلة التي قضيناها نحن الثلاثة معاً تنشئ رابطاً أشد متانة في ما بيننا مع كل يوم يمر. وسرعان ما تحوَّل التردد والتوتر اللذان اتَّسم بهما لقاؤنا الأول إلى علاقة تعاون وثقة وغاية مشتركة. كنا نعرف أننا بدأنا معاً العمل في مشروع هو الأهم في حياة كل منا على الإطلاق.

ولكن، عندما أصبح مقال «مخبر بلا حدود» وراءنا، تحوَّل المزاج الرائق نسبياً - الذي نجحنا في الحفاظ عليه خلال الأيام القليلة السابقة - إلى قلق واضح؛ فقد كنا على بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من كشف هوية سنودن، وكنا نعرف أن هذا سيغيِّر كل شيء؛ وعلى الأخص بالنسبة إليه. لقد عشنا ثلاثتنا تجربة قصيرة، ولكن كثيفة ومُرْضية على نحو استثنائي. وكان أحدنا - سنودن - سيُبعَد من المجموعة بعد وقت قصير، ربما ليذهب إلى السجن لمدة طويلة. هذه الحقيقة الكامنة في الهواء منذ البداية هي التي جعلت الجو خانقاً؛ بالنسبة لي على الأقل. وحده سنودن بدا غير منزعج من ذلك. وفي تلك اللحظات، بدأ نوع من المرح التهكُّمي يتسلل إلى تعاملاتنا.

ذات مرة، قال سنودن مازحاً عندما كان يفكر في توقعاتنا: «أختار السرير السفلي في جوانتامو». وعندما كنا نتحدث عن مقالاتنا المستقبلية، كان يقول أشياء من قبيل: «هذا سيدخل ضمن لائحة الاتهام. السؤال الوحيد هو ما إذا كان سيدخل ضمن لائحة اتهامكما أو لائحة اتهامي». كان هادئاً بشكل لا يُصدَّق في معظم الأوقات. وحتى في تلك الفترة، عندما كانت الساعة تُطبق رويداً رويداً على حريته، واصل سنودن الالتزام ببرنامج نومه اليومي؛ حيث كان يخلد للنوم عند الساعة العاشرة والنصف مساءً، كما فعل في كل ليلة خلال وجودي في هونغ كونغ. في حين أنني بالكاد كنت أنام أكثر من ساعتين من النوم القلق في كل ليلة. «حسناً، سأخلد للنوم». هذا ما كان يقوله كل ليلة قبل أن يغط في نوم عميق لمدة سبع ساعات ونصف الساعة، ويستيقظ مفعماً بالنشاط في اليوم التالي.

وعندما سألناه حول قدرته على النوم بهذا العمق في ظل تلك الظروف، قال سنودن إنه كان يشعر برضىً تام عما فعله، ولهذا السبب كانت لياليه يسيرة. عندئذ،

قـال مازحـاً: «أتصـوَّر أنـه بقيت لدي بضعة أيام فقط بوجود وسـادة مريحة، لذا قد أستمتع بها أيضاً».

في عصر يوم الأحد بتوقيت هونغ كونغ، وضعتُ وإيوين اللمسـات الأخيرة علـى مقالنـا الـذي سـنقدّم فيه سـنودن للعالم، في حين أنهت لـورا تحرير الفيديو. تحدثتُ مع جانين التي انضمت إلى موقع المحادثة مع بدء الصباح في نيويورك، حول الأهمية الخاصة للتعامل بعناية مع هذا الخبر، وحول شعوري بالالتزام تجاه سنودن، وضرورة إيفائه حقه على الخيارات التي اتخذها. ورغم أن ثقتي بزملائي في الغارديان كانت تزداد أكثر فأكثر – تحريرياً وكذلك في ما يتعلق بشجاعتهم – لكنني فـي هـذه الحالـة أردت أن أدقـق فـي كل تعديل – صغيـراً كان أم كبيراً – يطرأ على المقال الذي سيكشف سنودن للعالم.

في وقت لاحق من عصر ذلك اليوم في هونغ كونغ، جاءت لورا إلى غرفتي لتريني أنا وإيوين فيلمها، فجلسنا نحن الثلاثة وشاهدناه بصمت. كان عملها رائعاً، فالفيلـم كان وافيـاً، والتحريـر ممتـاز، وكان معظم التركيز منصباً على سـنودن وهو يتكلم عن نفسه. لقد نقل بطريقة منطقية ومقنعة ثقته بما فعله، وشغفه وقوة الالتزام التي دفعته للتصرُّف. كنت واثقاً بأن جرأته في المبادرة إلى تحمُّل مسؤولية أفعاله، ورفضه الاختباء والاصطياد، سيُلهمان الملايين.

ما كنت أريده أكثر من أي شيء آخر هو أن يرى العالم شجاعة سنودن. لقد عملت الحكومة الأميركية جاهدة خلال العقد الماضي لإظهار قوة غير محدودة. لقد شـنَّت حروباً، وعذَّبت وسـجنت أناسـاً بدون تهم، وقصفت أهدافاً بواسطة طائرات بدون طيار في مناطق تقع خارج سلطتها القانونية. ولم يكن ناقلو المعلومات بمأمن منها، فقد أسيئت معاملة المسرِّبين وحوكموا، وهُدِّد الصحفيون بالسجن. من خلال عرض ترهيبي – مدروس بعناية – لأي شـخص يفكِّر في التحدي، سـعت الحكومة جاهدةً ليرى الناس حول العالم أن قوتها غير مقيّدة بالقانون ولا بالمعايير الأخلاقية ولا بالدسـتور ولا بالأخلاق: انظروا إلى ما يمكن أن نفعله، وما سـنفعله بأولئك

الذين يعرقلون أجندتنا.

أما سنودن فقد تحدّى الترهيب بأكبر قدر ممكن من المباشرة. والشجاعة مُعْدية. لهذا السبب، كنت واثقاً بأنه سيحرّض أشخاصاً كثراً لفعل الشيء ذاته.

عند الساعة الثانية صباحاً – حسب التوقيت الشرقي – من يوم الأحد 9 حزيران، نشرت الغارديان القصة التي كشفت سنودن للعالم: «إدوارد سنودن: المسرِّب الذي يقف خلف كشف الوثائق التي تُثبت المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي». وفي أعلى المقال يظهر فيديو لورا الذي يدوم اثنتي عشرة دقيقة. ويبدأ السطر الأول كما يلي: «إن الشخص المسؤول عن أحد أهم التسريبات في التاريخ الأميركي هو إدوارد سنودن، 29 عاماً، مساعد تقني سابق في السي آي إيه، وموظف حالي في شركة بووز ألن هاملتون المتعاقدة مع وزارة الدفاع». يخبر المقال قصة سنودن، ويعلن أن «اسم سنودن سيُكتَب في التاريخ كأحد أهم فاضحي الانتهاكات السرية في أميركا، إلى جانب دانييل إلزبيرغ وبرادلي مانينغ». واقتبسنا من رسالة مبكرة من سنودن إلينا أنا ولورا قوله: «أدرك أنني سأُرغَم على المعاناة بسبب أفعالي، وأن تسليم هذه المعلومات إلى الشعب يعني نهايتي. ولكن، سوف أكون راضياً إن كُشف النقاب، ولو للحظة واحدة فقط، عن تحالف القانون السري والعفو غير المتساوي والسلطات التنفيذية الساحقة، الذي يحكم العالم الذي أحبه».

كان التجاوب مع المقال والفيديو أكثر حدةً من أي شيء خَبِرْته من قبل ككاتب. إلزبيرغ نفسه كتب في الغارديان في اليوم التالي، قائلاً: «لم يحدث في التاريخ الأميركي تسريب أشد أهميةً من المعلومات التي كشفها إدوارد سنودن حول NSA. وهذا يشمل بالتأكيد أوراق البنتاغون قبل أربعين عاماً».

أرسل مئات الآلاف من الناس الرابط إلى حساباتهم على الفيسبوك خلال الأيام القليلة الأولى وحدها. وشاهد ما يقارب ثلاثة ملايين إنسان المقابلة على اليوتيوب، وشاهدها عدد أكبر من ذلك بكثير على موقع الغارديان على الإنترنت. كان التجاوب الغامر يعبِّر عن صدمة وإعجاب بشجاعة سنودن.

تابعتُ ولورا وسنودن معاً رد الفعل على كشفه لنفسه، وفي الوقت نفسه

كنت أتباحث مع خبيريْن استراتيجييْن إعلامييْن تابعيْن للغارديان حول المقابلات التلفزيونية التي ينبغي علي الموافقة على إجرائها في صباح يوم الاثنين. واستقررنا على برنامج مورنينغ جو على قناة أم أس أن بي سي، يليه برنامج توداي شو على أن بي سي؛ وهما البرنامجان اللذان يُبثّان في وقت أبكر من جميع البرامج الأخرى، واللذان سيصوغان شكل التغطية لسنودن طوال اليوم.

ولكن، قبل أن أتمكن من الوصول إلى هذين البرنامجين، تحوَّل اهتمامنا بفعل اتصال جاءني في الخامسة صباحاً – بعد ساعات فقط من نشر مقال سنودن – من قارئ قديم لي يعيش في هونغ كونغ كنت أتواصل معه بين الحين والآخر. وفي ذاك الاتصال المبكر، نبَّهني القارئ إلى أن العالم بأكمله سيبحث عن سنودن في هونغ كونغ خلال وقت قصير، وأصرَّ على أن سنودن كان بحاجة عاجلة لتوكيل محامين ذوي اتصالات جيدة في المدينة. وكان لديه اثنان من محامي حقوق الإنسان على أهبة الاستعداد لتمثيله. فسألته إن كان بإمكانهم ثلاثتهم، المجيء إلى فندقي في الحال.

اتفقنا على الالتقاء بعد وقت قصير، حوالى الساعة الثامنة صباحاً. نمت لمدة ساعتين؛ إلى أن اتصل قبل ساعة من الموعد؛ عند السابعة صباحاً.

قال: «نحن هنا الآن. في الطابق الأرضي في فندقك. معي المحاميان. قاعة الاستقبال ملأى بالكاميرات والصحفيين. ووسائل الإعلام تبحث عن فندق سنودن وستجده قريباً جداً، ويقول المحاميان إنه من الضروري الوصول إليه قبل أن تجده وسائل الإعلام».

نصف صاحٍ، ارتديت أقرب ثياب إليّ استطعت إيجادها، ومشيت مترنِّحاً نحو الباب. وما إن فتحته حتى التمعت في وجهي أضواء كاميرات عدة. من الواضح أن هذه المجموعة من وسائل الإعلام دفعت لشخص ما من إدارة الفندق للحصول على رقم غرفتي. عرَّفت امرأتان عن نفسيهما بأنهما مراسلتان لصحيفة وول ستريت جورنال في هونغ كونغ، في حين كان آخرون – وبينهم شخص يحمل كاميرا ضخمة – من أسوشييتد برس.

أمطروني بوابل من الأسـئلة، وشـكّلوا نصف دائرة متحركة حولي بينما كنت أتجـه نحـو المصعـد. اندفعوا إلى داخل المصعد معي وهم يطرحون عليّ السـؤال تلو الآخر، وقد أجبت عن معظمها بإجابات قصيرة ومقتضبة وغير مفيدة.

فـي صالـة الاسـتقبال، انضـم حشـد جديـد مـن المراسـلين والكاميـرات إلى المجموعة. حاولتُ البحث عن قارئي والمحاميَيْن لكنني لم أستطع التحرك خطوة واحدة من دون أن يُسَدَّ طريقي.

كنت قلقاً على نحو خاص من أن يحاول هذا الحشـد اللحاق بي فيسـتحيل بذلك على المحاميين الوصول إلى سـنودن. قررتُ أخيراً أن أعقد مؤتمراً صحفياً مرتجلاً في قاعة الاستقبال، وأجيب عن الأسئلة كي يرحل المراسلون. وبعد خمس عشرة دقيقة، تفرَّق معظمهم.

بعد ذلك، شـعرت بالارتياح لرؤية جيل فيليبس، المحامية الأولى للغارديان، التـي توقفـت فـي هونـغ كونـغ في طريقها من أسـتراليا إلى لنـدن لتزوِّدني وإيوين بمشـورة قانونية. قالت إنها تريد اسـتطلاع طرقنا الممكنة التي تسـتطيع من خلالها الغارديان حماية سنودن: «آلان مصمم على منحه كل الدعم الذي يمكننا منحه إياه بشـكل قانوني». حاولنا التحدث أكثر، لكننا لم نسـتطع مع تربُّص آخر الصحفيين الباقين.

وأخيراً، وجدتُ قارئي والمحاميين اللذين جلبهما معه. خططنا لكيفية التحدث مـن دون أن نُلاحَـق، ثـم غادرنـا جميعـاً نحو غرفة جيـل. كان لا يزال هناك بضعة صحفيين يمشون وراءنا عندما دخلنا إلى الغرفة وأغلقنا الباب في وجوههم.

دخلنـا فـي صلـب الموضوع على الفور. كان المحاميـان يأملان في التحدث بشكل عاجل مع سنودن للحصول على تفويضه الرسمي لتمثيله، حيث سيتمكنان حينئذ من التصرف باسمه.

اسـتخدمتْ جيل هاتفها بشـكل محموم للتحقق من هذين المحاميين اللذين التقيناهما للتو؛ قبل تسليم سنودن إليهما. فتحتُ برنامج المحادثة فوجدت سنودن ولورا منتظرين مسبقاً.

كانـت لورا – التـي أصبحـت حينئـذ تقيـم في فنـدق سـنودن – متأكدة من أن اكتشـاف الصحفيين لمكان تواجدهما كان مسـألة وقت فقط. وكان سـنودن متلهفاً بوضـوح للمغـادرة. أخبرتـه عـن المحاميـن اللذين أبديا اسـتعدادهما للذهاب إلى فندقـه، فقـال إن عليهمـا أن يأتيـا ويأخـذاه إلـى مـكان آمـن، وإن الوقـت قد حان «للدخول إلى ذلك الجزء من الخطة الذي أطلب فيه من العالم الحماية والعدالة».

ثم أضاف: «لكنني بحاجة للخروج من الفندق من دون يتعرَّف إليّ الصحفيون، وإلا فإنهم سيلاحقونني أينما ذهبت».

نقلـت هـذه المخاوف إلى المحاميين، فسـألني أحدهمـا: «هل لديه أي أفكار حول كيفية الحيلولة دون حدوث ذلك؟».

نقلت السؤال إلى سنودن، فقال: «إنني في طور اتخاذ الخطوات اللازمة لتغيير مظهري. يمكنني أن أجعل نفسي غير قابل للتمييز». كان واضحاً أنه فكَّر في ذلك مسبقاً.

في تلك اللحظة، اعتقدت أنه كان ينبغي على المحاميين التحدث معه مباشرة. ولكـن، قبـل أن أتمكـن مـن فعـل ذلك، كانا بحاجة لأن يقوم سـنودن بترداد عبارة رسـمية حول توكيلهما. أرسـلتُ العبارة إلى سـنودن، فكتبها وأرسـلها إليّ مجدداً. عندئذ استلم المحاميان الكمبيوتر وبدأا التحدث مع سنودن.

وبعد عشـر دقائق، أعلن المحاميان أنهما سـيتوجهان فوراً إلى فندق سـنودن لمقابلته.

سألتُهما: «ما الذي تنويان فعله معه بعد ذلك؟».

قالا إنهما قد يأخذانه إلى بعثة الأمم المتحدة في هونغ كونغ ويطلبان رسمياً حماية الأمم المتحدة له من الحكومة الأميركية؛ على أساس أن سنودن كان هارباً ويسعى للجوء، أو قد يحاولان تأمين «منزل آمن».

ولكـن، كيـف سـنُخرج المحاميين من الفندق مـن دون يُلاحقا؟ وضعنا خطة تقضـي بخروجـي برفقـة جيـل من الغرفـة لإغراء الصحفيين الذيـن كانوا لا يزالون ينتظـرون خـارج البـاب، لملاحقتي. وبعد ذلك، سـينتظر المحاميان بضع دقائق ثم

سيخرجان من الفندق، آملين ألاّ يلاحظهما أحد.

ونجحت الحيلة. وبعد ثلاثين دقيقة من التحدث مع جيل في مول ملاصق للفندق، عدت إلى غرفتي واتصلت بقلق بأحد المحاميين على هاتفه الخلوي.

قال المحامي: «لقد خرج قبل دقائق من بدء الصحفيين بالاحتشاد في طابقه. قابلناه في غرفته» - حيث قابلني ولورا لأول مرة، أمام الغرفة التي يوجد فيها التمساح، كما علمتُ لاحقاً - «ثم عبرنا جسراً إلى مول مجاور، وبعد ذلك إلى سيارتنا المنتظرة هناك. إنه معنا الآن».

سألتهما عن المكان الذي سيأخذانه إليه، فأجاب المحامي: «يُفضَّل عدم التحدث عن ذلك عبر الهاتف. سوف يكون آمناً في الوقت الحالي».

شعرت بالارتياح على الفور لوجود سنودن في أيدٍ آمنة، لكننا كنا نعرف أن احتمال عدم قدرتنا على رؤيته أو التحدث معه مرة أخرى - على الأقل ليس كرجل حر - كان قوياً جداً. قلت لنفسي إننا على الأرجح سنراه ثانيةً على التلفزيون؛ مرتدياً بذة سجن برتقالية، ومقيداً بالأصفاد داخل قاعة محكمة أميركية، ويُحاكَم على أساس اتهامات بالتجسس.

بينما كنت أفكِّر في هذا الخبر، سمعت طرقاً على باب غرفتي. لقد جاء المدير العام للفندق ليخبرني أن الهاتف كان يرن بدون توقف طالباً غرفتي (وكنت قد طلبت من موظفي الاستقبال منع كل الاتصالات). وكان هناك أيضاً حشود من الصحفيين والمصوِّرين ومساعديهم في قاعة الاستقبال في انتظار ظهوري.

قال المدير: «إن أحببت، يمكننا إخراجك عبر مصعد خلفي وباب خروج خلفي حيث لن يراك أحد. وقد حجزتْ محامية الغارديان غرفة لك في فندق آخر تحت اسم مختلف، إذا كان هذا ما تريده».

كان لسان حال المدير يقول بوضوح: نريدك أن تغادر بسبب الجلبة المزعجة التي تُحدثها. لكنها كانت فكرة جيدة على أي حال، فقد أردتُ أن أواصل العمل مع شيء من الخصوصية، وكنت لا أزال آمل بالتواصل مع سنودن. وهكذا، حزمت حقائبي، وتبعت المدير إلى خارج الفندق عبر المخرج الخلفي، وقابلت إيوين في

سـيارة منتظرة هناك، ثم حجزت في فندق مختلف تحت الاسـم الذي أعطتني إياه محامية الغارديان.

أول شيء فعلته هو الدخول إلى الإنترنت؛ راجياً أن أسمع شيئاً من سنودن. وبعد بضع دقائق، ظهر على الإنترنت.

قال لي: «أنا بخير، وفي منزل آمن حالياً. ولكن، ليست لدي أي فكرة حول مدى أمنه، أو كم سـأبقى هنا. سـوف أضطر للانتقال من مكان إلى آخر، ودخولي إلـى الإنترنـت ليـس موثوقـاً، لذا لا أعـرف متى أو عدد المرات التي سـأكون فيها على الإنترنت».

كان واضحاً تردُّده بشأن إعطائي أي تفاصيل تتعلق بمكان تواجده، ولـم أكن أريد مثل هذه التفاصيل. كنت أعرف أن قدرتي على المساعدة في إخفائه محدودة جـداً. فقـد أصبـح حينئذ المطلوب الأول في العالم لأشـد حكومات العالم نفوذاً؛ فالولايات المتحدة كانت قد طالبت مسـبقاً سـلطات هونغ كونغ باعتقاله وتسـليمه إلى الوصاية الأميركية.

ولهذا السبب، تحدثنا بإيجاز وغموض، معبِّريْن عن رجائنا المشترك بأن نبقى على تواصل. وطلبت منه أن يحافظ على سلامته.

عندما وصلت أخيراً إلى الاستوديو من أجل إجراء المقابلتين لصالح برنامجيْ مورنينغ جو وتوداي شو، لاحظت على الفور أن فحوى الأسئلة قد تغيَّر إلى حد كبير. فبدلاً من التعامل معي كصحفي، فضَّلت المضيفتان مهاجمة هدف جديد؛ أي سنودن نفسه الذي أصبح حينئذ شخصية غامضة في هونغ كونغ. واستأنف الكثير مـن الصحفييـن الأميركييـن دورهـم المعتاد كخدم للحكومة. لـم تعد القصة تتعلق بصحفيين كشفوا النقاب عن انتهاكات خطرة كانت ترتكبها NSA، وإنما بأميركي يعمل لصالح الحكومة «خان» التزاماته، وارتكب جرائم، ثم «هرب إلى الصين».

كانت مقابلتاي مع كلتا المضيفتين، ميكا بريزينسكي وسافانا جوثري، مليئتين بالاسـتياء والحدَّة. مع حرماني من النوم لمدة تزيد عن أسـبوع كامل، لم أسـتطع

الصبر على الانتقادات المضمرة في أسئلتهما، والموجَّهة لسنودن. كنت أشعر أنه من واجب الصحفيين تمجيد - وليس تشويه - سمعة شخص جلب المزيد من الشفافية لحالة الأمن القومي؛ أكثر من أي شخص آخر منذ سنوات.

بعد بضعة أيام أخرى من المقابلات، قررتُ أن الوقت قد حان لمغادرة هونغ كونغ. فقد أصبح واضحاً لي في ذلك الحين أنه لم يعد بإمكاني لي مقابلة سنودن، أو مساعدته من هونغ كونغ. وكنت في تلك المرحلة قد بلغت مرحلة متقدمة من الإنهاك الجسدي، والعاطفي، والفيزيولوجي. كنت متلهفاً للعودة إلى ريو.

فكَّرت في الطيران إلى ريو عبر نيويورك، والتوقف هناك ليوم واحد من أجل إجراء بعض المقابلات؛ فقط كي أوضِّح أنني كنت قادراً على فعل ذلك. لكن محامياً نصحني بعدم الإقدام على هذا الأمر؛ مجادلاً بأنه لم يكن هناك أي معنى للقيام بأي مجازفات قانونية من هذا النوع إلى أن نعلم كيف سترد الحكومة. قال المحامي: «لقد ساعدتَ للتو على تحقيق واحد من أكبر تسريبات الأمن القومي في التاريخ الأميركي، وظهرتَ على جميع التلفزيونات وقدَّمت رسالة متحدية إلى أقصى حد ممكن. لن تكون هناك أي فائدة من الإعداد لرحلة إلى الولايات المتحدة إلا عندما نأخذ فكرة حول رد وزارة العدل».

لم أكن موافقاً على ما قاله، لأنني كنت أعتقد أنه من المستبعد إلى أقصى الحدود أن تعتقل إدارة أوباما صحفياً وسط ذلك الاهتمام الإعلامي، لكنني كنت منهك القوى؛ حيث لم أكن قادراً على الكلام ولا على المجازفة. ولهذا طلبت من الغارديان أن تحجز لي مقعداً على متن الطائرة المتجهة إلى ريو عبر دبي، بعيداً عن الولايات المتحدة. لقد فعلتُ ما يكفي حتى تلك اللحظة؛ هذا ما قلته لنفسي مبرراً.

الفصل الثالث

اجمعوا كل شيء

كان أرشيف الوثائق التي جمعها إدوارد سنودن مذهلاً من حيث الحجم والنطاق معاً. حتى بالنسبة لشخص أمضى سنوات في الكتابة حول مخاطر المراقبة الأميركية السرية، فقد وجدتُ الاتساع الهائل لنظام التجسس صادماً بحق، لا بل إلى درجة أكبر من ذلك؛ لأنه نُفِّذ تقريباً بدون محاسبة وبدون شفافية وبدون حدود.

لم يكن أولئك الذين نفَّذوا الآلاف من برامج المراقبة المنفصلة، التي يصفها الأرشيف، يريدونها أن تصبح معلومة لدى الناس. والكثير من البرامج كانت تستهدف السكان الأميركيين؛ رغم أن عشرات الدول حول العالم – بما فيها دول ديمقراطية تُعتبَر بشكل نموذجي حليفة للولايات المتحدة، كفرنسا والبرازيل والهند وألمانيا – كانت أيضاً أهدافاً لمراقبة جماعية عشوائية.

صحيح أن أرشيف سنودن كان منظماً على نحو أنيق، لكن حجمه وتعقيده جعلا فهمه في غاية الصعوبة. إن عشرات الآلاف من الوثائق في الأرشيف صادرة تقريباً عن كل وحدة وفرع ضمن وكالة الأمن القومي مترامية الأطراف، إضافة إلى احتواء الأرشيف على بعض الملفات من وكالات استخباراتية أجنبية حليفة. وكانت الوثائق حديثة على نحو مفاجئ، إذ إن معظمها من العامين 2011 و2012، والكثير منها من العام 2013. بل إن بعضها يعود تاريخه إلى شهري آذار ونيسان من ذلك العام، أي قبل أشهر فقط من التقائنا سنودن في هونغ كونغ.

كانت الغالبية الساحقة من الملفات في الأرشيف مصنَّفة على أنها «فائقة السرية». وكان معظم هذه الملفات معلَّماً برمز «FVEY»، أي يُسمَح بتوزيعها فقط لحلفاء المراقبة الأربعة الأقرب لوكالة الأمن القومي؛ حلف «العيون الخمس»

الناطق باللغة الإنكليزية، والمكون من بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. في حين كانت هناك ملفات أخرى معدّة كي تراها عيون أميركية فقط، وهي معلّمة باختصار «NOFORN»، أي «ليس للتوزيع الخارجي». وكانت هناك ملفات معينة – مثل أمر محكمة FISA الذي يسمح بجمع السجلات الهاتفية، والأمر الرئاسي لأوباما بتحضير عمليات إلكترونية هجومية – تُعتبَر من أسرار الحكومة الأميركية الأشد حمايةً.

لقد تطلَّب حل شيفرة الأرشيف ولغة NSA منحنىً معرفياً حاداً. تتواصل الوكالة مع نفسها ومع شركائها بلغة غريبة خاصة بها؛ لغة بيروقراطية ورسمية لكنها أحياناً متفاخرة وساخرة أيضاً. وإضافة إلى ذلك، كانت معظم الوثائق تقنية جداً، ومليئة بمصطلحات غريبة وأسماء رمزية، وتتطلَّب أحياناً قراءة وثائق أخرى قبلها كي تصبح قابلة للفهم.

لكن سنودن توقَّع هذه المشكلة فزوَّدنا بملحقات تشرح الاختصارات وأسماء البرامج، بالإضافة إلى قواميس داخلية ضمن الوكالة للمصطلحات التقنية. ورغم ذلك، كان بعض الوثائق عصياً على الفهم من القراءة الأولى، أو الثانية، أو حتى الثالثة. ولم تظهر أهميتها إلا بعد أن جمعتُ أجزاء مختلفة من أوراق أخرى معاً، وتباحثت مع بعض أبرز الخبراء في العالم في مجالات المراقبة والتشفير والقرصنة الإلكترونية وتاريخ وكالة الأمن القومي والإطار القانوني الناظم للتجسس الأميركي.

وما زاد الأمر صعوبة هو أن جبال الوثائق لم تكن منظمة حسب الموضوع بل حسب فرع الوكالة الذي صدرت منه في الأساس، والمعلومات الدراماتيكية كانت مختلطة مع كميات كبيرة من المعلومات العادية، غير المهمة، أو التقنية المعقدة. ورغم أن الغارديان صمَّمت برنامجاً للبحث في الملفات من خلال كلمات دليلية، إلا أن البرنامج لم يكن مثالياً، بل في الواقع كان بعيداً جداً عن المثالية. كانت عملية فهم الأرشيف بطيئة وتتطلب دقة شديدة. ولهذا السبب، كانت بعض المصطلحات والبرامج، بعد أشهر عديدة من حصولنا على الوثائق لأول مرة، لا تزال بحاجة للمزيد من البحث قبل أن تصبح مفهومة على نحو منسجم وسليم.

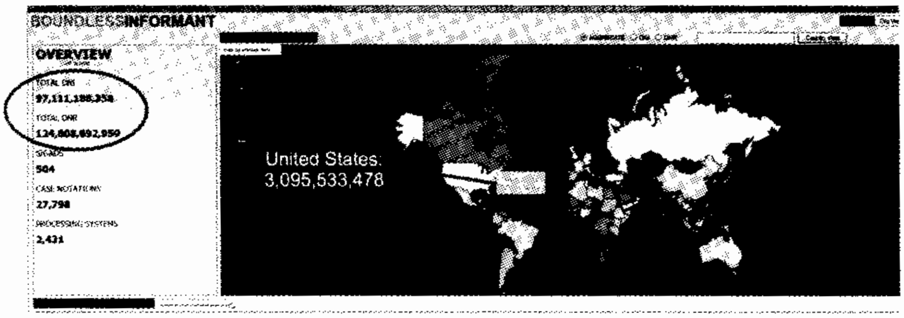
ولكن، رغم هذه المشاكل، كشفت ملفات سنودن بما لا يقبل الشك شبكة معقدة من المراقبة تستهدف الأميركيين (الذين يقعون بوضوح خارج نطاق مهمة NSA) وغير الأميركيين على حد سواء. لقد كشف الأرشيف الوسائل التقنية المستخدمة لاعتراض الاتصالات؛ أي استغلال NSA لمخدِّمات الإنترنت، والأقمار الصناعية، وكابلات الألياف البصرية الممدودة تحت المياه، وأنظمة الهواتف المحلية والأجنبية، والحواسيب الشخصية. كما حدَّد أشخاصاً تعرَّضوا لأشكال متطفِّلة إلى حد مفرط من التجسس؛ أي قائمة تتضمن أسماء إرهابيين مزعومين، ومجرمين مشتبه فيهم، وقادة دول حليفة منتخبين ديمقراطياً، بالإضافة على أسماء مواطنين أميركيين عاديين. كما سلَّط الضوء على الاستراتيجيات والأهداف العامة لوكالة الأمن القومي.

لقد وضع سنودن وثائق حساسة وشاملة في مقدمة الأرشيف، وميّزها مشيراً إلى كونها وثائق هامة على نحو خاص. تكشف هذه الملفات النفوذ الاستثنائي لوكالة الأمن القومي، إضافة إلى خداعها وحتى إجرامها. كان برنامج «مخبر بلا حدود» أحد أوائل هذه الكشوفات التي تُظهر أن NSA تحصي جميع الاتصالات الهاتفية والإيميلات المجمَّعة يومياً من مختلف أنحاء العالم بدقة حسابية. لقد وضع سنودن هذه الملفات بشكل بارز؛ ليس فقط لأنها كانت تحصي عدد المكالمات الهاتفية والإيميلات المجمَّعة والمخزَّنة من قبل NSA – المليارات كل يوم – وإنما أيضاً لأنها تثبت أن رئيس NSA، كيث ألكسندر، ومسؤولين آخرين كذبوا على الكونغرس. لقد ادعى مسؤولو NSA، مراراً، أنهم لم يكونوا قادرين على تقديم أرقام محددة؛ أي البيانات نفسها التي صُمِّم برنامج «مخبر بلا حدود» لتجميعها.

على سبيل المثال، خلال فترة شهر واحد، بدءاً من 8 آذار 2013، أظهرت صورة من برنامج «مخبر بلا حدود» أن وحدة مفردة من NSA تُدعى «عمليات الوصول العالمية» جمعت بيانات حول ما يزيد عن ثلاثة مليارات اتصال هاتفي وإيميل عبرت نظام الاتصالات الأميركي. (يشير مصطلح DNR – أي «تمييز الرقم

المتصل» - إلى الاتصالات الهاتفية، في حين يشير DNI - أي «معلومات الشبكة الرقمية» - إلى الاتصالات التي تجري بواسطة الإنترنت؛ كالإيميلات). وقد تجاوز ذلك مجموع البيانات المأخوذة من أنظمة كلٍّ من روسيا والمكسيك، وكل بلدان أوروبا تقريباً، وكان يساوي إلى حد ما مجموع البيانات المأخوذة من الصين.

بشكل إجمالي، جمعت الوحدة، في ثلاثين يوماً فقط، أكثر من 97 مليار إيميل و124 مليار اتصال هاتفي من مختلف أنحاء العالم. وقد فصَّلت وثيقة أخرى من «مخبر بلا حدود» البيانات الدولية المجمَّعة في فترة ثلاثين يوماً من ألمانيا (500 مليون) والبرازيل (2.3 مليار) والهند (13.5 ملياراً). وهناك ملفات أخرى أيضاً تُظهر جمع بيانات إحصائية تفصيلية بالتعاون مع حكومات فرنسا (70 مليوناً) وإسبانيا (60 مليوناً) وإيطاليا (47 مليوناً) وهولندا (1.8 مليون) والنروج (33 مليوناً) والدانمارك (23 مليوناً).



رغم تركيز NSA، المحدَّد قانونياً، على «المعلومات الأجنبية»، إلا أن الوثائق أثبتت أن الشعب الأميركي كان هدفاً يحتل المستوى نفسه من الأهمية بالنسبة للمراقبة السرية. ولا يوجد دليل أوضح على ذلك من الأمر السري للغاية الصادر عن محكمة FISA في 25 نيسان 2013، الذي يرغم شركة فيريزون على تسليم جميع المعلومات حول الاتصالات الهاتفية لزبائنها الأميركيين - البيانات التفصيلية الهاتفية - إلى NSA. كانت لغة الأمر المرمَّز بـ«ليس للتوزيع الخارجي» واضحةً بقدر ما كانت مطلقة:

بموجب هذا الأمر، يجب أن يقدم المسؤول عن السجلات لوكالة الأمن القومي (NSA) تنفيذاً لهذا الأمر، وأن يستمر بالتقديم على أساس يومي مستمر طوال مدة هذا الأمر؛ ما لم تطلب المحكمة غير ذلك، أي نسخة إلكترونية من الأشياء الواقعية التالية: جميع سجلات تفاصيل المكالمات «البيانات التفصيلية الهاتفية» التي تنتجها فيريزون في ما يتعلق بالاتصالات (i) بين الولايات المتحدة والخارج؛ أو (ii) ضمن الولايات المتحدة؛ بما فيها المكالمات الهاتفية المحلية.

تتضمن البيانات التفصيلية الهاتفية معلومات شاملة حول وجهة الاتصالات، بما في ذلك – وليس مقتصراً على – معلومات تعريف الجلسة (رقما هاتفَي المتَّصِل والمتَّصَل به، ورقم هوية مشترك الهاتف المحمول الدولية (IMSI)، ورقم معدات محطة الموبايل الدولية (IMEI)...)، ومحدِّد الاتصال، وأرقام بطاقة الاتصال الهاتفي، ووقت الاتصال ومدته.

كان برنامج جمع البيانات الهاتفية الشاملة هذا واحداً من أهم الاكتشافات في أرشيف مليء بكل أنواع برامج المراقبة السرية؛ من برنامج PRISM واسع النطاق (المتعلق بجمع البيانات من مخدِّمات أكبر شركات الإنترنت في العالم بشكل مباشر) وبرنامج PROJECT BULLRUN «مشروع جري الثور» (جهد مشترك بين NSA ونظيرتها البريطانية GCHQ «مركز الاتصالات الحكومية» للتغلب على أنواع التشفير الشائعة والمستخدَمة لحماية التعاملات على الإنترنت)، إلى مشاريع أقل اتساعاً وتحمل أسماء تعكس روح السيادة المتعجرفة والمتبجِّحة التي تقف خلفها: الزرافة المغرورة (EGOTISTICAL GERAFFE)؛ ويستهدف المستعرض الرئيس المعني بتمكين السرية في تصفُّح الشبكة، والقوي (MUSCULAR)؛ أداة لغزو الشبكات الخاصة في غوغل وياهوو، وأولمبيا؛ برنامج كندا لمراقبة وزارة المناجم والطاقة البرازيلية.

بعض المراقبة كان مخصصاً ظاهرياً لأشخاص يُشتبَه بأنهم إرهابيون. ولكن، من الواضح أن أعداداً كبيرة من البرامج لم تكن لها أي صلة بالأمن القومي، وذلك لأن الوثائق لم تدع مجالاً للشك بأن وكالة الأمن القومي كانت متورطة في

تجســس اقتصادي، وتجســس دبلوماسـي، ومراقبة بدون شبهة تستهدف مجموعات سكانية بأكملها.

إذا أُخذ بمجموعه، يوصل أرشـيف سـنودن إلى نتيجة بسـيطة: لقد بنت الحكومة الأميركية نظاماً لديه هدف واحد؛ وهو الإزالة الكاملة للخصوصية الإلكترونية في العالم بأكمله. بعيداً عن المبالغة، هذا هو الهدف الحرفي المعلن بوضوح لدولة المراقبة؛ أي جمـع جميـع الاتصـالات الإلكترونية التي يجريها جميع الناس حول العالم وتخزينها، ومراقبتها، وتحليلها. إن الوكالة مكرَّسة لمهمة واحدة: الحيلولة دون تملُّص أقل بيانات من الاتصالات الإلكترونية من قبضتها المنظوماتية؛ مهما كانت ضئيلة.

يتطلب هذا التفويض الذاتي توسيعاً دائماً لحدود قدرة NSA. ففي كل يوم، تعمل NSA على تحديد الاتصالات الإلكترونية التي لا يجري جمعها وتخزينها، ومن ثم تطوير تقنيات وأساليب جديدة لتصحيح النقص. تعتبر الوكالة نفسها أنها ليسـت بحاجة لتبريرٍ محددٍ لجمع أي اتصال إلكتروني، ولا لأي أسـاس للاشـتباه بمسـتهدفيها. إن ما تدعوه الوكالة «SIGINT» – جميع معلومات الاتصالات – هو غايتها. والحقيقة الصرفة المتمثلة بكونها قادرة على جمع تلك الاتصالات أصبحت سبباً منطقياً لقيامها بذلك.

تُعتبَـر وكالـة الأمـن القومي NSA – وهي فرع عسـكري مـن البنتاغون – أكبر وكالـة اسـتخبارات فـي العالم، ويجـري معظم عملها المتعلـق بالمراقبة من خلال حلف «العيون الخمس». حتى ربيع العام 2014، حينما أصبح الجدل حول قصص سنودن حاداً على نحو متزايد، كانت الوكالة تُدار من قبل الجنرال ألكسندر كيث، الذي أشـرف عليها طوال السـنوات التسـع السـابقة، وعمل بقوة خلال فترة خدمته علـى زيـادة حجمهـا ونفوذهـا. وفي سـياق ذلك، أصبح ألكسندر – حسـب وصف الصحفي جيمس بامفورد – «أكثر رؤساء المخابرات نفوذاً في التاريخ الأميركي».

نوَّه مراسل فورين بوليسي، شين هاريس، إلى أن NSA «كانت وحشاً معلوماتياً مسبقاً عندما استلم ألكسندر القيادة. لكن سعة مهمتها ونطاقها وطموحها توسعت

تحت إشـرافه لدرجة تفوق كل ما فكَّر فيه أي من أسـلافه». لم يسـبق أن «امتلكت وكالة واحدة في الحكومة الأميركية القدرة، إضافة إلى الصلاحية القانونية، لجمع هذا القدر من المعلومات الإلكترونية وتخزينه». قال مسؤول إداري سابق عمل مع رئيس NSA لهاريس إن «استراتيجية ألكسندر» كانت واضحة: «أنا بحاجة للحصول على كل البيانات». وأضاف هاريس: «إنه يريد الاحتفاظ بها لأطول مدة ممكنة».

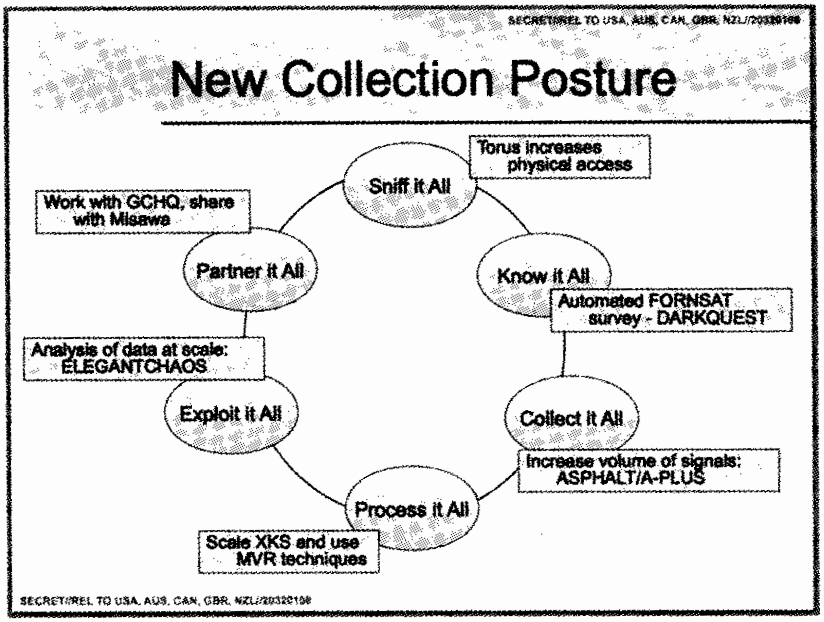
إن شعار ألكسندر الشخصي «اجمعوا كل شيء» يعبِّر بشكل مثالي عن الغاية الجوهرية لوكالة الأمن القومي. ولقد وضع فلسفته هذه قيد التنفيذ لأول مرة عام 2005 بينمـا كان يجمـع معلومـات الاتصـالات المتعلقـة باحتلال العراق. حسـبما نقلت واشنطن بوست عام 2013، أصبح ألكسندر غير راضٍ عن التركيز المحدود للمخابرات العسـكرية الأميركية التي كانت تسـتهدف فقط المتمردين المشـتبه فيهم وتهديـدات أخـرى للقـوات الأميركيـة؛ فهذه مقاربـةٌ اعتبرها الرئيـس المعيَّن حديثاً لوكالـة الأمـن القومـي مقيَّـدة جداً. «كان يريد كل شـيء: كل رسـالة نصّية عراقية، وكلّ اتصال هاتفي وإيميل يمكن شفطه بواسطة الحواسيب القوية للوكالة». وهكذا، اسـتخدمت الحكومة أسـاليب تقنية بصورة عشـوائية لجمع كل بيانات الاتصالات من الشعب العراقي بأكمله.

وبعد ذلك، فكَّر ألكسـندر في تطبيق نظام المراقبة الشـاملة هذا – الذي ابتُكر في الأصل لشـعب أجنبي في منطقة حرب نشـطة – على مواطنين أميركيين؛ حيث كتبـت واشـنطن بوسـت: «وكمـا فعـل في العراق، ضغط ألكسـندر بقـوة للحصول على كل ما كان بوسـعه الحصول عليه؛ أدوات، وموارد، وصلاحية قانونية لجمع كميات كبيرة من المعلومات الخام حول الاتصالات الأميركية والأجنبية وتخزينها». وبذلـك، «خـلال سـنواته الثمانـي على رأس وكالـة المراقبة الإلكترونيـة في البلد، أشـرف ألكسـندر – 61 عاماً – بهـدوء علـى ثـورة في قدرة الحكومـة على الحصول على معلومات باسم الأمن القومي».

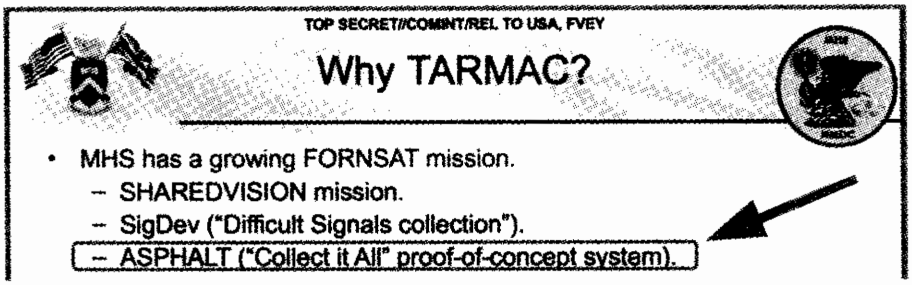
إن سمعة ألكسندر كمتطرف في موضوع المراقبة موثقة بشكل جيد. وفي سياق وصفها «لدافعه غير القانوني لبناء جهاز تجسس مطلق»، دعته فورين بوليسي، «راعي

بقر NSA». حتى إن مايكل هايدن، مدير السي آي إيه ووكالة الأمن القومي في حقبة بوش–الذي أشرف بنفسه على تنفيذ برنامج التنصُّت غير المفوَّض قانونياً، وساء صيته بسبب نزعته العسكرية العدائية–غالباً ما كان يشعر «بحرقة في الصدر» حيال أسلوب ألكسندر غير المقيَّد؛ وفقاً لفورين بوليسي. وشبَّه مسؤول سابق وجهة نظر ألكسندر بقوله: «دعونا لا نقلق بشأن القانون. لنعرف فقط كيف ننجز عملنا». وبطريقة مشابهة، أشارت واشنطن بوست إلى أن: «المدافعين عن وجهة نظره يقولون إن هجوميته أخذته أحياناً إلى الحافة الخارجية من صلاحيته القانونية».

رغم أن بعض تصريحات ألكسند الأشد تطرفاً–كسؤاله الوقح: «لماذا لا يمكننا جمع كل الاتصالات طوال الوقت؟»، الذي قيل إنه طرحه خلال زيارة له إلى مركز الاتصالات الحكومية البريطانية عام 2008–نُبذت من قبل المتحدثين باسم الوكالة باعتبارها تعليقات مازحة انتُزعت من السياق، إلا أن وثائق الوكالة نفسها تُثبت أن ألكسندر لم يكن يمزح. فعلى سبيل المثال، يُظهر تقريرٌ فائق السرية قُدِّم في المؤتمر السنوي لحلف العيون الخمس عام 2011، أن NSA تبنَّت بوضوح شعار ألكسندر «معرفة كل شيء» كهدف جوهري لها:



كمـا توضِّـح وثيقـة قُدِّمـت لمؤتمر العيون الخمس عـام 2010 من قبل مركز الاتصالات الحكومية البريطانية – تشير إلى برنامجها المستمر في اعتراض اتصالات الأقمار الصناعية، المسـمّى رمزياً TARMAC [الحصى المقطرن الذي يُسـتخدَم لتعبيـد الطرق] – بمـا لا يقبـل الشـك أن وكالة التجسـس البريطانية أيضاً تسـتخدم عبارته لوصف مهمتها:



وحتـى إن بعـض المذكـرات الداخليـة الروتينية في NSA تسـتحضر الشـعار لتبرير توسيع إمكانيات الوكالة. على سبيل المثال، تعلن مذكرة صادرة عن المدير التقني لعمليات NSA عام 2009 عن تحسينات ستجري على موقع التجميع التابع للوكالة في ميساوا، اليابان:

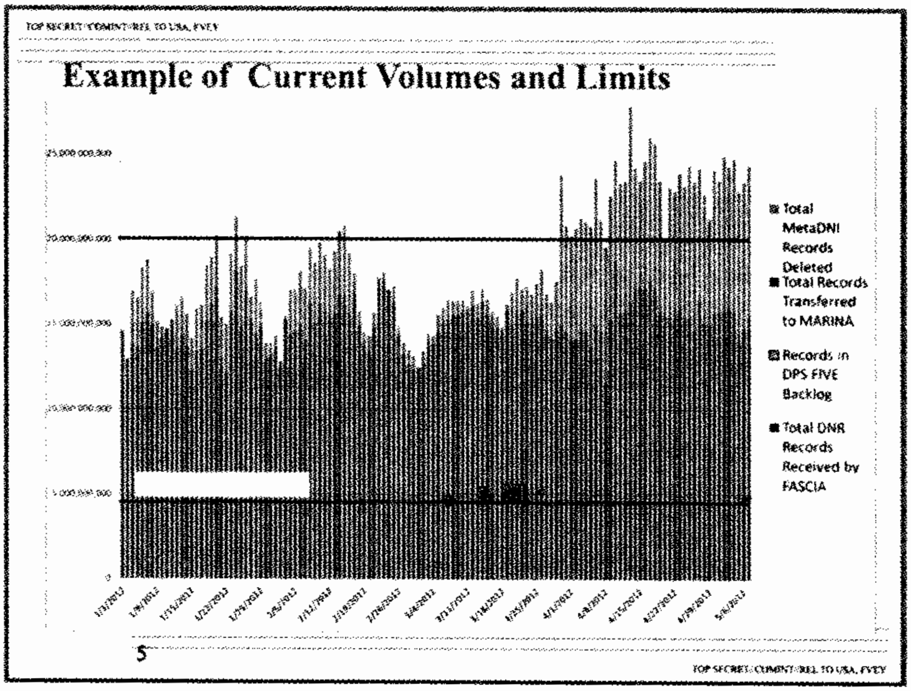
خطط مستقبلية (U)

(TS //SI //REL) في المستقبل، تأمل MSOC أن توسّع عدد منصات WORDGOPHER للتمكّن من استخلاص آلاف الحوامل الإضافية منخفضة السرعة.

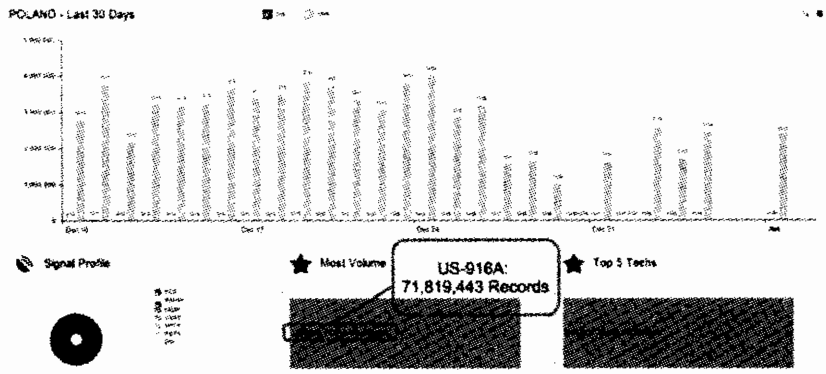
الأهداف مناسبة بشكل مثالي لإزالة التضمين البرمجية. إضافة إلى ذلك، طوَّرت MSOC إمكانية إجراء مسح وإزالة تضمين أوتوماتيكيَّيْن للإشارات أثناء وجودها على الأقمار الصناعية. هنالك عدد كبير من الاحتمالات؛ الأمر الذي يقرِّب مشروعنا خطوة باتجاه «جمع كل شيء».

بعيـداً عـن كونهـا مزحـة تافهـة، يصـف «جمـع كل شـيء» طمـوح NSA، فضـلاً عـن كونـه هدفـاً تقتـرب NSA من بلوغـه أكثر فأكثـر. إن كمية الاتصالات الهاتفية، والإيميلات، والمحادثات بواسـطة الإنترنت، والأنشـطة التي تحدث على الإنترنـت، والبيانـات التفصيليـة الهاتفيـة المجمَّعة من قبل الوكالة مذهلة. لا بل إن

الوكالة – حسب تعبير وثيقة من 2012 – كثيراً ما «تجمع محتوًى أكبر بكثير من فائدته بالنسبة للمحللين». ففي منتصف عام 2012، كانت الوكالة تعالج أكثر من عشرين مليار حدث اتصالاتيّ (من الإنترنت والهاتف معاً) من حول العالم يومياً:



كما تُصدر NSA – لكل بلد بمفرده – تحليلاً يومياً يُحصي عدد الاتصالات الهاتفية والإيميلات المجمَّعة. يُظهر الرسم البياني أدناه، بالنسبة لبولندا، أكثر من ثلاثة ملايين اتصال هاتفي في بعض الأيام، بالنسبة لعدد إجمالي بلغ 71 مليوناً في ثلاثين يوماً:



ولا يقـل العـدد الإجمالـي المحلـي، المجمَّع من قبـل NSA، إثارةً للذهول. فحتى قبل كشوفات سنودن، ذكرت واشنطن بوست عام 2010 أن «أنظمة التجميع فـي وكالـة الأمـن القومي تعتـرض وتخزِّن، يومياً، 1.7 مليـار إيميل واتصال هاتفي وأنـواع أخـرى مـن الاتصالات» من مواطنين أميركيين. كما أدلى ويليام بيني – وهو عالـم رياضيـات عمـل لصالـح NSA لثلاثـة عقـود واسـتقال بعـد 9/11 احتجاجاً علـى تنامـي تركيز الوكالة على الداخل الأميركي – بتصريحات عديدة حول كميات البيانـات الأميركيـة المجمَّعـة. ففـي مقابلة له مع صحيفة واشـنطن ناو أُجريت عام 2012، قـال بينـي: «لقـد جمعـوا مـا يُقـارب 20 تريليون اتصال جـرى بين مواطنين أميركيين ومواطنين أميركيين آخرين».

بعد المعلومات التي كشفها سنودن، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن نظـام الاعتـراض الإجمالـي لوكالة الأمن القومي «يملك القـدرة على الوصول لما يقـارب 75 بالمائـة مـن حركة الإنترنت الأميركية في سـياق بحثهـا عن المعلومات الأجنبيـة، بمـا فـي ذلـك مجموعـة واسـعة مـن الاتصـالات التـي يجريهـا أجانب وأميركيون». وقال مسؤولون حاليون سابقون في NSA للصحيفة – من دون كشف أسـمائهم – إن NSA فـي بعـض الحالات تحتفظ بالمحتـوى المكتوب للإيميلات المرسلة بين مواطنين ضمن الولايات المتحدة وتُفَلْتر كذلك اتصالات هاتفية محلية تجري عبر تقنية الإنترنت».

وبشكل مشابه، يجمع مركز الاتصالات الحكومية GCHQ مثل هذه الكمية الهائلة من بيانات الاتصالات لدرجة أنه بالكاد يستطيع تخزينها. تصف وثيقة صادرة عن البريطانيين في 2011 هذه الحالة بطريقتها الخاصة:

معرفة ما نملك – مثال ذو دلالة

- تملك GCHQ قدرة هائلة على الوصول إلى الاتصالات الدولية.
- إننا نستقبل ما يزيد عن 50 مليار حدث في اليوم (... والرقم في ازدياد).

إن وكالة الأمن القومي مهووسة بشدة بجمع كل شيء لدرجة أن أرشيف سنودن يحوي الكثير من المراسلات الداخلية التي تحتفي ببلوغ أرقام جمع قياسية محددة. على سبيل المثال، تعلن هذه المذكرة، الصادرة عن مركز مراسلات داخلي في كانون الأول 2012، بفخر أن عدد السجلات التي عالجها برنامج SHELLTRUMPET بلغ تريليون:

من قبل (الاسم محجوب) في 2012-12-31 0738

(S//SI//REL إلى الولايات المتحدة، العيون الخمس) في 21 كانون الأول 2012، وصل SHELLTRUMPET إلى الرقم تريليون في معالجته للبيانات التفصيلية. بدأ SHELLTRUMPET كبرنامج تحليلي شبه آني للبيانات التفصيلية في 8 كانون الأول 2007 في نظام جمع كلاسيكي. في تاريخه البالغ خمس سنوات، أصبحت عدة أنظمة أخرى في أماكن مختلفة من الوكالة تستخدم قدرات SHELLTRUMPET في المعالجة من أجل القيام بالمراقبة، والتنبيه المباشر للإيميلات، وتبليغ TRAFFICTHIEF، وترشيح البوابة الإقليمية الفورية (RTRG) وامتصاصها. رغم أنه استغرق خمس سنوات كي يصل إلى علامة التريليون، إلا أن ما يقرب من نصف هذا الحجم عولج في هذا العام، ونصف هذا الأخير جاء من نظام DANCINGGOASIS التابع لوحدة عمليات الموارد الخاصة SSO. يعالج SHELLTRUMPET حالياً ملياري اتصال في اليوم من أنظمة SSO عالية النوعية (Ram-M، OAKSTAR، MYSTIC، وNCSC) وMUSKETEER، وأنظمة ثانوية. سوف نوسّع قدرته على الوصول إلى أنظمة أخرى تابعة لوحدة SSO خلال العام 2013. لقد نتج عن هذا التريلون من السجلات المعالجة أكثر من 35 مليون معلومة هامة إلى TRAFFICTHIEF.

من أجل جمع مثل هذه الكميات الهائلة من الاتصالات، تعتمد NSA على عدد كبير من الوسائل التي تتضمن التنصُّت مباشرةً إلى خطوط الألياف البصرية (بما فيها الكابلات تحت الماء) المستخدمة لنقل الاتصالات الدولية، وتوجيه الرسائل إلى مستودعات NSA عند عبورها النظام الأميركي؛ كما تفعل معظم الاتصالات الدولية، والتعاون مع وكالات استخباراتية أخرى في بلدان أخرى. وتعتمد الوكالة أيضاً، بتواتر متزايد، على شركات إنترنت وشركات اتصالات تنقل لها معلومات جمعتها حول زبائنها أنفسهم.

رغم أن NSA وكالة عامة، إلا أنها تمتلك عدداً لا يُحصى من الشراكات مع شركات من القطاع الخاص، كما أن الكثير من وظائفها الجوهرية يقوم بها متعاقدون خارجيون. توظِّف الوكالة نفسها ما يقرب من ثلاثين ألف شخص، لكنها متعاقدة أيضاً مع نحو ستين ألف موظف من شركات خاصة يقدمون في الغالب خدمات جوهرية. سنودن نفسه لم يكن في الأساس موظفاً عند NSA بل عند شركة ديل وشركة بووز ألن هاملتون، ومع ذلك فقد كان - مثل الكثير من المتعاقدين من شركات خاصة - يعمل في مكاتب NSA، ويقوم بوظائفها الجوهرية، ويملك إمكانية الوصول إلى أسرارها.

وفقاً لتيم شوروك، الذي يؤرِّخ منذ وقت طويل علاقة NSA مع الشركات الخاصة، «إن 70 بالمائة من ميزانية استخباراتنا القومية تُنفَق على القطاع الخاص». وعندما قال مايكل هايدن إن «التركيز الأكبر للقوة المعلوماتية على الكوكب يقع في التقاطع ما بين شارع بالتيمور وشارع ميريلاند 32، فهو لم يكن يشير» - بحسب شوروك - «إلى NSA نفسها بل إلى المجمع التجاري الذي يبعد نحو ميل من المبنى الأسود الضخم الذي يحوي المقر الرئيس لوكالة الأمن القومي في قاعدة فورت ميد، في ولاية ميريلاند. فهناك تنفذ كل الشركات المتعاقدة الكبرى مع NSA - من بووز ألن إلى SAIC، إلى نورثروب جرومان - عملها المراقِب والتجسسي لصالح الوكالة».

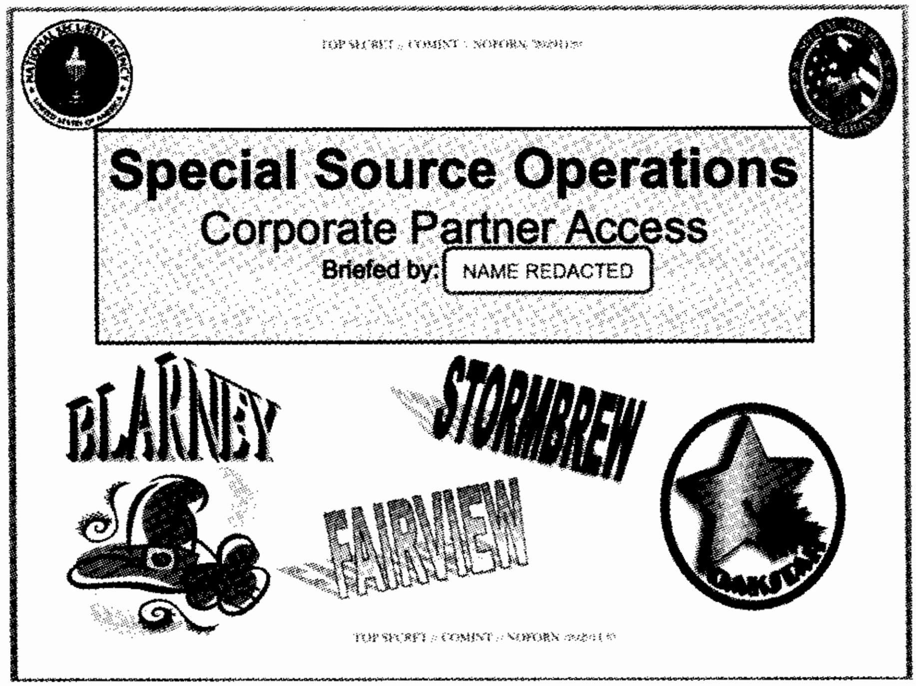
وتمتد هذه الشراكات إلى ما بعد شركات الدفاع والاستخبارات لتشمل

أكبر وأهم شركات الإنترنت والاتصالات في العالم، وبالتحديد تلك التي تتعامل مع الغالبية الساحقة من اتصالات العالم ويمكنها تسهيل الوصول إلى التبادلات الخاصة. بعد وصفها لمهمات الوكالة «الدفاعية (حماية الاتصالات الأميركية وأنظمة الكمبيوتر من الاستغلال)»، و«الهجومية (اعتراض الاتصالات الأجنبية واستغلالها)»، تعدِّد وثيقة فائقة السرية من وثائق NSA بعض الخدمات التي تقدمها هذه الشركات:



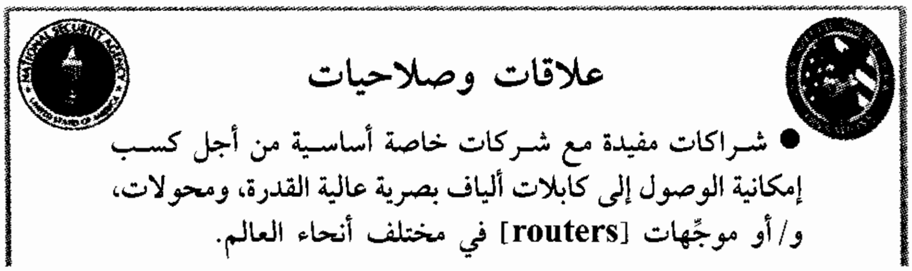
إن هذه الشراكات مع الشركات الخاصة التي تقدم الأنظمة والقدرة على الوصول التي تعتمد عليها NSA، تُدار من قبل وحدة فائقة السرية ضمن NSA تُدعى وحدة عمليات الموارد الخاصة (SSO)، التي يصفها سنودن بالقول «جوهرة تاج» المنظمة (أي NSA).

من البرامج التي تشرف عليها وحدة SSO، ضمن مجموعة برامجها المتعلقة بالشركات الخاصة CPA، أي «منفذ الشريك الخاص»، BLARNEY، وFAIRVIEW، وOAKSTAR، STORMBREW.



كجزء من هذه البرامج، تستغل NSA قدرة الوصول إلى الأنظمة الدولية التي تتمتع بها شركات اتصالات معينة، وذلك من خلال ارتباط الأخيرة بعقود مع شركات اتصالات أجنبية من أجل بناء شبكاتها وصيانتها وتطويرها. وبعد ذلك، تعيد الشركات الأميركية توجيه بيانات اتصالات البلد المستهدف إلى مستودعات NSA.

تصف هذه المذكرة من NSA الغاية الجوهرية لبرنامج BLARNEY:



لقد اعتمد برنامج BLARNEY على علاقة واحدة بالتحديد- علاقة قديمة مع شركة AT&T المحدودة- بحسب رواية وول ستريت جورنال حول

البرنامج. ووفقاً لملفات NSA الخاصة، كانت لائحة الدول المستهدفة من قبل BLARNEYفي 2010 تتضمن البرازيل وفرنسا وألمانيا واليونان وإسرائيل وإيطاليا واليابان والمكسيك وكوريا الجنوبية وفنزويلا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وبدوره يقوم FAIRVIEW–برنامج آخر من برامج وحدة عمليات الموارد الخاصة (SS0)–بجمع ما تصفه NSA «كميات هائلة من البيانات» من حول العالم. وهو أيضاً يعتمد في الغالب على «شريك خاص» وحيد، ويعتمد بالتحديد على قدرة هذا الشريك على الوصول إلى أنظمة الاتصالات في دول أجنبية، كما يشير هذا الملخص الداخلي البسيط والواضح من NSA:

جوانب فريدة

إمكانية وصول إلى كميات هائلة من البيانات

محكومة بمجموعة متنوعة من الصلاحيات القانونية

معظم قدرات الوصول يتحكم بها الشريك

US-990 FAIRVIEW

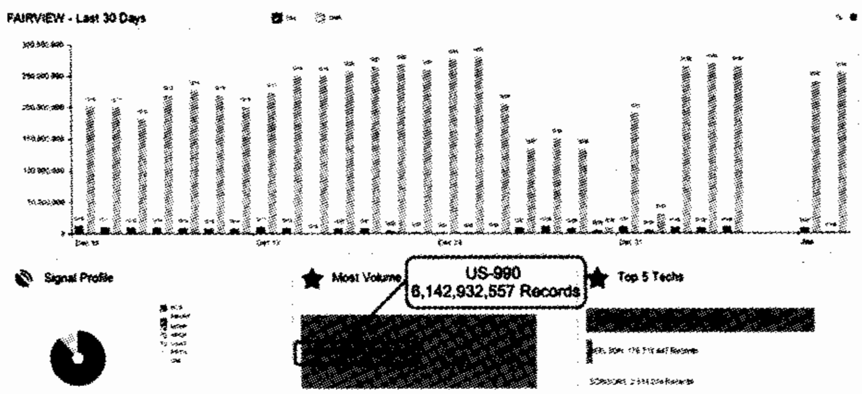
(TS /SI) US-990 (PDDG-UY)–شريك خاص رئيس مع قدرة وصول إلى كابلات وموجِّهات ومحوِّلات دولية.

(TS /SI) أهداف رئيسة: عالمية

طبقاً لوثائق NSA، يقع برنامج FAIRVIEW «بشـكل أساسـي بين الخمسة الأوائل كمصدر جمع ذي إنتاج متسلسل» - أي مراقبة مستمرة - «وأحد أكبر مزوِّدي البيانات». واعتماده الغالب على شركة اتصالات واحدة يُظهره ادِّعاؤه بأن «ما يقرب مـن 75 بالمائـة مـن الإبـلاغ هو من مصـدر واحد، ما يعكس قدرة الوصول الفريدة التي يتمتع بها البرنامج إلى مروحة واسـعة من الاتصالات المسـتهدفة». ورغم أن شـركة الاتصـالات ليسـت معرَّفـة، إلا أن أحـد توصيفـات برنامـج FAIRVIEW للشريك يوضِّح لهفتها للتعاون:

شريك خاص لـ FAIRVIEW منذ 1985 يتمتع بقدرة وصول إلى كابلات وموجِّهات ومحوِّلات دولية. يعمل الشريك في الولايات المتحدة، لكنه يملك قدرة الوصول إلى معلومات تعبر الأمة، ومن خلال علاقاته الشركاتية يقدمٍّ إمكانيات وصول فريدة إلى شركات اتصالات وشركات إنترنت أخرى. إنه يعمل بقوة على تعديل الحركة كي تمر الاتصالات التي تهمُّنا عبر وسائل مراقبتنا.

بفضل هذا التعاون، يجمع برنامج FAIRVIEW كميات كبيرة من المعلومات حول الاتصالات الهاتفية. يُظهر أحد الرسوم البيانية، الذي يغطِّي فترة ثلاثين يوماً بدءاً من 10 كانون الأول 2012، أن هذا البرنامج فقط كان مسؤولاً عن جمع حوالي مائتي مليون سجل يومياً في ذلك الشهر، وأكثر من ستة مليارات سجل في ثلاثين يوماً. تمثِّل الأعمدة الفاتحة حاصل جمع «DNR» (الاتصالات الهاتفية) في حين تمثل الأعمدة الداكنة حاصل جمع «DNI» (نشاط الإنترنت).



من أجل جمع هذه المليارات من السجلات الهاتفية، تتعاون وحدة SSO مع شركاء NSA في القطاع الخاص، بالإضافة إلى الأجهزة الاستخباراتية الحكومية الأجنبية؛ مثل جهاز الاستخبارات البولندي:

(TS//SI//NF) بدأ ORAFGECRUSH، وهو جزء من برنامج OAKSTAR بموجب مجموعة البرامج الشركاتية لوحدة SSO، بإرسال بيانات من موقع شريك ثالث (بولندا) إلى مستودعات NSA بدءاً من 3 آذار حتى 25 آذار. هذا البرنامج جهدٌ تعاوني بين وحدة SSO، وNCSC، وETC، وFAD، وشريك خاص لـ NSA، وقسم من الحكومة البولندية. لا يُعرَف ORANGECRUSH للبولنديين إلا على أنه BUFFALOGREEN. بدأت هذه الشراكة متعددة الأطراف في أيار 2009، وسوف تضم مشروع ORANGEBLOSSOM التابع لبرنامج OAKSTAR وقدرته على جمع DNR [الاتصالات الهاتفية]. ستقدم إمكانية الوصول الجديدة SIGINT [معلومات الاتصالات] من صلات تجارية يُديرها شريك NSA من القطاع الخاص، ويُتوقَّع أن تتضمن اتصالات الجيش الوطني الأفغاني، والشرق الأوسط، وجزء من القارة الأفريقية، وأوروبا. أرسل تبليغ لـ SPRINGRAY، وهذه المجموعة متاحة لأطراف ثانية (Second Parties) بوساطة TICKETWINDOW.

وبشكل مشابه، يستغل OAKSTAR قدرة الوصول التي يملكها أحد شركاء NSA من القطاع الخاص (المسمّى رمزياً STEELKNIGHT) إلى أنظمة الاتصالات الأجنبية، فيعيد توجيه البيانات إلى مستودعات NSA الخاصة. ويظهر شريك آخر، يُرمَز له باسم SILVERZEPHYR، في وثيقة مؤرخة في 11 تشرين الثاني 2009 تصف العمل الذي أُنجز مع الشركة من أجل الحصول على «اتصالات داخلية» من البرازيل وكولومبيا:

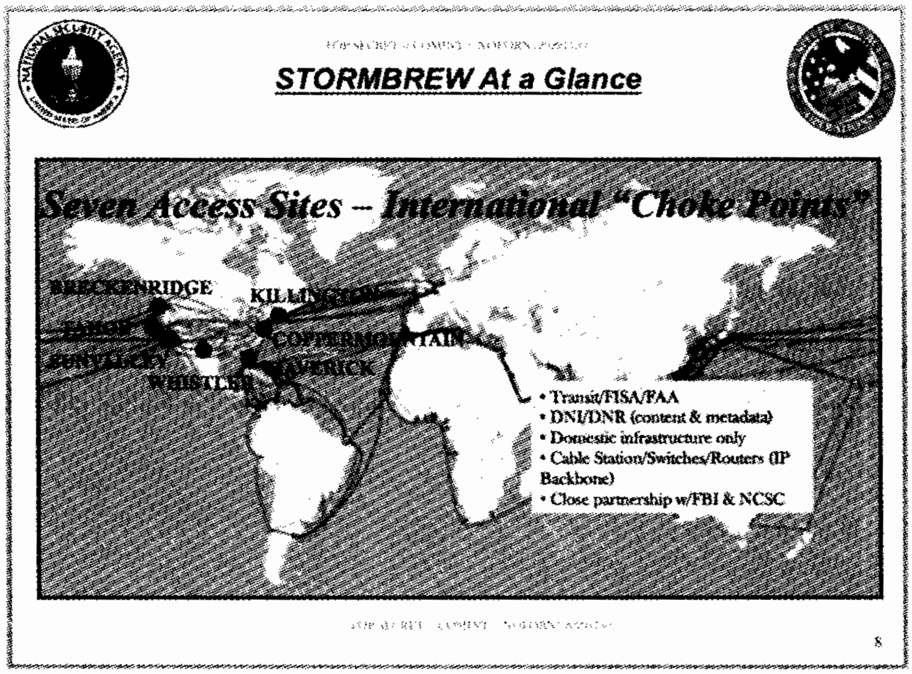
بدء وصول DNI [نشاط الإنترنت] لبرنامج SILVERZEPHER بموجب قانون FAA إلى شبكة NSA (TS//SI//NF)

من قبل (الاسم محجوب) في 2009-11-06 0918

(TS//SI//NF) في يوم الخميس 09/ 11/ 5 بدأ SSO-OAKSTAR SILVERZEPHYR (SZ) بإرسال سجلات نشاط الإنترنت بموجب قانون FAA إلى شبكة NSA عن طريق نظام FAA WealthyCluster2/Tellurian المنصَّب في موقع الشريك. نسَّقت وحدة SSO مع مكتب تدفق البيانات (DFO) وأرسلت عدة عيِّنات من الملفات إلى قسم الاختبار من أجل التصديق، وكان ذلك ناجحاً تماماً. ستستمر SSO بمراقبة التدفق والجمع لضمان تحديد أي أشياء شاذة وتصحيحها حسب المطلوب. سيستمر SILVERZEPHYR في تزويد الزبائن بمجموع الاتصالات الهاتفية

العابرة. تعمل وحدة SSO الآن مع الشريك لكسب إمكانية وصول إلى 80 جيغابايت إضافية من بيانات نشاط الإنترنت على شبكة مراقبتهما، ملحقة بنحو 10 جيغابايتات من الزيادات. لقد أنهى فريق OAKSTAR للتو – بمساندة من NSAT وGNDA – دراسة دامت 12 يوماً لمعلومات الاتصالات في الموقع، الأمر الذي أسفر عن تحديد 200 رابط جديد. خلال الدراسة، عمل GNDA مع الشريك على اختبار ناتج نظامهما ACS. ويعمل OAKSTAR أيضاً مع NSAT على فحص صورتين ملتقطتين من قبل الشريك في البرازيل وكولومبيا، وكلتاهما يمكن أن تحويا اتصالات داخلية ضمن هذين البلدين.

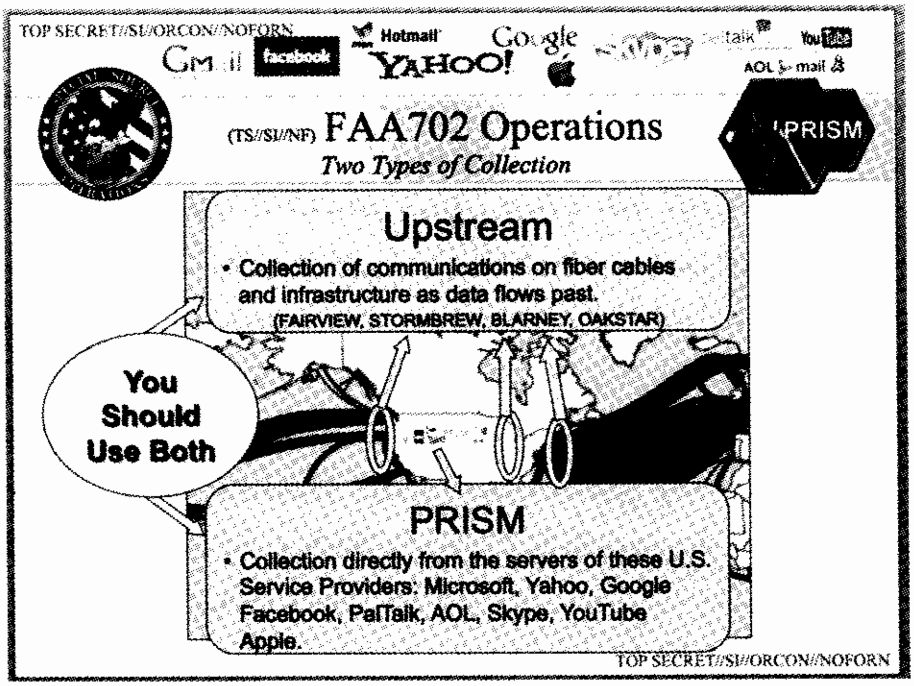
وفـي غضـون ذلك، يمنـح برنامج STORMBREW – الذي يُدار «بشـراكة لصيقة مع مكتب التحقيق الفدرالي» – وكالة الأمن القومي قدرة الوصول إلى حركة الهاتـف والإنترنـت التـي تدخل إلـى الولايات المتحدة في «نقـاط اختناق» متنوعة على التراب الأميركي. إنه يسـتغل حقيقة أن الغالبية السـاحقة من حركة الإنترنت العالميـة تمـر فـي مرحلة معينة عبر البنية التحتية للاتصالات الأميركية؛ ناتج ثانوي باقٍ للدور المركزي الذي لعبته الولايات المتحدة في تطوير الشبكة. وتُعرَف بعض نقاط الاختناق هذه بأسماء مموَّهة:



وفقاً لوكالة الأمن القومي، إن برنامج STORMBREW «يتضمن علاقات حساسة جداً مع شركتين أميركيتين للاتصالات (باسمين تمويهيين ARTIFICE وWOLFPOINT). وإضافة إلى قدرته على الوصول إلى نقاط اختناق على التراب الأميركي، «يدير برنامج STORMBREW أيضاً موقعي وصول إلى كابلين تحت الماء؛ واحد على الساحل الغربي للولايات المتحدة (باسم تمويهي BRECKENRIDGE)، والآخر على الساحل الشرقي للولايات المتحدة (باسم تمويهي QUAILCREEK)».

كما يدل تعقيد الاسمين التمويهيين، يبدو أن هوية شريكيها في القطاع الخاص من الأسرار المحمية جيداً في NSA. والوثائق التي تحوي المفتاح الذي يكشف هذه الأسماء الرمزية محمية بشكل يقظ من قبل الوكالة، ولم يكن سنودن قادراً على الحصول على الكثير منها. مع ذلك، فقد أزاحت كشوفاته النقاب عن بعض الشركات المتعاونة مع NSA، وعلى الأخص منها وثائق PRISM التي كشفت تفاصيل اتفاقات سرية بين NSA وأكبر شركات الإنترنت في العالم – فيسبوك، ياهوو، آبل، جووجل – إضافة إلى جهود مكثفة من قبل مايكروسوفت لتزويد الوكالة بإمكانية الوصول إلى برامج اتصالاتها مثل Outlook.

بخلاف BLARNEY وFAIRVIEW وOAKSTAR وSTORMBREW، التي تستلزم مراقبة كابلات ألياف بصرية وأنواع أخرى من البنية التحتية (مراقبة «ضد التيار» [upstream] حسب لغة NSA)، يسمح برنامج PRISM للوكالة بجمع البيانات مباشرة من مخدِّمات تسع من أكبر شركات الإنترنت في العالم:



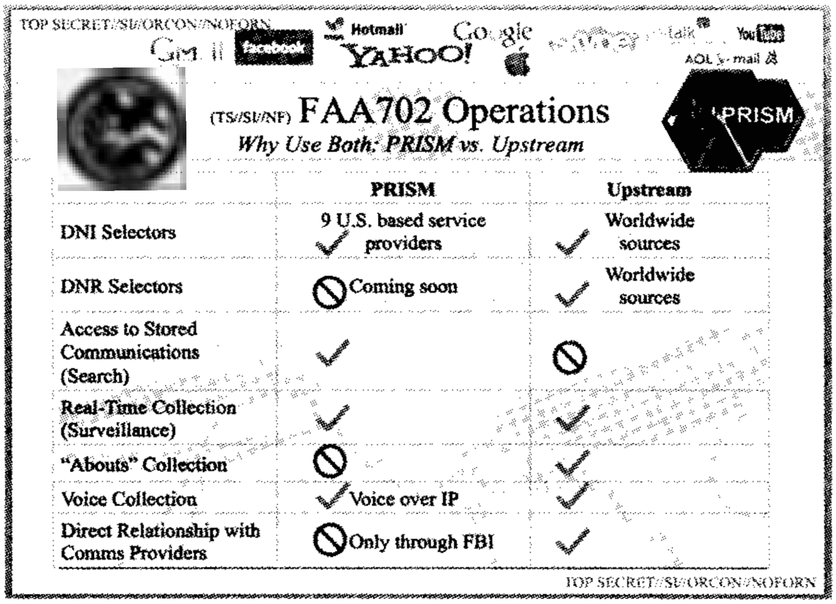
لقد أنكرت الشركات المدوَّنة أسماؤها في وثيقة PRISM سماحها للوكالة بإمكانية وصول غير محدودة إلى مخدِّماتها. وادَّعت شركتا فيسبوك وجووجل بأنهما لا تعطيان NSA المعلومات إلا بموجب تفويض قانوني، وحاولتا تصوير PRISM على أنه أكثر بقليل من تفصيل تقني بسيط؛ نظام تسليم محسَّن بشكل طفيف تستقبل بموجبه NSA بيانات «في صناديق مقفلة»، والشركات ملزمة قانونياً بتزويدها بها.

بيد أن هناك عدة نقاط تدحض حجتهما هذه. أولاً، نحن نعلم أن ياهوو حاربت بقوة في المحكمة ضد محاولات NSA لإرغامها على الانضمام إلى برنامج PRISM؛ من المستبعد أن تبذل الشركة هذا الجهد إن كان البرنامج مجرد تغيير طفيف على نظام تسليمها (رُفضت ادعاءات ياهوو من قبل محكمة FISA، وأُمرت الشركة بالاشتراك في برنامج PRISM). ثانياً، بعد تلقيه انتقاداً لاذعاً بسبب «مبالغته» في تأثير PRISM، أعاد بارت جيلمان من صحيفة واشنطن بوست التحقق من البرنامج وأكّد أنه يدعم ادعاء الصحيفة الجوهري، بقوله: «من محطاتهم

الفرعية في أي مكان من العالم، بوسع موظفي الحكومة المخوّلين استخدام برنامج PRISM، إجـراء عمليـة بحـث فـي النظام، وتلقي نتائج من أي شـركة إنترنت من دون القيام بأي تواصل إضافي مع إدارة الشركة».

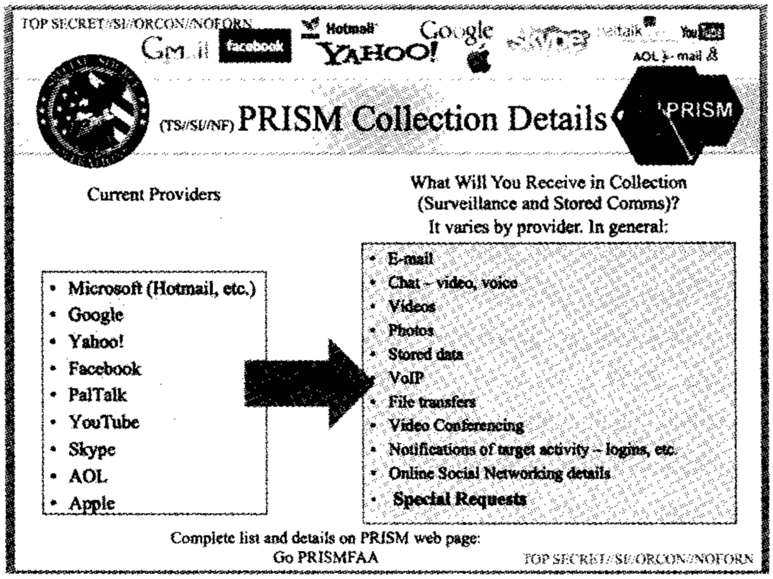
ثالثـاً، لقـد صيغـت إنـكارات شـركات الإنترنت بلغـة قانونيـة مراوغة فزادت الإبهـام أكثر ممـا وضّحتـه. علـى سـبيل المثـال، ادَّعـت فيسـبوك بأنهـا لـم تقدِّم «وصولاً مباشـراً»، في حين أنكرت جووجل إنشـاءها «باباً خلفياً» من أجل NSA. ولكـن، وفقـاً لمـا قاله كريس سـوجويان – الخبير التقني في اتحاد الحريات المدنية الأميركية – لصحيفة فورين بوليسـي، فإن هذه المصطلحات التقنية شـديدة التعقيد تشـير إلـى وسـائل محـددة للوصول إلى المعلومات. وفي نهايـة المطاف، لم تنكر الشـركات أنها تعاونت مع NSA من أجل إنشـاء نظام يمكِّن الوكالة من الوصول بشكل مباشر إلى بيانات زبائنها.

وأخيـراً، لقـد احتفت NSA نفسـها مراراً، ببرنامـج PRISM لقدراته الفريدة على الجمع، ونوَّهت إلى أن البرنامج شكَّل إضافة جوهرية بالنسبة لزيادة المراقبة. تفصِّل الصورة التالية من وثائق NSA قدرات PRISM الخاصة في المراقبة:

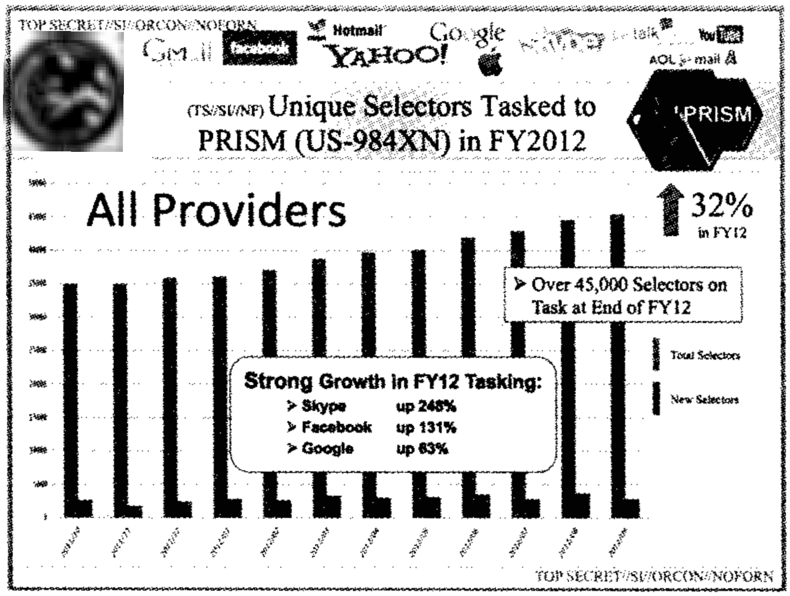


	PRISM	Upstream
DNI Selectors	✓ 9 U.S. based service providers	✓ Worldwide sources
DNR Selectors	⃠ Coming soon	✓ Worldwide sources
Access to Stored Communications (Search)	✓	⃠
Real-Time Collection (Surveillance)	✓	✓
"Abouts" Collection	⃠	✓
Voice Collection	✓ Voice over IP	✓
Direct Relationship with Comms Providers	⃠ Only through FBI	✓

وهـذه صـورة أخـرى تفصّـل مروحة الاتصالات التي يتيـح برنامج PRISM لوكالة الأمن القومي الوصول إليها:



وواحـدة أخـرى تفصّـل حجـم الزيادة الثابتـة والكبيرة التـي حققها PRISM للوكالة:



في نظام اتصالاتها الداخلية، كثيراً ما تحتفي وحدة عمليات الموارد الخاصة SSO بحجم الجمع الذي قدَّمه برنامج PRISM. إليكم واحدة من الرسائل المؤرخة في 19 تشرين الثاني 2012، تحت عنوان «تأثير توسيعات PRISM: معايير FY12 [أي السنة المالية 2012]»:

(TS//SI//NF) لقد وسَّع PRISM (US984XN) تأثيره على مهمة NSA الإبلاغية في FY12 من خلال زيادة مهمات البحث، والجمع، والتحسينات العملياتية. وهنا بعض أبرز إنجازات PRISM في FY12:
PRISM هو مصدر الجمع الأكثر تلقياً للثناء في الإبلاغ النهائي للطرف الأول (First Party) في NSA. كان عدد التقارير الناتجة عن NSA والمرتكزة على PRISM أكبر من أي معيّن أنشطة معلومات الاتصالات (SIGAD) مفرد آخر بالنسبة لجميع تقارير NSA الصادرة عن الطرف الأول خلال FY12: إنه مسؤول عن 15.1 بالمائة من جميع التقارير (ارتفع من 14 بالمائة في FY11). وهو مسؤول عن 13.4 بالمائة من جميع إبلاغات NSA من الطرف الأول والثاني والثالث (ارتفع من 11.9 في FY11)، وهو أيضاً من معيّنات أنشطة معلومات الاتصالات (SIGAD) الأكثر تلقياً للثناء بشكل عام.
بلغ عدد التقارير النهائية المرتكزة على PRISM الصادرة في FY12: 24,096، مرتفعاً بنسبة 27 بالمائة عن FY11.
نسبة الإبلاغ من مصدر واحد في FY12 وFY11: 74 بالمائة.
عدد التقارير المستمدة من عمليات جمع PRISM والمذكورة كمصادر في تقارير الرئيس اليومية (PDB) في FY12: 1,477 (18 بالمائة من جميع تقارير معلومات الاتصالات المذكورة كمصادر في تقارير الرئيس اليومية؛ أعلى SIGAD مفرد في NSA)؛ في FY11: 1,152 (15 بالمائة من جميع تقارير معلومات الاتصالات المذكورة كمصادر في تقارير الرئيس اليومية؛ أعلى SIGAD مفرد في NSA).
عدد عناصر المعلومات الجوهرية (EEI) المساهم بها في FY12: 4,186 (32 بالمائة من جميع عناصر المعلومات الجوهرية بالنسبة لكل احتياجات المعلومات NI)؛ 220 EEI عولجت من قبل PRISM وحده.
مهمات البحث: ارتفع عدد المحدِّدات التي بُحثت 32 بالمائة في FY12؛ أي إلى 45,406 بدءاً من أيلول 2012.
نجاح كبير في جمع بيانات سكايب ومعالجتها؛ تم الحصول على أهداف فريدة عالية القيمة.

هذه التصريحات المهنِّئة لا تدعم الادّعاء بأن PRISM مجرد تقنية بسيطة، وتكذِّب إنكارات سيليكون فالي بشأن تعاونها. لقد وصفت نيويورك تايمز – في سياق تقريرها حول برنامج PRISM بعد كشوفات سنودن – مجموعة كبيرة من المفاوضات السرية بين NSA وسيليكون فالي بشأن تزويد الوكالة بإمكانية وصول

غير مقيّد إلى أنظمة الشركات: «عندما جاء مسؤولو الحكومة إلى سيليكون فالي للمطالبة بتأمين طرق أسهل لشركات الإنترنت الكبرى في العالم من أجل تسليم بيانات مستخدميها كجزء من برنامج مراقبة سري، انزعجت الشركات، لكن الكثير منها تعاونت في نهاية المطاف، وإن بشكل طفيف». وبشكل خاص:

> رفضت تويتر تسهيل الأمر للحكومة، في حين كانت شركات أخرى أكثر امتثالاً؛ وفقاً لأشخاص أُبلغوا بما جرى في المفاوضات. لقد فتحت [الشركات المقصودة] نقاشات مع مسؤولي الأمن القومي حول تطوير أساليب تقنية لمشاركة البيانات الشخصية للمستخدمين الأجانب بطرق أكثر فاعلية وأماناً استجابةً لطلبات حكومية قانونية. وفي بعض الحالات، غيَّرت أنظمة حواسيبها من أجل فعل ذلك.

قالت نيويورك تايمز إن هذه المفاوضات «تبيّن بوضوح مدى تعقيد التعاون بين الحكومة والشركات التقنية، وعمق تواصلها الذي يجري خلف الستائر». كما طعن المقال في ادعاءات الشركات بأنها لا تقدِّم للوكالة إمكانية الوصول إلا إذا كانت ملزمة قانونياً: «في حين أن تسليم البيانات استجابةً لطلب قانوني من محكمة FISA مطلب قانوني، فإن تسهيل حصول الحكومة على المعلومات ليس كذلك، ولهذا السبب رفضت تويتر القيام بهذا الأمر».

كما أن ادعاء شركات الإنترنت بأنها لا تسلِّم للوكالة إلا المعلومات الملزمة بتسليمها قانونياً غير ذي معنى، وذلك لأن NSA تحتاج لإذن شخصي فقط عندما تريد استهداف مواطن أميركي بالتحديد. وليس مطلوباً من الوكالة امتلاك مثل هذا الإذن الشخصي من أجل الحصول على بيانات اتصالات تتعلق بأي شخص غير أميركي على أرض أجنبية؛ حتى عندما يتواصل هذا الشخص مع مواطنين أميركيين. وبشكل مشابه، ليست هناك مراقبة أو قيد على الجمع الضخم للبيانات التفصيلية الذي تقوم به NSA، بفضل تفسير الحكومة للقانون الوطني؛ وهو تفسير واسع لدرجة أن الكاتبين الأصليين للقانون صُدموا عندما علموا كيف كان يُستخدَم.

لعل خير مثال على التعاون الوثيق بين NSA والشركات الخاصة يتجلّى في

الوثائق المتصلة بمايكروسوفت، حيث تظهر جهود الشركة الحثيثة لتزويد NSA بالقدرة على الوصول إلى عدد من أكثر خدماتها استخداماً على شبكة الإنترنت، منها سكايدرايف، وسكايب، وOutlook.com. تملك خدمة سكايدرايف (SkyDrive) – التي تسمح للناس بتخزين ملفاتهم على الإنترنت والوصول إليها عبر وسائط متنوعة – أكثر من 250 مليون مستخدم في مختلف أنحاء العالم. ورغم ما يعلنه موقع سكايدرايف على شبكة الإنترنت: «نحن نعتقد بأهمية تحكُّمكم بمن يمكنه ومن لا يمكنه الوصول إلى بياناتكم الشخصية في السحابة *cloud* [الجزء غير القابل للتمييز في الشبكة]»، فقد أمضت مايكروسوفت، وفقاً لوثيقة من NSA، «أشهراً كثيرة» وهي تعمل من أجل تزويد الحكومة بإمكانية وصول أكثر سهولة إلى تلك البيانات:

(TS//SI//NF) إضاءة من SSO – أصبح جمْع سكايدرايف من مايكروسوفت جزءاً من جمع الاتصالات المخزنة النموذجية الذي يقوم به PRISM

من قبل (الاسم محجوب) في 2013-03-08 1500

(TS//SI//NF) بدءاً من 7 آذار 2013، يجمع PRISM الآن بيانات سكايدرايف التابع لمايكروسوفت كجزء من رزمة جمع الاتصالات المخزنة النموذجية من أجل أي محدِّد بحث بموجب الفقرة 702 من قانون تعديلات FISA (FAA702). هذا يعني أن المحللين لن يضطروا بعد الآن لتقديم طلب خاص لوحدة SSO من أجل ذلك؛ خطوة قد لا يعلم بها الكثير من المحللين. ستنتج هذه الإمكانية الجديدة استجابة جمع أكثر كمالاً وأفضل توقيتاً من قبل وحدة SSO بالنسبة لزبائن مشروعنا. وهذا النجاح ناجم عن عمل مكتب التحقيق الفدرالي (FBI) مع مايكروسوف لأشهر عديدة من أجل إنجاز هذا الحل المتعلق بالبحث والجمع. «إن سكايدرايف عبارة عن خدمة سحابية (cloud) تسمح للمستخدمين بتخزين ملفاتهم واستخدامها بواسطة وسائل متنوعة. وتشمل هذه الأداة أيضاً دعماً تطبيقياً مجانياً على الشبكة من أجل برامج مايكروسوفت أوفيس كي يتمكن المستخدم من إنشاء ملفات وورد وباوربوينت وإكسيل وتحريرها وعرضها من دون أن يكون مايكروسوفت أوفيس منصَّباً في أجهزته». (المصدر: wiki 314)

في أواخر 2011، اشترت مايكروسوفت سكايب؛ خدمة المحادثة والهاتف على الإنترنت التي يزيد عدد مستخدميها المسجلين عن 663 مليوناً. وعند شراء الخدمة، أكَّدت مايكروسوفت أن «سكايب ملتزمة باحترام خصوصيتكم وسرِّية

بياناتكم الشخصية وحركة اتصالاتكم ومحتواها». لكن هذه البيانات أيضاً كانت متاحةً للحكومة من دون أي عوائق. فبحلول أوائل العام 2013، أصبحت هناك رسائل عديدة داخل نظام NSA تحتفي بالقدرة – المتطورة باستمرار – على الوصول إلى اتصالات مستخدمي سكايب:

(TS//SI//NF) إمكانية جديدة لبرنامج PRISM للحصول على اتصالات مخزنة في سكايب

من قبل (الاسم محجوب*) في 2013-04-03 0631

(TS//SI//NF) يمتلك PRISM إمكانية جمع جديدة: اتصالات سكايب المخزنة. ستحوي اتصالات سكايب المخزنة بيانات فريدة لا تُجمَع عن طريق المراقبة الآنية العادية. تتوقع وحدة SSO الحصول على قوائم الأصدقاء، ومعلومات حول بطاقات الاعتماد، وسجلات بيانات الاتصالات، ومعلومات حول حساب المستخدم، ومعلومات أخرى. في 29 آذار 2013، أرسلت SSO ما يقرب من 2000 مُحدِّدة سكايب للاتصالات المخزنة من أجل اتخاذ القرار بشأنها في SV41 وفي وحدة مراقبة الاتصالات الإلكترونية (ECSU) في FBI. كانت SV41 تعمل مسبقاً على تقييم المحدِّدات التي تحتل الأولوية العليا، وكان لديها نحو 100 محددة جاهزة للتقييم من قبل ECSU. قد يستغرق الأمر بالنسبة لـ SV41 عدة أسابيع للانتهاء من تقييم المحدِّدات الألفين كلها من أجل المصادقة عليها، ومن المحتمل أن تأخذ ECSU وقتاً أطول لمنح المصادقات. بدءاً من 2 نيسان، صادقت ECSU على أكثر من 30 محدِّداً لإرسالها إلى سكايب من أجل الجمع. لقد رسَّخ جمْع PRISM سكايب مكاناً جوهرياً في الإبلاغ الذي يقوم به NSA في أقل من سنتين. وكانت المواضيع الرئيسة تتناول الإرهاب، والمعارضة والنظام السوريَّيْن، إضافة إلى تقارير متسلسلة تنفيذية/ خاصة. لقد تم إصدار ما يزيد عن 2800 تقرير منذ نيسان 2011 استناداً إلى جمع PRISM سكايب، مع كون 76 بالمائة مصدراً واحداً.

(TS//SI//NF) توسِّع وحدة SSO قدرة PRISM سكايب على الاستهداف

من قبل (الاسم محجوب) في 2013-04-03 0629

(TS//SI//NF) في 15 آذار 2013 بدأ برنامج PRISM التابع لوحدة SSO بإرسال جميع محددات مايكروسوفت PRISM إلى سكايب لأن سكايب يسمح للمستخدمين بتسجيل دخولهم باستخدام معرِّفات حساب، بالإضافة إلى أسماء مستخدمي سكايب. حتى الآن، لا يجمع PRISM أي بيانات من سكايب عندما يسجل المستخدم دخوله مستخدماً أي شيء آخر غير اسم مستخدم سكايب الأمر الذي أسفر عن حدوث جمع ناقص، وهذا التصرُّف سيخفف من ذلك. في الواقع، باستطاعة

أي مستخدم إنشاء حساب سكايب باستخدام أي عنوان بريد إلكتروني مع أي مجال في العالم. حالياً، لا يسمح UTT للمحللين بإرسال هذه العناوين الإلكترونية غير التابعة لمايكروسوف إلى PRISM، لكن SSO تنوي حلَّ هذه المسألة في هذا الصيف. في هذه الأثناء، تعاونت NSA و FBI ووزارة العدل خلال الأشهر الستة الماضية للحصول على موافقة من أجل أن يرسل فريق PRINTAURA جميع محددات مايكروسوفت PRISM الحالية والمستقبلية إلى سكايب. وقد أدى ذلك إلى إرسال ما يقرب من 9800 محدِّد إلى سكايب وتم الحصول على جمع ناجح كان سيفوتنا لولا هذه العملية.

إن هذا التعاون لم يجرِ بدون شفافية فحسب، بل كان يناقض التصريحات العلنية المقدَّمة من قبل سكايب أيضاً. قال الخبير التقني لدى اتحاد الحريات المدنية الأميركية، كريس سوجويان، إن الكشوفات ستدهش الكثير من زبائن سكايب: «في الماضي، قطعت سكايب وعوداً جازمة لمستخدميها بشأن عدم قدرتهم على إجراء عمليات مراقبة. من الصعب الموازنة بين تعاون مايكروسوفت السري مع NSA وبين محاولاتها العلنية لمنافسة جووجل بشأن الخصوصية».

في العام 2012، بدأت مايكروسوفت بترقية موقع بريدها الإلكتروني، Outlook.com، بغية دمج جميع خدمات اتصالاتها – بما فيها هوتميل واسع الاستخدام – في برنامج مركزي واحد. روَّجت الشركة لموقعها المحدَّث بالوعد بتوفير مستويات عالية من التشفير من أجل حماية الخصوصية، فشعرت NSA بالقلق من أن يحول التشفير الذي قدمَّته مايكروسوفت لزبائن Outlook دون تجسسها على اتصالاتهم. وفي هذا الخصوص، أشارت مذكرة من وحدة SSO – بتاريخ 22 آب 2012 – بقلق إلى أن «استخدام هذا الموقع يعني أن الإيميل الصادر منه سيكون مشفَّراً في الوضع الافتراضي» وأن «جلسات الدردشة التي تجري ضمن هذا الموضع ستكون مشفَّرة أيضاً عندما يستخدم كلا المتصلَيْن مشترك دردشة مشفَّراً من مايكروسوفت».

بيد أن هذا القلق لم يدم طويلاً، فبعد بضعة أشهر، اجتمع الكيانان وابتكرا وسائل تمكِّن NSA من اختراق الحمايات التشفيرية نفسها التي كانت تروِّج لها مايكروسوفت على أنها جوهرية لحماية الخصوصية:

(TS//SI//NF) تطلق مايكروسوفت خدمة جديدة، تؤثر على الجمع المخوَّل بموجب قانون FAA 702

من قبل (الاسم محجوب) في 2012-12-26 0811

(TS//SI//NF) في 31 تموز، بدأت مايكروسوفت بتشفير الدردشة التي تجري على الإنترنت مع إطلاق خدمة outlook.com الجديدة. إن تشفير طبقة الجيب الآمن (SSL) هذا خفَّض إلى درجة كبيرة الجمع من الخدمة الجديدة في ما يتعلق بقانون FAA 702 وربما 12333 (إلى حد ما) بالنسبة لمجتمع الاستخبارات (IC). طوّرت مايكروسوفت، بالتعاون مع FBI، إمكانية مراقبة للتعامل مع طبقة الجيب الآمن الجديدة SSL. جُرِّبت هذه الحلول بنجاح، وبدأ العمل بها في 12 كانون الأول 2012. طُبِّق حل SSL على جميع متطلبات FISA و702/ PRISM؛ لم يُطلَب إحداث أي تغييرات على إجراءات بحث UTT. لا يسمح حل SSL بجمع الملفات أو مقاطع الصوت/ الفيديو المنقولة بواسطة المخدِّم. سيبقى نظام الجمع القديم في مايكروسوفت جاهزاً لجمع الملفات أو مقاطع الصوت/ الفيديو المنقولة. ونتيجة لذلك، سيحدث بعض الجمع المكرر للدردشة النصية من النظامين القديم والجديد، الأمر الذي ستجري معالجته في وقت لاحق. لاحظ CES منذ الآن زيادة في حجم الجمع نتيجةً لهذا الحل.

وهنـاك وثيقـة أخـرى تصـف تعاوناً آخـر بين مايكروسـوفت وFBI، لأن هذه الوكالة أيضاً كانت تسعى لضمان عدم تضارب مزايا Outlook الجديدة مع عادات مراقبتها: «يعمل فريق وحدة تكنولوجيا اعتراض البيانات (DITU) التابعة لـ FBI مع مايكروسـوفت لفهم خاصية إضافية في Outlook.com تسـمح للمسـتخدمين بإنشـاء أسـماء إيميلات مزيفة، ما قد يؤثر على عملية بحثنا... هنالك أنشـطة سـرية وأنشطة أخرى تجري حالياً للحد من هذه المشاكل».

لـم تكـن هـذه الإشـارة إلـى مراقبة FBI في أرشـيف سـنودن حدثـاً معزولاً، فالمجتمع الاستخباري بأكمله كان قادراً على الوصول إلى المعلومات التي تجمعها NSA؛ إذ تشـارك وكالة الأمن القومي مخزونها الهائل من البيانات مع الوكالات الأخـرى، بمـا فيهـا FBI وCIA. مـن الأهداف الرئيسـة لإسـراف NSA في جمع البيانات زيادة انتشار المعلومات بين الوكالات. في الواقع، إن الغالبية الساحقة من الوثائق المتعلقة ببرامج الجمع المتنوعة تذكر اشـتراك وحدات اسـتخبارية أخرى، ومنهـا هـذه الوثيقـة الصـادرة عن وحدة SSO التابعة لـ NSA، التي تعلن بفرح أن «برنامج PRISM رياضة جماعية!»:

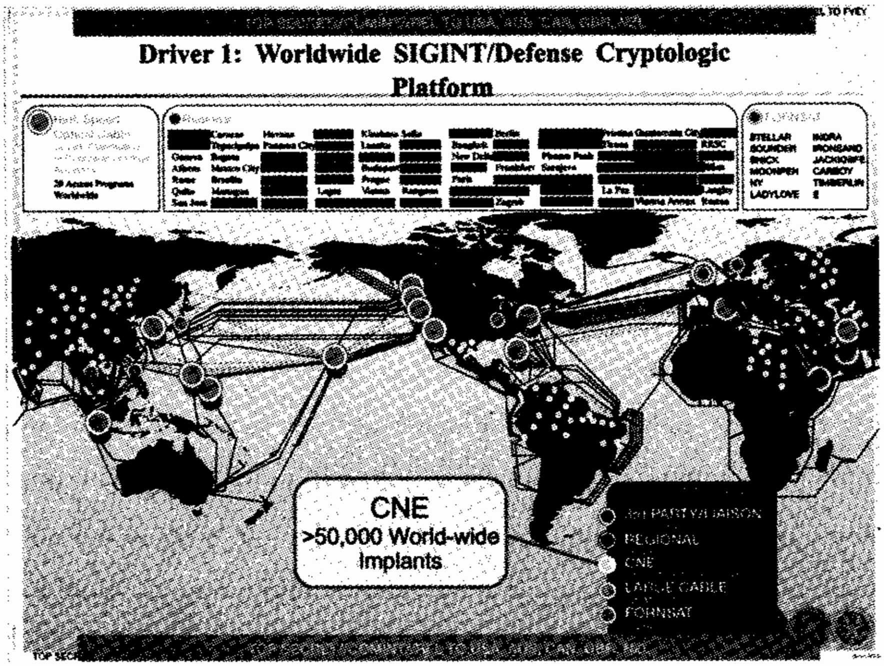
(TS//SI//NF) توسيع مشاركة PRISM مع FBI وCIA

من قبل (الاسم محجوب) في 2012-08-31 0947

(TS//SI//NF) لقد وسَّعت عمليات الموارد الخاصة (SSO) مؤخراً المشاركة مع مكتب التحقيق الفدرالي (FBI) ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بشأن عمليات PRISM من خلال مشروعين. عبر هذه الجهود، أنشأت SSO بيئة من المشاركة والعمل الجماعي في المجتمع الاستخباري حول عمليات PRISM. أولاً، حلَّ فريق PRINTAURA التابع لوحدة SSO مشكلة مديرية استخبارات الاتصالات (SID) من خلال كتابة برنامج سيجمع بشكل أوتوماتيكي لائحة المحدِّدات المرسلة إلى PRISM كل أسبوعين من أجل تقديمها لـ FBI وCIA. يسمح هذا الأمر للشركاء برؤية أي المحددات التي أرسلتها NSA إلى PRISM. باستطاعة الـ FBI وCIA أن يطلبا نسخة عن عملية الجمع التي أنجزها PRISM من أي محدِّد، وفقاً لما يسمح به قانون التعديلات على قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) الصادر في العام 2008. قبل عمل PRINTAURA، كانت SID تزوِّد الـ FBI وCIA بلوائح ناقصة وغير دقيقة؛ الأمر الذي منع شركاءنا من الاستفادة بشكل كامل من برنامج PRISM. تطوَّع PRINTAURA بجمع البيانات التفصيلية من كل محدِّد من مواقع عديدة، ثم تجميعها في شكل قابل للاستخدام. في المشروع الثاني، بدأ مدير برنامج مهمة PRISM (MPM) مؤخراً بإرسال إرشادات PRISM وأخبارها العملياتية إلى الـ FBI وCIA كي يتمكَّن محللوهما من البحث في نظام PRISM بصورة صحيحة، وإدراك الانقطاعات والتغييرات، وتحسين استخدامهم لبرنامج PRISM. لقد عقد MPM اتفاقاً مع فريق تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية FAA التابع لمديرية استخبارات الاتصالات (SID) يقضي بمشاركة هذه المعلومات أسبوعياً؛ الأمر الذي نال القبول والاستحسان. لقد أكَّد هذان النشاطان على أن PRISM رياضة جماعية!

إن الجمع «ضد التيار» (من كابلات الألياف البصرية) والجمع المباشر من مخدِّمات شركات الإنترنت (أي الذي يقوم به برنامج PRISM) مسؤولان عن معظم السجلات المجمَّعة من قبل NSA. وإضافة إلى هذه المراقبة واسعة النطاق، تنفذ NSA أيضاً ما تدعوه استغلال شبكة الكمبيوتر (CNE)، وذلك بوضع برامج ضارة (malware) في حواسيب شخصية بغية مراقبة مستخدميها. عندما تنجح NSA بزرع مثل هذه البرامج تصبح قادرة - بحسب اصطلاح الوكالة - على «امتلاك» الكمبيوتر: أي رؤية كل مفتاح يُنقَر وكل شاشة تُرى. إن القسم المسؤول عن هذا العمل - قسم الوصول المخصَّص (TAO) - يمثِّل عملياً وحدة القرصنة الخاصة في NSA.

تشير إحدى الوثائق إلى نجاح NSA في اختراق ما لا يقل عن خمسين ألف حاسوب شخصي بواسطة نوع من البرامج الضارة يُدعى «Quantom Insertion». وتُظهر إحدى الخرائط الأماكن التي أُنجزت فيها هذه العمليات وعدد الإدخالات الناجحة:



بالاستناد إلى وثائق سنودن، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن NSA – في حقيقة الأمر – زرعت هذا البرنامج بالتحديد في «ما يقرب من 100,000 كمبيوتر حول العالم». ورغم أن البرنامج الضار يُنصَّب في العادة من خلال «امتلاك القدرة على الوصول إلى شبكات الحاسوب، إلا أن NSA تستفيد على نحو متزايد من تقنية سرية تمكِّنها من الدخول وتغيير البيانات في الحواسيب حتى لو لم تكن موصولة بالإنترنت.

إضافة إلى تعاونها مع شركات اتصالات وشركات إنترنت طيِّعة، تتعاون NSA أيضاً مع حكومات أجنبية لبناء نظام مراقبتها بعيد المدى. بصورة عامة،

تملك NSA ثلاثة مستويات مختلفة من العلاقات المتصلة بالمراقبة. الصف الأول هو مجموعة العيون الخمس، حيث تتجسس NSA بالتعاون مع تلك الدول، .وفي حالات نادرة تتجسس عليها، ما لم يُطلَب منها ذلك من قبل مسؤولي تلك الدول أنفسهم. والصف الثاني يتعلق بدول تتعاون NSA معها في مشاريع مراقبة محددة، وفي الوقت نفسه تتجسس عليها على نطاق واسع. ويتألف الصف الثالث من دول تتجسس عليها الولايات المتحدة بشكل روتيني، لكنها لا تتعاون معها أبداً تقريباً.

وضمن مجموعة العيون الخمس، يُعتبَر مركز الاتصالات الحكومية البريطاني (GCHQ) الحليف الأقرب لوكالة الأمن القومي. ذكرت صحيفة الغارديان، استناداً إلى وثائق سنودن، أن «الحكومة الأميركية دفعت ما لا يقل عن 100 مليون جنيه إسترليني إلى وكالة التجسس البريطانية GCHQ خلال السنوات الثلاث الماضية من أجل تأمين الوصول إلى والتأثير على برامج جمع المعلومات في بريطانيا». وكانت هذه الدفعات نوعاً من الحافز لـ GCHQ كي تدعم أجندة NSA في ما يتعلق بالمراقبة. وفي هذا الخصوص، تقول مذكرة استراتيجية سرية من GCHQ: «يجب أن تقوم GCHQ بنصيبها من العمل، وأن تُرَى بأنها تفعل ذلك».

يتشارك أعضاء العيون الخمس معظم أنشطتهم المتصلة بالمراقبة ويلتقون في كل عام في مؤتمر تطوير الاتصالات (SD)، حيث يتباهون بتوسعهم ونجاحهم في العام السابق. قال المدير المساعد السابق في NSA، جون إنغليس، عن حلف العيون الخمس إنه «يمارس الاستخبارات في نواح كثيرة بطريقة مشتركة؛ بشكل أساسي يتأكد من أننا نرفع قدرات بعضنا بعضاً من أجل المنفعة المشتركة».

إن الكثير من أشد برامج المراقبة انتهاكاً للخصوصية يُنفَّذ من قبل شركاء العيون الخمس، وGCHQ مسؤولة عن عدد كبير من هذه البرامج. ومن أبرزها تعاون الوكالة البريطانية مع NSA لكسر تقنيات التشفير الشائعة المستخدمة لحماية الأنشطة الشخصية على الإنترنت، مثل التعاملات المصرفية واسترداد السجلات

الطبية. إن نجاح الوكالتين في إنشاء إمكانية وصول سرية إلى أنظمة التشفير هذه لم يسمح لهما باستراق النظر إلى تعاملات الناس الخاصة فحسب، بل أضعف الأنظمة للجميع أيضاً فجعلها أكثر عرضة لاختراقات قراصنة الإنترنت الأشرار والأجهزة الاستخبارية الأجنبية الأخرى.

وقامت GCHQ أيضاً باعتراض واسع النطاق لبيانات الاتصالات من كابلات الألياف البصرية تحت الماء حول العالم. فبواسطة برنامج يُدعى Tempora، طوّرت GCHQ «القدرة على مراقبة كميات ضخمة من البيانات المأخوذة من كابلات الألياف البصرية لمدة تصل إلى 30 يوماً وتخزينها كي يكون بالإمكان فحصها وتحليلها»، بحسب صحيفة الغارديان، «وبالتالي فإن GCHQ وNSA قادرتان على الوصول إلى كميات هائلة من الاتصالات التي تجري بين أناس أبرياء تماماً ومعالجتها». وتشمل البيانات المعترَضة جميع أشكال الأنشطة التي تجري على الإنترنت، بما في ذلك «تسجيلات الاتصالات الهاتفية، ومحتوى الرسائل الإلكترونية، والمعلومات المكتوبة في فيسبوك، وتاريخ دخول أي مستخدم إنترنت إلى مواقع الشبكة».

إن أنشطة المراقبة التي تقوم بها GCHQ لا تقل شموليةً -وبعداً عن المحاسبة- عن أنشطة NSA. كتبت الغارديان:

> إن الدرجة الكبيرة لطموح الوكالة تنعكس في عناوين مكوّنيها الأساسيين: السيطرة على الإنترنت واستغلال الاتصالات العالمية، بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من حركة الإنترنت والهاتف. وهذا كله يجري من دون أي شكل من أشكال العلم والجدل الشعبيين.

وكندا أيضاً شريك نشط جداً مع NSA وقوةُ مراقبةٍ فاعلة بحد ذاتها. ففي مؤتمر تطوير الاتصالات في 2012، تباهت مؤسسة خدمات الاتصالات الكندية (CSEC) باستهدافها وزارة الطاقة والمناجم البرازيلية، المؤسسة التي تنظم الصناعة التي تشكل أهمية عظمى بالنسبة للشركات الكندية:

AND THEY SAID TO THE TITANS: « WATCH OUT OLYMPIANS IN THE HOUSE! »

CSEC - Advanced Network Tradecraft

SD Conference June 2012

Overall Classification: TOP SECRET//SI

OLYMPIA & THE CASE STUDY



CSEC's Network Knowledge Engine

Various data sources
Chained enrichments
Automated analysis

Brazilian Ministry of Mines and Energy (MME)

New target to develop
Limited access/target knowledge

TOP SECRET // SI

هنالـك أدلـة على التعاون الواسـع بين مؤسسـة خدمات الاتصـالات الكندية (CSEC) ووكالة الأمن القومي (NSA)، منها جهود كندا لإنشـاء مواقع تجســس لمراقبة الاتصالات حول العالم بناءً على طلب من، ولمصلحة، NSA، والتجسس على شركاء تجاريين مستهدفين من قبل الوكالة الأميركية.

3 April 2013

وكالة الأمن القومي/
خدمة الأمن المركزي
ورقة معلومات

الموضوع: العلاقة الاستخبارية لـ **NSA** مع مؤسسة خدمات الاتصالات الكندية (**CSEC**)

ما تقدمه NSA للشريك:

تتعاون NSA وCSEC في استهداف ما يقرب من 20 بلداً فائق الأهمية.... تقدم NSA التطورات التقنية، والقدرات التشفيرية، والبرامج والمصادر المتعلقة بالجمع التقني، وجهود المعالجة والتحليل، والإمكانيات الاستخبارية. يغطي التبادل الاستخباري مع CSEC أهدافاً محلية وأجنبية في شتى أنحاء العالم. لا تُخصَّص أموال من برنامج التشفير المدمج (CCP) لـ CSEC، لكن NSA تدفع أحياناً تكاليف البحث والتطوير وتكاليف تقنية لمشاريع مشتركة مع CSEC.

ما يقدمه الشريك لـ NSA:

تقدِّم CSEC مصادر متقدمة للجمع والمعالجة والتحليل، وقد فتحت مواقع سرية بناء على طلب من NSA. تشارك NSA CSEC إمكانية وصولها الفريدة إلى مناطق جغرافية غير متاحة لـ NSA... وتقدم منتجات تشفيرية، وأساليب لفك التشفير، وتقنيات، وبرامج. لقد زادت CSEC استثمارها في مشاريع بحث وتطوير ذات أهمية مشتركة.

إن علاقة العيون الخمس وثيقة جداً لدرجة أن الحكومات الأعضاء في الحلف تضـع رغبـات NSA فـوق خصوصية مواطنيها أنفسـهم. على سـبيل المثال، كتبت الغارديان حول مذكرة من العام 2007 تصف اتفاقاً «يسمح للوكالة بإزالة القناع عن والاحتفاظ ببيانات شخصية حول بريطانيين كانت ممنوعة في السابق». وإضافة إلى

ذلك، غُيِّرت القواعد في 2007 «للسماح لـ NSA بتحليل أرقام الهواتف الخلوية والفاكسات، والعناوين الرقمية لحواسيب أي مواطن بريطاني تُجمَع بواسطة نظامها الأمني، وبالاحتفاظ بها».

وفـي خطـوة أبعـد مـن ذلك، طلبت الحكومة الأسـترالية في 2011 من NSA «توسـيع» شـراكتهما عبر تعريض مواطنين أسـتراليين لدرجة أكبر من المراقبة. ففي رسالة مؤرخة في 21 شباط، زعم المدير المساعد المؤقت لمديرية اتصالات الدفاع (DSD) في أسـتراليا لمديرية اسـتخبارات الاتصالات (SID) بأن أسـتراليا «تواجه الآن تهديداً شريراً وهادفاً من متطرفين محليين نشطين في الخارج وضمن أستراليا معاً». وطالب بزيادة المراقبة على اتصالات مواطنين أسـتراليين تعتبرهم حكومتهم مثيرين للريبة:

رغم أننا بذلنا جهداً تحليلياً وجمْعياً كبيراً خاصاً بنا لإيجاد هذه الاتصالات واستغلالها، إلا أن الصعوبات التي نواجهها في امتلاك قدرة وصول منتظمة وموثوقة إلى هذه الاتصالات تؤثر على قدرتنا على اكتشاف أعمال الإرهابيين ومنعها، وتقلل قدرتنا على حماية حياة المواطنين الأستراليين ومواطنين أصدقائنا وحلفائنا المقرَّبين وأمنهم.
لقد تمتعنا بشراكة طويلة ومنتجة للغاية مع NSA في امتلاك إمكانية الوصول إلى بيانات الجمع المخوَّلة قانونياً في الولايات المتحدة ضد أهدافنا من الإرهابيين في إندونيسيا الذين يشكلون أهمية فائقة بالنسبة إلينا. كانت إمكانية الوصول هذه جوهرية بالنسبة لجهود DSD لتعطيل القدرات العملياتية للإرهابيين في منطقتنا واحتوائها. وخير تأكيد على ذلك عملية القبض الحديثة على مفجِّر بالي، عمر باتك.
سوف نرحِّب بشدة بتوسيع هذه الشراكة مع NSA لتغطية العدد المتزايد من الأستراليين المتورطين في أنشطة متطرفة دولية؛ ولا سيما الأستراليون المنخرطون مع تنظيم القاعدة.

إضافة إلى شركاء العيون الخمس، يتمثل مستوى التعاون التالي لـ NSA في حلفائها المنتمين للصف B، أي الدول التي تتعاون بشكل محدود مع الوكالة لكنها مستهدفة أيضاً من قبل الوكالة لمراقبة واسعة وغير مطلوبة. وتحدد NSA بوضوح هذين المستويين من التحالف كما تُظهر الوثيقة التالية:

CONFIDENTIAL//NOFORN//20291123

TIER A **Comprehensive Cooperation**	Australia Canada New Zealand United Kingdom
TIER B **Focused Cooperation**	Austria Belgium Czech Republic Denmark Germany Greece Hungary Iceland Italy Japan Luxemberg Netherlands Norway Poland Portugal South Korea Spain Sweden Switzerland Turkey

باستخدام أوصاف مختلفة (مشيرة إلى الصف B باسم أطراف ثالثة)، تُظهر وثيقة أحدث من NSA – من «معاينة الشركاء الأجانب» للسنة المالية 2013 – قائمة موسَّعة من الشركاء تتضمن منظمات دولية كالناتو:

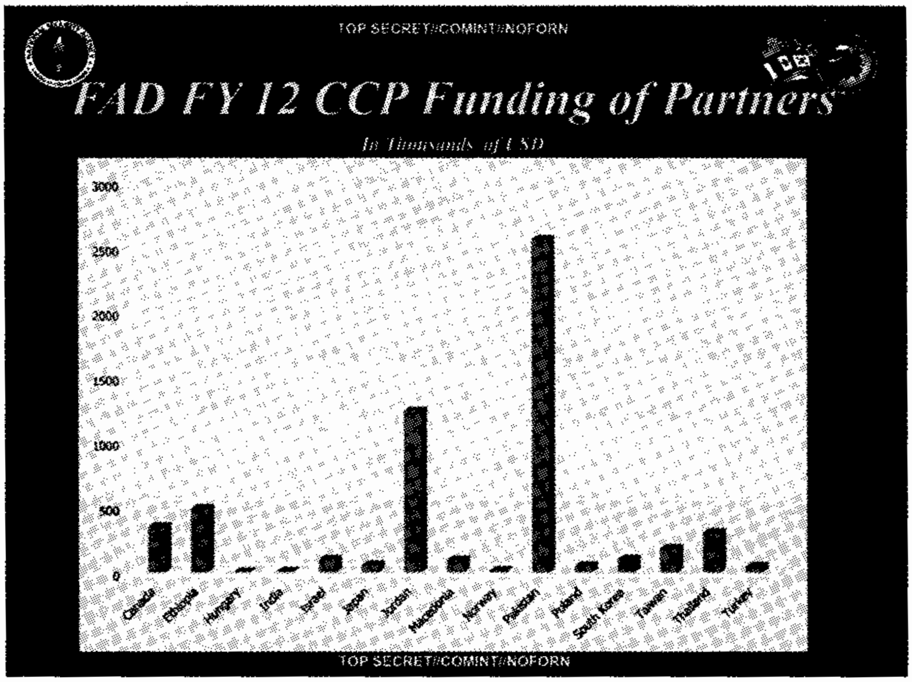
TOP SECRET//COMINT//REL USA, AUS, CAN, GBR, NZL

Approved SIGINT Partners

Second Parties	Third Parties		
Australia Canada New Zealand United Kingdom	Algeria Austria Belgium Croatia Czech Republic Denmark Ethiopia Finland France Germany Greece Hungary India	Israel Italy Japan Jordan Korea Macedonia Netherlands Norway Pakistan Poland Romania Saudi Arabia Singapore	Spain Sweden Taiwan Thailand Tunisia Turkey UAE
Coalitions/Multi-lats AFSC NATO SSEUR SSPAC			

TOP SECRET//COMINT//REL USA, AUS, CAN, GBR, NZL

كما هو الحال مع GCHQ، غالباً ما تحافظ NSA على هذه الشراكات بواسطة دفع أموال لشريكها من أجل تطوير تقنيات معينة والاشتراك في المراقبة، وبذلك يمكنها توجيه طريقة تنفيذ التجسس. تكشف «معاينة الشركاء الأجانب» للسنة المالية 2012 دولاً كثيرة تلقّت مثل هذه الأموال، بما فيها كندا وإسرائيل واليابان والأردن وباكستان وتايوان وتايلند.



وبصورة خاصة، ترتبط NSA بعلاقة مراقبة مع إسرائيل غالباً ما تستلزم تعاوناً وثيقاً يماثل علاقة العيون الخمس، إن لم يكن أقرب في بعض الأحيان. تبيّن مذكرة تفاهم بين NSA وجهاز الاستخبارات الإسرائيلي بالتفصيل كيف تتخذ الولايات المتحدة خطوة غير عادية تتمثل بمشاركة إسرائيل، على نحو روتيني، معلومات خامًا تحوي اتصالات مواطنين أميركيين. ومن بين البيانات المقدمة لإسرائيل سجلات، ورسائل فاكس، ورسائل تلكس، ورسائل صوتية، وبيانات تفصيلية، ومحتوى معلومات الشبكة الرقمية، من دون معالجة وتقليص (minimization)».

إن ما يجعل هذه المشاركة شنيعة على نحو خاص هو أن المادة تُرسَل إلى إسرائيل من دون إخضاعها إلى عملية «التقليص» المطلوبة قانونياً. والمقصود بإجراءات «التقليص» أنه عندما تجمع عمليات المراقبة العشوائية التي تنفذها NSA بيانات اتصالات لا تسمح حتى حدود NSA بالغة الاتساع لها بجمعها، يتوجَّب على الوكالة إتلاف هذه المعلومات في أسرع وقت ممكن وإيقاف توزيعها. وحسب نص القانون، فإن متطلبات التقليص تعاني مسبقاً من ثغرات كثيرة، منها استثناء «معلومات استخبارية أجنبية هامة» أو أي «أدلة على جريمة ما». ولكن، عندما يتعلق الأمر بتوزيع بيانات إلى إسرائيل، فإن NSA تتخلى عن هذه المتطلبات القانونية بأكملها.

تصرِّح المذكرة بصفاقة: «ترسل NSA بشكل روتيني إلى ISNU (الوحدة الوطنية الإسرائيلية لمعلومات الاتصالات) جمعاً مقلَّصاً وغير مقلَّص».

أشارت وثيقة من NSA، تسرد تاريخ التعاون الإسرائيلي، إلى «مسائل تتعلق بالثقة تدور حول عمليات إسرائيلية سابقة»، وعرَّفت إسرائيل بأنها واحدة من أنشط أجهزة الاستخبارات التي تعمل ضد الولايات المتحدة:

(TS//SI//REL) توجد أيضاً بضع مفاجآت... تستهدف فرنسا وزارة الدفاع الأميركية عبر جمع المعلومات التقنية، وإسرائيل أيضاً تستهدفنا. فمن جهة، إن الإسرائيليين شركاء جيدون على نحو استثنائي في جمع معلومات الاتصالات بالنسبة إلينا، لكنهم، من الجهة المقابلة، يستهدفوننا لمعرفة مواقفنا تجاه مشاكل الشرق الأوسط. لقد وضعهم أحد تقييمات الاستخبارات الوطنية (NIE) في المرتبة الثالثة بين أنشط أجهزة الاستخبارات المعادية للولايات المتحدة.

ونوَّه التقرير نفسه إلى أن المعلومات الواسعة التي تُقدَّم لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة لم تثمر إلا القليل في المقابل؛ رغم العلاقة الوطيدة التي تجمع بين وكالتي الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية، إذ كانت الاستخبارات الإسرائيلية مهتمة فقط بجمع البيانات التي تساعدها. وفقاً لـ NSA، كانت الشراكة مكيَّفة «بشكل كامل تقريباً» لتناسب احتياجات إسرائيل:

إن الموازنة المتساوية في تبادل معلومات الاتصالات بين الاحتياجات الأميركية والإسرائيلية شكلت تحدياً دائماً في العقد الأخير، فهي تميل بحدة لصالح المخاوف الأمنية الإسرائيلية. جاء 11/ 9 وانقضى، وعلاقة NSA – وهي ليست سوى علاقة طرف ثالث – مسيَّرة بشكل كامل تقريباً بواسطة احتياجات الشريك.

يتألف الصف الثالث – الذي يقع أسفل شركاء العيون الخمس ودول الصف الثاني مثل إسرائيل – من دول مستهدفة في أغلب الأحيان لكنها ليست شريكة في برامج التجسس الأميركية. ومع أن الصف الثالث يتضمن حكومات تُصنَّف كأعداء للولايات المتحدة مثل الصين وروسيا وإيران وفنزويلا وسوريا، إلا أنه يشمل أيضاً دولاً صديقة بشكل عام وأخرى محايدة؛ مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين وإندونيسيا وكينيا وجنوب أفريقيا.

عندما ظهرت كشوفات NSA لأول مرة، حاولت الحكومة الأميركية الدفاع عن أفعالها بالقول إن المواطنين الأميركيين – بخلاف المواطنين الأجانب – محميون من مراقبة NSA غير المفوَّضة قانونياً. ففي 18 حزيران 2013، قال الرئيس أوباما لتشارلي روز: «ما يمكنني قوله بوضوح هو أنك إذا كنت شخصاً أميركياً، فإن NSA لا تستطيع التنصُّت إلى مكالماتك الهاتفية... بموجب القانون وحسب القواعد، إلا إذا ذهبوا... إلى المحكمة، وحصلوا على تفويض قانوني، وبحثوا عن سبب محتمل؛ كما كان الحال على الدوام». وبطريقة مشابهة، قال رئيس لجنة الاستخبارات في الكونغرس، الجمهوري مايك روجرز، لمحطة CNN إن NSA «لا تتنصَّت على المكالمات الهاتفية للأميركيين. إذا كانت تفعل ذلك، فهذا غير قانوني. إنها تخالف القانون».

إنها طريقة دفاع غريبة بعض الشيء، إذ إنها تقول، فعلياً، لبقية العالم إن NSA تنتهك خصوصية غير الأميركيين. من الواضح أن حماية الخصوصية مخصصة للمواطنين الأميركيين فقط. أثارت هذه الرسالة سخطاً عالمياً عارماً؛

لدرجة أن المدير التنفيذي لشركة فيسبوك، مارك زاكربيرغ - رغم أنه ليس معروفاً بدفاعه الشديد عن الخصوصية - قال إن الحكومة الأميركية «أخطأت» في ردّها على فضيحة NSA، وذلك من خلال تعريض مصالح شركات الإنترنت الدولية للخطر: «قالت الحكومة لا تقلقوا، نحن لا نتجسس على أي أميركي. رائع، هذا مساعد حقاً للشركات التي تحاول العمل مع أناس حول العالم. شكراً للخروج وكشف الحقيقة علناً. أعتقد أن هذا كان سيئاً حقاً».

بعيداً عن كونها استراتيجية غريبة، فالادعاء بحد ذاته كاذب بوضوح. في الحقيقة، بعكس الإنكارات المتكررة للرئيس أوباما وكبار مسؤوليه، فإن NSA تعترض بصورة متواصلة اتصالات المواطنين الأميركيين، من دون أي تفويضات شخصية وأي «أسباب محتملة» لتبرير هذه المراقبة. وهذا لأن قانون FISA لعام 2008، كما ذكرنا سابقاً، يسمح لـ NSA بمراقبة محتوى اتصالات أي أميركي - من دون تفويض شخصي - طالما أن هذه الاتصالات تجري مع مواطن أجنبي مستهدف. تسمي NSA هذا الأمر جمعاً «عَرَضياً»، كما لو أنه حدث ثانوي أن تتجسس الوكالة على الأميركيين. بيد أن المضمون مخادع، كما يشرح جميل جيفر، المدير القانوني المساعد لاتحاد الحريات المدنية الأميركية:

> غالباً ما تقول الحكومة إن هذه المراقبة لاتصالات الأميركيين «عرضية»، الأمر الذي يجعلها تبدو وكأن مراقبة NSA للمكالمات الهاتفية للأميركيين وإيميلاتهم غير مقصودة، بل ومعيبة، من وجهة نظر الحكومة.
>
> ولكن، عندما طلب مسؤولو إدارة بوش من الكونغرس منحهم هذه القدرة الجديدة على المراقبة، قالوا بوضوح تام إن اتصالات الأميركيين هي الاتصالات الأشد أهمية بالنسبة إليهم. راجع، على سبيل المثال، جلسة استماع FISA من أجل القرن الحادي والعشرين أمام لجنة مجلس الشيوخ. في الاجتماع القضائي التاسع بعد المائة في 2006، كانت هذه الاتصالات بالتحديد (وفق تصريح لمايكل هايدن) «التي يكون أحد طرفيها في الولايات المتحدة» هي الاتصالات «الأشد أهمية بالنسبة إلينا».

> كان الهدف الأساسي لقانون 2008 هو تمكين الحكومة من جمع الاتصالات الدولية للأميركيين، وجمع هذه الاتصالات من دون الإشارة إلى ما إذا كان أي من المتصلين يقوم بشيء غير قانوني أم لا. وجزء كبير من دفاع الحكومة كان يهدف للتعمية على هذه الحقيقة، لكنها حقيقة جوهرية: إن الحكومة لا تحتاج «لاستهداف» الأميركيين لجمع كميات هائلة من اتصالاتهم.

ويوافق البروفيسور في كلية الحقوق في جامعة ييل، جاك بالكين، على أن قانون FISA لعام 2008 منح الرئيس، فعلياً، صلاحية إدارة برنامج «شبيه من حيث النتيجة ببرنامج المراقبة غير المفوَّضة قانونياً» الذي نُفِّذ سراً من قبل جورج بوش. «هذه ستتضمن حتماً الكثير من الاتصالات الهاتفية لأميركيين قد لا يملكون أي صلة على الإطلاق بالإرهاب أو القاعدة».

وما يكذِّب تأكيدات أوباما أيضاً الموقف الطيّع لمحكمة FISA التي تمنح الموافقة تقريباً لكل طلب مراقبة تقدِّمه NSA. كثيراً ما يشير المدافعون عن NSA إلى إجراءات محكمة FISA كدليل على أن الوكالة خاضعة لإشراف حقيقي، بيد أن المحكمة لم تُنشأ لتكون رقيباً حقيقياً على سلطة الحكومة، وإنما كإجراء تجميلي بمظهر إصلاحي لتهدئة غضب الشعب من انتهاكات المراقبة التي كُشفت في السبعينيات.

إن عدم فائدة هذه المؤسسة كأداة رقابية حقيقية على انتهاكات المراقبة واضح تماماً لأن محكمة FISA تفتقر للحد الأدنى من الخواص التي تميِّز أي نظام قضائي يفهمه الأميركيون. إنها تلتقي بسرية كاملة، ولا يُسمَح إلا لطرف واحد -الحكومة- بحضور جلسات الاستماع وتقديم قضيته؛ وقرارات المحكمة تُعتبَر بشكل تلقائي «فائقة السرية». إضافة إلى ذلك - وعلى نحو موحٍ - ظلت محكمة FISA لسنوات موجودة في وزارة العدل، ما يوضِّح دورها كجزء من السلطة التنفيذية وليس كسلطة قضائية مستقلة تنفذ رقابة حقيقية.

وكانت النتائج مطابقة لما يمكن أن يتوقّعه المرء: لم ترفض المحكمة بشكل شبه مطلق طلبات محددة من NSA لاستهداف أميركيين بالمراقبة. فخلال سنواتها

الإحـدى والعشـرين الأولـى، مـن 1978 إلى 2002، لم ترفـض المحكمة أي طلب قدَّمته الحكومة، في حين أنها وافقت على آلاف الطلبات. وفي العقد التالي، حتى العـام 2012 ضمنـاً، رفضـت المحكمة أحد عشـر طلباً فقط من الحكومة. وبشـكل إجمالي، قبلت المحكمة أكثر من عشرين ألف طلب.

تتطلـب إحـدى فقـرات قانـون FISA لعـام 2008 من السـلطة التنفيذية إبلاغ الكونغرس سـنوياً بعدد طلبات التنصُت التي تلقتها المحكمة ثم وافقت عليها، أو عدَّلتها، أو رفضتها. يُظهر الكشف الذي قدمته المحكمة في العام 2012 أنها وافقت علـى جميـع طلبـات المراقبـة الإلكترونية البالغ عددها 1,788، في حين أنها عدَّلت -أي ضيّقت نطاق الطلب- 40 طلباً فقط، أي أقل من 3 بالمائة.

طلبات قُدِّمت إلى محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية خلال العام 2012

(الفقرة 107 من القانون، 50 U.S.C. & 1807)

خلال العام 2012، قدمت الحكومة 1,856 طلباً لمحكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية («FISC») لمنح الإذن بإجراء مراقبة إلكترونية و/أو إجراءات تفتيش فيزيائية لأهداف تتعلق باستخبارات أجنبية. تتضمن الطلبات الـ 1,856 طلبات قُدِّمت فقط من أجل المراقبة الإلكترونية، وطلبات قُدمت فقط للتفتيش الفيزيائي، وطلبات مشتركة من أجل المراقبة الإلكترونية والتفتيش الفيزيائي. تضمَّنت هذه الطلبات 1,789 طلباً لمنح الإذن بإجراء مراقبة إلكترونية.

من هذه الطلبات البالغ عددها 1,789، سُحب طلب واحد من الحكومة. لم ترفض محكمة FISC أي طلب كلياً أو جزئياً.

والأمـر ذاتـه ينطبـق إلـى حد كبير على العـام 2011، عندما أبلغت NSA عن 1,676 طلبـاً قُدّمـت إلـى محكمة FISA، و«لم ترفض [المحكمة] أي طلب كلياً أو جزئياً»، لكنها عدَّلت 30 طلباً منها.

ويتجلّى انصياع المحكمة لـ NSA من خلال إحصاءات أخرى أيضاً. إليكم على سـبيل المثال، رد فعل محكمة FISA خلال السـنوات السـت السـابقة على طلبـات متنوعـة قدّمتهـا NSA بموجـب القانـون الوطنـي من أجـل الحصول على سجلات شخصية -هاتفية أو مالية أو طبية- لمواطنين أميركيين:

Gov't surveillance requests to FISA court

Year	Number of business records requests made by U.S. Gov't	Number of requests rejected by FISA court
2005	155	0
2006	43	0
2007	17	0
2008	13	0
2009	21	0
2010	96	0
2011	205	0

[Source: Documents released by ODNI, 18/Nov/2013]

هناك طبقة أخرى من الرقابة على NSA تؤمّنها ظاهرياً اللجنتان الاستخباريتان البرلمانيتان اللتان أُنشئتا أيضاً بعد فضائح المراقبة في السبعينيات، بيد أنهما أشد خنوعاً من محكمة FISA. ففي حين يُفترَض بهاتين اللجنتين أن تنفذا «إشرافاً تشريعياً يقظاً» على ما يُدعى بالمجتمع الاستخباري، نجد أنهما مرؤوستان حالياً من قبل أشد الموالين لـ NSA إخلاصاً في واشنطن: الديمقراطية دايان فينستين في مجلس الشيوخ والجمهوري مايك روجرز في الكونغرس. بدلاً من تقديم أي نوع من المراقبة المعادية لعمليات NSA، توجد لجنتا فينستين وروجرز بشكل أساسي للدفاع عن - وتبرير - كل ما تقوم به NSA.

بحسب تعبير رايان ليزا من صحيفة نيويوركر، في مقاله الذي نُشر في كانون الأول 2013، غالباً ما تعامل لجنة مجلس الشيوخ «كبار مسؤولي الاستخبارات مثل نجوم السينما». لقد صُدم مراقبو جلسات استماع اللجنة حول أنشطة NSA من طريقة استجواب السيناتورات لمسؤولي NSA الذين مثلوا أمامهم، إذ لم تكن «الأسئلة» بشكل عام تتضمن شيئاً أكثر من مونولوجات طويلة من قبل السيناتورات حول ذكرياتهم عن هجوم 9/11 وحول ضرورة الحيلولة دون حدوث هجمات

شبيهة في المستقبل. لقد فوّت أعضاء اللجنة الفرصة لاستجواب أولئك المسؤولين والقيام بمسؤولياتهم المتعلقة بالمراقبة والإشراف، وراحوا بدلاً من ذلك يدافعون عن NSA. كان المشهد يصوِّر بشكل مثالي الوظيفة الحقيقية للجان الاستخبارية في العقد الماضي.

بل إن رؤساء اللجان البرلمانية كانوا يدافعون في بعض الأحيان عن NSA بضراوة أكبر من مسؤولي الوكالة أنفسهم. في آب 2013، اتصل بي عضوان في الكونغرس - الديمقراطي ألان جريسون من فلوريدا، والجمهوري مورغان جريفيث من فيرجينيا - كلٌّ على حدة، ليخبراني بأن لجنة الاستخبارات المنتخبة الدائمة في الكونغرس كانت تمنعهما وغيرهما من الأعضاء، من الوصول إلى المعلومات الأساسية حول NSA. لقد أعطياني رسائل كتباها كلاهما إلى مساعدي رئيس اللجنة، روجرز، يطلبان فيها معلومات حول برامج NSA التي كانت تتحدث عنها وسائل الإعلام. لكنّ هذه الطلبات قوبلت بالرفض مرة بعد مرة.

بعد التقارير التي نشرناها حول سنودن، بدأ عدد من أعضاء مجلس الشيوخ من كلا الحزبين - كانوا منذ مدة طويلة يشعرون بالقلق من انتهاكات المراقبة - بإعداد مشروع قانون يفرض حدوداً حقيقية على صلاحيات NSA. لكن هؤلاء الإصلاحيين، بقيادة السيناتور الديمقراطي رون وايدن من أوريغون، اصطدموا بعائق فوري تمثَّل في محاولات مضادة من قبل مناصري NSA في مجلس الشيوخ لكتابة مشروع قانون إصلاحي ظاهرياً لكنه في الواقع يحافظ على - بل ويعزز - صلاحيات NSA. وفي هذا الشأن، كتب ديف ويغل في مجلة سليت الإلكترونية (*Slate*) في تشرين الثاني:

> لم يكن منتقدو جمع NSA العشوائي للبيانات قلقين أبداً بشأن الجمود البرلماني. كانوا يتوقعون أن يخرج الكونغرس بشيء ما يبدو كإصلاح، لكنه في واقع الأمر ينظِّم ويبرِّر الممارسات التي كُشفت وشُهِّرَ بها. هذا ما كان يحدث على الدوام؛ كل تعديل أو إعادة تفويض للقانون الوطني الأميركي الصادر في العام 2001 كانت تفتح مزيداً من الأبواب الخلفية بدلاً من الجدران.

قال السيناتور عن ولاية أوريغون، رون وايدن، محذِّراً في الشهر الماضي: «سوف نواجه مجموعة مألوفة مكوَّنة من أعضاء متنفذين في قيادة الاستخبارات الحكومية، وحلفائهم في المؤسسات البحثية والأكاديمية [حرفياً]، ومسؤولين حكوميين متقاعدين، ومشرِّعين متعاطفين. وتؤكِّد حركتهم الأخيرة بأن أي إصلاحات تتعلق بالمراقبة لن تتجاوز القشرة الخارجية... إن حمايات الخصوصية التي لا تحمي الخصوصية فعلياً لا تستحق الورق الذي تُكتَب عليه».

ترأست مجموعة «الإصلاح المزيف» دايان فينستين، السيناتورة نفسها المسؤولة عن تنفيذ الرقابة على NSA. لطالما كانت فينستين مناصرة مخلصة لصناعة الأمن القومي الأميركية؛ من دعمها الشديد للحرب على العراق، إلى مساندتها الثابتة لبرامج NSA في حقبة بوش (وفي الوقت نفسه، يملك زوجها أسهماً كثيرة في عقود عسكرية متنوعة). من الواضح أنها كانت خياراً طبيعياً لترؤس لجنة تدَّعي تنفيذ رقابة على المجتمع الاستخباري في حين أنها تقوم بالوظيفة المعاكسة منذ سنوات.

وهكذا، رغم كل إنكارات الحكومة، فإن NSA لا تعاني من قيود هامة على من يمكنها التجسس عليه وكيف. وحتى عندما تكون هذه القيود موجودة اسمياً – عند استهداف مواطنين أميركيين بالمراقبة – فقد أصبحت العملية مجوَّفة إلى درجة بعيدة. وبذلك تكون NSA الوكالة المارقة الأشد نفوذاً: إنها مخوَّلة لفعل كل ما تريده مع قدر ضئيل جداً من السيطرة أو الشفافية أو المحاسبة.

بشكل شديد التعميم، تجمع NSA نوعين من المعلومات: المحتوى والبيانات التفصيلية. يشير مصطلح «المحتوى» هنا إلى الاستماع إلى المكالمات الهاتفية للناس أو قراءة إيميلاتهم وحوارتهم على الإنترنت، بالإضافة إلى معاينة نشاطاتهم على الإنترنت مثل تواريخ تصفُّحهم وعمليات البحث التي يقومون بها. أما «البيانات التفصيلية» فتتعلق بجمع بيانات حول تلك الاتصالات. وتشير NSA إليها بأنها «معلومات حول المحتوى (ولكنها ليست المحتوى نفسه)».

على سبيل المثال، تسجِّل البيانات التفصيلية حول رسالة إلكترونية من أرسل لمـن، ومتـى أُرسـل الإيميـل، وموقع الشـخص المرسِـل. أما بالنسـبة للاتصالات الهاتفيـة، فـإن المعلومـات تتضمن رقمي هاتـف المتصِّل والمتصَّل به، والمدة التي استغرقها حديثهما، وغالباً موقعيهما وأنواع الأجهزة التي استخدماها في الاتصال.

في الوثيقة التالية، تحدِّد NSA البيانات التفصيلية التي تصل إليها وتخزِّنها:

Communications Metadata Fields in ICREACH

(S//NF) NSA populates these fields in PROTON:

- Called & calling numbers, date, time & duration of call

(S//SI//REL) ICREACH users will see telephony metadata* in the following fields:

DATE & TIME
DURATION – Length of Call
CALLED NUMBER
CALLING NUMBER
CALLED FAX (CSI) – Called Subscriber ID
TRANSMITTING FAX (TSI) – Transmitting Subscriber ID
IMSI – International Mobile Subscriber Identifier
TMSI – Temporary Mobile Subscriber Identifier
IMEI – International Mobile Equipment Identifier
MSISDN – Mobile Subscriber Integrated Services Digital Network
MDN – Mobile Dialed Number
CLI – Call Line Identifier (Caller ID)
DSME – Destination Short Message Entity
OSME – Originating Short Message Entity
VLR – Visitor Location Register

SECRET//COMINT//NOFORN//20320108

تصـرُّ الحكومـة الأميركيـة علـى أن الكثيـر من المراقبة التي كشـفها أرشـيف سـنودن تتعلـق بجمـع «البيانات التفصيلية وليس المحتـوى»، في محاولة للقول إنّ هذا النوع من التجسس ليس انتهاكاً للخصوصية؛ أو على الأقل ليس بالدرجة نفسها كاعتراض المحتوى. لقد قالت دايان فينستين بوضوح في برنامج «USA Today» إن جمع البيانات التفصيلية للسـجلات الهاتفية لكل الأميركيين «ليس مراقبة» على الإطلاق لأنها «لا تجمع محتوى أي اتصال».

هـذه الحجـج المراوغـة تحجب حقيقة أن مراقبة البيانات التفصيلية يمكن أن

تكون على الأقل مساوية لاعتراض المحتوى من حيث درجة انتهاكهما للخصوصية، بـل إنهـا غالبـاً مـا تكون أشـد انتهاكاً. عندما تعرف الحكومة كل شـخص تتصل به وكل شخص يتصل بك، إضافة إلى مدة كل هذه الحوارات الهاتفية؛ وعندما يكون باسـتطاعتها جمع لائحة تحوي أسـماء كل من تراسـله بواسـطة البريد الإلكتروني، والمواقع التي أُرسـلت منها إيميلاتكم، فإنها بذلك تكون قادرة على رسـم صورة شـاملة حول حياتك، وعلاقاتك، وأنشـطتك؛ بما في ذلك بعض أشـد المعلومات المتعلقة بك خصوصيةً وحميميةً.

في شهادة قُدِّمت من قبل اتحاد الحريات المدنية الأميركية يتحدى فيها قانونية برنامج جمع البيانات التفصيلية، شـرح البروفيسـور في علم الحاسـوب والعلاقات العامـة فـي جامعـة برينسـتون، إدوارد فيلتـن، لماذا يمكن أن تكـون مراقبة البيانات التفصيلية أشد كشفاً:

> تأمّلوا المثال الافتراضي التالي: تتصل امرأة شابة بطبيبها النسائي، وبعد ذلك مباشـرةً تتصل بأمها، ثم برجل كانت تتحدث معه خلال الأشـهر القليلة السابقة، بشكل متكرر على الهاتف بعد الحادية عشرة ليلاً، ويلي ذلـك اتصـال مـع مركـز لتخطيط الأسـرة يؤمّن أيضاً عمليات إجهاض. تظهـر قصـة محتملـة قـد لا تكـون بهـذا القـدر مـن الوضـوح من خلال الاستماع إلى تسجيل لاتصال هاتفي واحد.

وحتـى بالنسـبة لاتصـال هاتفـي واحد، قد تكون البيانـات التفصيلية أكثر غنىً بالمعلومـات مـن محتـوى الاتصال. إن الاسـتماع إلى امرأة تتصـل بعيادة إجهاض قد لا يكشف شيئاً أكثر من كون شخص ما يثبّت موعداً مع مؤسسة عامة («مركز صحـي فـي الجانـب الشـرقي» أو «عيـادة الدكتور جونز»)، لكـن البيانات التفصيلية يمكن أن تكشـف أكثر من ذلك بكثير، مثل هوية الأشـخاص المتصَل بهم. والأمر نفسه ينطبق على الاتصال بخدمة تأمين مواعيد للعازبين، أو عيادة مختصة بالإدمان علـى المخـدرات، أو اختصاصـي بمـرض الإيدز، أو خط سـاخن حـول الانتحار. وبالطريقة نفسها، يمكن للبيانات التفصيلية أن تكشـف حواراً بين ناشط في حقوق

الإنسان ومخبر في نظام قمعي، أو مصدر موثوق يتصل بصحفي لكشف انتهاك من جهة رفيعة المستوى. وإذا كنت تتصل بشكل متكرر في الليل مع شخص ما ليس شريكك في الزواج، فإن البيانات التفصيلية ستكشف ذلك أيضاً. علاوة على ذلك، بوسع البيانات التفصيلية أن تسجِّل ليس فقط أسماء جميع الأشخاص الذين تتواصل معهم وعدد مرات اتصالك بهم، وإنما أيضاً جميع الأشخاص الذين يتواصل معهم أصدقاؤك ورفاقك، راسمةً صورة شاملة عن شبكة علاقاتك.

بل إن التنصُّت على المكالمات الهاتفية – وفقاً للبروفيسور فيلتن – يمكن أن يكون صعباً إلى حد كبير بسبب اختلافات اللغة، والأحاديث الملتوية، واستخدام اللغة العامية أو شيفرات مقصودة، وأشياء أخرى تشوِّش المعنى إما بشكل متعمّد أو غير متعمد. ويقول فيلتن أيضاً: «إن تحليل محتوى المكالمات الهاتفية بطريقة مؤتمتة أصعب بكثير بسبب طبيعتها غير المنظَّمة». أما البيانات التفصيلية فهي حسابية ودقيقة، وبالتالي تحليلها أسهل. وهي في الغالب – على حد تعبير فيلتن – «وكيل عن المحتوى»:

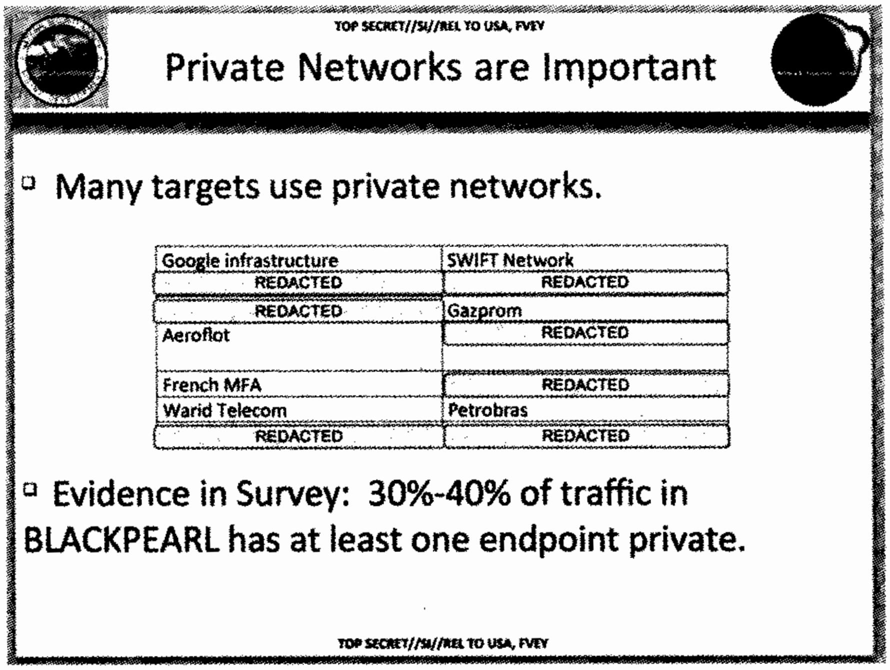
> باستطاعة البيانات التفصيلية الهاتفية... أن تكشف معلومات استثنائية حول عاداتنا وعلاقاتنا. يمكن أن تكشف نماذج الاتصالات متى نكون مستيقظين ومتى نكون نائمين، وتوجهاتنا الدينية؛ إذا كان شخص ما بشكل منتظم لا يجري أي اتصالات في أيام السبت، أو يجري عدداً كبيراً من الاتصالات في الكريسماس، وعاداتنا المتعلقة بالعمل، ومواهبنا الاجتماعية، وعدد أصدقائنا، وحتى انتماءاتنا المدنية والسياسية.

باختصار – يقول فيلتن – «إن الجمع الكمِّي لا يسمح للحكومة فقط بمعرفة معلومات حول عدد أكبر من الناس، وإنما يمكِّنها أيضاً من معرفة حقائق جديدة – كانت خاصة مسبقاً – لم يكن بإمكانها معرفتها ببساطة عبر جمع معلومات حول بضعة أشخاص محددين».

إن القلق بشأن الاستخدامات الكثيرة التي يمكن أن تجدها الحكومة لهذا النوع من المعلومات الحساسة مبرَّر على نحو خاص لأنه قد بات واضحاً

مسبقاً- بعكس المزاعم المتكررة للرئيس أوباما وNSA- أن عدداً كبيراً من أنشطة الوكالـة لا علاقـة لـه بجهود مكافحة الإرهاب أو حتى بالأمن القومي. فالكثير مما كشفه أرشيف سنودن يمكن وصفه بالتجسس الاقتصادي: تنصُّت واعتراض رسائل إلكترونية اسـتهدفا شـركة النفط البرازيلية العملاقة بتروبراس، ومؤتمرات اقتصادية فـي أميـركا اللاتينيـة، وشـركات طاقة في فنزويلا والمكسـيك، وتجسـس بواسـطة حلفاء NSA- بما في ذلك كندا والنرويج والسـويد- على وزارة الطاقة والمناجم وشركات الطاقة في عدة بلدان أخرى.

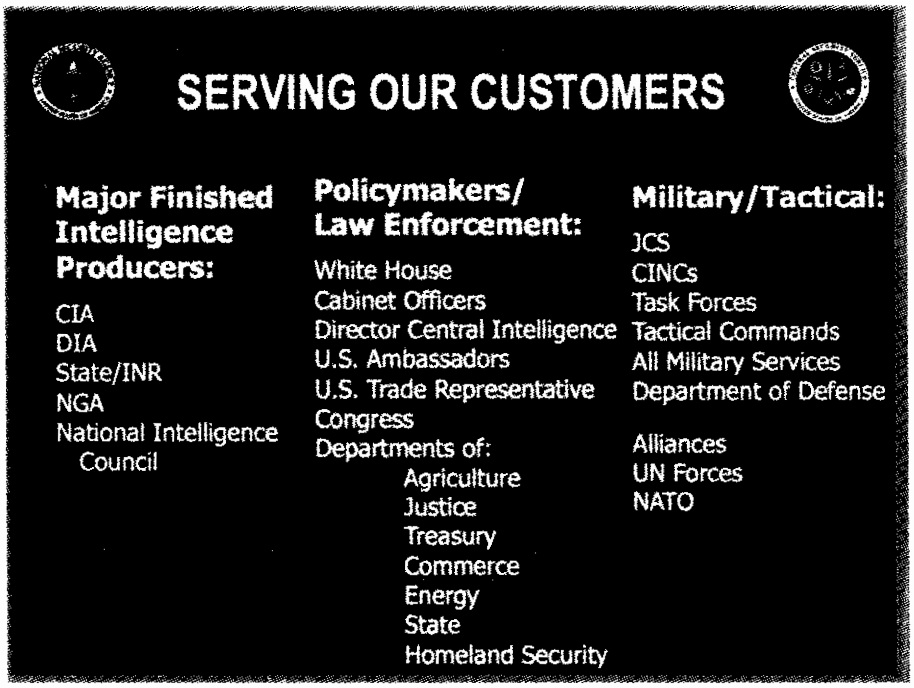
هناك وثيقة مميزة مقدَّمة من NSA وGCHQ تذكر بالتفصيل أهدافاً عديدة للمراقبة كانت بوضوح ذات طبيعة اقتصادية: بتروبراس، ونظام SWIFT المصرفي، وشركة النفط الروسية غازبروم، وشركة الطيران الروسية إيروفلوت.



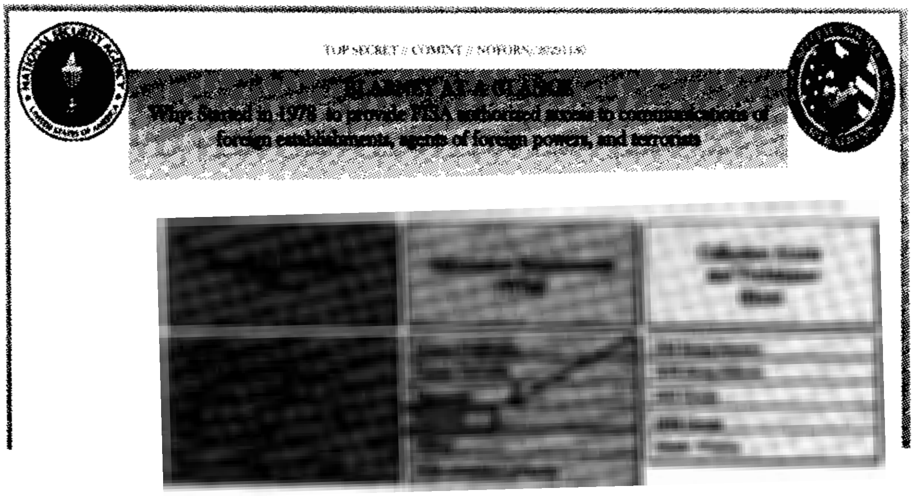
منذ سنوات وأوباما وكبار مسؤوليه ينتقدون الصين لاستخدامها قدراتها على المراقبة لأغراض اقتصادية ويصرّون في الوقت نفسـه على أن الولايات المتحدة

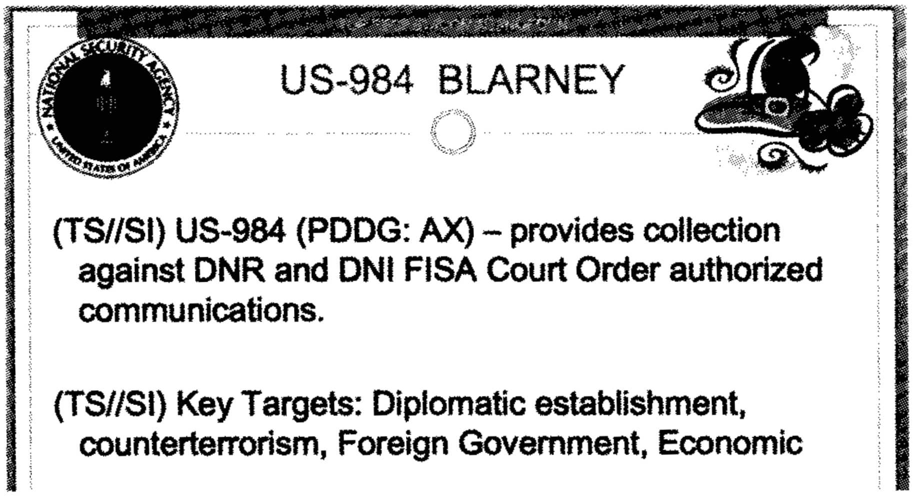
وحلفاءها لا يفعلون أي شيء من هذا القبيل. فقد نقلت صحيفة واشنطن بوست عن متحدث باسم NSA قوله إن وزارة الدفاع، التي تمثل الوكالة جزءاً منها، «تقوم بالفعل في استغلال شبكات حاسوبية»، لكنها «***لا*** تقوم بتجسس اقتصادي في أي مجال، بما في ذلك \الإنترنت» [النجوم التأكيدية في النص الأصلي].

إن التجسس الاقتصادي نفسه الذي أنكرته NSA تثبته وثائقها بالذات، فالوكالة تتصرف لمصلحة ما تسميهم «زبائنها»؛ قائمة تتضمن ليس فقط البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، والسي آي إيه، وإنما أيضاً بشكل أساسي مؤسسات اقتصادية مثل الممثلية التجارية الأميركية ووزارات الزراعة والتجارة والمالية:

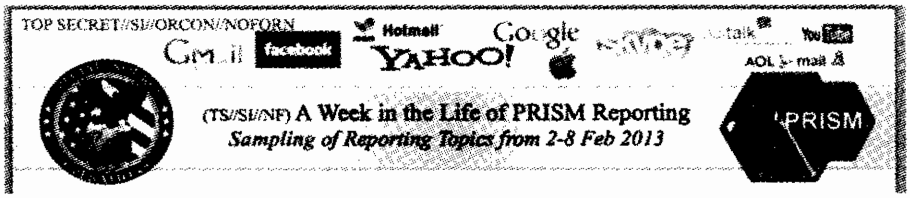


في وصفها لبرنامج BLARNEY، تعدِّد NSA أنواع المعلومات التي يُفترَض بها تقديمها لزبائنها، وتتضمن معلومات «ذات صلة بمكافحة الإرهاب» ومعلومات «دبلوماسية» و«اقتصادية»:





ويظهر دليل آخر على اهتمام NSA الاقتصادي في وثيقة من برنامج PRISM تبيِّن «عيِّنة» من «مواضيع الإبلاغ» لمدة أسبوع (2-8) من شباط 2013. وتتضمن لائحة أنواع المعلومات المجمَّعة من بلدان مختلفة بوضوح فئات اقتصادية ومالية، منها «الطاقة» و«التجارة» و«النفط»:



- Mexico
  - **Narcotics**
  - **Energy**
  - **Internal security**
  - **Political Affairs**
- Japan
  - **Trade**
  - **Israel**
- Venezuela
  - **Military procurement**
  - **Oil**

تصرّح مذكرة من العام 2006، صادرة عن مدير الإمكانيات العالمية لمهمة قضايا الأمن الدولية (ISA) في الوكالة، عن التجسس الاقتصادي والتجاري الذي تقوم به NSA – ضد دول مختلفة كبلجيكا واليابان والبرازيل وألمانيا – بمصطلحات صريحة:

(U) مهمة واشنطن NSA

(U) إقليمية

(TS//SI) إن ISI [مهمة قضايا الأمن الدولية] مسؤولة عن 13 دولة في ثلاث قارات. ثمة رابط هام يربط بين كل هذه الدول؛ وهو أهميتها بالنسبة للشؤون الاقتصادية والتجارية والدفاعية الأميركية. يركّز قسم أوروبا الغربية والشراكات الاستراتيجية بشكل رئيس على السياسة الخارجية والأنشطة التجارية لبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، إضافة إلى البرازيل واليابان والمكسيك.

(TS//SI) يقدِّم فرع الطاقة والموارد معلومات فريدة حول إنتاج الطاقة في دول رئيسة تؤثر على الاقتصاد العالمي وتطويرها. إن الدول المستهدفة بشكل رئيس في الوقت الحالي هي (الأسماء محجوبة). تضمَّنت التقارير مراقبة الاستثمار الدولي في قطاعات الطاقة في الدول المستهدفة، وترقيات حيازة البيانات والتحكم الإشرافي (SCADA)، والتصميمات التي تتم بمساعدة الكمبيوتر لمشاريع متوقعة تتعلق بالطاقة.

في سياق تقرير نشرته حول مجموعة من الوثائق المسرَّبة من قبل سنودن من

GCHQ، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن أهدافها غالباً ما تضمنت مؤسسات مالية و«رؤساء منظمات إغاثية دولية، وشركات طاقة أجنبية، ومسؤولاً في الاتحاد الأوروبي على صلة بنزاعات مع شركات تكنولوجية أميركية من أجل مقاومة للاحتكار». وأضافت الصحيفة أن الوكالتين الأميركية والبريطانية «راقبتا اتصالات مسؤولين رفيعي المستوى في الاتحاد الأوروبي، وقادة أجانب تضمنوا رؤساء دول أفريقية وأحياناً أفراد عائلاتهم، ومدراء الأمم المتحدة، ومنظمات إغاثية أخرى [مثل اليونيسيف]، ومسؤولين مشرفين على وزارتي الطاقة والمالية».

أما بالنسبة للأسباب الداعية للتجسس الاقتصادي فهي واضحة بما يكفي. فعندما تستخدم الولايات المتحدة NSA لمراقبة استراتيجيات التخطيط لدول أخرى خلال محادثات تجارية واقتصادية، فقد يعود ذلك بفائدة هائلة على الصناعة الأميركية. في العام 2009، على سبيل المثال، كتب مساعد وزير الخارجية توماس شانون رسالة إلى كيث ألكسندر يقدِّم فيها «امتنانه وتهنئته للدعم المذهل في معلومات الاتصالات» الذي تلقّته وزارة الخارجية في ما يتصل بالقمة الخامسة للأميركيتين، مؤتمر مخصص للتفاوض بشأن اتفاقيات اقتصادية. وقد نوَّه شانون في الرسالة بشكل خاص إلى أن المراقبة التي نفذتها NSA منحت الولايات المتحدة أفضليات تفاوضية على الأطراف الأخرى:

إن التقارير التي تزيد عن 100 التي تلقيناها من NSA منحتنا فهماً عميقاً لخطط المشاركين الآخرين في القمة ونواياهم، وحضَّرت دبلوماسيينا بشكل ممتاز لتقديم النصائح للرئيس أوباما والوزيرة كلينتون حول كيفية التعامل مع القضايا الخلافية؛ مثل كوبا، والتعامل مع نظراء متشددين؛ مثل الرئيس الفنزويلي تشافيز.

إن NSA مكرَّسة أيضاً، وبالدرجة نفسها، للتجسس الدبلوماسي؛ كما تبيِّن الوثائق التي تشير إلى «الشؤون السياسية». ومن الأمثلة الصارخة على ذلك وثيقة تُظهر كيف أن الوكالة استهدفت اثنين من قادة أميركا اللاتينية – ديلما روسيف رئيسة البرازيل؛ إلى جانب «مستشاريها الأساسيين»، وإنريكي بينيا نييتو الذي كان مرشحاً أساسياً لرئاسة المكسيك (ورئيسها الحالي)، إلى جانب «تسعة من أقرب رفاقه» - «بزيادة كبيرة» من المراقبة المنتهكة بشدة للخصوصية. بل إن الوثيقة تُظهر بعض الرسائل النصية المعترَضة التي أُرسلت واستُقبلت من قبل نييتو و«رفيق مقرَّب» منه:

TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, GBR, AUS, CAN, NZL

(U//FOUO) S2C42 surge effort

(U) Goal

(TS//SI//REL) An increased understanding of the communication methods and associated selectors of Brazilian President [redacted] and her key advisers.



TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, GBR, AUS, CAN, NZL

TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, GBR, AUS, CAN, NZL

(U//FOUO) S2C41 surge effort

(TS//SI//REL) NSA's Mexico Leadership Team (S2C41) conducted a two-week target development surge effort against one of Mexico's leading presidential candidates, Enrique Pena Nieto, and nine of his close associates. Nieto is considered by most political pundits to be the likely winner of the 2012 Mexican presidential elections which are to be held in July 2012. SATC leveraged graph analysis in the development surge's target development effort.



TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, GBR, AUS, CAN, NZL

TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, GBR, AUS, CAN, NZL

(U) Results

- (S//SI//REL)85489 Text messages

  Interesting Messages

[redacted]

- (TS//SI//REL) Number for Travel coordinator
- (TS//SI//REL) Jorge Corona – Close associate of Nieto

[redacted]

TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, GBR, AUS, CAN, NZL

TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, GBR, AUS, CAN, NZL

(U) Conclusion

- (S//REL) Contact graph-enhanced filtering is a simple yet effective technique, which may allow you to find previously unobtainable results and empower analytic discovery
- (TS//SI//REL) Teaming with S2C, SATC was able to successfully apply this technique against high-profile, OPSEC-savvy Brazilian and Mexican targets.

TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, GBR, AUS, CAN, NZL

بوسـع المـرء أن يخمّـن سـبب اسـتهداف رئيسَـي البرازيـل والمكسـيك من قبـل NSA، فالبلـدان غنيـان بالموارد النفطيـة، وكلاهما يملكان حضوراً مؤثراً في المنطقـة، ورغـم أنهمـا ليسـا عدوّين للولايـات المتحدة، إلا أنهما ليسـا أيضاً من أقـرب حلفـاء أميـركا ومن أكثرهـم مصدراً للثقة. وفي هذا الخصوص، تضع وثيقة تخطيط من NSA – بعنوان «تعريف التحديات: نزعات جيوسياسية من أجل 2014-2019» – كلاً مـن البرازيـل والمكسـيك تحت عنـوان فرعي «أصدقاء، أم أعداء، أم مشاكل؟» وتضم هذه القائمة أيضاً مصر والهند وإيران والصومال والسودان وتركيا واليمن.

على أي حال، إن الكشوفات المتعلقة بتجسس NSA على الزعماء الأجانب أقل أهمية من مراقبتها الجماعية غير المفوَّضة لمجموعات سكانية بأكملها، فالدول تتجسـس على رؤسـاء الدول الأخرى منذ قرون، بما فيها الدول الحليفة. هذا أمر عادي، رغم الضجة العارمة التي أعقبت –على سـبيل المثال- اكتشـاف أن NSA ظلت تتجســس لسـنوات على الهاتف الخلوي الشـخصي لمستشـارة ألمانيا أنجيلا ميركل.

ولكـن، عندمـا لا تثيـر الكشـوفات التي تثبت أن NSA كانت تتجســس على مئات الملايين من مواطني العديد من الدول أكثر من اعتراضات مكتومة من قياداتها السياسية، فهذا غير عادي بعض الشيء. ولم تتدفق عبارات الاستياء والغضب إلا عندما أدرك أولئك القادة بأنهم هم أيضاً – وليس مواطنوهم فقط – كانوا مستهدفين.

لكن الأشد غرابة وإثارة للانتباه من ذلك هو المدى البعيد الذي بلغته مراقبة NSA الدبلوماسـية. فإضافـة إلـى القـادة السياسـيين على سـبيل المثال، تجسسـت الولايات المتحدة أيضاً على نطاق واسـع على منظمات دولية مثل الأمم المتحدة من أجل كسب أفضلية دبلوماسية. ومن الأمثلة على ذلك، مذكرة نمطية من وحدة SSO، مؤرخة في نيسان 2013، تشير فيها إلى استخدام الوكالة لبرامجها من أجل الحصول على نقاط البحث التي سيناقشها الأمين العام للأمم المتحدة قبل اجتماعه مع الرئيس أوباما:

TOP SECRET//SI//NOFORN

(U) OPERATIONAL HIGHLIGHT

(TS//SI//NF) BLARNEY Team assists S2C52 analysts in implementing Xkeyscore fingerprints that yield access to U.N. Secretary General talking points prior to meeting with POTUS.

TOP SECRET//SI//NOFORN

وتتحدث وثائق أخرى بالتفصيل حول سوزان رايس، سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة حينئذ، ومستشارة الرئيس أوباما للأمن القومي حالياً، التي طالبت NSA بالتجسس على النقاشات الداخلية لممثلي دول أعضاء رئيسة من أجل معرفة استراتيجيات تفاوضهم. يصف تقرير لوحدة SSO، بتاريخ أيار 2010، بالتفصيل هذا الأمر في ما يتصل بقرار كان يُناقَش من قبل الأمم المتحدة حول فرض عقوبات جديدة على إيران:

(S//SI) يقدم فريق BLARNEY دعماً رائعاً لتمكين جمع معلومات حول مجلس الأمن في الأمم المتحدة

من قبل (الاسم محجوب) في 2010-05-29 1430

(TS//SI//NF) مع اقتراب تصويت الأمم المتحدة على عقوبات ضد إيران ووجود عدة دول ترفض اتخاذ قرار، اتصلت السفيرة رايس مع NSA لتطلب معلومات اتصالات حول تلك الدول كي تتمكن من تطوير استراتيجية. ومع الحاجة لإنجاز ذلك بسرعة وضمن صلاحياتنا القانونية، تحرَّك فريق BLARNEY بسرعة للعمل مع منظمات وشركاء لـ NSA وداخليين وخارجيين معاً.

(TS//SI//NF) بينما كانت OGC وSV وTOPIs تتعاون على إتمام العمل الورقي القانوني الروتيني لتسريع الحصول على أربعة أوامر جديدة من محكمة FISA من أجل الغابون ونيجيريا وأوغاندا والبوسنة، كان فريق قسم عمليات BLARNEY من خلف الستار يجمع بيانات لتحديد المعلومات الاستطلاعية المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها بواسطة صلاتهم القديمة مع FBI. وبينما كانوا يعملون للحصول على معلومات حول بعثات الأمم المتحدة في نيويورك والسفارات في واشنطن، دعم فريق تطوير الهدف العمل بطاقم تدفق بيانات مناسب، وأنجزت جميع التحضيرات لضمان إمكانية تدفق البيانات إلى TOPIs في أسرع وقت ممكن. استُدعي موظفان؛ واحد من الفريق القانوني وواحد من فريق تطوير الهدف يوم السبت 22 أيار لدعم العمل الورقي القانوني الروتيني الذي يستغرق 24 ساعة من أجل ضمان كون الأوامر جاهزة لتوقيع مدير NSA في وقت مبكر من صباح الإثنين 24 أيار.

(S//SI) مع دفع OGC وSV بقوة لتسريع هذه الأوامر الأربعة، ذهبَتْ من مدير NSA إلى وزارة الدفاع من أجل توقيع وزير الدفاع ثم إلى وزارة العدل من أجل توقيع قاضي محكمة FISC في وقت قياسي. وُقِّعت جميع الأوامر الأربعة من قبل القاضي يوم الأربعاء 26 أيار! وما إن تلقّى الفريق القانوني لبرنامج BLARNEY الأوامر حتى اندفع لتحليل هذه الأوامر الأربعة، إضافة إلى تجديد «طبيعي» آخر في يوم واحد. تحليل أربعة أوامر محكمة في يوم واحد رقم قياسي لـ BLARNEY! بينما كان فريق BLARNEY القانوني منهمكاً في تحليل أوامر المحكمة، كان فريق إدارة الوصول التابع لـ BLARNEY يعمل مع FBI لتمرير معلومات البحث، وينسِّق الارتباط مع شركاء الاتصالات.

وتكشف وثيقة مراقبة مشابهة مؤرخة في آب 2010 أن الولايات المتحدة تجسست على ثمانية أعضاء في مجلس الأمن في ما يتعلق بقرار لاحق حول العقوبات على إيران. وتضمنت اللائحة فرنسا والبرازيل واليابان والمكسيك؛ وكلها تُعتبَر دولاً صديقة. منح التجسس الحكومة الأميركية معلومات قيّمة حول النوايا التصويتية لتلك الدول، مما أعطى واشنطن أفضلية عند التحدث مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن.

TOP SECRET//COMINT//NOFORN

August 2010

(U//FOUO) Silent Success: SIGINT Synergy Helps Shape US Foreign Policy

(US//FOUO) نجاح صامت: تعاون في جمع معلومات الاتصالات يساعد في صياغة السياسة الخارجية الأميركية

(TS//SI//NF) في بداية هذه المفاوضات الطويلة، ساعدت NSA في جمع معلومات حول فرنسا واليابان والمكسيك والبرازيل.

(TS//SI//REL) في أواخر ربيع 2010، تعاون أحد عشر فرعاً من مختلف خطوط الإنتاج مع الأقسام المساعدة في NSA لتقديم أحدث المعلومات وأكثرها دقّة إلى السفير الأميركي في مجلس الأمن (USUN) وزبائن آخرين حول كيفية تصويت أعضاء مجلس الأمن على قرار العقوبات على إيران. لدى ملاحظة أن إيران واصلت عدم التزامها بقرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرنامجها النووي، فرضت الأمم المتحدة عقوبات جديدة في 9 حزيران 2010. كانت معلومات الاتصالات جوهرية في إبقاء USUN مطَّلعاً بشأن تصويت الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

(TS//SI//REL) تم تبنّي القرار بأفضلية اثني عشر صوتاً، ومعارضة عضوين (البرازيل وتركيا) وامتناع عضو (لبنان). بحسب السفير الأميركي في مجلس الأمن: «لقد ساعدتني [معلومات الاتصالات] على معرفة متى كان الممثلون الدائمون الآخرون يقولون الحقيقة... وكشفتْ موقف كل منهم الحقيقي بشأن العقوبات... وأعطتني اليد العليا في المفاوضات... وزوَّدتني بمعلومات حول الخطوط الحمر لدول متنوعة».

لتسهيل التجسس الدبلوماسي، كسبت NSA أنواعاً مختلفة من إمكانيات الوصول إلى سفارات الكثير من أقرب حلفائها وقنصلياتهم. تعدِّد وثيقة من العام 2010 - تظهر هنا بعد إزالة أسماء بعض الدول - الدول التي تعرَّضت مقراتها الدبلوماسية داخل الولايات المتحدة للغزو من قبل NSA. وفي نهاية الوثيقة، هنالك ملحق لشرح لمعاني المصطلحات الواردة فيها.

10 أيلول 2010

معيِّنات أنشطة معلومات الاتصالات للوصول القريب

معيِّنات أنشطة معلومات الاتصالات للوصول القريب

جميع عمليات جمع الوصول القريب المحلية تستخدم معيِّن أنشطة معلومات الاتصالات (US-3136 SIGAD) مع لاحقة فريدة مكونة من حرفين لكل موقع مستهدف ومهمة. حددت عمليات GENIE لجمع الوصول القريب الخارجية لاحقة من حرفين لـ US-3137 SIGAD.

(ملاحظة: الأهداف المعلَّمة بإشارة * إما أُوقفت أو سُتوقَف في المستقبل القريب. الرجاء مراجعة TAO / RTD /ROS (961-1578s) في ما يتعلق بحالة الصلاحية.

US-3136 SIGAD

اللاحقة	الهدف/ البلد	واشنطن	اسم التغطية	المهمة
BE	البرازيل/ سفارة	واشنطن	KATEEL	LIFESAVER
SI	البرازيل/ سفارة	واشنطن	KATEEL	HIGHLANDS
VQ	البرازيل/ أمم متحدة	نيويورك	POKOMOKE	HIGHLANDS
HN	البرازيل/ أمم متحدة	نيويورك	POKOMOKE	VAGRANT
LI	البرازيل/ أمم متحدة	نيويورك	POKOMOKE	LIFESAVER
* YL	بلغاريا/ سفارة	واشنطن	MERCED	HIGHLANDS
* QX	كولومبيا/ مكتب تجاري	نيويورك	BANISTER	LIFESAVER
DJ	اتحاد أوروربي/ أمم متحدة	نيويورك	PERDIDIO	HIGHLANDS
SS	اتحاد أوروربي/ أمم متحدة	نيويورك	PERDIDIO	LIFESAVER
KD	اتحاد أوروربي/ سفارة	واشنطن	MAGOTHY	HIGHLANDS
IO	اتحاد أوروربي/ سفارة	واشنطن	MAGOTHY	MINERALIZ
XJ	اتحاد أوروربي/ سفارة	واشنطن	MAGOTHY	DROPMIRE
OF	فرنسا/ أمم متحدة	نيويورك	BLACKFOOT	HIGHLANDS
VC	فرنسا/ أمم متحدة	نيويورك	BLACKFOOT	VAGRANT
UC	فرنسا/ سفارة	واشنطن	WABASH	HIGHLANDS

PBX	WABASH	واشنطن	فرنسا/ سفارة	LO
HIGHLANDS	NAVARRO	واشنطن	جورجيا/ سفارة	* NK
VAGRANT	NAVARRO	واشنطن	جورجيا/ سفارة	* BY
HIGHLANDS	POWELL	نيويورك	اليونان/ أمم متحدة	RX
LIFESAVER	POWELL	نيويورك	اليونان/ أمم متحدة	HB
HIGHLANDS	KLONDIKE	واشنطن	اليونان/ سفارة	CD
LIFESAVER	KLONDIKE	واشنطن	اليونان/ سفارة	PJ
PBX	KLONDIKE	واشنطن	اليونان/ سفارة	JN
HIGHLANDS	NASHUA	نيويورك	الهند/ أمم متحدة	* MO
MAGNETIC	NASHUA	نيويورك	الهند/ أمم متحدة	* QL
VAGRANT	NASHUA	نيويورك	الهند/ أمم متحدة	* ON
LIFESAVER	NASHUA	نيويورك	الهند/ أمم متحدة	* IS
LIFESAVER	OSAGE	واشنطن	الهند/ سفارة	* OX
HIGHLANDS	OSAGE	واشنطن	الهند/ سفارة	* CQ
VAGRANT	OSAGE	واشنطن	الهند/ سفارة	* TQ
VAGRANT	OSWAYO	واشنطن	الهند/ سفارة	* CU
HIGHLANDS	OSWAYO	واشنطن	الهند/ سفارة	* DS
LIFESAVER	BRUNEAU	واشنطن	إيطاليا/ سفارة	* SU
HIGHLANDS	HEMLOCK	واشنطن	إيطاليا/ سفارة	* MV
MINERLIZE	MULBERRY	نيويورك	اليابان/ أمم متحدة	* IP
HIGHLANDS	MULBERRY	نيويورك	اليابان/ أمم متحدة	* HF
MAGNETIC	MULBERRY	نيويورك	اليابان/ أمم متحدة	* BT
VAGRANT	MULBERRY	نيويورك	اليابان/ أمم متحدة	* RU
LIFESAVER	ALAMITO	نيويورك	مكسيك/ أمم متحدة	* LM
HIGHLANDS	FLEMING	واشنطن	سلوفاكيا/ سفارة	* UX

* SA	سلوفاكيا/ سفارة	واشنطن	FLEMING	VAGRANT
* XR	جنوب أفريقيا/ أمم متحدة وقنصلية	نيويورك	DOBIE	HIGHLANDS
* RJ	جنوب أفريقيا/ أمم متحدة وقنصلية	نيويورك	DOBIE	VAGRANT
* YR	كوريا جنوبية/ سفارة	نيويورك	SULPHUR	VAGRANT
* TZ	تايوان	نيويورك	REQUETTE	VAGRANT
* VN	فنزويلا/ سفارة	واشنطن	YOKON	LIFERSAVER
* UR	فنزويلا/ أمم متحدة	نيويورك	WESTPORT	LIFERSAVER
* NO	فيتنام/ أمم متحدة	نيويورك	NAVAJO	HIGHLANDS
* OU	فيتنام/ أمم متحدة	نيويورك	NAVAJO	VAGRANT
* GV	فيتنام/ سفارة	واشنطن	PANTHER	HIGHLANDS

شرح عام للمصطلحات

HIGHLANDS: جمع من مزدرعات.
VAGRANT: جمع من شاشات الحواسيب.
MAGNETIC: جمع الانبعاثات المغناطيسية بواسطة جهاز مستشعر.
MINERALIZE: جمع من مزدرع شبكة اتصالات محلية (LAN).
OCEAN: نظام جمع بصري لشاشات حواسيب تعتمد على خطوط مسح أفقية (raster).
LIFESAVER: نسخ القرص الصلب.
GENIE: عمليات متعددة المراحل؛ تجاوز الفجوة الهوائية، إلخ...
BLACKHEART: جمع من جهاز مزدرع من قبل FBI.
PBX: محوِّل تبدل الفرع العام.
CRYPTO ENABLED: مجموعة مستمدة من جهود وحدات عمليات الوصول AO لتمكين التشفير.
DROPMIRE: جمع سلبي من انبعاثات تستخدم هوائياً.
CUSTOMS: فرص جمركية (ليس LIFESAVER).
DROPMIRE: جمع بواسطة طابعة ليزرية، وصول قريب حصراً (***ليس*** مزروعاً).
DEWSWEEPER USB (منفذ ناقل تسلسلي عام): تنصّت مضيف.
:COVERT
RADON: مأخذ مضيف ثنائي الوجهة قادر على إدخال حزمات إيثرنت على المستهدف نفسه.

(ملاحظة المترجم: هنالك خطأ واضح في الأسطر المعلّمة بالأصفر. كلمة DROPMIRE معرَّفة مرتين بتعريفين مختلفين، إضافة إلى خطأ في السطرين الأخيرين)

تخـدم بعـض أسـاليب NSA جميـع الأجندات - الاقتصاديـة، والدبلوماسـية، والأمنية، إضافة إلى كسـب أفضلية عالمية متعددة الأغراض- وهذه من بين الوسـائل الأشـد تدخُّـلاً ونفاقـاً فـي ذخيـرة الوكالـة. حذَّرت الحكومـة الأميركية بصـوت عالٍ، ولسـنوات، من التهديد الذي تشـكله الموجِّهات (routers) وأدوات الإنترنت الصينية الأخرى، وذلك لأنها مصممة مع إمكانية مراقبة سـرية تمنح الحكومة الصينية القدرة على التجسس على أي شخص يستخدمها. ومع ذلك، تُظهر وثائق NSA أن الأميركيين منخرطون في فعل النشاط نفسه الذي تتهم الولايات المتحدة الصينيين بفعله.

ولـم يتوقـف سـيل الاتهامات الأميركية للشـركات الصينيـة المصنِّعة لأدوات الإنترنـت. علـى سـبيل المثـال، ادَّعـى تقريـر صـادر عـن لجنـة الاسـتخبارات في الكونغرس برئاسـة مايك روجرز، في 2012، أن شـركتي Huawei وZTE - أكبر شـركتين لإنتـاج معـدات الاتصـالات فـي الصين - «ربما تنتهـكان قوانين الولايات المتحـدة... ولا تفيـان بالمتطلبـات القانونية للولايات المتحـدة أو المعايير الدولية المتعلقـة بالسـلوك التجـاري». وأوصت اللجنة بأنه «ينبغـي على الولايات المتحدة أن تنظـر بعيـن الريبة إلى الاختراق المسـتمر لسـوق الاتصـالات الأميركية من قبل شركات الاتصالات الصينية».

وأعربت لجنة روجرز عن مخاوفها من أن تكون الشـركتان ضالعتين في تمكين المراقبة الحكومية الصينية، رغم أنها اعترفت بأنها لم تحصل على أي دليل واقعي يثبت أن الشـركتين جهَّزتا موجهاتهما وأدواتهما الأخرى بأجهزة مراقبة. ومع ذلك، اتهمت الشركتين بعدم التعاون، وحثّت المؤسسات الأميركية على تجنب شراء منتجاتهما:

> إن مؤسسات القطاع الخاص في الولايات المتحدة مدعوّة بقوة للأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأمنية بعيدة المدى المرتبطة بالتعامل التجاري مع أي من ZTE أو Huawei بالنسبة للمعدات والخدمات. إننا نشجع بقوة مطوِّري أنظمة ومزوِّدات الشبكة الأميركية على البحث عن باعة آخرين لشراء منتجاتهم. استناداً إلى معلومات متوفرة سرية وغير سرية، لا يمكن الوثوق بعدم وقوع شركتي ZTE وHuawei تحت تأثير حكومة أجنبية؛ وبالتالي إنهما تشكلان تهديداً للولايات المتحدة وأنظمتنا.

وأصبحـت الاتهامـات المتواصلـة عبئاً كبيراً لدرجة أن رين زينجفي، مؤسـس Huawei ومديرها التنفيذي البالغ من العمر تسـعة وسـتين عاماً، أعلن في تشـرين الثاني 2013 أن الشـركة سـتهجر السـوق الأميركية. فبحسـب تقرير نُشـر في فورين بوليسي، قال زينجفي لصحيفة فرنسية: «إذا كانت Huawei ستدخل في العلاقات الأميركية – الصينية» وتسبب مشاكل، «فإن الأمر لا يستحق العناء».

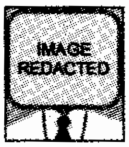
ولكـن، فـي حيـن كانت الشـركات الأميركية تُحـذِّر للابتعاد عـن الموجِّهات الصينيـة غيـر الموثوقـة افتراضـاً، فقـد كان ينبغي نصح المنظمـات الأجنبية بالحذر مـن الموجّهـات أميركيـة الصنع. تظهر هذه الحقيقة بوضوح صادم في تقرير صادر عـن رئيـس قسـم تطويـر الوصول والهدف فـي NSA، في حزيـران 2010، يصف فيه كيف أن NSA تستقبل – أو تعترض – على نحو روتيني موجِّهات ومخدِّمات وأدوات شـبكية حاسـوبية أخرى مرسـلة من الولايات المتحدة قبل تسـليمها إلى الزبائـن الدولييـن. ثـم تـزرع الوكالة أدوات مراقبة سـرية وتعيد تغليف الأجهزة مع ختم المصنع، وترسـلها من جديد. وبهذه الطريقة تكسـب الوكالة إمكانية الوصول إلـى شـبكات بأكملهـا وجميـع مسـتخدميها. تذكـر الوثيقة بفرح أن بعض «أنشـطة التجسس على معلومات الاتصالات... ملموسة جداً (حرفياً!)»:

TOP SECRET//COMINT//NOFORN

June 2010

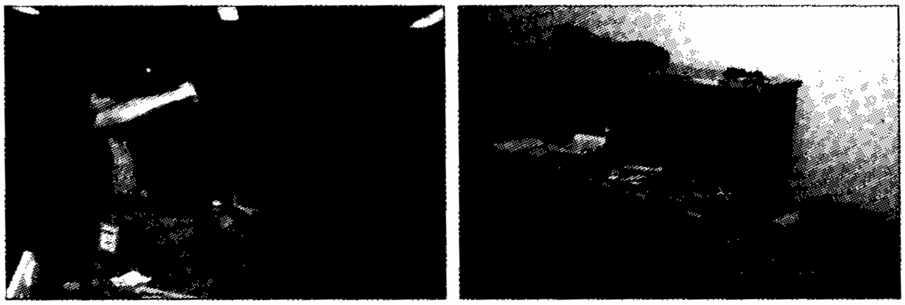
SID today

(U) Stealthy Techniques Can Crack Some of SIGINT's Hardest Targets



تقنيات سرية يمكن أن تخرق بعضاً من أصعب الأهداف في ما يتعلق بمعلومات الاتصالات من قبل (الاسم محجوب) رئيس قسم تطوير الوصول والهدف (S3261) (TS//SI//NF) ليست كل أنشطة تجسس معلومات الاتصالات تتعلق بالوصول إلى اتصالات وشبكات من أماكن تبعد آلاف الأميال... في الحقيقة، إنها في بعض الأحيان ملموسة جداً (حرفياً!). إليكم كيف: يتم اعتراض شحنات من الأدوات الشبكية الحاسوبية (مخدِّمات، موجِّهات، إلخ...) أثناء نقلها إلى أهدافنا حول العالم. ثم يُعاد توجيهها إلى موقع سري حيث يقوم موظفو عمليات الوصول المخصص (TAO)/ عمليات الوصول (-AO S326)، بمساندة مركز العمليات البعيدة ROC (S321) بتنصيب مزدرعات بيكونية beacon مباشرة في الوسائط الإلكترونية لأهدافنا. ثم يُعاد تغليف هذه الوسائط وتوضَع مجدداً في مسار نقلها إلى الوجهة الأصلية. كل هذا يحدث بدعم شركائنا في المجتمع الاستخباري والخبراء التقنيين في TAO.

إن هذه العمليات المتعلقة باعتراض سلسلة الإمداد من أكثر عمليات TAO نجاحاً، لأنها تضع مسبقاً نقاط وصول إلى شبكات أهداف صعبة حول العالم.



اليسرى: تُفتَح الطرود المعترَضة بحذر. اليمنى: يقوم «مركز تحميل» بزرع بيكون beacon.

وفي نهاية المطاف، تتصل الواسطة المزروعة مع البنية التحتية لـ NSA:

في إحدى الحالات الحديثة، بعد عدة أشهر، اتصل بيكون مزدرع بواسطة اعتراض سلسلة الإمداد مع البنية التحتية السرية لـ NSA. أمَّن هذا الاتصال إمكانية استغلال إضافية للأداة واستطلاع الشبكة.

ومـن بيـن الأجهـزة الأخرى، تعتـرض الوكالة وتعبث بموجِّهـات ومخدِّمات مصنوعـة مـن قبل شـركة سيسـكو بغية توجيـه كميات ضخمة مـن حركة الإنترنت إلـى مسـتودعات NSA. ليـس هنـاك دليـل في الوثائق يشـير إلى علم سيسـكو أو موافقتها على هذه الاعتراضات. في نيسان 2013، عانت الوكالة من صعوبات تقنية تتعلق باعتراض محوِّلات شـبكية من شـركة سيسـكو؛ الأمر الذي أثَّر على برامج BLARNEY وFAIRVIEW وOAKSTAR وSTORMBREW:

سري للغاية/ معلومات اتصالات/ موجهة إلى الولايات المتحدة، العيون الخمس
(تقرير صادر في 2013/ 4/ 11)

برنامج Cross جديد

عنوان التغيير:	تحديث البرنامج على جميع عقد (nodes) Cisco ONS
المقدِّم:	(الاسم محجوب) أولوية الموافقة: C-Routine
الأنظمة:	اتصالات/ شبكة أنظمة ثانوية: لم يتم دخول أنظمة ثانوية
	اتصالات/ شبكة
	اتصالات/ شبكة
	اتصالات/ شبكة
وصف التغيير:	تحديث البرنامج على جميع المحوِّلات الشبكية البصرية لـ CISCO.
سبب التغيير:	جميع أجهزتنا المجمّعة الفارزة للإشارات Cisco ONS SONET تعاني من خلل برمجي (bug) يجعلها تتعطل على الفور.
التأثير على المهمة:	التأثير على المهمة غير معلوم. رغم أن الخلل الموجود لا يؤثر في ما يبدو على حركة المرور، إلا أن تطبيق التحديث الجديد للبرنامج يمكن أن يفعل ذلك. لسوء الحظ، ليست هناك طريقة للتأكد من ذلك. ليس بمقدورنا محاكاة الخلل في مختبرنا، وبالتالي من غير الممكن التوقع على نحو دقيق بما سيحدث عند تطبيق التحديث. نقترح تحديث إحدى العقد في NBP-320 أولاً لمعرفة إن كان التحديث سيجري بشكل سلس. حاولنا مؤخراً إعادة ضبط بطاقة المدير الاحتياطي في عقدة HOMEMAKER، وعندما فشل ذلك، حاولنا إعادة ضبطها فيزيائياً. وبما أنها كانت بطاقة احتياطية، لم نتوقع أن يسبب ذلك أي مشاكل، ولكن بعد وضع البطاقة، توقف نظام ONS بأكمله وفقدنا كل حركة المرور عبر الصندوق. وقد تطلَّب منا التعافي من هذا الإخفاق أكثر من ساعة. السيناريو الأسوأ هو أن نضطر إلى إزالة الإعدادات بأكملها والبدء من الصفر. قبل الشروع بالترقية، سنحفظ الإعدادات كي يكون بإمكاننا – إذا اضطررنا لإعداد الصندوق من الصفر – تحميل الإعدادات المحفوظة ببساطة. نخمِّن بأننا سنتعطّل لما يزيد عن ساعة بالنسبة لكل عقدة في النظام.
معلومات إضافية:	2013/ 3/ 26 8:16:13 AM (الاسم محجوب) اختبرنا الترقية في مختبرنا وسارت بشكل حسن. لكننا لا نستطيع تكرار الخلل في مختبرنا، ولهذا نحن لا نعلم إن كنا سنصادف مشاكل عندما سنحاول ترقية عقدة متأثر بالخلل.
آخر مذكرة من لجنة ضبط التغيير (CCB):	13/ 04/ 10 16:08:11 (الاسم محجوب)
البرامج المتأثرة:	STORMBREW OAKSTAR FAIRVIEW BLARNEY

من الممكن إلى حد بعيد أن يكون الصينيون يزرعون آليات مراقبة في أجهزتهم الشبكية، لكن الولايات المتحدة تقوم بالأمر ذاته حتماً.

إن تحذيـر العالـم مـن المراقبـة الصينية قد يكون أحـد الدوافع وراء ادّعاءات الحكومـة الأميركيـة بـأن الأجهـزة الصينيـة لا يمكـن الوثـوق بها. ولكـن، يبدو أن هنـاك دافعـاً هامـاً آخـر حال دون أن تأخذ الأجهزة الصينيـة مكان الأجهزة أميركية الصنـع؛ الأمـر الـذي كان سيحدُّ من قدرة NSA علـى الوصول. بعبارة أخرى، لا تمثّل الموجِّهات والمخدِّمات الصينية منافسة اقتصادية فحسب، وإنما منافسة على المراقبة أيضاً. فعندما يشتري شخص ما جهازاً صينياً بدلاً من جهاز أميركي، تفقد NSA وسيلة تجسس جوهرية على الكثير من أنشطة الاتصالات.

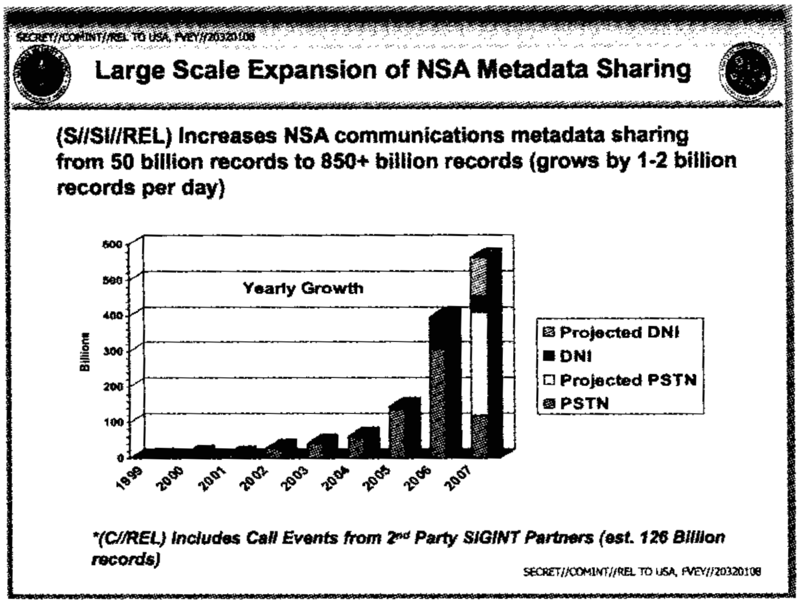
رغـم أن كميـة الجمـع المكشـوفة مذهلة مسـبقاً، إلا أن غايـة NSA المتمثلة بجمع كل شـيء في جميع الأوقات دفعت الوكالة لتوسـيع نشـاطاتها وغزو المزيد والمزيد من المجالات. في الواقع، إن كمية البيانات التي تجمعها هائلة لدرجة أن التحدي الجوهري الذي تشتكي منه الوكالة هو تخزين أكداس المعلومات المجمَّعة مـن مختلـف أنحـاء العالم. تشـرح وثيقة من NSA – معـدَّة من أجل مؤتمر العيون الخمس لتطوير الاتصالات – هذه المشكلة الجوهرية كما يلي:

TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, FVEY

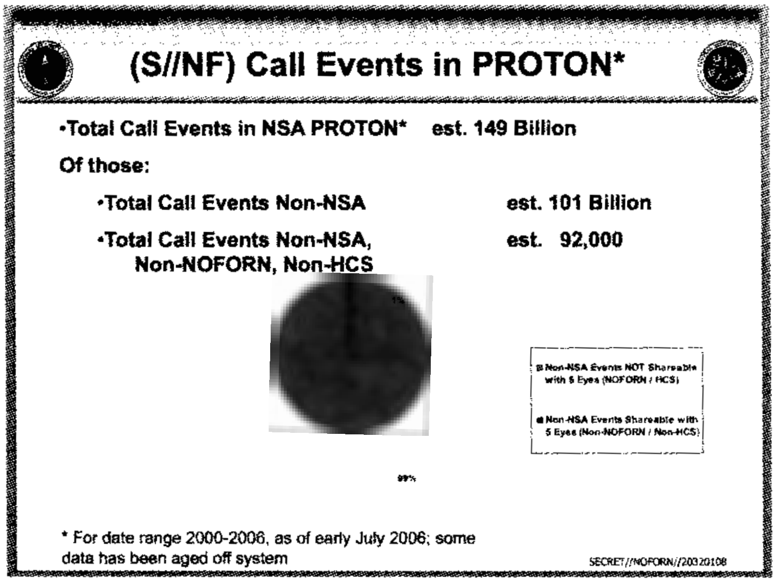
التحدي

يتجاوز الجمع قدرتنا على الاستيعاب والمعالجة والتخزين وفقاً «للمعايير» التي اعتدنا عليها.

تعود القصة إلى العام 2006، عندما باشرت الوكالة في ما سمَّته «توسيع واسع النطاق لمشـاركة NSA للبيانات التفصيلية». في تلك المرحلة، توقعت الوكالة أن جمعها للبيانات التفصيلية سـينمو بما يقارب سـتمائة مليار سـجل سـنوياً؛ وهو نموٌ سيتضمن من مليار إلى ملياري اتصال هاتفي جديد يُجمع في كل يوم:



بحلـول أيـار 2007، كان واضحـاً أن التوســع أعطى ثماره، فقد ازدادت كمية البيانـات التفصيليـة الهاتفيـة التي تخزنهـا الوكالة – بمعزل عـن الإيميلات وبيانات الإنترنـت الأخـرى، ومـن دون حسـاب البيانـات التي حذفتها NSA بسـبب نقص مساحة التخزين – إلى 150 مليار سجل:



عندما أُضيفت الاتصالات التي تجري عبر الإنترنت إلى الخليط، أصبح الرقم الإجمالـي للاتصـالات المخزنـة قريبـاً من 1 تريليون (يجـدر التنويه إلى أن NSA قدَّمت هذه البيانات لوكالات أخرى).

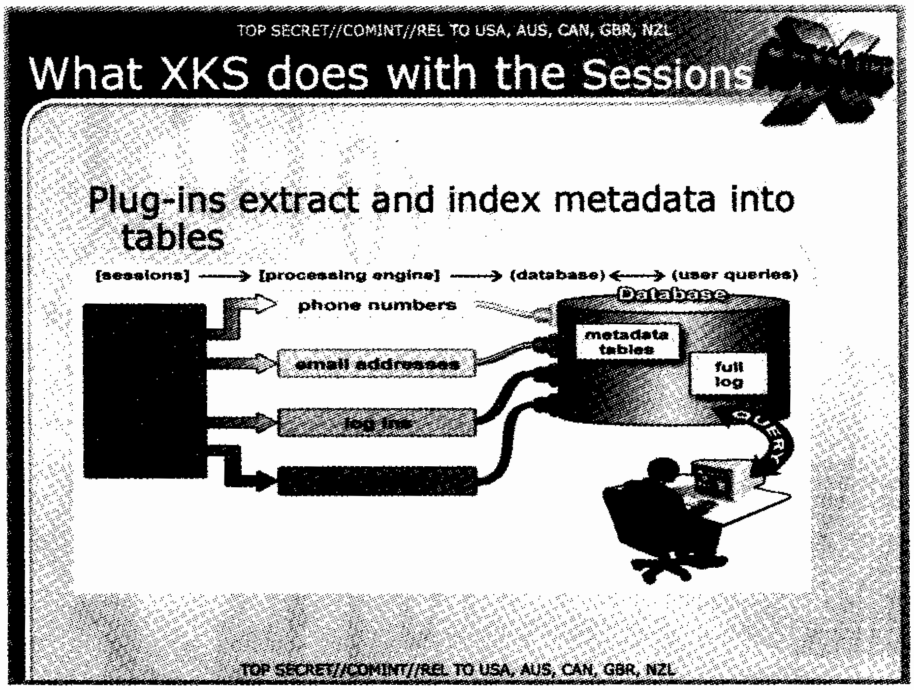
لمعالجـة مشـكلتها فـي التخزيـن، بـدأت NSA ببناء مرفق ضخـم جديد في بلافديـل التابعـة لولاية يوتـاه، وكان الاحتفاظ بجميع تلك البيانات إحدى الغايات الرئيسـة من بنائه. وفقاً لما كتبه الصحفي جيمس بامفورد في 2012، سيوسِّـع بناء بلافديـل طاقـة اسـتيعاب الوكالـة عبـر إضافة «أربع قاعات تبلغ مسـاحتها 25,000 قـدم مربعـة مليئـة بالمخدِّمات، ومكمَّلة بأرضية ناتئـة للكابلات والتخزين. وإضافة إلـى ذلـك، سـيكون هناك أكثر مـن 900,000 قدم مربعة لـلإدارة والدعم التقني». نظراً لحجم البناء ولحقيقة أنه «يمكننا الآن تخزين 1 تيرابايت [ألف جيغابايت] من البيانـات فـي ذاكـرة خارجية بحجـم إصبعنا الصغير»، كما يقول بامفورد، فإن نتائج ذلك بالنسبة لجمع البيانات عميقة جداً.

إن الحاجـة لمرافـق أكبـر ملحـةٌ على نحو خاص نظراً للغـزوات الحالية التي تنفذها NSA على نشـاطات الإنترنت العالمي، التي تتجاوز بأشـواط بعيدة جمع البيانـات التفصيليـة لتشـمل المحتـوى الحقيقـي للإيميـلات، وتصفُّـح الإنترنـت، وتواريخ البحث، والدردشات. والبرنامج الرئيس الذي تستخدمه الوكالة لجمع هذه البيانـات وتنظيمهـا والبحـث فيها هو X-KEYSCORE –الـذي قُدِّم في 2007– وهـو يمثِّـل تطـوراً جذريـاً فـي ما يتعلق بنطاق قدرات NSA علـى المراقبة. ولهذا السبب، تدعو الوكالة X-KEYSCORE بأنه نظامها «بعيد المدى» بالنسبة لجمع البيانات الإلكترونية.

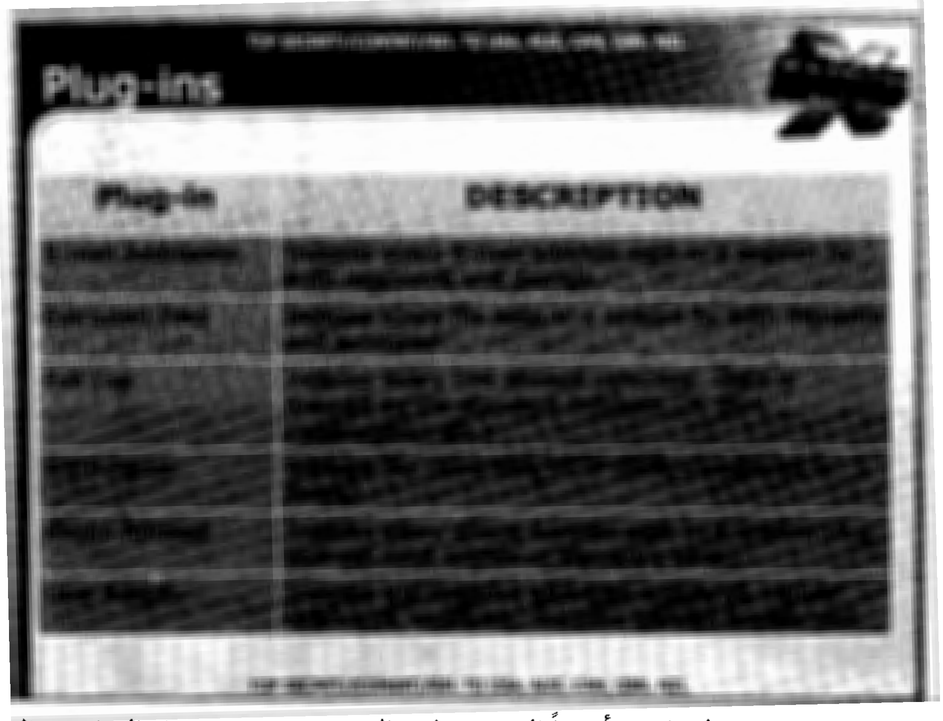
تدَّعي وثيقة تدريبية، معدَّة من أجل المحللين، أن البرنامج «يجمع تقريباً كل ما يفعله المستخدم العادي على الإنترنت»، بما في ذلك نصوص الإيميلات، والبحث في جووجل، وأسماء المواقع التي تمت زيارتها. بل إن X-KEYSCORE يسمح بمراقبـة «آنيـة» لأنشـطة أي شـخص على الإنترنت؛ حيث يمكِّـن الوكالة من مراقبة

الإيميلات وأنشطة التصفُّح وقت حدوثها.

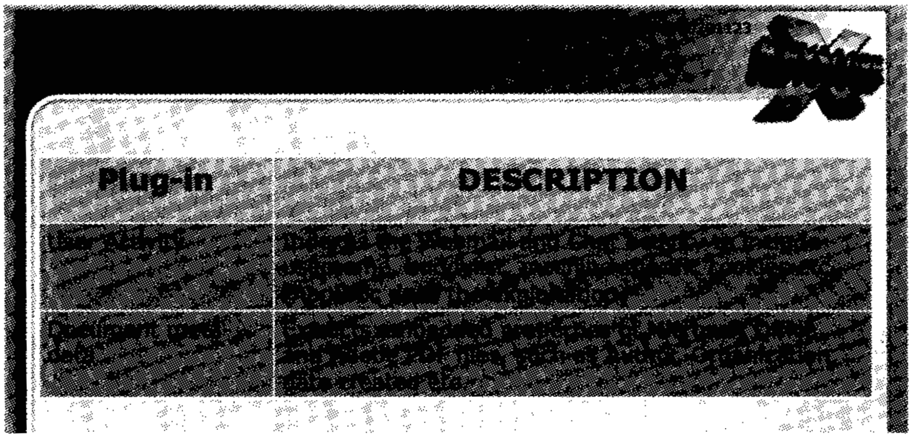
بالإضافة إلى جمع بيانات شاملة حول أنشطة الإنترنت لمئات ملايين البشر، يسمح X-KEYSCORE لأي محلل في NSA بأن يبحث في قواعد بيانات النظام بواسطة عنوان الإيميل أو رقم الهاتف أو الخصائص التعريفية؛ مثل بروتوكول الإنترنت (IP). إن مروحة المعلومات المتوفرة والوسائل الأساسية التي يستخدمها المحلل في البحث موضّحة في هذه الشريحة المصورة:



وتدوِّن شريحة أخرى من برنامج X-KEYSCORE حقول المعلومات المتنوعة التي يمكنه البحث فيها بواسطة ملحقات البرنامج «plug-ins». وتتضمن هذه الحقول «كل عنوان إيميل يُرى في إحدى الجلسات»، و«كل رقم هاتف يُرى في إحدى الجلسات» (بما في ذلك «محتويات دفتر العناوين»)، و«بريد الشبكة وأنشطة الدردشة»:



ويؤمّـن البرنامـج أيضـاً القـدرة على البحـث عن واسـترداد الوثائـق والصور المخزنة التي أُنشئت أو أُرسلت أو استُقبلت:



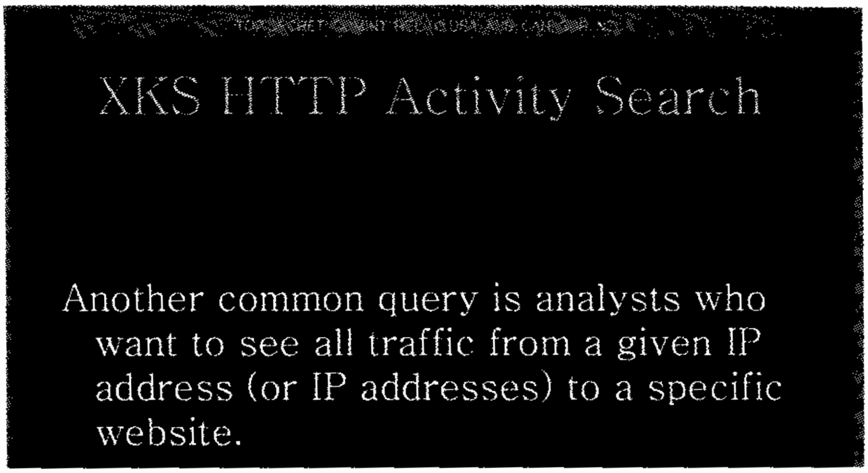
وهنـاك شـرائح أخـرى تعلـن بصراحة عن الطمـوح العالمي الشـامل لبرنامج X-KEYSCORE:



لماذا نحن مهتمون بـ HTTP؟

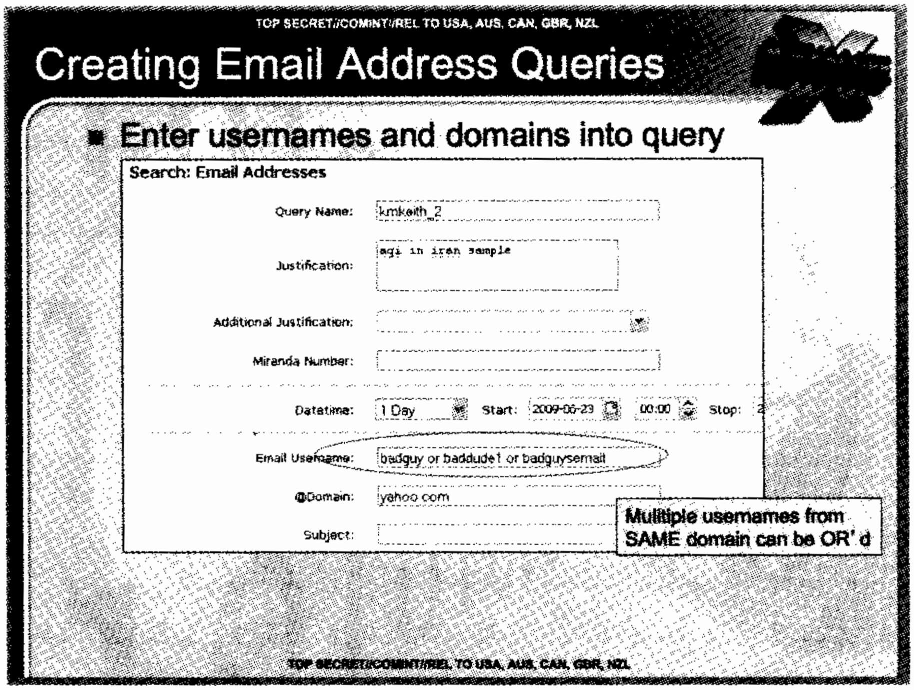
- لأنّ جميع أنشطة تصفُّح الشبكة تقريباً تستخدم HTTP:
  - تصفُّح الإنترنت
  - مواقع البريد الإلكتروني (ياهوو/ هوتميل/ جيميل/ إلخ)
  - الشبكات الاجتماعية (فيسبوك/ مايسبيس، إلخ)
  - البحث في الإنترنت (جووجل/ بينغ/ إلخ)
  - خرائط الشبكة (خرائط جووجل/ **Mapquest**/ إلخ)

إن عمليات البحث التي يمكن القيام بها بواسطة البرنامج محددة جداً، لدرجة أن أي محلل في NSA قادر ليس فقط على إيجاد المواقع التي زارها شخص ما، وإنما أيضاً على جمع لائحة شاملة لجميع الزيارات إلى موقع معين من حواسيب محددة:





وما يثير الاهتمام أكثر من أي شـيء آخر هو السـهولة التي يسـتطيع بواسطتها المحللون البحث عن أي شيء يريدونه من دون أي رقابة؛ إذ لا يحتاج أي محلل يستخدم برنامج X-KEYSCORE لتقديم طلب إلى مشرف أو أي سلطة أخرى، لكنه ببساطة يملأ استمارة أساسية لتبرير المراقبة، فيقدِّم النظام المعلومات المطلوبة.



في المقابلة المصورة الأولى التي قدَّمها إدوارد سنودن عندما كنا في هونغ كونغ، قال شيئاً جريئاً: «فيما أنا جالس وراء طاولتي، يمكنني مراقبة أي شخص، بدءاً منك أنت أو محاسبك، ووصولاً إلى أي قاضٍ فدرالي أو حتى الرئيس؛ إذا كنتُ أملك إيميلاً شخصياً». أنكرَ مسؤولون أميركيون بشدة صحة هذا الادعاء، حيث اتهم مايك روجرز سنودن بـ بالكذب، مضيفاً أنه «يستحيل عليه فعل ما قال إنه قادر على فعله». لكن X-KEYSCORE يتيح لأي محلل فعل ما قاله سنودن حرفياً، أي استهداف أي مستخدم بمراقبة شاملة، تتضمن قراءة محتوى إيميلاته. بل إن البرنامج يسمح للمحلل بالبحث عن جميع الإيميلات التي تحوي أسماء المستخدمين المستهدفين في سطر «cc»، أو يرد أي ذكر لهم في نصوص الإيميلات.

تبيّن إرشادات NSA المتعلقة بالبحث في الإيميلات مدى بساطة مراقبة أي شخص يعرف محللوها عنوان بريده الإلكتروني، وسهولة القيام بذلك:

طلب عنوان بريد إلكتروني:

أحد أكثر الطلبات شيوعاً (تخمينك صحيح) هو طلب عنوان بريد إلكتروني. لتكوين طلب من أجل عنوان بريد إلكتروني محدد، يجب عليك أن تكتب اسم الطلب، وتبرِّره، وتضع مجالاً زمنياً، ثم تكتب ببساطة عنوان (عناوين) الإيميل(ات) الذي تريد البحث فيه وتقدِّمه.

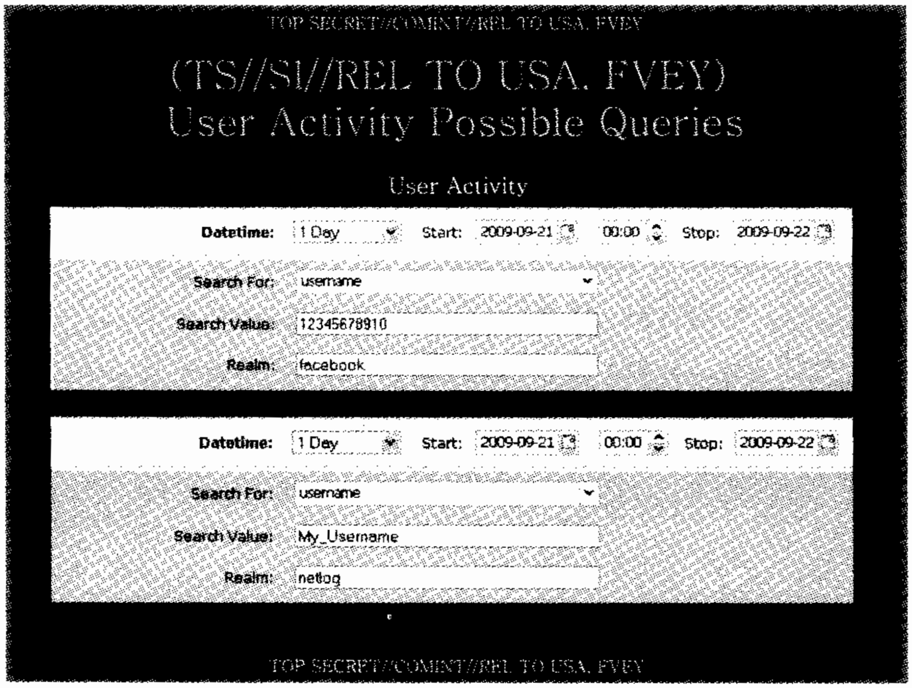


من بين أكثر وظائف X-KEYSCORE قيمةً بالنسبة لـ NSA قدرته على مراقبة الأنشطة على شبكات التواصل الاجتماعي (OSNs)، مثل فيسبوك وتويتر التي تقدم – وفقاً لـ NSA – ثروة من المعلومات و«فهماً عميقاً للحياة الشخصية للمستهدفين».

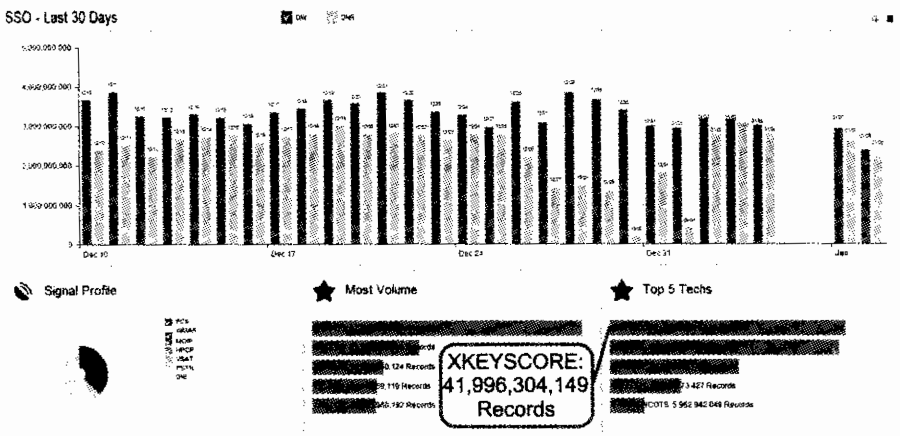
ما هي المعلومات التي تقدِّمها OSN's للمجتمع الاستخباري

- تقدِّم فهماً عميقاً للحياة الشخصية للمستهدفين، وهذا يمكن أن يشمل:
- (U) الاتصالات
- (U) الأنشطة اليومية
- (U) الصلات والشبكات الاجتماعية
- (U) الصور الفوتوغرافية
- (U) الفيديوهات
- (U) المعلومات الشخصية (عناوين، هواتف، عناوين إيميلات)
- (U) الموقع ومعلومات حول السفر

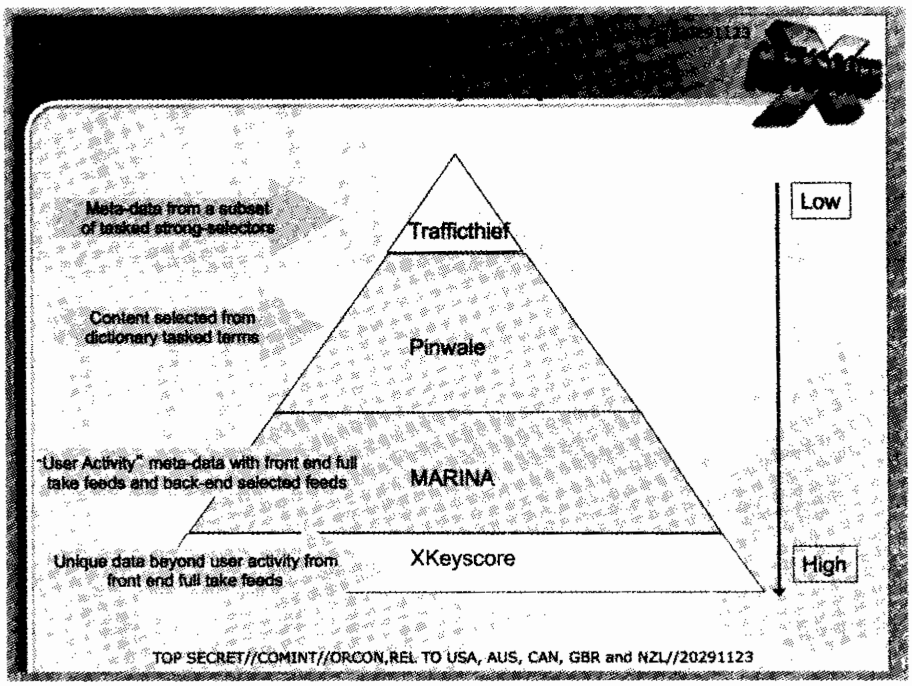
ولا تختلف أساليب البحث في الوسائط الاجتماعية من حيث البساطة على الإطلاق عن البحث في البريد الإلكتروني، فباستطاعة المحلل إدخال اسم المستخدم المرغوب في العثور عليه في فيسبوك مثلاً، إضافة إلى المجال الزمني للنشاط، وسيقدِّم X-KEYSCORE كل المعلومات المتعلقة بهذا المستخدم؛ بما في ذلك الرسائل والدردشات والأنشطة الشخصية الأخرى.



لعل الحقيقة الأشد إثارة للاهتمام في ما يتعلق ببرنامج X-KEYSCORE هي الكمية الهائلة من البيانات التي يمكنه الحصول عليها وتخزينها في مواقع جمع متعددة حول العالم. تقول إحدى الوثائق: «في بعض المواقع، لا يمكن تخزين كمية البيانات التي نتلقاها يومياً (أكثر من 20 تيرابايت) لأكثر من 24 ساعة استناداً إلى المصادر المتاحة». لفترة واحدة دامت ثلاثين يوماً بدءاً من كانون الأول 2012، تجاوزت كمية السجلات المجمَّعة بواسطة X-KEYSCORE بالنسبة لقسم واحد فقط، هو وحدة عمليات الموارد الخاصة (SSO)، 41 مليارا:



«يخزِّن [X-KEYSCORE] المحتوى الكامل لمدة 3-5 أيام، مبطئاً الإنترنت بفعالية؛ ممّا يعني أن «المحللين يمكنهم العودة واستعادة الجلسات». وبعد ذلك، «يمكن استخراج المحتوى المثير للاهتمام من X-KEYSCORE وإرساله إلى Agility أو PINWALE»، وهي قواعد بيانات تؤمِّن إمكانية احتفاظ أطول.



وتُعزِّز قدرة X-KEYSCORE على الوصول إلى فيسبوك ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى بواسطة برامج أخرى، تتضمن BLARNEY، ما يسمح لـ NSA بالتحكم «بمجموعة واسعة من بيانات فيسبوك من خلال المراقبة وأنشطة البحث»:

(TS//SI//NF) يستغل BLARNEY الشبكة الاجتماعية من خلال جمع موسَّع من فيسبوك

من قبل (الاسم محجوب) في 2011-03-14 0737

(TS//SI//NF) إضاءة SSO– يستغل BLARNEY الشبكة الاجتماعية من خلال جمع موسَّع من فيسبوك

(TS//SI//NF) في 11 آذار 2011، بدأ BLARNEY تسليم محتوىً محسَّن إلى درجة كبيرة وأشد كمالاً من فيسبوك. هذه قفزة هامة إلى الأمام في ما يتعلق بقدرة NSA على استغلال فيسبوك باستخدام محكمة FISA وقانون FAA. تم البدء بهذا الجهد بشراكة مع FBI منذ ستة أشهر لمعالجة نظام جمع ناقص وغير متواصل من فيسبوك. إن NSA الآن قادرة على الوصول إلى مروحة واسعة من بيانات فيسبوك من خلال المراقبة وأنشطة البحث. يشعر OPIs بالإثارة لتلقِّيهم الكثير من مجالات المحتوى–مثل الدردشة–على نحو متواصل؛ الأمر الذي لم يكن متاحاً إلا بشكل متقطع. سيكون بعض المحتوى جديداً كلياً؛ بما في ذلك فيديوهات المشترك. إذا أُخذ مجتمعاً، سيقدم الجمع الجديد من فيسبوك معلومات اتصالات قوية حول أهدافنا؛ من الموقع الجغرافي استناداً إلى عناوين IP الخاصة بهم ووكيل المستخدم، إلى جمع كل الرسائل الخاصة والمعلومات حول السير الحياتية. لقد اشتركت عناصر عديدة من وحدات مختلفة في NSA لضمان نجاح تسليم هذه البيانات. نسَّق ممثل NSA في FBI عملية التطوير السريع لنظام الجمع، وأعدَّ فريق PRINTAURA التابع لوحدة SSO برنامجاً جديداً وأجرى تغييرات على الإعدادات، وعدَّل CES الأنظمة الخاصة باستغلال البروتوكول، ومنحت المديريةُ التقنيةُ الأولويةَ لترقية أدواتهم الخاصة بعرض البيانات كي يتمكن OPIs من رؤية البيانات بشكل مناسب.

وفي غضون ذلك، خصّص قسم استغلال الاتصالات العالمية (GTE) في GCHQ بدوره موارد ضخمة لهذه المهمة المفصَّلة في وثيقة مقدَّمة في 2011 لمؤتمر العيون الخمس السنوي:

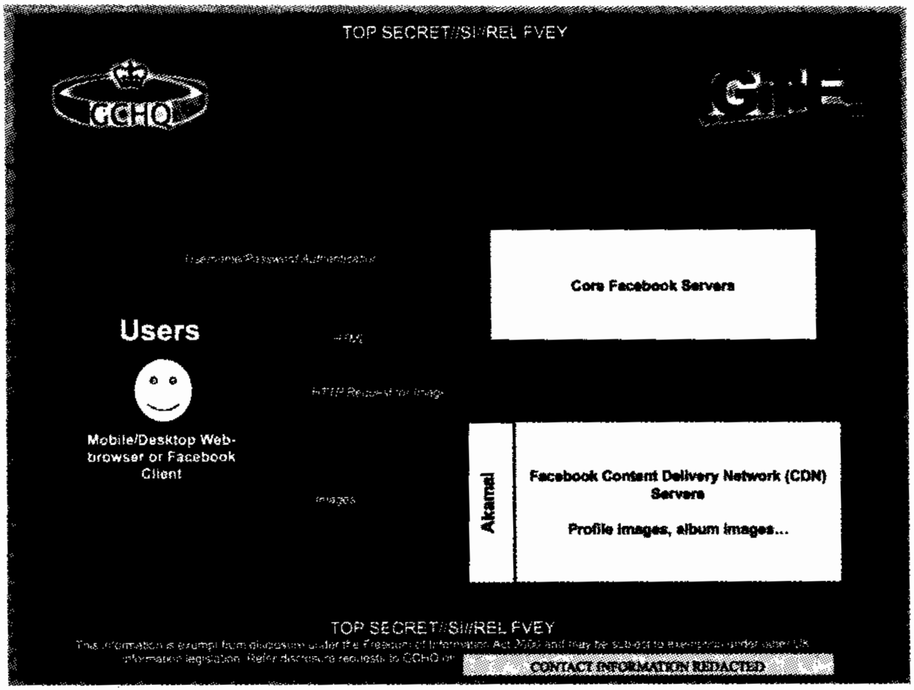

TOP SECRET//SI//REL FVEY
GCHQ
استغلال حركة اتصالات فيسبوك في البيئة
السلبية للحصول على معلومات محددة
(الاسم محجوب) مطوّر القدرة
استغلال الاتصالات العالمية (GTE)
GCHQ
TOP SECRET//SI//REL FVEY
This information is exempt from disclosure under the Freedom of Information Act 2000 and may be subject to exemption under other UK information legislation. Refer disclosure requests to GCHQ on
CONTACT INFORMATION REDACTED

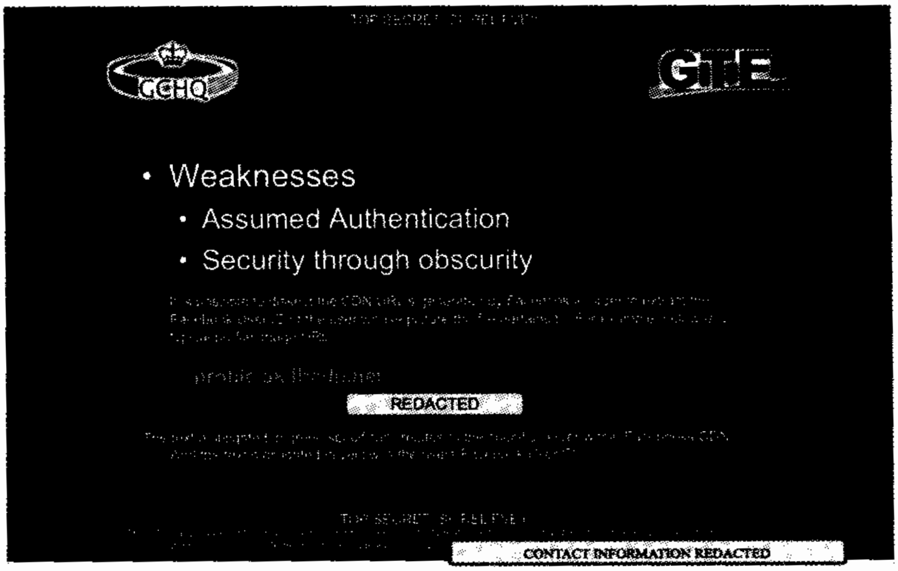

TOP SECRET//SI//REL FVEY
GCHQ
تنامي استخدام المستهدفين لفيسبوك، بيبو، مايسبيس،
إلخ
• مصدر غني جداً بالمعلومات حول المستهدفين:
• تفاصيل شخصية
• «نمط حياة»
• اتصالات مع زملاء
• وسائل إعلام
TOP SECRET//SI//REL FVEY
This information is exempt from disclosure under the Freedom of Information Act 2000 and may be subject to exemption under other UK information legislation. Refer disclosure requests to GCHQ on
CONTACT INFORMATION REDACTED

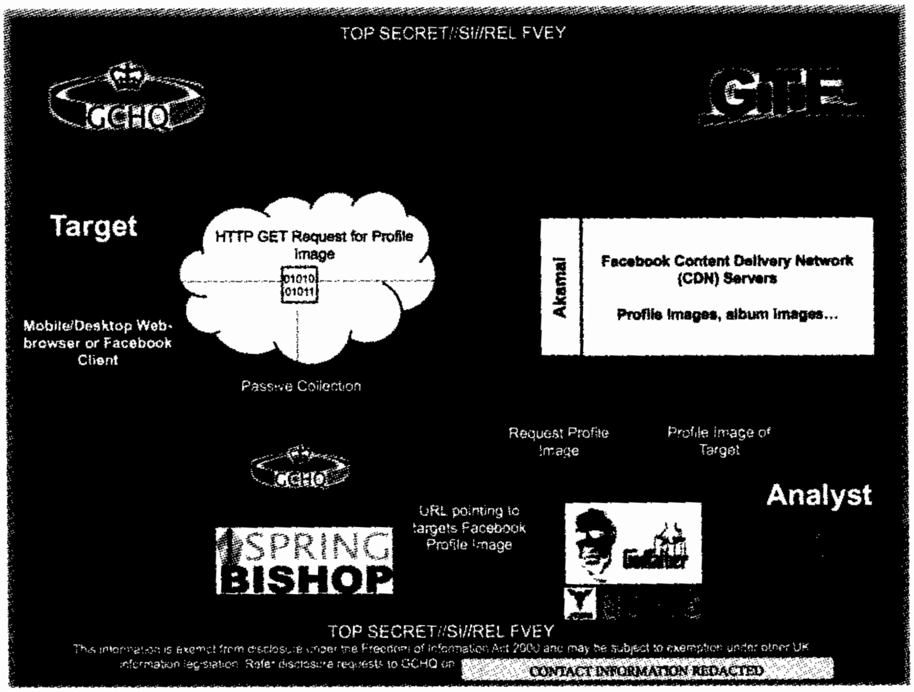
أولـى GCHQ اهتمامـاً خاصـاً بنقاط الضعف في النظام الأمني في فيسـبوك من أجل الحصول على المعلومات التي يحاول مستخدمو فيسبوك إخفاءها:



ووجد مركز الاتصالات الحكومية البريطانية (GCHQ) – بشكل خاص – نقاط ضعف في نظام الشبكة المتعلقة بتخزين الصور، والتي يمكن استخدامها للوصول إلى بطاقات تعريف فيسبوك وصور الألبومات:


TOP SECRET//SI//REL FVEY
GCHQ
Core Facebook Servers
Users
Mobile/Desktop Web-browser or Facebook Client
Akamai
Facebook Content Delivery Network (CDN) Servers
Profile images, album images...
TOP SECRET//SI//REL FVEY
CONTACT INFORMATION REDACTED


GCHQ
• Weaknesses
• Assumed Authentication
• Security through obscurity
REDACTED
CONTACT INFORMATION REDACTED



بعيداً عن شبكات التواصل الاجتماعي، تستمر NSA وGCHQ في البحث عن أي ثغرات في شبكة مراقبتهما – أيّ اتصالات لا تزال خارج قبضتهما – ثم تطوّران طرقاً لوضعها تحت عينَي الوكالتين اليقظتيْن.

تولي NSA وGCHQ اهتماماً شديداً لحاجتهما المفهومة لمراقبة الاتصالات الهاتفية واتصالات الإنترنت التي يجريها أشخاص على متن طائرات تجارية. وبما أن هذه الاتصالات تُوجَّه بواسطة أنظمة أقمار اصطناعية مستقلة، فمن الصعوبة الفائقة بمكان اكتشافها. إن فكرة وجود فترة يستطيع خلالها شخص ما استخدام الإنترنت أو الهاتف من دون أن يُكتشَف – ولو لبضع ساعات فقط – أمر لا يمكن احتماله بالنسبة لوكالتي المراقبة. ورداً على ذلك، خصصتا موارد ضخمة لتطوير أنظمة تعترض الاتصالات التي تجري على متن الطائرات في الجو.

في مؤتمر العيون الخمس الذي عُقد عام 2012، قدَّم GCHQ برنامج اعتراض يُدعى Thieving Mgpie، يستهدف الاستخدام المتاح بشكل متزايد للهواتف الخلوية خلال الرحلات الجوية:

الاسم ومعلومات الاتصال
محجوبان

TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, FVEY STRAP1

- الكثير من شركات الطيران تقدّم خدمات هاتفية خلوية على متن طائراتها؛ وخاصة لرحلات المسافات الطويلة وخدمة رجال الأعمال (اللائحة تزداد)
- على الأقل، تحصر شركات الطيران البريطانية الخدمة بالبيانات والرسائل النصية القصيرة فقط –لا صوت

TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, FVEY STRAP1

تـم تحقيـق تقـدم كبيـر لضمان قابلية وسـائط معينـة للمراقبة علـى الطائرات التجارية:







وتصف وثيقة من NSA قُدِّمت في المؤتمر نفسه، حول برنامج بعنوان Homing Pigeon [الحمامة القادرة على العودة إلى قنِّها بنفسها] الجهود الرامية لمراقبة الاتصالات الجوية. وكان المخطط يقضي بأن يعمل برنامج NSA بالتنسيق مع GCHQ، على أن يكون النظام بأكمله متاحاً لمجموعة العيون الخمس.



TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, FVEY

المضي قدماً

- (S//SI//RELFVEY) ستُكمل SATC التطوير حالما تصبح لدينا بيانات موثوقة من برنامج THIEVING MAGPIE
- (S//SI//RELFVEY) حالما تكتمل عملية QFD، سيكون متاحاً لمستخدمي FVEY [للعيون الخمس] كخدمة إنترنت، ومكوِّن JEMA، وصفحة إنترنت خفيفة.
- (S//SI//RELFVEY) إذا اختارت لجنة المعاينة S2 QFD أن تطلب استمرار Homing Pigeon، فإن مقره الطبيعي سيكون الانضمام إلىFASTSCOPE

TOP SECRET//COMINT//REL TO USA, FVEY

توجد صراحة غير عادية ضمن أقسام NSA، في ما يتصل بالغاية الحقيقية من بناء نظام سري هائل الحجم من المراقبة. وخير مثال على ذلك هو هذا التقرير المعدَّ لتقديمه إلى مجموعة من مسؤولي الوكالة الذين كانوا يناقشون مسألة معايير الإنترنت الدولية. وكاتب هذا التقرير هو «مسؤول الاستخبارات القومية للعلم والتكنولوجيا»، وهو - كما يصف نفسه - «عالم وقرصان إنترنت مدرَّب بشكل جيد».

يقول العنوان الصريح للتقرير: «دور المصالح القومية، والمال، والأنا». تشكل هذه العوامل الثلاثة - وفقاً لكاتب التقرير - الدوافع الأساسية التي تقود الولايات المتحدة للحفاظ على الهيمنة العالمية:

U//FOUO

أجل...

- ضع المال والمصلحة القومية والأنا معاً، فتكون بذلك تتحدث عن صياغة نظام العالم.

أي بلد لا يريد أن يجعل العالم مكاناً أفضل... لنفسه؟

U//FOUO

SECRET//REL TO USA, FVEY

ما هو التهديد؟

- لنكن صريحين؛ لقد كسب العالم الغربي (وخاصة الولايات المتحدة) نفوذاً، وجنى الكثير من المال بفضل وضع المعايير السابقة.
- كانت الولايات المتحدة اللاعب الأساسي في صياغة إنترنت اليوم. وأدى ذلك إلى تصدير واسع النطاق للثقافة الأميركية إلى جانب التكنولوجيا. وأدى أيضاً إلى جني الكثير من الأموال من قبل المؤسسات الأميركية.

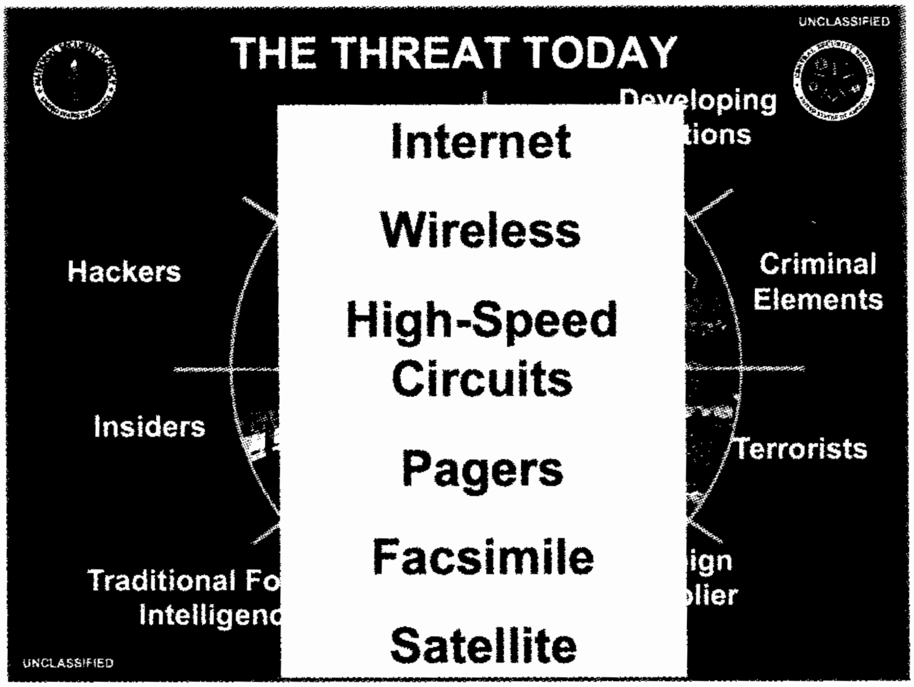
ويشير الكاتب إلى أن الهيمنة الأميركية على الإنترنت منحت البلد قوة ونفوذاً كبيرين، وأنتجت أرباحاً ضخمة أيضاً:

وبالطبع، سيعُمُّ هذا الربح والنفوذ حتماً ليشمل صناعة المراقبة نفسها، ما يقدِّم دافعاً آخر لتوسعها المتواصل. لقد شهدت حقبة ما بعد 9/11 ازدياداً كبيراً في الموارد المخصصة للمراقبة، ومعظم هذه الموارد نُقلت من صناديق عامة (مثل دافع الضرائب الأميركي) إلى جيوب شركات المراقبة الخاصة.

توظف شركات مثل بووز آلن هاملتون وAT&T مجموعات من كبار المسؤولين الحكوميين السابقين، في حين أن مجموعات من كبار مسؤولي الدفاع هم موظفون حاليون (وربما مستقبليون) في هذه الشركات نفسها. إن التنمية المتواصلة للمراقبة طريقة لضمان استمرار تدفق التمويل الحكومي؛ للحفاظ على الباب الدوّار مشحَّماً. وهي أيضاً الطريقة المثلى لضمان احتفاظ NSA والوكالات المتصلة بها بأهميتها ونفوذها المؤسساتيين داخل واشنطن.

ومع تنامي نطاق صناعة المراقبة وطموحها، نمت أيضاً قائمة أعدائها. على سبيل المثال، في وثيقة بعنوان «وكالة الأمن القومي: نظرة عامة»، تذكر NSA، في سياق تعدادها للتهديدات التي يُفترَض أنها تواجه الولايات المتحدة، بعض

البنـود المتوقعـة: «قراصنـة الإنترنت»، و«العناصر الإجراميـة»، و«الإرهابيين». لكنها تذهب أبعد من ذلك لتضع بين التهديدات لائحة من التقنيات، بما فيها الإنترنت، واللاسلكي، والفاكس، والأقمار الاصطناعية:



لطالما وُصف الإنترنت بأنه أداة غير مسبوقة للدَمَقْرَطة وتخفيف القيود، بل والتحرر أيضاً. لكن هذه الشبكة العالمية، وأنماطاً أخرى من تكنولوجيا الاتصالات – في عيني الحكومة الأميركية – تهدد بتقويض النفوذ الأميركي. إذا نُظر للأمر من هذه الزاوية، فإن طموح NSA المتعلق «بجمع كل شيء» يصبح أخيراً منطقياً. من الضروري أن تراقب NSA جميع أجزاء الإنترنت وأي وسيلة اتصال أخرى؛ كي لا يفلت أحد من سيطرة الحكومة الأميركية.

في نهاية المطاف، بعيداً عن المراوغة الدبلوماسية والربح الاقتصادي، يسمح نظام التجسس الشامل للولايات المتحدة بالحفاظ على هيمنتها على العالم. عندما تكون الولايات المتحدة قادرة على معرفة كل شيء يفعله ويقوله ويفكر فيه ويخطط

له كل شخص - مواطنوها ومواطنو دول أجنبية، وشركات دولية، وقادة حكومات أخرى - فإن نفوذها على كل هذه القطاعات سيتعاظم إلى أقصى الحدود. وهذا يصحُّ بشكل مضاعف إذا كانت الحكومة تعمل بمستوىً يرتفع باستمرار من السرية. توجِد السرية مرآةً أحادية الجانب، ترى بواسطتها الحكومةُ الأميركية ما يفعله أي شخص آخر في العالم - بمن فيهم مواطنوها أنفسهم- في حين أن أحداً لا يرى أفعالها. إنه انعدام التوازن الأقصى الذي يسمح بأشد الحالات الإنسانية خطراً؛ أي ممارسة سلطة لا حدود لها بدون شفافية أو محاسبة.

لقد حطَّمت كشوفات إدوارد سنودن هذه الدينامية الخطرة عن طريق تسليط الضوء على هذا النظام ووظيفته. للمرة الأولى، عرف الناس في كل مكان الدرجة الحقيقية لإمكانيات المراقبة المراكَمة ضدهم. لقد أثار الخبر جدلاً عالمياً حاداً ومتواصلاً لأن المراقبة تشكِّل خطراً كبيراً على السلطة الديمقراطية. كما أنتج أيضاً اقتراحات للإصلاح، ونقاشاً عالمياً حول أهمية حرية الإنترنت والخصوصية في العصر الإلكتروني، ومواجهةً مع السؤال الجوهري: ماذا تفعل وسيلة مراقبة لا حدود لها بالنسبة لنا كأفراد، في حياتنا الخاصة؟

الفصل الرابع

ضرر المراقبة

بذلت حكومات حول العالم جهوداً قوية لتدريب مواطنيها على إزدراء خصوصياتهم بالذات. لقد أقنعتْ مجموعة ٌمكررة من التبريرات التافهة – التي أصبحت مألوفة الآن – الناسَ على تحمُّل انتهاكات قاسية لمملكة خصوصيتهم. وكانت هذه التبريرات ناجحة؛ لدرجة أن الكثير من الناس يهلِّلون عندما تجمع السلطات كميات هائلة من البيانات حول ما يقولونه ويقرأونه ويشترونه ويفعلونه – ومع من.

وساعدت مجموعةٌ من شركات الإنترنت الكبرى – شركاء الحكومة الذين لا يمكن الاستغناء عنهم في المراقبة – تلك السلطات الحكومية في تعدّيها على الخصوصية. عندما سُئل المدير التنفيذي لجووجل، إريك شميدت، في مقابلة له مع شبكة CNBC في العام 2009، حول المخاوف المتعلقة باحتفاظ شركته ببيانات المستخدم، أجاب على نحو مسيء: «إذا كنتَ تملك شيئاً لا تريد أن يعلم به أي كان، فلربما ينبغي عليك عدم القيام به في المقام الأول». وبطريقة مشابهة في الاستخفاف، قال مؤسس فيسبوك ومديرها التنفيذي، مارك زاكربيرغ، في مقابلة أُجريت معه عام 2010: «لقد أصبح الناس مرتاحين حقاً؛ ليس فقط بمشاركة المزيد من المعلومات وبأنواع مختلفة، وإنما أيضاً بدرجة أكبر من العلنية، ومع المزيد من الناس». لم تعد الخصوصية في العصر الرقمي – حسب زعمه – «مبدأً اجتماعياً»، وهذه فكرة تخدم بشكل مناسب جداً مصالح شركة تقنية تستفيد من المعلومات الشخصية.

لكن أهمية الخصوصية واضحة في حقيقة أن الجميع، حتى أولئك الذين يقلِّلون من قيمتها – الذين يقولون إنها ميتة أو يمكن الاستغناء عنها – لا يصدّقون

فعلاً ما يقولونه. غالباً ما يقوم المناصرون لنبذ الخصوصية بأشياء متطرفة من أجل الحفاظ على تحكمهم بقابلية تصرفاتهم ومعلوماتهم لكي تكون مرئية. فالحكومة الأميركية نفسها استخدمت إجراءات غير عادية لحجب أفعالها عن عيون الناس، مشيِّدةً جداراً – يزداد ارتفاعاً – من السرية كي تعمل خلفه؛ كما يقول تقرير لاتحاد الحريات المدنية الأميركية يرجع إلى عام 2011: «إن الكثير من عمل حكومتنا في هذه الأيام يُدار سراً». وبحسب واشنطن بوست، إن هذا العالم المعتم شديد السرية، «وشديد الكبر، وشديد التعقيد»؛ لدرجة أن لا أحد يعرف كم من الأموال يكلِّف، أو كم عدد الناس الذين يوظِّفهم، أو عدد البرامج الموجودة ضمنه، أو عدد الوكالات بالضبط التي تقوم بالعمل نفسه».

وبطريقة مشابهة، إن أولئك المتنفذين، أصحاب شركات الإنترنت المتحمسين لانتهاك خصوصياتنا مدافعون أشداء عن خصوصياتهم. لقد أصرَّت جووجل على سياسة عدم التحدث مع صحفيين من الموقع الإخباري التكنولوجي CNET، إثر نشره تفاصيل شخصية حول إريك شميدت–منها راتبه، وهباته للحملات الانتخابية، وعنوانه- رغم أن جميع المعلومات العامة حصل عليها الموقع بواسطة جووجل، بغية تسليط الضوء على خطورة شركته.

في تلك الأثناء، اشترى مارك زاكربيرغ أربعة منازل ملاصقة لمنزله في بالو ألتو بمبلغ 30 مليون دولار من أجل ضمان خصوصيته. على حد تعبير CNET: «أصبحت حياتك الشخصية الآن معروفة مثل بيانات فيسبوك. فحياة مديرها التنفيذي معروفة الآن مثل اهتم بشؤونك».

والتناقض نفسه يُعبِّر عنه الكثير من المواطنين العاديين الذين يقللون من قيمة الخصوصية، لكنهم في الوقت عينه يملكون كلمات سرية لبريدهم الإلكتروني وحساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي. إنهم يضعون أقفالاً على أبواب غرف نومهم، ويختمون المغلفات التي تحوي رسائلهم، ويُقْدمون في الخفاء على فعل أشياء لا يفكِّرون في فعلها في العلن، ويُفصحون لأصدقائهم وأطبائهم النفسيين ومحاميهم عن أشياء لا يريدون لأي شخص آخر أن يعلم بشأنها، ويعلنون على

الإنترنت عن أفكار من دون إرفاقها بأسمائهم.

إن الكثير من مناصري الرقابة الذين ناقشتهم منذ أن كشف سنودن وثائقه سارعوا لترداد وجهة نظر إريك شميدت القائلة إنّ الخصوصية تهمُّ الأشخاص الذين يملكون ما يخفونه. لكن أياً منهم ليس مستعداً لإعطائي كلمة السر الخاصة بحساب بريده الإلكتروني، أو لا يسمح بوضع كاميرات فيديو في منزله.

عندما أصرّت رئيسة لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، دايان فينستين، على أن جمع البيانات التفصيلية الذي تقوم به NSA لا يشكل مراقبة – لأنه لا يتضمن محتوى الاتصالات – طالب محتجّون على الإنترنت بأن تدعم تأكيداتها بالعمل: هل يمكن أن تنشر السيناتور كل شهر قائمة كاملة بالأشخاص الذين راسلتهم عبر البريد الإلكتروني أو اتصلت بهم؛ بما في ذلك المدة التي استغرقتها محادثاتها، وموقعها عند إجراء الاتصالات؟ بالطبع، لم يكن من الممكن لها أن تقبل العرض، لأن مثل هذه المعلومات كاشفة بعمق، وجعلها علنية يشكِّل انتهاكاً حقيقياً لخصوصية المرء.

ليس المهم نفاق أولئك الذين يزدرون قيمة الخصوصية في حين أنهم يحمون خصوصياتهم بشدة – رغم أن هذا أمر غير عادي – لكن المهم هو أن الرغبة في الخصوصية شيء نتشاركه جميعاً كجزء جوهري، وليس كمالياً، من معنى أن نكون بشراً. كلنا ندرك على نحو فطري أن العالم الخاص هو حيث يمكننا أن نتصرف ونتحدث ونكتب ونختبر ونختار ما نريده؛ بعيداً عن الأعين الحُكْمية للآخرين. الخصوصية شرط جوهري لكونك إنساناً حراً.

لعل أشهر الصياغات التعريفية لمعنى الخصوصية – وسبب شموليتها ومرغوبيتها – هو تعريف القاضي في المحكمة الأميركية العليا، لويس برانديس، في قضية أولمستد ضد الحكومة الأميركية عام 1928: «إن الحق في أن نُترَك لشأننا هو أكثر الحقوق شمولية، والحق الأكثر تقديراً بالنسبة للأحرار من الناس». إن قيمة الخصوصية، بحسب برانديس، «أوسع نطاقاً» من الحريات المدنية المجردة»؛ إنها جوهرية:

تعهّد صائغو دستورنا بتأمين شروط ملائمة للسعي لتحقيق السعادة. لقد أدركوا أهمية الطبيعة الروحية للإنسان، ومشاعره، وفكره. كانوا يعرفون أن جزءاً من الألم والمتعة والرضا في الحياة لا يمكن إيجاده إلا في الأشياء المادية. لقد سعوا لحماية الأميركيين في معتقداتهم وأفكارهم وعواطفهم وأحاسيسهم. لقد منحوا -بخلاف الحكومة- الحق بأن يترك المرء لشأنه.

كان برانديس مناصراً متحمساً لأهمية الخصوصية حتى قبل أن يُعيَّن في المحكمة. فقد كتب بمشاركة المحامي ساميول وورين سنة 1890 المقال المؤثر في جورنال هارفارد لو ريفيو، «الحق في الخصوصية»، مؤكداً على أنّ سرقة خصوصية مواطن ما جريمةٌ ذات طبيعة مختلفة بعمق عن سرقة ممتلكاته المادية: «إن المبدأ الذي يحمي المؤلفات الشخصية وجميع النتاجات الشخصية الأخرى، ليس من السرقة والاستحواذ المادي فحسب، بل من النشر بأي شكل من الأشكال، هو في الواقع ليس مبدأ الملكية الشخصية، وإنما مبدأ الشخصية المحصنة».

الخصوصية جوهرية بالنسبة لحرية الإنسان وسعادته لأسباب نادراً ما تُناقَش لكنها مفهومة تلقائياً من قبل معظم الناس، وخير دليل على ذلك ما يفعلونه لحماية خصوصياتهم. فالناس يغيِّرون سلوكهم جذرياً عندما يعلمون أنهم مراقَبون؛ حيث يفعلون ما يتوقَّع الآخرون منهم فعله؛ تفادياً للعار والإدانة. ويفعلون ذلك عبر الالتزام بقوة بالممارسات الاجتماعية المقبولة؛ بالبقاء ضمن الحدود المفروضة، متجنِّبين أي فعل يمكن أن يُرَى على أنه منحرف أو شاذ.

وعلى هذا الأساس، إن مروحة الخيارات التي يراعيها الناس عندما يعتقدون أن الآخرين يراقبونهم تكون أكثر تقييداً بما لا يُقاس مما يمكن أن تكون عليه عندما يتصرّفون في عالم خاص. إن الحرمان من الخصوصية يؤدي إلى تقييد حرية المرء في الاختيار.

منذ عدة سنوات، حضرتُ احتفال بلوغ سن التكليف (*bat mitzvah*) لابنة صديقي المفضَّل. وخلال الحفل، شدَّد رجل الدين على أن «الدرس الجوهري»

الـذي ينبغـي علـى الفتـاة أن تتعلّمه هو أنها «مراقَبة ومُقيَّمة دائماً». وقال لها إن الله يعلم دوماً بما تفعله - كل خيار، كل تصرُّف، كل فكرة - مهما كان ما تقوم به سرّياً. «أنتِ لست وحدك على الإطلاق»، ما يعني أنه يجب عليها الالتزام بمشيئة الله.

كان القصـد مـن كلام رجـل الديـن واضحـاً تمامـاً: إذا كنت لا تسـتطيع أبداً التملُّـص مـن العيـن اليقظـة لسـلطة عليـا معينة، فليـس لديك خيار سـوى اتِّباع ما تمليـه عليـك هـذه السـلطة. ولا يمكنك حتى تشـكيل طريق خاص بـك بعيداً عن هذه القواعد: إذا كنت تعتقد حقاً أن هناك من يراقبك ويقيِّمك على الدوام، فأنت لست إنساناً حراً فعلاً.

جميـع السـلطات القمعيـة - سـواء أكانـت سياسـية أم دينيـة أم اجتماعيـة أم أبوية - تعتمد على هذه الحقيقة الجوهرية باستخدامها كأداة أساسية لفرض الامتثال والالتزام، وقمع المخالفة. فمن مصلحة هذه السلطات الإيحاء للرعية بأنها ستعلم بـكل مـا يجـري. إن الحرمـان من الخصوصية سيسـحق أي إغـراء بالانحراف عن القوانين والأعراف بفعالية أكبر من أي قوة شرطة.

ومع إبطال مملكة الخصوصية، سيضيع الكثير من الخصائص المرتبطة عموماً بنوعيـة الحيـاة. لقـد اختبـر معظم الناس كيف تمكِّنهـم الخصوصية من التحرر من القيود. وجميعنا بالمقابل اختبرنا القيام بتصرفات خاصة؛ لظننا أننا بمفردنا - مثل الرقص، أو الاعتراف، أو استكشاف ميول مختلفة، أو مشاركة أفكار غير مجرَّبة - ثم شعرنا بالخجل والعار لمعرفة أن آخرين شاهدونا.

عندمـا نعتقـد أنّـه ليـس هنـاك مـن يراقبنـا، نشـعر حينئـذ فقـط بالحريـة - الأمان - لممارسـة التجربة حقاً، ولاختبار الحدود، ولاستكشـاف طرق جديدة في التفكيـر والعيـش، ولاستكشـاف ما يعنيه أن نكون علـى حقيقتنا. وهذا هو بالضبط مـا جعـل الإنترنـت مرغوبـاً وجذاباً؛ لأنه أتـاح إمكانية التحـدث والتصرف بطريقة مجهولة، وهذا جوهري للغاية من أجل الاستكشاف الشخصي.

ولهذا السبب، ينمو في عالم الخصوصية ويتطور الإبداع والمعارضة وتحدي العادات السائدة. إن المجتمع الذي يعرف فيه الجميع أنهم قد يكونون مراقَبين من

قبل الحكومة - حيث تكون الخصوصية مفقودة إلى درجة كبيرة - هو المجتمع الذي تضيع فيه هذه المزايا؛ على المستويين الاجتماعي والشخصي معاً.

وعلى هذا الأساس، المراقبة الجماعية من قبل الحكومة قمعية بطبيعتها؛ حتى في الحالة المستبعدة بألا يُساء استخدامها من قبل مسؤولين مؤذين، عبر الحصول على معلومات خاصة تتعلق بمنافسيهم السياسيين، على سبيل المثال. إن القيود التي تفرضها المراقبة على الحرية أساسية بالنسبة لوجودها، بصرف النظر عن كيفية استخدام، أو إساءة استخدام المراقبة.

إن الاستشهاد برواية جورج أورويل (1984) مبتذل بعض الشيء، لكن أصداء العالم الذي حذَّر منه في حالة المراقبة التي تمثلها NSA واضحة بدون أي لبس: كلاهما يعتمدان على وجود نظام تكنولوجي قادر على مراقبة كل ما يفعله أو يقوله أي مواطن. في الرواية، لم يكن المواطنون بالضرورة مراقَبين على الدوام. في الحقيقة، لم يكونوا يعلمون أنهم يُراقَبون حقاً. لكن الدولة كانت تملك القدرة على مراقبتهم في أي وقت. وغياب اليقين واحتمال المراقبة الشاملة جعلا الجميع ملتزمين وطيِّعين:

> كانت الشاشة تستقبل وترسل في وقت واحد. أي صوت كان وينستون يصدره فوق مستوى الهمس شديد الانخفاض كان يُلتقَط بواسطة الشاشة؛ بل أكثر من ذلك أيضاً، إذ طالما أنه كان يبقى ضمن مجال الرؤية الذي تغطيه اللوحة المعدنية، فقد كان بالإمكان رؤيته أيضاً إلى جانب سماعه. بالطبع، لم يكن بالإمكان معرفة إن كنت مراقَباً أم لا في لحظة معينة؛ فعدد المرات التي تدخل فيها «شرطة الفكر» إلى خط فرد ما، أو وفق أي نظام، كان مجرد مسألة تخمين. بل كان من الممكن تصوُّر أنهم كانوا يراقبون الجميع طوال الوقت. لكنهم على أي حال كانوا قادرين على الدخول إلى خطك متى شاءوا ذلك. كنتَ مجبراً على العيش -وعشت، من عادةٍ أصبحت فطرة- مع افتراض أن كل صوت تُصدره كان مسموعاً، وكل حركة مراقَبة، مالم تكن في الظلمة.

حتـى NSA، بـكل قدرتهـا، غيـر قادرة على رؤية كل إيميل، والاسـتماع إلى كل اتصـال هاتفـي، وتتبُّـع أفعال كل شـخص. إن ما يجعل نظام المراقبة فعّالاً في السيطرة على سلوك الناس هو معرفة أن كلمات المرء وأفعاله عرضة للمراقبة.

كان هـذا المبـدأ فـي قلب فكرة الفيلسـوف البريطاني من القرن الثامن عشـر، جيريمـي بينتهـام، حـول بانوبتيكـو ن (Panopticon)، وهـو تصميم بنـاء كان يعتقد أنه يسـمح للمؤسسـات بالتحكم بالسـلوك البشـري. وكان يمكن اسـتخدام تصميم المبنى -بحسـب كلماته- من أجل «أي نوع من المؤسسـات يُراد فيها وضع بعض الأشخاص مهما كانت صفتهم تحت المعاينة». وكان الابتكار المعماري الأساسي لمبنـى بانوبتيكـون يتكـوّن مـن بـرج مركزي كبير، يمكن منه مراقبـة أي غرفة – أو زنزانة، أو صف مدرسي، أو جناح مشفى –وفي أي وقت من قبل الحراس. لكن المقيمين لم يكونوا قادرين على رؤية ما في داخل البرج، وبذلك لم يكن بوسعهم أبداً معرفة إن كانوا يُراقَبون أم لا.

بما أن المؤسسة – أي مؤسسة –لم تكن قادرة على مراقبة جميع الناس طوال الوقـت، فقـد كان القصـد مـن حل البانوبتيكون هو وضع فكـرة «الوجود الظاهري الدائم للمفتِّش» في أذهان المقيمين. «ينبغي أن يشعر الأشخاص الذين تُراد مراقبتهم بأنهـم تحـت المراقبـة دائماً، أو على الأقل بـأن الاحتمال كبير بأنهم كذلك». وهم بذلك سيتصرفون كما لو أنهم مراقَبون دائماً؛ حتى لو لم يكونوا مراقَبين. وسينتج عن ذلك الإذعان والطاعة والمطابقة مع التوقعات. تصوَّر بينتهام أن ابتكاره سينتشر أبعد بكثير من السجون والمشافي العقلية ليصل إلى جميع المؤسسات الاجتماعية. كان يعتقـد أن الغـرس فـي أذهـان المواطنين أنهم قد يكونون مراقَبين دائماً سـيغيِّر السلوك البشري على نحو جذري.

في السـبعينيات، لاحظ ميشـيل فوكولت أن مبدأ بينتهام –«بانوبتيكون» –كان إحدى الأدوات الأساسية للدولة الحديثة. يقول في كتابه، السلطة، إن البانوبتيكونية «نوع من السلطة المطبَّقة على الأفراد على شكل إشراف شخصي متواصل، وعلى شكل تحكم، وعقاب، وتعويض، وعلى شكل إصلاح؛ أي قولبةُ الأفراد وتحويلهم

وفقاً لمعايير محددة».

وفي كتابه «انضباط وعقاب»، توسَّع فوكولوت في الشرح فقال إن المراقبة الشاملة لا تقوّي السلطات وتفرض الإذعان فحسب، بل تقنع الأفراد بتبنّي آراء مراقبيهم أيضاً. فأولئك الذين يعتقدون أنهم مراقَبون سيختارون بشكل فطري فعل ما يُراد منهم فعله؛ حتى من دون أن يُدركوا أنهم واقعون تحت السيطرة: يُحدث البانوبتيكون «في المقيم حالة واعية ودائمة من الاعتقاد بأنه مرئيٌّ؛ ما يضمن تنفيذ وظيفة السلطة بشكل تلقائي». ومع تبنّي السيطرة، تختفي الدلائل العلنية على القمع لأنها لم تعد ضرورية. «قد تخلع السلطة الخارجية ثقلها الفيزيائي - تميل لأن تكون غير ملموسة - وكلما اقتربتْ أكثر من هذا الحد، ازدادت تأثيراتها ثباتاً وعمقاً وديمومةً: إنه انتصار عظيم يتجنب أي مواجهة حقيقية، وهو محسوم النتيجة مسبقاً».

إضافة إلى ذلك، يملك نموذج السيطرة هذا ميزة عظيمة تتمثل في توليد وهم الحرية؛ وذلك لأن الإكراه على الطاعة موجود في ذهن الفرد الذي يختار بنفسه الامتثال؛ خوفاً من أن يكون مراقَباً. وهذا يزيل الحاجة لجميع العلامات المرئية للإكراه، وبذلك يمكِّن من السيطرة على الناس الذين يعتقدون خطأً أنهم أحرار.

لهذا السبب، تنظر كل دولة قمعية إلى المراقبة الجماعية على أنها إحدى أهم أدوات سيطرتها. عندما علمت المستشارة الألمانية المنضبطة في العادة، أنجيلا ميركل، بأن NSA أمضت سنوات في التنصُّت على هاتفها الخلوي الشخصي، تحدثت مع الرئيس أوباما، وشبَّهت بغضب المراقبة الأميركية بستاسي - جهاز الخدمة السرية سيئ الصيت في ألمانيا الشرقية - حيث نشأت. لم تكن ميركل تقصد أن الولايات المتحدة تشبه النظام الشيوعي، لكن جوهر حالة المراقبة - سواء أكانت NSA أم ستاسي أم «الأخ الأكبر» أم البانوبتيكون - يتمثل في المعرفة أن المرء يمكن أن يكون مراقَباً في أي وقت من قبل سلطات غير مرئية.

ليس فهم السبب الذي جعل السلطات في الولايات المتحدة وأمماً غربية أخرى ترغب ببناء نظام مراقبة شامل موجَّه نحو مواطنيها أنفسهم أمراً عسيراً. إن

تفاقم حالة انعدام المساواة الاقتصادية التي تحوَّلت إلى أزمة واسعة النطاق بفعل الانهيار المالي عام 2008، أنتج انعدام استقرار داخلي، فحدثت اضطرابات ظاهرة حتى في الدول الديمقراطية المستقرة نسبياً؛ مثل إسبانيا واليونان. وفي سنة 2011، شهدت لندن اضطرابات عنيفة دامت أياماً. وفي الولايات المتحدة، أطلق كلٌ من اليمين (احتجاجات حزب الشاي سنة 2008 و2009) واليسار (حركة احتل) معاً احتجاجات مواطنية دامت فترة طويلة. لقد أظهرت استطلاعات الرأي في هذه الدول مستويات حادة على نحو مثير للدهشة من الاستياء من الطبقة السياسية ووجهة المجتمع.

بشكل عام، تملك السلطات التي تواجه اضطراباً خيارين: إما تهدئة السكان بتقديم تنازلات رمزية، أو تعزيز سيطرتها لتقليل الضرر الذي يمكن أن يلحقه الاضطراب بمصالحها. ويبدو أن النخبة في الغرب تنظر إلى الخيار الثاني – تعزيز سلطتها – على أنه التصرف الأفضل وربما الوحيد القادر على حماية موقعها. وهكذا، تمثَّل الرد على حركة احتل بسحقها بالقوة؛ عبر الغاز المسيل للدموع ورذاذ الفلفل والملاحقات القضائية. كان إظهار قوات الشرطة المحلية بمظهر قوات شبه عسكرية واضحاً تماماً؛ حيث حمل عناصر الشرطة أسلحة شوهدت في شوارع بغداد، وذلك لقمع متظاهرين متجمّعين بشكل قانوني ومسالمين في غالبيتهم الساحقة. كانت الخطة تقضي بإخافة الناس من حضور المسيرات والاحتجاجات، وقد نجحت بصورة عامة. أما الهدف الأكثر عموميةً فهو زرع شعور بأن هذا النوع من المقاومة عبثي ضد قوة مؤسسية هائلة ومنيعة.

يحقق نظام المراقبة الشاملة الغرض نفسه ولكن بفعالية أكبر. فمجرد تنظيم حركات اعتراضية يصبح أشد صعوبة عندما تراقب الحكومة كل ما يفعله المواطنون. كما أن المراقبة الشاملة تقتل المعارضة في مكان أعمق وأكثر أهمية: أي في الذهن، حيث يدرِّب الفرد نفسه على التفكير فقط بما هو متوقَّع ومطلوب.

لا يدع التاريخ أي شك في أن الإكراه والسيطرة الجماعيين هما القصد من المراقبة الحكومية ونتيجتها. وصف الكاتب السينمائي الهوليوودي وولتر بيرنستين

- الذي وُضع على اللائحة السوداء، وروقِب خلال الحقبة الماكارثية، فأُرغم على الكتابة باسم مزيف كي يواصل عمله - دينامية الرقابة الذاتية القمعية التي تأتي من الشعور بكونك مراقَب:

> الجميع كانوا حذرين. لم يكن الوقت مناسباً للمجازفة... كان هناك كتّاب، ومؤلفون غير موضوعين على اللائحة السوداء قاموا - لا أعلم ماذا يمكن أن تسميها - «بأشياء متقدمة»، ولكنها ليست سياسية. لقد ظلوا بعيدين عن السياسة... أعتقد أنه كان هناك شعور عام بأن «لا تبرز رقبتك».
>
> لا يساعد هذا الجو على الإبداع أو يسمح للذهن بالعمل بحرية. فأنت دوماً تحت خطر الرقابة الذاتية بالقول: «لا، لن أجرّب هذا لأنني أعلم أنه لن يُنجَز، أو سيثير عداء الحكومة»، أو شيء من هذا القبيل.

كُرِّرت ملاحظات بيرنستين على نحو مخيف في تقرير أصدرته منظمة «PEN AMERICA» في تشرين الثاني 2013 تحت عنوان «نتائج مخيفة: المراقبة الأميركية تدفع كتّاباً أميركيين لاتباع الرقابة الذاتية». أجرت المنظمة استطلاعاً للرأي لمعاينة آثار ما كُشف حول NSA على أعضائها، فوجدت أن الكثير من الكتّاب أصبحوا «يفترضون أن اتصالاتهم مراقَبة» فغيَّروا سلوكهم بطرق «تقلِّص حريتهم في التعبير، وتقيِّد التدفق الحر للمعلومات». وبشكل محدد، تجنَّب 24 بالمائة [من المشاركين في الاستطلاع] عمداً مواضيع معينة في الأحاديث الهاتفية أو عبر الرسائل الإلكترونية».

إن القوة المسيطرة والمؤذية للمراقبة الشاملة والرقابة الذاتية التي تنتج عنهما مثبتة في مجموعة من تجارب العلم الاجتماعي التي تمتد بعيداً إلى ما وراء النشاط السياسي. تُظهر دراسات وافية كيفية عمل هذه الدينامية على المستويات الشخصية والنفسية الأشد عمقاً.

في إحدى الدراسات، قدَّم فريق من الباحثين - نشر اكتشافاته في مجلة «علم النفس التطوري» - للمشتركين تصرُّفات مريبة أخلاقياً؛ كالاحتفاظ بمبلغ كبير

مـن المـال وُجـد فـي محفظة على الطريـق، أو معرفة أن صديقـاً أضاف معلومات مزيفة لسـيرته الذاتية، وطُلب من المشـتركين تقييم درجة الخطأ. لاحظت الدراسـة أن المشـتركين الذيـن أُعطـوا صـوراً تلمّـح إلـى المراقبـة – مثـل عينيـن محدِّقتين واسعتين – صنَّفوا الأفعال بأنها تستحق الشجب بدرجة أكبر من أولئك الذين أُعطوا صورة محايدة. وخلص الباحثون إلى أن المراقبة تحثُّ الأشخاص المراقَبين على «تأكيـد مصادقتهـم علـى المعاييـر الاجتماعية السـائدة»، كما أنهم يحاولون «بشـدة مداراة سمعتهم».

وأُجريـت دراسـة شـاملة عـام 1975 مـن قبـل العالميـن النفسـيين فـي جامعة ستانفورد، جورج وايت وفيليب زيمباردو، تحت عنوان «الآثار المخيفة للمراقبة»، بهـدف تقييـم تأثيـر المراقبـة على التعبير عن الآراء السياسـية المثيرة للجدل. وكان الدافع لإجراء الدراسة هو مخاوف الأميركيين بشأن المراقبة الحكومية:

> إن فضيحـة ووترغيـت، والكشـوفات المتعلقـة بتنصُّـت البيـت الأبيـض، والتحقيقـات البرلمانيـة بشـأن التجسـس الداخلـي الـذي قامـت به وكالة الاسـتخبارات المركزيـة، أدّت كلّهـا معـاً إلـى ترسـيخ السـمة المتطـورة للحياة الأميركية: ربما يكون الأخ الأكبر يراقبك! إن الاقتراحات المتعلقة بإنشـاء بنوك بيانات قومية، واسـتخدام مروحيات مراقبة من قبل قوات شرطة مدينية، ووجود كاميرات مراقبة في البنوك ومحال السوبرماركت، والتفتيش الأمني للأشـخاص والممتلكات في المطارات، كلّها ليسـت سوى إشارات على أن حياتنا الخاصة تتعرض لمراقبة متزايدة.

وُضع المشـاركون تحت مسـتويات متنوعة من المراقبة، وطُلب منهم إعطاء آرائهم بشأن تشريع الماريجوانا.

تبيَّـن أن المشـاركين «المهدَّديـن» – الذيـن قيـل لهـم إنّ تصريحاتهم سـتُقدّم للشـرطة «لأغراض تدريبية» – كانوا أكثر ميلاً لإدانة تعاطي الماريجوانا واسـتخدام ضميري المخاطَب والغائب (أنت، هم، الناس) في لغتهم. أيَّد 44 بالمائة فقط من المشـتركين الخاضعين للمراقبة التشـريع، بالمقارنة مع 77 بالمائة من المشـتركين

الذين لم يكونوا «مهددين» جداً. وعلى نحو موحٍ، سعى 31 بالمائة من المشاركين بشكل عفوي إلى الحصول على موافقة من الباحثين (بالسؤال على سبيل المثال: «هل هذا جيد؟») في حين أن نسبة 7 بالمائة فقط من المجموعة الأخرى فعلت ذلك. كما سجَّل المشاركون «المهدَّدون» درجة أعلى بشكل ملحوظ من الشعور بالقلق والكبت.

ذكر وايت وزيمباردو في خاتمتهما أن «خطر أو حقيقة المراقبة الحكومية يمكن أن تعيق سيكولوجياً حرية التعبير». ورغم أن «تصميم بحثهما لم يكن يسمح باحتمال «تجنب التجمع»، إلا أنهما توقّعا أن «يدفع القلق - الذي يولِّده خطر المراقبة - الكثير من الناس إلى تجنُّب أوضاع» يمكن أن يكونوا مراقَبين فيها. و«بما أن هذه الافتراضات تُحدَّد فقط من قبل مخيلة المرء، وتُشجَّع يومياً بواسطة الكشوفات المتعلقة بالانتهاك الحكومي والمؤسساتي للخصوصية، فإن الحدود الفاصلة بين الأوهام الظنونية والحذر المبرر تصبح دقيقة حقاً».

ولكن، صحيح أيضاً أن المراقبة يمكن أن تشجِّع على ما قد يعتبره البعض السلوك المرغوب. فقد وجدت دراسة أن الشغب في ملاعب كرة القدم السويدية - رمي المشجعين للزجاجات والولاعات على أرض الملعب - انخفض بنسبة 65 بالمائة بعد وضع كاميرات أمنية. كما أن إرشادات الصحة العامة في ما يتعلق بغسل اليدين أكَّدت مراراً أن احتمال غسل المرء ليديه يزداد بوضع شخص ما بالقرب منه.

لكن النتيجة الأكثر بروزاً للمراقبة هي تقليص الخيار الفردي بدرجة كبيرة. فالمراقبة - حتى في أكثر البيئات حميميةً، كالعائلة على سبيل المثال - تُحوِّل الأفعالَ غير الهامة إلى مصدر للحكم على الذات والقلق؛ لمجرد كونك مراقَباً. في تجربة بريطانية، قدَّم الباحثون للمشتركين أجهزة تعقُّب لمراقبة أفراد العائلة. كان من الممكن معرفة موقع أي فرد من العائلة بدقة في أي وقت، وعندما يُشاهَد موقع أحدهم، كان يتلقى رسالة. وكلما تعقَّب أحد أفراد العائلة فرداً آخر، كان يتلقى أيضاً أسئلة حول سبب فعله ذلك، وما إذا كانت المعلومة التي تلقّاها مطابقة لتوقّعاته.

في الاستجواب الأخير، قال المشاركون إنهم وجدوا التعقُّب مريحاً في بعض الأحيان، لكنهم شعروا بالقلق أيضاً من أن «يقفز أفراد العائلة إلى الاستنتاجات» بشأن سلوكهم؛ إذا كانوا متواجدين في مكان غير متوقع. ولم يساعد خيار «عدم الرؤية» – منع آلية مشاركة الموقع – على تبديد القلق؛ إذ قال الكثير من المشاركين إنّ فعل تجنُّب المراقبة بحد ذاته ولذاته كان سيولِّد الشك. وفي النهاية، استنتج الباحثون:

> ثمة جوانب في حياتنا اليومية لا يمكننا تفسيرها وقد تكون سخيفة تماماً. لكن تجسيدها بواسطة جهاز تعقُّب... يمنحها أهمية، لأنها تتطلب على ما يبدو درجة غير عادية من التفسير. وهذا يولِّد قلقاً، وخاصة في العلاقات الحميمة؛ حيث يمكن أن يشعر الناس بأنهم واقعون تحت ضغط أكبر لتفسير أشياء لا يستطيعون ببساطة تفسيرها.

وفي تجربة فنلندية نفذت محاكاة متطرفة للمراقبة، وُضعت كاميرات في منازل المشتركين – باستثناء الحمامات وغرف النوم – وكانت جميع اتصالاتهم الإلكترونية مراقَبة. لكن الباحثين وجدوا صعوبة في الحصول حتى على عشر عائلات للمشاركة؛ رغم أن الإعلان عن الدراسة نُشر بشكل فيروسي على مواقع التواصل الاجتماعي.

من بين أولئك الذين وقَّعوا، تركَّزت الشكاوى بشأن المشروع على غزو جوانب عادية من حياتهم اليومية. فقد شعرت مشتركة بعدم الراحة لكونها عارية في منزلها، وشعرت أخرى بوجود الكاميرات بينما كانت تصفف شعرها بعد الاستحمام، وفكَّر شخص آخر في المراقبة بينما كان يحقن نفسه بالدواء. بعبارة أخرى، تكتسبُ أفعالٌ غير مؤذية طبقات من الأهمية بوجود المراقبة.

في البداية، وصف المشاركون المراقبة بأنها مزعجة، لكنهم سرعان ما «اعتادوا عليها». فما بدأ كتدخُّل عميق أصبح طبيعياً في ما بعد؛ حيث تحوَّل إلى حالة عادية ولم يعد يُلاحَظ.

حسبما أظهرت التجارب، هناك أنواع كثيرة جداً من الأشياء التي يقوم بها

الناس ويريدون إبقاءها سرية؛ رغم أنها لا تشكل أي فعل «خاطئ». إن الخصوصية شـيء لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لمجموعة واسعة من الأنشطة البشرية. إذا كان شخص ما يتصل بخط ساخن للانتحار، أو يزور مؤسسة تقدم الإجهاض، أو يتردد على موقع جنسي على الإنترنت، أو يأخذ موعداً مع مصحة تأهيلية، أو يُعالَج من مرض ما، أو إذا كان مخبراً يكشف معلومات سرية لصحفي، فهنالك أسباب كثيرة لإبقاء مثل هذه التصرفات سرية؛ رغم أنها ليست متصلة بأي شيء غير قانوني أو خاطئ.

باختصار، كلنا نملك ما نخفيه، أو بحسب تعبير الصحفي بارتون جيلمان:

> الخصوصية علائقية. وهي تعتمد على من يشاهدك. فأنت لا تريد أن يعلم رب عملك بأنك تبحث عن عمل. وأنت لا تكشف كل ما يتعلق بحياتك العاطفية لأمك أو لأطفالك. وأنت لا تخبر أسرارك التجارية لمنافسيك. نحن لا نكشف أنفسنا بشكل عشوائي، ونهتم بما يكفي بشأن كشف أنفسنا لدرجة أننا نكذب بشكل اعتيادي. فقد وجد الباحثون بشكل ثابت أن الكذب «تفاعل اجتماعي يومي» بين المواطنين المستقيمين، (مرتين في اليوم بين طلاب الجامعة، ومرة في اليوم في «العالم الحقيقي»)... الشفافية الشاملة كابوس... الجميع يملكون شيئاً يخفونه.

يعتمد أحد التبريرات الأساسية للمراقبة – بأنها لصالح عامة الناس – على إظهار وجهة نظر تقسِّم المواطنين إلى فئتين: أخيار وأشرار. في وجهة النظر هذه، تستخدم السلطات قدراتها على المراقبة ضد الأشرار فقط؛ أولئك الذين «يفعلون أشياء خاطئة»، وهم وحدهم الذين يملكون ما يخافون إظهاره ولهذا السبب يكرهون التدخل في خصوصياتهم. هذا تكتيك قديم. ففي مقال نُشر في مجلة تايم عام 1969 حول مخاوف الأميركيين المتزايدة في ما يتعلق بقدرات المراقبة للحكومة الأميركية، أكّد النائب العام للرئيس نيكسون، جون ميتشل، للقراء أن «أي مواطن في الولايات المتحدة غير متورط في نشاط غير قانوني ليس لديه ما يخاف بشأنه على الإطلاق».

وأُوضحت هذه النقطة مجدداً من قبل متحدث باسم البيت الأبيض عام 2005، رداً على الجدل الذي أُثير حول برنامج بوش للتنصت: «هذه لا تتعلق بمراقبة اتصالات هاتفية تُجرى من أجل تنظيم تمرين لفريق بيسبول للصغار أو بما سنجلبه لوليمة غداء تشاركية (potluck)، بل إنها تتعلق بمراقبة اتصالات من أشخاص أشرار للغاية إلى أشخاص أشرار للغاية». وعندما ظهر الرئيس أوباما في برنامج «ذي تونايت شو» في آب 2013 وسأله جاي لينو عن المعلومات التي كُشفت بخصوص NSA، قال: «ليس لدينا برنامج تجسس محلي. ما لدينا فعلاً هو بعض الآليات التي يمكنها تعقُّب رقم هاتف أو عنوان إيميل مرتبطين بهجوم إرهابي».

هذه الحجة مقنعة بالنسبة للكثيرين. إن الانطباع بأن المراقبة المنتهكة للخصوصية مقتصرة فقط على مجموعة هامشية من الأشخاص الأشرار الذين يقومون «بعمل خاطئ» يضمن رضوخ الأغلبية لإساءة استخدام السلطة أو حتى التهليل لها.

لكن وجهة النظر هذه تخطئ إلى حد كبير في فهم الأهداف الدافعة لجميع مؤسسات السلطة. إن «فعل شيء خاطئ» -في أعين هذه السلطات- يشمل ما هو أكثر بكثير من مجرد أفعال غير قانونية وسلوك عنيف ومكائد إرهابية. إنه يمتد بشكل نموذجي ليشمل المعارضة الهامة وأي تحدٍّ حقيقي. من طبيعة السلطة أن تساوي بين المعارضة وارتكاب فعل خاطئ، أو على الأقل أي تهديد.

إن التاريخ مليء بأمثلة عن مجموعات وأشخاص وُضعوا تحت المراقبة الحكومية بسبب آرائهم المعارضة ونشاطهم السياسي؛ مثل مارتن لوثر كينغ، وحركة الحقوق المدنية، ونشطاء معارضون للحرب، ومدافعون عن البيئة. كل هؤلاء كانوا بنظر الحكومة ومكتب التحقيق الفدرالي في عهد مديره ،ج. إدغار هووفر، «يفعلون شيئاً خاطئاً»؛ وهو نشاط سياسي يهدد النظام العام.

لم يفهم أحد أكثر من هووفر قدرة المراقبة على سحق المعارضة السياسية، حيث كان يواجه تحدي إيجاد طريقة لمنع تطبيق حقّيً التعبير والاجتماع بموجب

التعديل الأول، عندما مُنعت الحكومة من اعتقال الناس بسبب التعبير عن آراء غير شعبية. شهدت الستينيات مجموعة كبيرة من قضايا المحكمة العليا التي أسست حمايات قوية لحرية التعبير، وتُوِّجت بقرار إجماعي في قضية براندنبيرغ ضد أوهايو عام 1969 ألغى الإدانة الجزائية لزعيم كوكلوكس كلان الذي كان قد هدد في أحد خطاباته باللجوء للعنف ضد مسؤولين سياسيين. قالت المحكمة إن ضمانات التعديل الأول المتعلقة بحرية التعبير وحرية الصحافة قوية جداً لدرجة أنها «لا تسمح لأي ولاية بمنع أو تحريم مناصرة استخدام القوة».

نظراً لوجود هذه الضمانات، أسَّس هووفر نظاماً يمنع المعارضة من التطور في المقام الأول.

كُشف برنامج FBI المحلي لمكافحة التجسس (COINTELPRO) لأول مرة من قبل مجموعة نشطاء معادين للحرب كانوا متيقّنين بأن حركة مناهضة الحرب كانت مخترَقة، وتحت المراقبة، ومستهدَفة بجميع أنواع الخدع القذرة. وبما أنهم كانوا يفتقدون للأدلة الموثقة، ولأنهم لم ينجحوا في إقناع الصحفيين على الكتابة حول شكوكهم، اقتحموا مكتب أحد فروع FBI في بنسلفانيا عام 1971، وأخذوا آلاف الوثائق.

أظهرت الوثائق المتصلة ببرنامج مكافحة التجسس COINTELPRO كيف استهدف FBI مجموعات سياسية وأفراداً اعتبرهم انقلابيين وخطرين، بما في ذلك الرابطة الوطنية لتطوير الأشخاص الملوَّنين، والحركات الوطنية السوداء، والمنظمات الاشتراكية والشيوعية، والمحتجين المعادين للحرب، ومجموعات يمينية متنوعة. لقد اخترقها FBI بعملاء حاولوا – من بين أشياء أخرى – التأثير على بعض الأعضاء بغية إقناعهم بارتكاب أفعال جرمية؛ كي يتمكن FBI من اعتقالهم ومحاكمتهم.

نجح FBI في إقناع صحيفة نيويورك تايمز بعدم نشر الوثائق، بل وتسليمها أيضاً، لكن واشنطن بوست نشرت سلسلة تقارير حولها. وقد أدت تلك الكشوفات إلى إنشاء لجنة تشيرش في مجلس الشيوخ التي استنتجت ما يلي:

[على مدار خمسة عشر عاماً] أجرى المكتب عملية معقدة استهدفت

بشكل مباشر منع تطبيق حقي التعبير والاجتماع اللذين يكفلهما التعديل الأول؛ استناداً إلى النظرية التي تقول إن منع نمو المجموعات الخطرة وتكاثر الأفكار الخطرة سيحمي الأمن القومي ويردع العنف.

إن الكثير من التقنيات المستخدَمة لا يمكن أن تُحتمَل في أي مجتمع ديمقراطي؛ حتى لو كان جميع المستهدفين متورطين في نشاط عنفي؛ لكن COINTELPRO ذهب أبعد من ذلك بكثير. كانت الفرضية الأساسية المضمرة للبرنامج تتمثل في أن على أي وكالة لتطبيق القانون واجب فعل كل ما يلزم لمحاربة الأخطار المتصوَّرة التي تهدد النظام الاجتماعي والسياسي القائم.

شرحت إحدى المذكرات الأساسية لبرنامج COINTELPRO أن «هوس الشك» يمكن زرعه بين النشطاء المناهضين للحرب عبر جعلهم يعتقدون بوجود «عميل FBI خلف كل صندوق بريد». وبهذه الطريقة، سيغرق المعارضون المقتنعون دائماً بأنهم مراقَبون في الخوف، وسيحجمون عن ممارسة أنشطتهم.

على نحو غير مستغرَب، نجح التكتيك. في فيلم وثائق من العام 2013 بعنوان «1971»، وصف عدة نشطاء كيف كان FBI تحت إدارة هووفر «يخترق» حركة الحقوق المدنية بالمندسّين والمراقبة، حيث كان العملاء يأتون إلى الاجتماعات ويكتبون تقارير عما دار فيها. لقد أعاقت المراقبة قدرة الحركة على التنظيم والنمو.

في ذلك الحين، أدركت حتى أشد المؤسسات محافظةً في واشنطن أن الوجود المحض للمراقبة الحكومية - بصرف النظر عن كيفية استخدامها - يخنق القدرة على الاعتراض. فقد حذَّرت صحيفة واشنطن بوست، في مقال افتتاحي نشرته في آذار 1975 حول الاقتحام، من هذه الدينامية القمعية بالتحديد:

> لم يُبدِ FBI الكثير من الحساسية حيال الأثر السام الذي تخلِّفه مراقبته - وخصوصاً اعتماده على مخبرين مجهولين - على العملية الديمقراطية وممارسة حرية التعبير. ولكن، من الواضح أن النقاش والجدل حول سياسات الحكومة وبرامجها سيُعرقَلان حتماً إذا عُلم أن «الأخ الأكبر» يستمع إليها ويبلِّغ عنها متنكِّراً.

لم يكن برنامج COINTELPRO يمثل الإساءة الوحيدة لاستخدام المراقبة التـي اكتشـفتها لجنـة تشـيرش، فقـد صرَّحـت فـي تقريرهـا الختامـي بـأن «ملايين التلغرافـات التـي أُرسـلت مـن، أو إلـى، أو عبـر الولايات المتحـدة حصلت عليها وكالة الأمن القومي NSA من عام 1947 إلى 1975 بموجب ترتيب سري مع ثلاث شـركات تلغـراف أميركيـة». عـلاوة على ذلك، «لقد جرت فهرسـة نحو 300,000 شـخص في نظام حاسـوبي في CIA، وأُنشـئت ملفات منفصلة حول ما يقرب من 7,200 أميركي، وأكثر من 100 مجموعة محلية» خلال عملية واحدة لـ CIA باسم CHAOS (1967-1973).

إضافة إلى ذلك، «شكَّل نحو 100,000 أميركي مواضيع لملفات استخبارات الجيـش الأميركـي بين منتصف السـتينيات و1971»، إلـى جانب ما يقارب 11,000 شخص حُقِّق معهم من قبل خدمة الإيرادات الداخلية «على أساس سياسي، وليس وفق معيار ضريبي». واستخدم مكتب التحقيق الفدرالي التنصت أيضاً لاكتشاف نقاط ضعف معينة؛ مثل النشاط الجنسي، استُغلَّت لاحقاً من أجل «تحييد» مستهدفيه.

ولـم تكـن هـذه الحـوادث تمثل انحرافات مؤقتة؛ فخلال سـنوات بوش، على سـبيل المثال، كشـفت وثائق حصل عليها اتحاد الحريات المدنية الأميركية، حسـب تعبيـر الاتحـاد عـام 2006 «تفاصيل جديدة عن مراقبة البنتاغون لأميركيين معارضين للحرب على العراق، بمن فيهم طائفة Quakers [طائفة مسيحية تكره الحرب وتحب خدمة المجتمع] ومجموعات طلابية». كان البنتاغون «يراقب متظاهرين غير عنفيين عبر جمع المعلومات وتخزينها في قاعدة بيانات عسكرية لمكافحة الإرهاب». وذكر اتحاد الحريات المدنية الأميركية وثيقة واحدة «مسـمّاة نشـاط إرهابي محتمل تدوّن أحداثاً مثل تجمُّع أوقفوا الحرب الآن! في ألكرون، التابعة لولاية أوهايو».

تُظهـر الأدلـة أن التأكيـدات بأن المراقبة موجَّهة فقط نحو أولئك الذين «فعلوا شيئاً خاطئاً» ينبغي ألا تثير الارتياح؛ لأن أي ولاية تعتبر بشكل انعكاسي أي تحدٍّ لسلطتها فعلاً خاطئاً.

لقد أُثبت مراراً أن الفرصة التي يمتلكها الموجودون في السلطة لتصنيف المنافسين السياسيين في خانة «تهديد الأمن القومي» أو حتى خانة «الإرهابيين» لا تُقاوَم. في العقد الأخير، أطلقت الحكومة - في محاكاة لما فعله مكتب التحقيق الفدرالي تحت إدارة هوفر - مثل هذه التسميات رسمياً على ناشطين بيئيين، ومجموعات يمينية متنوعة معارضة للحكومة، وناشطين معارضين للحرب، واجتماعات نُظِّمت للمطالبة بحقوق فلسطينية. قد يستحق بعض الأفراد - ضمن هذه الفئات الواسعة - التصنيف المعطى لهم، ولكن لا شك في أن معظمهم لا يستحقونه، وإنما ذنبهم الوحيد هو امتلاك آراء سياسية معارضة. ومع ذلك، كانت هذه المجموعات أهدافاً روتينية للمراقبة من قبل NSA وشركائها.

بعد احتجاز السلطات البريطانية لشريكي ديفيد ميراندا في مطار هيثرو بموجب قانون مكافحة الإرهاب، ساوت الحكومة البريطانية بوضوح بين تقاريري حول المراقبة وبين الإرهاب؛ على أساس أن نشر وثائق سنودن «موجَّه للتأثير على إحدى الحكومات، ومُعَدٌّ للترويج لقضية سياسية أو إيديولوجية؛ وبالتالي يقع ضمن تعريف الإرهاب». هذا أوضح تصريح محتمل يربط بين تهديد مصالح السلطة وبين الإرهاب.

لن يثير كل هذا أي استغراب في المجتمع المسلم الأميركي، حيث الخوف من المراقبة على أساس الإرهاب شديد وعام، ولسبب وجيه. عام 2012، كشف آدم جولدمان ومات أبوزو من أسوشييتد برس مخططاً مشتركاً بين CIA وشرطة نيويورك لإخضاع المجتمعات المسلمة بأكملها في الولايات المتحدة لرقابة حقيقية وإلكترونية؛ من دون أدنى تلميح إلى ارتكاب فعل خاطئ. وقد ترك التجسس تأثيره على حياة المسلمين الأميركيين؛ حيث أصبحوا ينظرون إلى كل شخص جديد يأتي إلى المسجد لأول مرة على أنه مخبر لصالح مكتب التحقيق الفدرالي، ويخفض الأصدقاء وأفراد العائلة أصواتهم أثناء حواراتهم خشية أن يكونوا مراقَبين، ولإدراكهم أن أي وجهة نظر تُعتبَر معادية لأميركا يمكن أن تُستخدَم ذريعة للتحقيق معهم وحتى لمقاضاتهم.

تؤكد وثيقة من ملفات سنودن، مؤرخة في 3 تشرين الأول 2012، هذه النقطة بشكل مخيف. لقد كشفت أن الوكالة كانت تراقب أنشطة الإنترنت لأفراد تعتقد أنهم يعبِّرون عن أفكار «متطرفة» ويملكون تأثيراً «محرِّضاً على التطرُّف» على أشخاص آخرين. ورغم أن الوثيقة تتحدث عن ستة أشخاص بالتحديد - كلهم مسلمون - لكنها تشدِّد على أنهم مجرد «نماذج».

تذكر NSA بوضوح أن لا أحد الأشخاص المستهدَفين عضو في منظمة إرهابية أو متورِّطاً بأي مكائد إرهابية. كل جريمتهم هي أنهم يعبِّرون عن آراء تُعتبَر «متطرفة»؛ هذا المصطلح الذي يخوِّل القيام بمراقبة شاملة وحملات مؤذية من أجل «استغلال نقاط الضعف».

من بين المعلومات المجموعة حول هؤلاء الأشخاص - على الأقل بينهم مواطن أميركي واحد - تفاصيل حول أنشطتهم الجنسية على الإنترنت، و«عشوائيتهم الجنسية»، أي المواقع الإباحية التي يزورونها والأحاديث الجنسية التي يتبادلونها مع نساء غير زوجاتهم. وتناقش الوكالة طرق استغلال هذه المعلومات بهدف تدمير سمعتهم ومصداقيتهم:

خلفية

(TS//SI//REL TO USA, FVEY) أشار تقرير سابق حول التطرف مستند إلى تقييم معلومات الاتصالات إلى أن الأشخاص المحرَّضين على التطرُّف يكونون في ما يبدو قابلين للعطب بشكل خاص في مجال تأثيرهم؛ عندما تكون تصرفاتهم العلنية والخاصة غير منسجمة. (A) بعض نقاط الضعف - إذا كُشفت - يمكن أن تثير الشك حول إخلاص المحرِّض للقضية الجهادية؛ ما يؤدي إلى إضعاف تأثيره أو فقدانه. تتضمن الأمثلة على بعض نقاط الضعف:

- **مشاهدة مادة جنسية واضحة على الإنترنت، أو استخدام لغة إقناعية جنسية واضحة عند التواصل مع شابات يافعات معدومات الخبرة، أو**
- **استخدام جزء من الهبات التي يتلقونها من مجموعة الأشخاص القابلين للتأثر بهم في دفع نفقاتهم الشخصية، أو**
- **المطالبة بقدر باهظ من المال كأجور لأحاديثهم وكونهم المستفيدين الوحيدين من تحسين مكانتهم، أو**

• أن يُعرَف عنهم تأسيس رسالتهم على مصادر مشبوهة، أو استخدام لغة مناقضة بطبيعتها؛ ما يجعلهم عرضة لتحديات تتعلق بالمصداقية.

(TS//SI//REL TO USA, FVEY) إن الثقة والسمعة هامتان عند التفكير في فعالية الرسالة وجاذبيّتها. من الواضح أن استغلال نقاط الضعف الشخصية، أو مصداقية المحرِّض على التطرف ورسالته – أو كليهما – يمكن أن يتعزز من خلال فهم الأساليب التي يستخدمها لنشر رسالته بين المجموعة القابلة للتأثر به، ونقاط ضعفه في ما يتعلق بالقدرة على الوصول.

وفقاً لنائب المدير القانوني لاتحاد الحريات المدنية الأميركية، جميل جافر، إن قواعد بيانات NSA «تخزِّن المعلومات حول آرائك السياسية، وتاريخك الطبي، وعلاقاتك الحميمة، وأنشطتك على الإنترنت». ورغم زعم الوكالة أن هذه المعلومات الشخصية لن يُساء استخدامها، «إلا أن هذه الوثائق تبيِّن أن NSA تعرِّف «إساءة الاستخدام» بشكل ضيِّق جداً. يقول جافر إن NSA، «استخدمت» تاريخياً، وبناءً على طلبٍ من الرئيس، «ثمار المراقبة لتشويه سمعة أي منافس سياسي، أو صحفي، أو ناشط في مجال حقوق الإنسان». وسيكون من «السذاجة» التفكير بأن الوكالة – وفقاً لِجافر أيضاً – لم تعد تستطيع «استخدام قدراتها بهذه الطريقة».

وتصف وثائق أخرى تركيز الحكومة ليس على ويكيليكس ومؤسسها جوليان أسانج فحسب، وإنما أيضاً على ما تدعوها الوكالة «الشبكة البشرية التي تدعم ويكيليكس». في آب 2010، حثَّت إدارة أوباما عدة حلفاء على توجيه اتهامات جرمية بحق أسانج بسبب نشره سجلات حرب أفغانستان. ويَظْهر النقاش حول الضغط على دول أخرى لمحاكمة أسانج في ملف تدعوه الوكالة «جدول زمني للمطاردة». يذكر هذا الملف بالتفاصيل الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لتحديد موقع أشخاص متنوعين، بينهم إرهابيون مزعومون – وتجار مخدرات، وقادة فلسطينيون – ومحاكمتهم، والقبض عليهم، و/أو قتلهم. يوجد جدول زمني لكل سنة بين 2008 و2012.

(U) Manhunting Timeline 2010

TOP SECRET//SI/TK//NOFORN

Jump to: navigation, search

Main article: Manhunting

See also: Manhunting Timeline 2011
See also: Manhunting Timeline 2009
See also: Manhunting Timeline 2008

(U) The following **manhunting operations took place in Calendar Year 2010**:

[edit] (U) November

Contents

[edit] (U) United States, Australia, Great Britain, Germany, Iceland

(U) The United States on 10 August urged other nations with forces in Afghanistan, including Australia, United Kingdom, and Germany, to consider filing criminal charges against Julian Assange, founder of the rogue Wikileaks Internet website and responsible for the unauthorized publication of over 70,000 classified documents covering the war in Afghanistan. The documents may have been provided to Wikileaks by Army Private First Class Bradley Manning. The appeal exemplifies the start of an international effort to focus the legal element of national power upon non-state actor Assange, and the human network that supports Wikileaks.[16]

تحـوي وثيقـة منفصلـة ملخصـاً عـن حوار جرى في تمـوز 2011 حول ما إذا كان بالإمكان تصنيف ويكيليكس؛ إضافة إلى موقع مشاركة الملفات على الإنترنت PirateBay، فـي خانـة « ممثـل أجنبـي مؤذٍ لأغراض الاسـتهداف». سيسـمح هذا التصنيف بمراقبة إلكترونية شـاملة لهذه المواقع، بما في ذلك مراقبة المسـتخدمين الأميركيين. ويظهر الحوار في لائحة من الأسئلة والأجوبة يقدِّم فيها مسؤولون من مكتب الإشـراف والالتزام (NOC) ومكتب المستشـار العام في الوكالة (OGC) أجوبة على أسئلة مقدَّمة:

[edit] (TS//SI//REL) Malicious foreign actor == disseminator of US data?

Can we treat a foreign server who stores, or potentially disseminates leaked or stolen US data on it's server as a 'malicious foreign actor' for the purpose of targeting with no defeats? Examples: WikiLeaks, thepiratebay.org, etc.

NOC/OGC RESPONSE: Let us get back to you. (Source #001)

يُظهـر أحـد هـذه الحـوارات مـن العـام 2011 لامبـالاة NSA بخـرق قواعـد المراقبة، حيث قال أحد الموظفين: «لقد أخطأتُ»، بسبب استهدافه مواطناً أميركياً بدلاً من شـخص أجنبي، وكان رد مكتب الإشـراف والمستشـار العام في NSA: «ليس هناك ما يدعو للقلق».

[edit] (TS//SI//REL) Unknowingly targeting a US person

I screwed up...the selector had a strong indication of being foreign, but it turned out to be US...now what?

NOC/OGC RESPONSE: With all querying, if you discover it actually is US, then it must be submitted and go in the OGC quarterly report...'but it's nothing to worry about'. (Source #001)

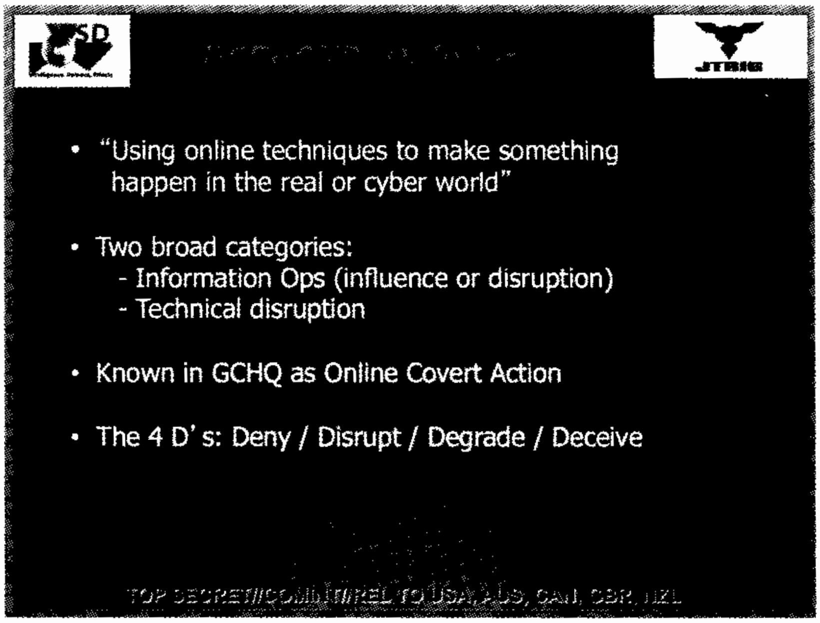
إن التعامـل مـع مجموعـة أنونيمـوس (مجهولون)، إضافة إلـى الفئة الغامضة المسماة «hacktivists»،متطرف ومثير للقلق على نحو خاص؛ وذلك لأن أنونيموس ليسـت مجموعـة منظَّمـة، وإنما هـي تجمُّع مهلهل التنظيم لأشـخاص حول فكرة: يصبح شخص ما منتسباً لأنونيموس بسبب معتقداته. والأسوأ من ذلك أن مجموعة «hacktivists» ليـس لهـا معنـى ثابـت؛ فهـي قـد تعني اسـتخدام مهـارات البرمجة لتقويض أمن الإنترنت ووظيفته، لكنها تشير أيضاً إلى أي شخص يستخدم أدوات الإنترنت للترويج لمثُلٍ سياسـية. واسـتهداف NSA مثل هذه الفئات الواسـعة من الناس يساوي السماح لها بالتجسس على أي شخص في أي مكان -بما في ذلك الولايات المتحدة- تعتبر الحكومة أفكاره خطرة.

قالـت جابرييـلا كولمـان، وهـي خبيـرة فـي شـؤون مجموعـة أنونيموس في جامعة ماكجيل، إن المجموعة ليست كياناً «معرَّفاً»، وإنما «هي فكرة تحشد نشطاء لاتخاذ فعل جماعي والتعبير عن سخط سياسي. إنها حركة اجتماعية عالمية واسعة القاعدة بدون بنية قيادية منظمة مركزية أو رسمية». لقد تجمَّع البعض حول الاسم للقيام بفوضى مدنية رقمية، ولكن لا شـيء من هذا يشـبه، من قريب أو من بعيد، الإرهاب». وغالبية الذين تبنَّوا الفكرة فعلوا ذلك «بشـكل أساسـي من أجل التعبير عن مواقف سياسية عادية. إن استهداف أنونيموس وhacktivists يساوي استهداف المدنيين بسبب التعبير عن مواقفهم السياسية؛ الأمر الذي يؤدي إلى خنق المعارضة الشرعية»، بحسب كولمان.

مع ذلك، استُهدفت أنونيموس من قبل وحدة في GCHQ تستخدم بعضاً من أشد التكتيكات تطرفاً وإثارة للجدل في عالم التجسس: «عمليات العلم المزيف»،

و«أفخاخ العسل»، وفيروسات، وأنواع أخرى من الهجمات، واستراتيجيات مخادعة، و«عمليات معلوماتية لتشويه السمعة».

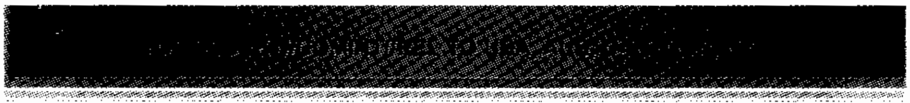
تصف شريحة معدَّة بوساطة برنامج PowerPoint – قُدِّمت في مؤتمر تطوير الاتصالات عام 2012 من قبل مسؤولي المراقبة في GCHQ – نوعين من الهجمات: عمليات معلوماتية (تأثير وعرقلة) و«عرقلة تقنية». يشير GCHQ إلى هذه الإجراءات باسم «عمل سري على الإنترنت»، يهدف إلى تحقيق ما تدعوه الوثيقة «الكلمات الأربع البادئة بحرف D (The 4 D's): امنعْ/ عرقلْ/ خرِّب السمعة/ اخدعْ».



وتصف شريحة أخرى التكتيكات المستخدمة من أجل «تشويه سمعة أحد المستهدفين». وتتضمن هذه التكتيكات «نصب فخ عسل»، و«تغيير صورهم على مواقع التواصل الاجتماعي»، و«كتابة مدوَّنة تدَّعي أنها إحدى ضحاياهم»، «وإرسال إيميلات/ رسائل نصية لزملائهم، وجيرانهم، وأصدقائهم، إلخ».



وفي ملاحظات مرافقة، يشـرح GCHQ أن «فخ العسـل» - تكتيك قديم من الحرب الباردة يتعلق باسـتخدام نسـاء جذابات لإغراء مسـتهدفين ذكور، وتوريطهم في أوضاع مسـيئة للسـمعة - حُدِّث ليناسـب العصر الرقمي، حيث بات المستهدَف يُغـرى الآن للدخـول إلـى موقع سـيئ السـمعة، أو إلى إجراء لقـاء على الإنترنت. وتصف الملاحظة هذا التكتيك بأنه «خيار عظيم. ناجح جداً عندما ينجح». وبصورة مشابهة، هناك أساليب تقليدية تتعلق باختراق المجموعات أصبحت تُستخدم اليوم على الإنترنت:



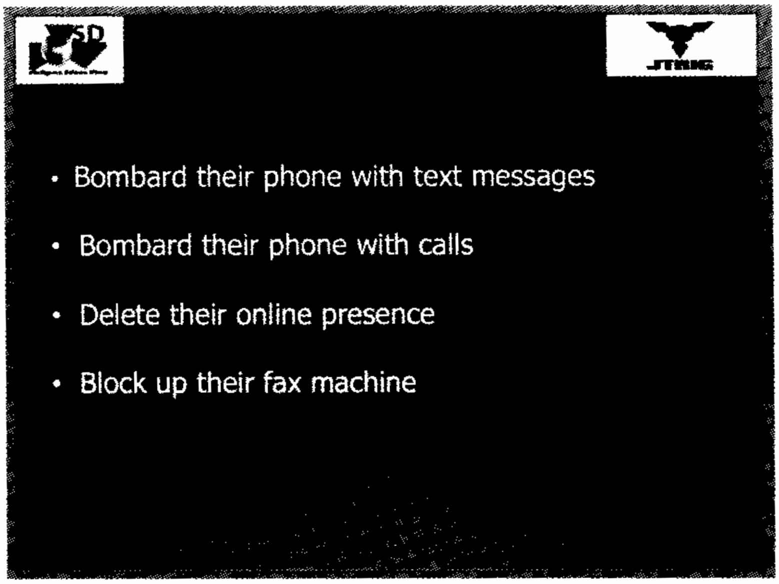
CK

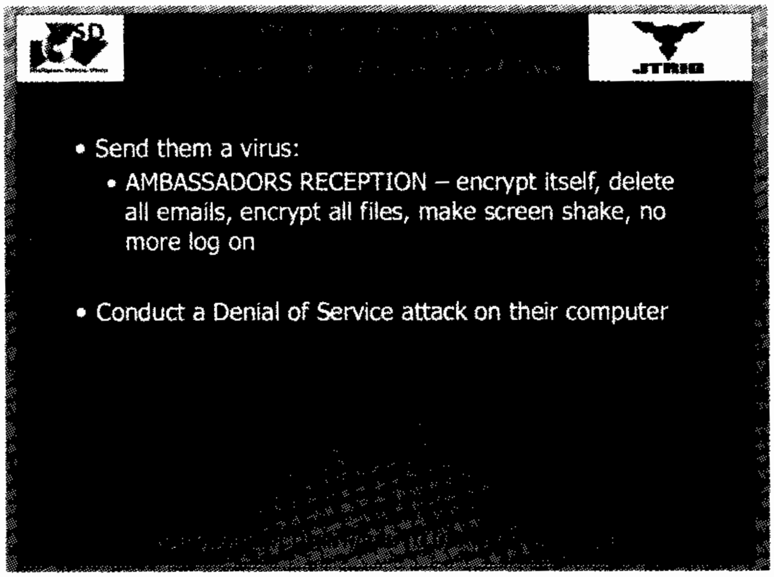
Honey-trap: a great option. Very successful when it works.
- Get someone to go somewhere on the internet, or a physical location to be met by a "friendly face".
- JTRIG has the ability to "shape" the environment on occasions.

Photo change: you have been warned, "JTRIG is about!!"
Can take "paranoia" to a whole new level.

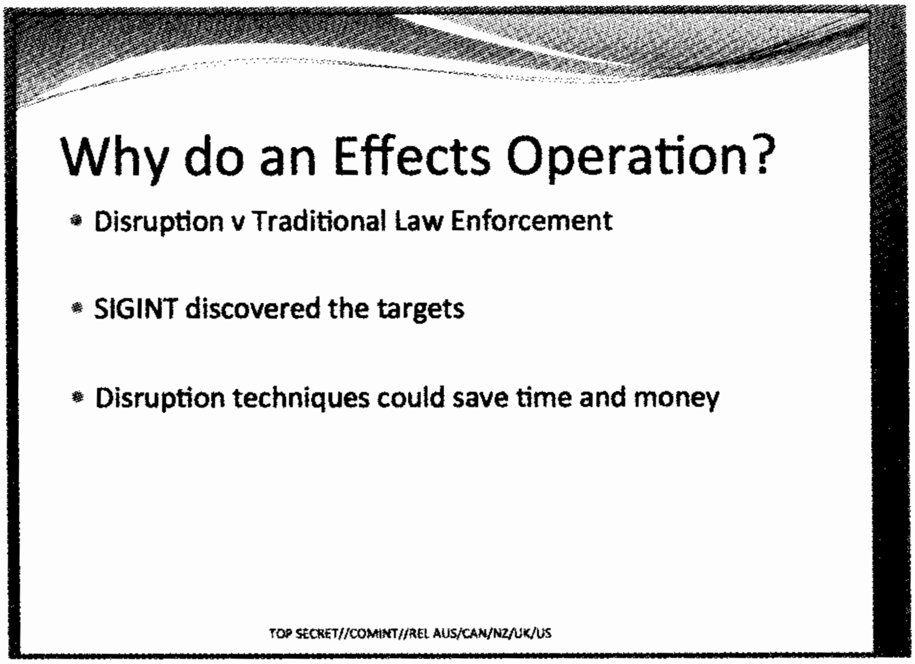
Email/text:
- Infiltration work.
- Helps JTRIG acquire credibility with online groups etc.
- Helps with bringing SIGINT/Effects together.

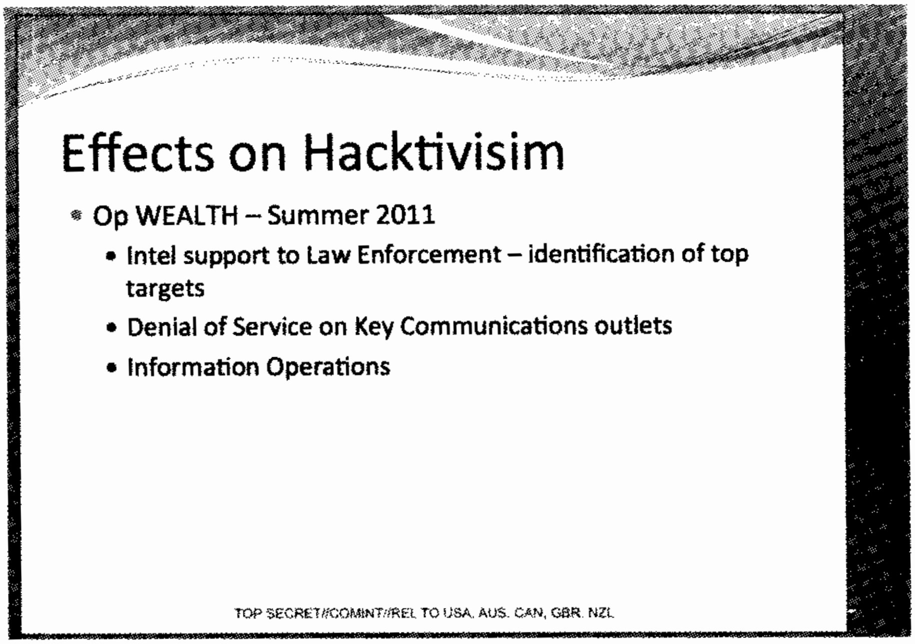
وهناك تكتيك آخر يتعلق بمنع «شخص ما من الاتصال». ولفعل ذلك، «تغزو [الوكالة] هاتفه برسـائل نصية»، و«تغزو هاتفه بالإتصالات»، وتحذف وجوده على الإنترنت»، و«تعطِّل جهاز الفاكس الخاص به».





ويحب مركز الاتصالات الحكومية البريطانية (GCHQ) أيضاً استخدام تقنيات «العرقلة» بدلاً مما يدعوه «تطبيق القانون التقليدي»؛ مثل جمع الأدلة، والمحاكم، والمقاضاة. ففي وثيقة بعنوان «جلسة هجومية سايبيرية: دفع الحدود والعمل ضد القرصنة»، يناقش مركز الاتصالات الحكومية (GCHQ) استهدافه لـ «hacktivists» بواسطة –مما يدعو للسخرية- هجمات «لمنع الخدمة»، وهو تكتيك مرتبط بالقراصنة عموماً:



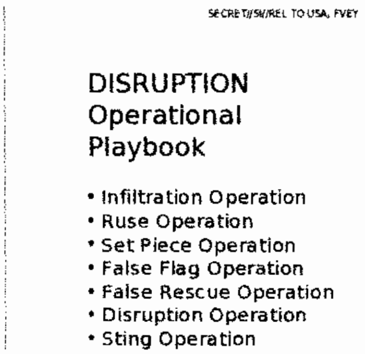


وتستخدم وكالة المراقبة البريطانية أيضاً فريقاً من علماء الاجتماع –بينهم علماء نفس- لتطوير تقنيات «المعلومات البشرية (HUMINT) على الإنترنت» و«عرقلة تأثير استراتيجية». إن وثيقة «فن الخداع: تدريب من أجل جيل جديد من العمليات السرية على الإنترنت» مخصصة لهذه التكتيكات. تدّعي الورقة، المعدَّة من قبل خلية العمليات العلمية البشرية (HSOC) في GCHQ، أنها تعتمد على علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإنسان وعلم الأعصاب وعلم الأحياء، من بين مجالات أخرى، من أجل زيادة مهارات الخداع على الإنترنت إلى أقصى درجة ممكنة.

تُظهر إحدى الشرائح كيفية القيام «بالنفاق – إخفاء الحقيقي»، وفي الوقت نفسه «المحاكاة – إظهار المزيف». إنها تدرس «البناء النفسي لأبنية من الخداع» و«خارطة التقنيات» المستخدمة لتنفيذ الخداع؛ بما فيها فيسبوك وتويتر ولينكيدإن، و«صفحات الويب».

مشدداً على أن «الناس يتخذون خيارات لأسباب عاطفية وليس لأسباب عقلية»، يؤكد GCHQ أن السلوك على الإنترنت مدفوع «بالتقليد» («يقلِّد الناس بعضهم بعضاً أثناء التفاعل الاجتماعي في ما بينهم)، و«المجاملة»، و«التشبُّه» («تبنّي سمات اجتماعية معينة من المشترك الآخر من قبل المتصل»).

ثم تعرض الوثيقة ما تدعوه «كتاب الألعاب العملياتية للعرقلة»، الذي يتضمن «عملية الاختراق»، و«عملية الحيلة»، و«عملية العلَم المزيف»، و«عملية الوخز». وتتعهّد الوثيقة «بإنتاج كامل» لبرنامج العرقلة هذا «بحلول أوائل 2013»؛ عندما ينهي كادر مكوَّن «من أكثر من 150 شخصاً تدريبهم تماماً».



تحت عنوان «سحر، وتقنيات، وتجربة»، تذكر الوثيقة «تشريع العنف»، و«بناء تجربة في أذهان المستهدفين؛ حيث تكون مقبولة كي لا يُدركوا»، و«تحسين قنوات الخداع».

كتب أستاذ القانون في جامعة هارفارد، كاس سانستين، وهو مستشار مقرَّب لأوباما، والرئيس السابق لمكتب المعلومات والشؤون التنظيمية في البيت الأبيض، وأحد المعيَّنين في لجنة البيت الأبيض لمراجعة أنشطة NSA، ورقةً مثيرة للجدل في 2008 اقترح فيها أن تقوم الحكومة الأميركية بتوظيف فرق من العملاء السريين والمؤيدين «المستقلين» المزيفين من أجل «الاختراق المعرفي» لمجموعات على الإنترنت، وغرف الدردشة، والشبكات الاجتماعية، ومواقع الإنترنت، إضافة إلى جماعات ناشطة غير متصلة بالشبكة.

تُبيِّن هذه الوثائق للمرة الأولى أن هذه التقنيات الإشكالية المتعلقة بالخداع وإيذاء السمعة انتقلت من مرحلة الاقتراح إلى التنفيذ.

جميع الأدلة تسلِّط الضوء على الصفقة الضمنية المقدَّمة للمواطنين: لا تشكِّلوا أي تحدٍّ، ولن يكون لديكم ما تقلقوا بشأنه. اهتموا بشؤونكم، وادعموا، أو على الأقل تحمَّلوا ما نفعله، وستكونون على ما يرام. بعبارة أخرى، يجب عليكم الامتناع عن استفزاز السلطة التي تمتلك قدرات مراقبة، إذا كنتم ترغبون بأن تُعتبَروا خالين من الأخطاء. إنها صفقة تشجِّع على السلبية والطاعة والإذعان. والطريق الأسلم، الطريق الأكثر ضماناً لكي «تُترَك وشأنك»، هو أن تبقى هادئاً ومسالماً ومطيعاً.

بالنسبة للكثيرين، هذه الصفقة جذابة، وتقنع الأغلبية بأن المراقبة حميدة أو حتى مفيدة. غالباً ما أسمع مثل هذه التبريرات من الناس: «أشك جدياً في أن NSA مهتمة بي»، أو «إذا كانوا يريدون الاستماع إلى حياتي المملة، فمرحباً بهم»، أو «إن NSA ليست مهتمة بحديث جدتك حول أدويتها أو تخطيط أبيك للعب الجولف».

أولئك أناس أصبحوا مقتنعين بأنهم لن يكونوا مستهدَفين شخصياً - لأنهم مسالمون ومطيعون- ولهذا السبب فهم إما ينكرون أن يحدث هذا، أو لا يكترثون، أو مستعدون لدعمه صراحةً.

عندما كان مضيف قناة MSNBC، لورنس أودونيل، يُجري مقابلة معي بعد نشر قصة NSA، سخر من فكرة أن الوكالة تمثل «وحش مراقبة كبيراً ومخيفاً»، ولخَّص وجهة نظرة كما يلي:

> أشعر حتى الآن... بأنني لست خائفاً... فجمع الحكومة [بيانات] بهذا المستوى الهائل والضخم يعني أنّ إيجادي سيكون أشد صعوبة بالنسبة للحكومة... وهم قطعاً لا يملكون أي دافع كي يجدوني. ولهذا السبب، في هذه المرحلة أنا أشعر بأنني غير مهدَّد نهائياً بهذا الأمر.

وبطريقة مشابهة، أعرب الكاتب في صحيفة نيويوركر، هيندريك هيرتزبيرغ، عن آراء مزدرية لمخاطر المراقبة. فعلى الرغم من اعترافه بوجود «أسباب تدعو

للقلق بشأن طول يد الوكالات الاستخبارية، والسرية المفرطة، وغياب الشفافية»، إلا أن «هناك أسباباً أيضاً للبقاء هادئين»، وخاصة لأن الخطر الذي يهدد «الحريات المدنية، بحد ذاته، نظري، وتخميني، وغير محدد». وأعلنت الكاتبة في صحيفة واشنطن بوست، روث ماركوس، مستسخفةً القلق من قدرات NSA - بشكل سخيف - أن «بياناتي التفصيلية، بشكل شبه حتمي، لم تُراقَب».

في أحد المعاني الهامة، إن أودونيل وهيرتزبيرغ وماركوس على صواب، فالحكومة الأميركية «لا تملك قطعاً أي دافع» لاستهداف أشخاص مثلهم يعتبرون الخطر من دولة المراقبة أكثر بقليل من «نظري، تخميني، غير محدد». وذلك لأن الصحفيين الذين يكرسون مهنتهم لتبجيل المسؤول الأشد نفوذاً في البلد، أي الرئيس، القائد الأعلى لـ NSA، ويدافعون عن حزبه السياسي نادراً ما يجازفون - إن جازفوا أساساً - باستعداء الموجودين في السلطة.

بالطبع، إن الداعمين المخلصين والمطيعين للرئيس وسياساته، أي المواطنين الصالحين الذين لا يفعلون شيئاً يجتذب اهتماماً سلبياً من المتنفذين، ليس لديهم سبب يدعوهم للخشية من دولة المراقبة. وهذا ينطبق على جميع المجتمعات؛ فأولئك الذين لا يمثّلون تحدياً، نادراً ما يتعرَّضون لإجراءات قمعية، ولهذا السبب يمكنهم إقناع أنفسهم حينئذ بأن القمع ليس موجوداً حقاً. لكن المعيار الحقيقي لحرية مجتمع ما يتمثّل في كيفية تعامله مع المعارضين والمجموعات المهمشة الأخرى، وليس في كيفية تعامله مع الموالين الصالحين. حتى في أسوأ الأنظمة المستبدة في العالم، إن المواطنين الطيِّعين محصّنون من انتهاكات سلطة الدولة. ففي مصر حسني مبارك مثلاً، أولئك الذين نزلوا إلى الشوارع للتحريض على إسقاطه هم الذين اعتُقلوا وعُذِّبوا وقُتلوا، أما الموالون لمبارك والأشخاص الذين لازموا بيوتهم فلم يتعرَّضوا لأي من ذلك. وفي الولايات المتحدة، كان قادة الرابطة الوطنية لتطوير الملوَّنين (NAACP)، والشيوعيون، وناشطو حقوق الإنسان، والمعارضون للحرب هم الذين استُهدفوا من قبل مراقبة هووفر، وليس المواطنون ذوو السلوك الحسن الذين التزموا الصمت حيال الظلم الاجتماعي.

لا ينبغي أن نكون موالين مخلصين للمتنفذين كي نشعر بالأمان من مراقبة الدولة، ولا ينبغي أن يكون ثمنُ الحصانة الامتناعَ عن المعارضة المثيرة للجدل أو المستفزة. لا يجب أن نرغب في مجتمع يُوحَى فيه بأنك ستُترَك وشأنك فقط إذا قلّدت السلوك المجامِل لكاتب صحفي موالٍ للسلطة.

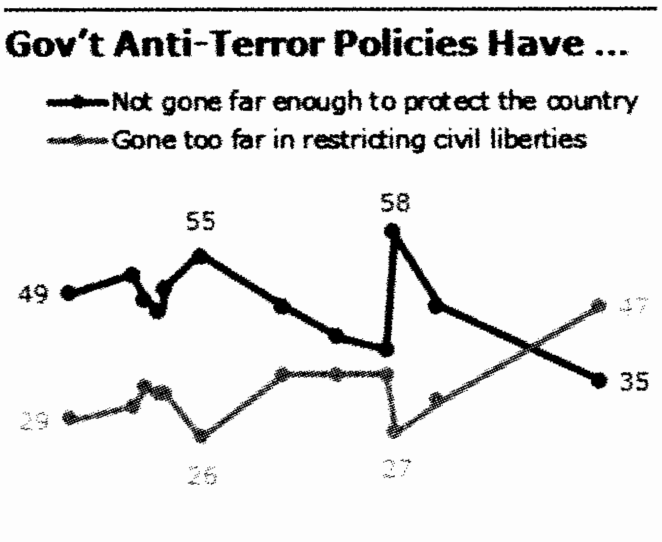
ما عدا ذلك، إن الإحساس بالحصانة الذي تشعر به مجموعة معينة موجودة حالياً في السلطة لا بد أن يكون وهمياً. وهذا يتوضّح بجلاء عندما ننظر إلى تأثير الانتماء الحزبي على شعور الناس بمخاطر المراقبة الحكومية، فما سنراه هو أن مهلّلي البارحة يمكن أن يصبحوا بسرعة معارضي اليوم.

عام 2005، أثناء الجدل الذي ثار حول تنصُّت NSA غير المفوَّض قانونياً، اعتبرت الغالبية الساحقة من الليبراليين والديمقراطيين أن برنامج الوكالة للمراقبة يشكل تهديداً. بالطبع، جزء من هذا كان انتهازيةً حزبيةً نموذجية: فجورج دبليو بوش كان الرئيس، والديمقراطيون وجدوا فرصة سانحة لإيقاع أذىً سياسي به وبحزبه. بيد أن جزءاً كبيراً من خوفهم كان حقيقياً؛ فبما أنهم كانوا يعتبرون بوش مؤذياً وخطراً، فقد كانوا يرون أن المراقبة الحكومية تحت إدارته خطرة، وأنهم مهدَّدون بصورة خاصة بصفتهم منافسين سياسيين. أما الجمهوريون فكانوا يمتلكون وجهة نظر أشد لطفاً أو داعمة لأفعال NSA. وبالمقابل كانون الأول 2013، تحوَّل الديمقراطيون والتقدميون ليصبحوا في طليعة المدافعين عن NSA.

هنالك بيانات كافية من استطلاعات الرأي تعكس هذا التحوُّل. ففي نهاية تموز 2013، نشر مركز بيو للأبحاث نتائج استطلاع رأي تُظهر أن غالبية الأميركيين لا يصدِّقون الدفاعات المقدمة لتبرير أفعال NSA: «يقول غالبية الأميركيين – 65 بالمائة – إن المحاكم الأميركية لا تضع حدوداً مناسبة على بيانات الهاتف والإنترنت التي تجمعها الحكومة كجزء من جهودها لمكافحة الإرهاب». و«تعتقد نسبة أكبر من ذلك (70 بالمائة) أن الحكومة تستخدم هذه البيانات لأغراض أخرى غير التحقيق في الإرهاب». علاوة على ذلك، «يعتقد 63 بالمائة أيضاً أن الحكومة تجمع معلومات حول محتوى الاتصالات».

وما يثير الاهتمام أكثر من كل ما سبق هو أن الأميركيين باتوا يعتبرون أن خطر المراقبة يستدعي قلقاً أكبر من خطر الإرهاب:

بشكل إجمالي، يقول 47 بالمائة إن قلقهم الأكبر في ما يتعلق بسياسات الحكومة لمكافحة الإرهاب يكمن في أنها ذهبت بعيداً جداً في تقييد الحريات المدنية للمواطن العادي. في حين يقول 35 بالمائة إنهم أشد قلقاً لأن السياسات لم تكن كافية لحماية البلد. هذه هي المرة الأولى في استطلاعات مركز أبحاث بيو التي يكون فيها القلق بشأن الحريات المدنية أكبر من الحماية من الإرهاب منذ أن طُرح السؤال لأول مرة عام 2004.



كانت تلك البيانات الاستطلاعية خبراً جيداً بالنسبة لأي شخص يشعر بالقلق من استخدام القوة الحكومية المفرطة، والمبالغة المزمنة لخطر الإرهاب. لكنها سلّطت الضوء على تحوُّل موحٍ، وهو أن الجمهوريين - الذين كانوا مدافعين عن

NSA في عهد بوش - خُلفوا بالديمقراطيين حالما أصبح نظام المراقبة تحت سيطرة واحد منهم، أي الرئيس أوباما. «في شتى أرجاء الأمة، هناك دعم أكبر لبرنامج الحكومة لجمع البيانات بين الديمقراطيين (57 بالمائة) منه بين الجمهوريين (44 بالمائة)».

وكشفت بيانات استطلاعية مشابهة من صحيفة واشنطن بوست أن المحافظين كانوا أشد قلقاً بكثير من الليبراليين في ما يتعلق بتجسس NSA. فعندما سُئلوا: «ما مدى قلقك، إذا كنت قلقاً أساساً، من جمع معلوماتك الشخصية من قبل وكالة الأمن القومي واستخدامها؟» قال 48 بالمائة من المحافظين إنهم «قلقون جداً» بالمقارنة مع 26 بالمائة فقط من الليبراليين. وكان هذا، بحسب البروفيسور القانوني أورين كير، يمثل تحوُّلاً جوهرياً: «إنه انقلاب مثير للاهتمام من 2006، عندما كان الرئيس جمهورياً وليس ديمقراطياً. ففي ذلك الحين، وجد استطلاع لمؤسسة بيو أن 75 بالمائة من الجمهوريين كانوا يؤيدون المراقبة التي تقوم بها NSA مقابل 37 بالمائة فقط بين الديمقراطيين».

يبيّن مخطط بياني لمؤسسة بيو هذا التحوُّل بوضوح:

Partisan Shifts in Views of NSA Surveillance Programs

Views of NSA surveillance programs
(See previous table for differences in question wording)

	January 2006		June 2013	
	Accept-able %	Un-acceptable %	Accept-able %	Un-acceptable %
Total	51	47	56	41
Republican	75	23	52	47
Democrat	37	61	64	34
Independent	44	55	53	44

PEW RESEARCH CENTER June 6-9, 2013. Figures read across. Don't know/Refused responses not shown.

إن الحجج المقدَّمة لصالح المراقبة وضدها تنقلب بوقاحة استناداً إلى الحزب الموجود في السلطة. على سبيل المثال، انتُقد جمع NSA للبيانات التفصيلية بشدة من قبل أحد السيناتورات في برنامج «ذي إيرلي شو» عام 2006:

لستُ بحاجة للاستماع إلى اتصالاتك الهاتفية لمعرفة ما تفعله. إذا كنتُ أعرف كل اتصال هاتفي أجريتَه، فبوسعي تحديد كل شخص تحدّثت معه. يمكنني الحصول على نموذج متطفِّل جداً، جداً، عن حياتك... والسؤال الحقيقي هنا: ماذا يفعلون بهذه المعلومات التي يجمعونها والتي ليس لها أي علاقة بالقاعدة؟... ونحن سنثق بأن رئيس الولايات المتحدة ونائبه سيفعلان الصواب؟ لا تعتمدوا علي في ذلك.

كان هذا السيناتور الذي هاجم بقسوة جمع البيانات التفصيلية هو جو بايدن، الذي أصبح لاحقاً جزءاً من إدارة ديمقراطية – بصفته نائب الرئيس – قدَّمت الحجج نفسها التي سخر منها سابقاً.

ليس المهم هنا فقط الإشارة إلى أن الكثير من الموالين الحزبيين منافقون بلا مبادئ ولا قناعات حقيقية عدا عن رغبتهم بالوصول للسلطة، رغم أن هذا حقيقي بالتأكيد، فالأهم هو ما تكشفه مثل هذه التصريحات عن طبيعة نظرة المرء إلى المراقبة الحكومية. إن الناس مستعدون لاعتبار الخوف من فرط نفوذ الحكومة غير ذي أهمية عندما يصدِّقون أن أولئك الموجودين على رأس السلطة أخيار وجديرون بالثقة.

غالباً ما تُقدَّم التوسُّعات الجذرية في السلطة على هذا النحو، عبر إقناع الناس بأنها تؤثر على مجموعة منفصلة ومحددة فقط. لطالما أقنعت الحكومات شعبها بغض الطرف عن إجراء قمعي معين من خلال دفع المواطنين للاعتقاد، سواء أكان ذلك صحيحاً أم لا، بأن مجموعة هامشية محددة من الأشخاص هي المستهدفة، وبأنّه بوسع جميع البقية تقبُّل، أو حتى دعم، هذا الإجراء القمعي من دون الخوف من تطبيقه عليهم. بعيداً عن العيوب الأخلاقية الواضحة لهذا الموقف – نحن لا نستخف بالعنصرية لأنها موجهة لأقلية ما، أو بالجوع لأننا نتمتع بمخزون وافر من

الغذاء – فإنه يُضلّل بصفة شبه دائمة بناءً على أسس براغماتية.

إن عدم مبالاة أو مساندة أولئك الذين يعتقدون أنهم مستثنون يسمح على الدوام لإساءة استخدام السلطة بالانتشار إلى أماكن أبعد بكثير من مجال تطبيقها الأصلي؛ إلى أن تصبح إساءة استخدام السلطة خارجة عن السيطرة؛ كما سيحدث حتماً. هناك الكثير من الأمثلة حيث يصعب تعدادها. ولكن، لعل المثال الأحدث والأقوى هو استغلال «القانون الوطني». لقد صادق الكونغرس بالإجماع تقريباً على زيادة قدرات المراقبة والاعتقال بصورة هائلة بعد 9/11، استناداً إلى اقتناعه بحجة أن فعل ذلك سيحول دون حدوث هجمات شبيهة في المستقبل.

كان الافتراض الضمني يتمثل في أن القدرات ستُستخدَم بشكل أساسي ضد مسلمين على صلة بالإرهاب – توسيع كلاسيكي للسلطة مقتصر على مجموعة محددة ومرتبطة بنوع معين من الأفعال – وهو أحد الأسباب وراء حصول هذا الإجراء على تأييد ساحق. بيد أن ما حدث كان مختلفاً جداً، فمنذ إقراره، استُخدم القانون – في معظم الحالات – في قضايا لا صلة لها بالإرهاب أو الأمن القومي. كشفت مجلة «نيويورك» أن فقرة «تسلَّل خلسةً وألق نظرة» من القانون (رخصة لتنفيذ مذكرة تفتيش من دون إعلام المستهدف) استُخدمت، من العام 2006 إلى 2009، في 1,618 قضية متعلقة بالمخدرات، و122 قضية متصلة بالاحتيال، في حين أن 15 قضية فقط كانت ذات صلة بالإرهاب.

ولكن، حالما يقبل المواطنون بصلاحية جديدة، معتقدين أنها لا تؤثر عليهم، فستصبح راسخة وشرعية ويصبح الاعتراض عليها مستحيلاً. إلى هذه الدرجة يمكن أن يصل خطر المراقبة الجماعية. وهذا هو الدرس الجوهري الذي تعلّمه فرانك تشيرش في العام 1975، حيث قال في مقابلة معه في برنامج «قابل الصحافة»:

> يمكن تحويل وجهة هذه القدرة في أي وقت نحو الشعب الأميركي، ولن تبقى أي خصوصية لأميركيٍ مع هذه القدرة على مراقبة كل شيء؛ المحادثات الهاتفية، البرقيات، لا يهم. لن يكون هناك أي مكان للاختباء. إذا أصبحت هذه الحكومة مستبدةً ذات يوم... فإن القدرة التكنولوجية

> التي منحها المجتمع الاستخباري للحكومة ستمكّنها من فرض استبداد مطلق، ولن تكون هناك طريقة للمقاومة؛ لأن أشد المحاولات حذراً لتنظيم جهدٍ مقاوم... تقع ضمن مجال قدرة الحكومة على معرفتها. تلك هي إمكانية هذه التكنولوجيا.

إن خشية تشيرش من إمكانية تحويل وجهة أية قدرة على المراقبة «نحو الشعب الأميركي» هي بالضبط ما فعلته NSA بعد 9/11. فعلى الرغم من عملها تحت غطاء قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، ورغم حظر التجسس الداخلي المتضمن في مهمة الوكالة منذ البداية، إلا أن الكثير من أنشطة مراقبتها تركّز الآن على مواطنين أميركيين على التراب الأميركي.

حتى مع غياب إساءة الاستخدام، وحتى إن كان المرء غير مستهدف شخصياً، فإن أي دولة مراقبة تجمع كل شيء تؤذي المجتمع والحرية السياسية بصفة عامة. إن التطور في الولايات المتحدة وأمم أخرى لم يكن ليتحقق أبداً إلا من خلال القدرة على تحدّي السلطة والعادات الاجتماعية السائدة، وابتكار طرق جديدة في التفكير والعيش. والجميع، حتى أولئك الذين لا ينخرطون في، أو يؤيدون، أي نشاط سياسي معارض، سيعانون عندما تُخنَق هذه الحرية خشية أن يكونوا مراقَبين. إن هيندريك هيرتزبيرغ، الذي قلّل من أهمية المخاوف من برامج NSA، اعترف – رغم ذلك – بأن «الضرر يصيب بنية الثقة والمسؤولية التي تسند أي مجتمع منفتح ودولة ديمقراطية».

يقدّم مؤيدو المراقبة بشكل جوهري حجة واحدة دفاعاً عن المراقبة الجماعية، وهي أنها تُطبَّق فقط من أجل منع الإرهاب والحفاظ على الناس آمنين. في الواقع، إن استحضار تهديد خارجي تكتيكٌ تاريخيٌ مفضّل لإبقاء السكان خاضعين لسلطات الحكومة. لقد حذّرت الحكومة الأميركية من خطر الإرهاب لأكثر من عقد من أجل تبرير الكثير من الأفعال المتطرفة، بدءاً من التعذيب والاغتيالات إلى غزو العراق. لقد أصبحت كلمة «إرهاب» – التي يستخدمها المسؤولون بشكل إنعكاسي منذ هجوم 9/11 – شعاراً وتكتيكاً أكثر من كونها حجة حقيقية أو تبريراً

مقنعاً لعمل ما. أما بالنسبة للمراقبة، فثمة أدلة كثيرة تثبت أنها تبرير مثير للريبة.

بدايـة، إن الكثيـر مـن عمليـات جمع البيانـات المنفَّذة من قبل NSA ليس له أي صلـة بالإرهـاب أو الأمـن القومـي. فاعتراض اتصالات شـركة النفط البرازيلية العملاقة بيتروبراس، أو التجسـس على جلسـات مفاوضات في قمة اقتصادية، أو اسـتهداف قـادة منتخبيـن ديمقراطيـاً لدول حليفة، أو جمع كل سـجلات اتصالات الأميركييـن،كل هـذا ليـس لـه أي علاقة بالإرهاب. اسـتناداً للمراقبـة الحقيقية التي تقوم بها NSA، من الواضح أن منع الإرهاب مجرد ذريعة.

عـلاوة علـى ذلـك، إن الحجـة التي تقول إن المراقبـة الجماعية منعت مكائد إرهابيـة – ادِّعـاء جـاء علـى لسـان الرئيـس أوبامـا وعـدد مـن شـخصيات الأمـن القومي – أُثبت أنها كاذبة. ووفقاً لما روته واشنطن بوست في كانون الأول 2013، في مقال بعنوان «دفاعات المسؤولين عن برنامج NSA تنهار»، صرَّح قاضٍ فدرالي بأن برنامج جمع البيانات الهاتفية التفصيلية غير دسـتوي «على نحو شـبه مؤكد»، وقـال فـي السـياق إن وزارة العـدل لم «تذكـر حالة واحدة منع فيها تحليل البيانات التفصيلية الهائلة التي تجمعها NSA حدوث هجوم إرهابي وشيك».

فـي ذلـك الشـهر نفسـه، خلصت اللجنة الاستشـارية المختارة مـن قبل أوباما (تألفت من نائب مدير سابق للسي آي إيه، ومساعد سابق في البيت الأبيض، من بيـن آخريـن، واجتمعـت لدراسـة برنامـج NSA عـن طريق الولوج إلـى معلومات سرية) إلى أن برنامج البيانات التفصيلية «لم يكن جوهرياً في منع الهجمات، وكان من الممكن مسبقاً الحصول على تلك البيانات في الوقت الملائم باستخدام أوامر محكمة تقليدية».

بالاقتباس من واشنطن بوست مرة أخرى: «في شهادة أمام الكونغرس، نسبَ [كيث] ألكسندر للبرنامج مساعدته على اكتشاف عشرات المؤامرات في الولايات المتحـدة وفـي الخـارج أيضاً»، لكن تقرير اللجنة الاستشـارية «حفر ثغرة عميقة في مصداقية تلك الادعاءات».

إضافة إلى ذلك، وفقاً لما ذكره السيناتورات الديمقراطيون رون وايدن، ومارك

يودال، ومارتن هينريتش - كلهم أعضاء في اللجنة الاستخبارية - في نيويورك تايمز، لم يعزز الجمع الواسع للسجلات الهاتفية حماية الأميركيين من خطر الإرهاب:

> لقد ضُخِّمت الفائدة من برنامج الجمع الهائل إلى درجة كبيرة. ما زلنا بانتظار رؤية أي دليل على أنه قدَّم قيمة حقيقية وفريدة لحماية الأمن القومي. رغم طلباتنا المتكررة، لم تقدِّم NSA أدلة على أي حالة استخدمت فيها الوكالة هذا البرنامج لمعاينة السجلات الهاتفية، ولم يكن بالإمكان الحصول عليها باستخدام أمر محكمة عادي أو تفويض طارئ.

إن السجل فقير جداً بالفعل، فنظام جمع كل شيء لم يفعل شيئاً لاكتشاف - دع عنك منع - تفجير ماراثون بوسطن عام 2012، ولم يكتشف محاولة تفجير طائرة فوق ديترويت في يوم الكريسماس، أو الخطة لتفجير ساحة تايمز سكوير، أو الخطة للهجوم على نظام الأنفاق في مدينة نيويورك. كل هذه الحوادث مُنعت بواسطة متفرِّجين عاديين يقظين أو قدرات الشرطة التقليدية. لا شك في أنه لم يفعل شيئاً لإيقاف سلسلة حوادث إطلاق النار من أورورا إلى نيوتاون. ولم يمنع هجمات دولية كبيرة انتقلت من لندن إلى مومباي إلى مدريد؛ رغم اشتراك ما لا يقل عن عشرات العملاء السريين.

ورغم الادعاءات الاستغلالية لـ NSA، فالمراقبة الواسعة لم تمنح أجهزة الاستخبارات أدوات أفضل لمنع الهجوم في 9/11. قال كيث ألكسندر، متحدثاً أمام اللجنة الاستخبارية التابعة لمجلس الشيوخ: «كنت أفضِّل كثيراً أن أكون هنا اليوم لأناقش» البرنامج «بدلاً من محاولة تفسير سبب إخفاقنا في منع 9/11 أخرى» (الحجة نفسها، حرفياً، التي ظهرت في نقاط الحديث التي أعطتها NSA لموظفيها لاستخدامها من أجل تفادي الأسئلة).

والتلميح الضمني مثير للخوف على نحو وقح ومخادع إلى أقصى الحدود. بحسب المحلل الأمني في قناة CNN، بيتر بيرجين، كانت CIA تملك عدة تقارير حول خطة القاعدة و«كمية لا بأس بها من المعلومات حول اثنين من الخاطفين ووجودهما في الولايات المتحدة... ولم تتشاركها الوكالة مع الوكالات الحكومية

الأخرى إلى أن فات الأوان لفعل أي شيء بشأنها».

كما كشف لورينس رايت، الخبير في شؤون القاعدة في صحيفة نيويوركر، زيف فرضية NSA التي تقول إن جمع البيانات التفصيلية كان يمكن أن يمنع حدوث 11/9، بقوله إن CIA «حجبت معلومات حاسمة عن مكتب التحقيق الفدرالي FBI الذي يملك الصلاحية التامة للتحقيق في الإرهاب في الولايات المتحدة والهجمات على الأميركيين في الخارج». كان باستطاعة FBI منع حدوث هجوم 11/9:

> كان [FBI] يملك تفويضاً لإجراء مراقبة لأي شخص له صلة بالقاعدة في أميركا. كان بوسعه ملاحقتهم، والتنصُّت على هواتفهم، واستنساخ حواسيبهم، وقراءة إيميلاتهم، واستدعاء سجلاتهم الطبية والمصرفية وسجلات بطاقات اعتمادهم. كان يملك الحق بطلب سجلات من شركات الهاتف لأي اتصالات أجروها. لم تكن هناك حاجة لبرنامج جمع بيانات تفصيلية. بل كانت هناك حاجة للتعاون مع وكالات فدرالية أخرى، ولكن لأسباب تافهة وغامضة معاً، اختارت تلك الوكالات إخفاء أدلة جوهرية عن المحققين كانت على الأرجح ستحول دون حدوث الهجمات.

كانت الحكومة تمتلك المعلومات الضرورية لكنها أخفقت في فهمها أو التصرف بناءً عليها. والحل الذي بدأت العمل به حينئذ – أي جمع كل شيء، بالجملة – لم يفعل أي شيء لتصحيح ذلك الفشل.

في الحقيقة، للمراقبة الجماعية أثر معاكس تماماً، فهي تجعل اكتشاف الإرهاب ومنعه أشد صعوبة. لقد أوضح العضو الديمقراطي في الكونغرس، راش هولت – وهو طبيب وواحد من بضعة علماء في الكونغرس – أن جمع كل شيء حول اتصالات الجميع يحجب المؤامرات الفعلية التي يحيكها إرهابيون حقيقيون. إن المراقبة الموجَّهة، وليس العشوائية، قادرة على إنتاج معلومات أكثر تحديداً وفائدة، أما المقاربة الحالية فتغرق الوكالات الاستخبارية بكمية هائلة من البيانات

حيث لا يمكنها فرزها بفعالية.

وبعيداً عن تقديم كميات كبيرة جداً من المعلومات، فإن أنظمة المراقبة الخاصة بـ NSA تزيد من قابلية البلد للتعرُّض للخطر، وذلك لأن جهود الوكالة للتغلب على أساليب التشفير التي تحمي تعاملات الإنترنت الشائعة - مثل الإيداعات المصرفية، والسجلات الطبية، والأعمال التجارية - تركت تلك الأنظمة مفتوحة للاختراق من قبل القراصنة ومجموعات عدائية أخرى.

وفي هذا الخصوص، أوضح الخبير الأمني، بروس شناير، في مجلة أتلانتيك في كانون الثاني 2014:

> إن المراقبة الشاملة ليست عديمة الفعالية وحسب، بل ومكلفة على نحو استثنائي أيضاً... إنها تخرق أنظمتنا التقنية؛ لأن بروتوكولات الإنترنت نفسها تصبح غير موثوقة... وليست إساءة الاستخدام المحلية هي التي ينبغي أن تثير قلقنا فقط، بل بقية العالم أيضاً. كلما اخترنا التنصُّت بشكل أكبر على الإنترنت وتقنيات الاتصالات الأخرى، كلما أصبحنا أقل أماناً من تنصُّت الآخرين. إن اختيارنا ليس بين عالم رقمي يمكن فيه لـ NSA التنصُّت وعالم رقمي تكون فيه NSA ممنوعة من التنصُّت؛ بل بين عالم رقمي معرَض لجميع المهاجمين، وعالم رقمي آمن لجميع المستخدمين.

لعل الجانب الأكثر إثارة للدهشة بخصوص الاستغلال الذي لا ينتهي لتهديد الإرهاب هو أنه مضخَّم بكل بساطة. إن خطر موت أي مواطن أميركي في هجوم إرهابي قريب من الصفر؛ فهو أقل بكثير جداً من احتمال إصابتك بالبرق. شرح هذا الأمر، عام 2011، جون مولر، وهو بروفيسور في جامعة أوهايو كتب كثيراً حول الموازنة بين التهديد والمصاريف في محاربة الإرهاب: «إن عدد الناس الذين يُقتَلون في جميع أنحاء العالم بواسطة إرهابيين على النمط الإسلامي، أشباه القاعدة، ربما يبلغ بضع مئات خارج مناطق الحروب. وهو بصورة أساسية عدد الناس الذين يموتون غرقاً في أحواض حماماتهم سنوياً نفسه».

وذكرت الوكالة الإخبارية ماكلاتشي أن عدد المواطنين الأميركيين الذين ماتوا «في الخارج من حوادث سير أو أمراض معدية أكبر بالتأكيد من عدد الذين ماتوا من الإرهاب».

إن الفكرة التي تقول إنه ينبغي علينا تفكيك الحمايات الجوهرية لنظامنا السياسي من أجل إنشاء دولة مراقبة شاملة من أجل هذا الخطر تمثِّل أقصى درجات اللاعقلانية. ومع ذلك، يتكرر تضخيم الخطر مرة بعد مرة. قبل وقت قصير من أولمبياد 2012 في لندن، برز جدل حول نقص مفترض في الأمن بسبب تقصير الشركة، الموكَلة إليها مسؤولية توفير الأمن، في تعيين العدد المطلوب من الحراس بموجب عقدها، فتعالت الأصوات من حول العالم مصرَّة على أن الألعاب أصبحت معرَّضة لهجوم إرهابي.

وبعد انتهاء الألعاب من دون أي مشاكل، أشار ستيفين وولت في «فورين بوليسي» إلى أن الضجة كانت ناجمة كالعادة عن تضخيم شديد للخطر. واستشهد بمقال لجون مولر ومارك ج. ستيورات في مجلة «إنترناشيونال سيكيوريتي»، حلَّل فيه الكاتبان خمسين حالة «لمؤامرات إرهابية إسلامية» مزعومة ضد الولايات المتحدة، وخلصا إلى أن «جميع المرتكبين تقريباً كانوا غير أكفاء، ومشوشين، وقليلي الذكاء، وبلهاء، وجهلة، وغير منظَّمين، ومضلَّلين، وهواة، وغير عقلانيين، وغير واقعيين، وبليدي الذهن، وحمقى». واقتبس مولر وستيوارت عن جلين كارل، نائب سابق لمسؤول الاستخبارات القومية للتهديدات العالمية، قوله: «يجب أن نرى الجهاديين على حقيقتهم، وهي أنهم منافسون تافهون، وقتلة، ومفكَّكون، وحقراء»، ونوَّها إلى أن إمكانيات القاعدة «أقل مستوىً بكثير من رغباتها».

لكن المشكلة تكمن في وجود الكثير من المجموعات المتنفذة التي تملك مصلحة خاصة في الخوف من الإرهاب: الحكومة الساعية لتبرير أفعالها، وصناعتا المراقبة والأسلحة الغارقتان في التمويل العام، والمجموعات المتنفذة الدائمة في واشنطن؛ الملتزمة بإقرار أولوياتها من دون أي تحدٍّ حقيقي. أوضح ستيفين وولت هذه النقطة كما يلي:

> يقدِّر مولر وستيوارت أن الإنفاق على الأمن الوطني الداخلي (أي بدون حساب الحربين في العراق وأفغانستان) ازداد أكثر من 1 تريليون دولار منذ 11/ 9، رغم أن الخطر السنوي للموت في هجوم إرهابي محلي يعادل 1 من ثلاثة ملايين ونصف المليون. وباستخدام فرضيات محافظة ومنهجية تقليدية لتقييم الخطر، يقدِّران أنه كي تكون هذه الإنفاقات مجدية اقتصادياً، «كان يجب أن تعيق أو تمنع أو تحمي من 333 هجوماً كبيراً جداً كانت ستنجح في الحدوث في كل عام لولا هذا الإنفاق». وأخيراً، إنهما يخشيان من أن يكون هذا الشعور المضخَّم بالخطر قد أصبح «مستوطناً» الآن: حتى عندما لا يضخِّم السياسيون و«خبراء الإرهاب» الخطر، فإن عامة الناس ما زالوا يرون الخطر كبيراً وداهماً.

مثلما جرى التلاعب بالخوف من الإرهاب، فإن المخاطر المثبتة الناجمة عن السماح للدولة بتشغيل نظام مراقبة سرية واسع النطاق قد قُلِّل من أهميتها على نحو خطير.

حتى لو كان خطر الإرهاب عند المستوى الذي تدَّعيه الحكومة، فإن هذا لا يبرِّر برامج المراقبة التي تقوم بها NSA. إن القيَم أشد أهمية من الأمان الجسدي، وهذا التقدير مستوطن في الثقافة السياسية الأميركية منذ بداية الأمة، وهو ليس أقل جوهرية بالنسبة لدول أخرى.

تتخذ الأمم والأفراد بصورة دائمة خيارات تضع قيَم الخصوصية والحرية -ضمناً- فوق الغايات الأخرى؛ مثل الأمان الجسدي. بل إن الغاية الأساسية من التعديل الرابع في الدستور الأميركي هي منع الشرطة من القيام بأفعال محددة، رغم أنها قد تقلِّل الجريمة. لو كانت الشرطة قادرة على اقتحام أي بيت من دون أمر محكمة، فقد يصبح اعتقال المجرمين والمغتصبين والخاطفين أشد سهولة. ولو كان مسموحاً للحكومة أن تضع كاميرات مراقبة في منازلنا، فقد تنخفض الجريمة بشكل أكبر (هذا صحيح حتماً بالنسبة للسرقات المنزلية. ولكن، مع ذلك، إن معظم الناس سيشعرون بالاشمئزاز من هذا الاحتمال). ولو كان مسموحاً لمكتب

التحقيـق الفدرالـي (FBI) الاسـتماع إلـى أحاديثنـا والحصول علـى اتصالاتنا، فإن مجموعة واسعة من الجرائم قد تُمنَع وتُحَل.

لكن الدستور كُتب ليمنع مثل هذه التعديات الحكومية غير المفوَّضة قانونياً. وعبر وضع حد لهذه الأفعال، نحن نسـمح، بعلم مسـبق، باحتمال ازدياد الجرائم، لكننا مع ذلك نضع هذا الحد، معرِّضين أنفسنا لدرجة أكبر من الخطر؛ لأن السعي وراء الأمان الفيزيائي المطلق لم يكن قط أولويتنا الشاملة الوحيدة.

وثمة قيمة مركزية أخرى تقع أيضاً فوق أماننا الفيزيائي، وهي إبقاء الحكومة خـارج مجالنـا الخاص، أي «أشـخاصنا، ومنازلنـا، وأوراقنا، وممتلكاتنا»، بحسـب نـص التعديـل الرابـع. ونحـن نفعل ذلك لأن هـذا المجال الخاص هو البوتقة التي نختبر فيها الكثير من الخصائص المرتبطة بشـكل نموذجي بنوعية الحياة؛ الإبداع، الاستكشاف، الحميمية.

إن التخلي عن الخصوصية في سـياق البحث عن الأمان المطلق مضر لحياة الفرد ولصحته الذهنية مثلما هو مضر للبيئة السياسية الصحية. بالنسبة للفرد، يعني الأمـان أولاً، حيـاةً مـن الجمـود والخوف لا يسـتقل فيها قط سـيارة أو طائرة، ولا يقـوم بـأي نشـاط يتطلـب مجازفة، ولا يعطي لنوعية الحيـاة قيمة أعلى من الكمية، ويدفع أي ثمن لتجنب الخطر.

إن إثارة الخوف تكتيك مفضَّل للسلطات؛ لأن الخوف يبرر بشكل مقنع جداً توسيع السلطة وتقليص الحقوق. منذ بداية الحرب على الإرهاب، يُقال للأميركيين علـى نحـو متكـرر إنـه يجـب عليهـم التخلي عن حقوقهـم السياسـية الجوهرية إذا كانوا سيمتلكون أي أمل بتجنب الكارثة. إليكم، على سبيل، ما قاله رئيس اللجنة الاسـتخبارية في مجلس الشـيوخ، بات روبرتس: «إنني مناصر قوي للتعديل الأول والتعديـل الرابـع والحريـات المدنيـة. لكنك لا تملك حريات مدنية إذا كنت ميتاً». ومـا قالـه السـيناتور الجمهـوري جون كورنين، الذي ترشَّـح لإعـادة الانتخاب في تكساس مع فيديو يظهر فيه كرجل قوي يعتمر قبعة راعي بقر: «لا أهمية لأي من حرياتكم المدنية بعد موتكم».

وقال المضيف الإذاعي، راش ليمبو، مظهراً جهلاً تاريخياً من خلال سؤاله جمهوره العريض: «متى كانت آخر مرة سمعتم فيها رئيساً يعلن الحرب على أساس أنه يجب علينا حماية حرياتنا المدنية؟ لا يمكنني أن أتذكر أحداً... إن حرياتنا المدنية لا قيمة لها إذا كنا أمواتاً! إذا كنتَ ميتاً ومدفوناً، إذا كنتَ تمص التراب داخل قبرك، فهل تعرف ماذا تساوي حرياتك المدنية؟ إنها صفر، لا شيء، عدم».

أي شعب، أي بلد يبجّل الأمان الجسدي فوق القيم الأخرى سيتخلى في نهاية المطاف عن حريته ويوافق على أي صلاحية استولت عليها السلطة مقابل الوعد بالأمان المطلق. لكن الأمان المطلق وهمي؛ يُبتغَى ولكنه لا يُنال أبداً. وابتغاؤه يحط من قيمة أولئك الذين يسعون وراءه إضافة إلى أي أمة تصبح معرَّفة به.

إن الخطر الناجم عن قيام الدولة بتشغيل نظام مراقبة سري واسع النطاق أكبر مما كان في أي مرحلة سابقة في التاريخ. عن طريق المراقبة، تزداد معرفة الحكومة بما يفعله مواطنوها أكثر فأكثر، في حين أن معرفة مواطنيها بما تفعله حكومتهم تقل أكثر فأكثر، بسبب جدار السرية التي يحميها.

من الصعب المبالغة في الكيفية التي يقلب فيها هذا الوضع بشكل جذري الدينامية المحدِّدة لأي مجتمع صحي أو يغيِّر فيها بشكل جوهري ميزان القوة لصالح الحكومة. كان «بانوبتيكون» بينتهام، المصمَّم لمنح سلطة مطلقة للسلطات، مرتكزاً على هذا الانقلاب بالضبط، حيث يقول بينتهام، «إن جوهره» يكمن في «مركزية وضعية المفتش»، إلى جانب «أكثر الأدوات فعالية في الرؤية من دون أن تُرَى».

بيد أن العكس هو الصحيح في أي أمة ديمقراطية، فالديمقراطية تتطلب محاسبة وموافقة المحكومين، وهذا غير ممكن إلا إذا كان المواطنون يعرفون ماذا يُفعَل باسمهم. تقول الفرضية، مع استثناء نادر، إنه ينبغي أن يعلم المواطنون بكل ما يفعله مسؤولوهم السياسيون، فلهذا السبب يُدعَون موظفين عامّين، يعملون في القطاع العام، في الخدمة العامة، لصالح وكالات عامة. وبالمقابل، لا ينبغي على الحكومة، مع استثناء نادر، أن تعلم أي شيء عما يفعله المواطنون الملتزمون

بالقانون. لهذا السبب نُسمّى أفراداً خصوصيين، ونقوم بأدوارنا الخاصة. إن الشفافية لأولئـك الذيـن ينفذون واجبات عامة ويمارسـون سـلطة عامـة، والخصوصية لكل شخص آخر.

الفصل الخامس

السلطة الرابعة

من المؤسسات الرئيسة المكرَّسة ظاهرياً لمراقبة إساءة استخدام سلطة الدولة ومنع ذلك، وسائل الإعلام السياسية. تعني نظرية «السلطة الرابعة» ضمان شفافية الحكومة وتأمين رقابة على التجاوزات، ولا شك أن المراقبة السرية للسكان بأكملهم من بين أكثر أمثلة التجاوز راديكاليةً. لكن هذه المراقبة لا تكون فعّالة إلا إذا تصرَّف الصحفيون بشكل معارض لأولئك الذين يمتلكون السلطة السياسية. ووسائل الإعلام الأميركية تتخلّى عن هذا الدور في كثير من الأحيان؛ حيث تخضع لمصالح الحكومة، وتضخِّم رسائلها -بدلاً من التدقيق فيها- وتنفذ عملها القذر.

في هذا السياق، كنت أعلم أن عداء وسائل الإعلام حيال نشر معلومات سنودن أمر لا مفر منه. ففي 6 حزيران، في اليوم التالي لنشر مقال NSA في صحيفة الغارديان، مهّدت نيويورك تايمز لاحتمال إجراء تحقيق جزائي، حيث ادَّعت الصحيفة ضمن نبذة عن حياتي: «بعد الكتابة بحدَّة، بل بهوس، لسنوات حول المراقبة الحكومية وأداء الصحفيين، وضع جلين جرينوالد نفسه فجأةً عند نقطة تقاطع هاتين المسألتين مباشرةً، وربما في تقاطع شعيرتي التصويب للمدَّعين العامين الفدراليين». وأضافت أن روايتي حول وكالة الأمن القومي «يُتوقَّع أن تستدعي تحقيقاً من وزارة العدل التي تلاحق المسرِّبين بتصميم». وقد اقتبست الصحيفة عن جابرييل شونفيلد -أحد المحافظين الجدد- من مؤسسة هادسون الذي لطالما أيَّد محاكمة الصحفيين لنشرهم معلومات سرية، قوله إنني «مناصر عالي الاحتراف لأي نوع من الآراء المعادية لأميركا بصرف النظر عن مدى تطرفها».

وجاءأكثر الدلائل وضوحاً على نوايا صحيفة تايمز من الصحفي أندرو

سـوليفان الذي اقتُبس عنه في النبذة المذكورة نفسـها أنه قال: «حالما تدخل نقاشـاً مـع جرينوالـد، فقـد يكون من الصعـب أن تكون لك الكلمة الأخيرة»، و«أعتقد أنه يملـك إدراكاً ضئيـلاً لمـا يعنيـه حقاً حكـمُ بلدٍ أو إدارة حرب». غير أن سـوليفان، الذي انزعج من اسـتخدام تعليقاته خارج سـياقها، أرسـل لي لاحقاً حواره الكامل مع مراسـلة تايمز ليزلي كوفمان، والذي تضمَّن مديحاً لعملي ارتأت الصحيفة أنه يستحق الحذف. على أي حال، إن الأسئلة الأصلية التي أرسلتها كوفمان إليه كانت الأشد إيحاءً بما تضمره الصحيفة:

- «مـن الواضـح أنـه يملـك آراء قويـة، ولكـن كيـف تُقيّمه كصحفي؟ أهـو موثـوق؟ نزيـه؟ أيقتبـس عنـك بدقـة؟ أيصف مواقفك بدقة؟ أم هو محامٍ أكثر من كونه صحفياً؟»
- يقول إنك صديق، فهل هذا صحيح؟ لدي شعور بأنه انعزالي إلى حـد مـا ولديـه نـوع مـن الآراء المتصلبـة التـي تجعـل مـن الصعوبة بمكان الحفاظ على صداقاته، ولكن قد أكون مخطئة».

بمعنـى مـن المعانـي، كان السـؤال الثانـي –بأنني «انعزالي إلـى حد ما» وأجد صعوبة في الحفاظ على صداقاتي- أشـد أهمية من الأول. إن تشـويه سـمعة حامل الرسـالة بغية التشـكيك بالرسـالة خدعة قديمة في ما يتعلق بإفشـاء الأسرار، وغالباً ما تنجح.

توضَّحـت محاولـة التشـكيك فيَّ شـخصياً بصـورة جليَّة عندما تلقَّيت رسـالة إلكترونيـة مـن أحـد صحفيـي نيويـورك ديلي نيوز قـال فيها إنه يحقـق في جوانب مختلفة من ماضيَّ، بما في ذلك ديوني والتزامي الضريبي وشراكتي في شركة توزيع أفـلام فيديـو للبالغيـن مـن خلال شـركة خاصة كنت أمتلك أسـهماً فيها منذ ثمانية أعوام. ولكن، بما أن ديلي نيوز صحيفة شعبية غالباً ما تتاجر بالفضائح الشخصية، فقـد وجـدتُ أنـه لم يكـن ثمة داعٍ لجذب المزيد من الاهتمام للقضايا التي أثارتْها من خلال الردّ عليها.

وفـي ذلـك اليـوم بالذات، تلقيت رسـالة إلكترونية من مراسـل صحيفة تايمز

مايكل شميت الذي كان بدوره مهتماً بالكتابة حول ديوني الضريبية في الماضي. كيف عرفتْ كلتا الصحيفتين بتلك التفاصيل المجهولة بشكل متزامن؟ كان هذا لغزاً، ولكن، كان واضحاً أن التايمز قررت أن ديوني السابقة تمثِّل خبراً يستحق النشر؛ لكنها رفضت تقديم أي سبب جوهري لكونها كذلك.

كانت هذه المسائل تافهة بشكل واضح، وكان القصد منها تلطيخ سمعتي. على أي حال، في النهاية، قررت تايمز عدم نشر القصة، بعكس ديلي نيوز التي أدرجت أيضاً تفاصيل حول نزاع حدث معي في المبنى الشقي الذي كنت أقطن فيه قبل عشر سنوات بناءً على ادِّعاء بأن وزن كلبي تجاوز الحد الذي تسمح به القوانين المشتركة للمبنى.

صحيح أن حملة تشويه السمعة كانت متوقعة، لكن محاولة إنكار مكانتي كصحفي لم تكن كذلك، وكان من المحتمل أن تكون لها نتائج مؤثرة. مرة أخرى، كانت نيويورك تايمز هي البادئة بهذه الحملة، وأيضاً في نبذتها عن حياتي التي نُشرت في 6 حزيران. لقد انحرفت الصحيفة عن طريقها لتلبسني لقباً غير صحفي في العنوان الذي اختارته: «مدوِّن، مع تركيز على المراقبة، في قلب الجدل». وكان العنوان الأصلي للمقال على شبكة الإنترنت أشد سوءاً: «ناشط مناهض للمراقبة في قلب تسريب جديد».

انتقدت المحررة العامة في الصحيفة مارغريت سوليفان العنوان لأنه «نابذ»، وأضافت قائلة: «ليس ثمة عيب في كون المرء مدوِّناً بالطبع، فأنا مدوِّنة أيضاً. ولكن، عندما تستخدم المؤسسة الإعلامية هذا المصطلح، فهذا يعني أنها تقول بطريقة ما، أنت لست منا تماماً».

وتابع المقال محاولته إلباسي صفة أخرى غير «صحفي» أو «مراسل»، حيث قال إنني «محام ومدوِّن منذ مدة طويلة (كنت قد توقفت عن ممارسة مهنة المحاماة منذ ست سنوات، وعملت لسنوات ككاتب عمود في مؤسسات صحفية كبرى، إضافة إلى أنني نشرت أربعة كتب). وليس هذا فقط، فأنا لم أتصرَّف يوماً «كصحفي» -بحسب الصحيفة- ومع أن تجربتي «غير مألوفة»، لكن هذا لا يعود

«لآرائي الواضحة»، وإنما يعود إلى أنني «نادراً ما عملت تحت إشراف محرِّر».

ثم دخلتْ وسائل الإعلام بأكملها في نقاش حول ما إذا كنت «صحفياً» مقابل أي شيء آخر. وكان البديل المقدَّم الغالب هو أنني «ناشط». ولم يكبِّد أحد نفسه مشقة تعريف أي من هاتين الكلمتين، معتمدين بدلاً من ذلك على عبارات مبتذلة غامضة المضمون، كما تفعل وسائل الإعلام عادةً، وخاصة عندما يكون الهدف هو تشويه السمعة. وبعد ذلك، اعتُمد هذا الوصف الفارغ والممل بشكل روتيني.

كانت للتصنيف أهمية حقيقية على عدة مستويات. أولاً، إن إزالة صفة «صحفي» تضعف شرعية ما أنقله. علاوة على ذلك، إن تحويلي إلى «ناشط» يمكن أن يستتبع عواقب قانونية؛ أي جزائية. توجد حمايات قانونية رسمية وغير مكتوبة ممنوحة للصحفيين دون سواهم. ففي حين يُعتبَر شرعياً بصفة عامة أن ينشر صحفي أسراراً حكومية على سبيل المثال، فإن ذلك لا ينطبق على شخص يقوم بوظيفة أخرى.

سواء أكان ذلك متعمّداً أم لا، فأولئك الذين روَّجوا لفكرة أنني غير صحفي -رغم حقيقة أنني كنت أكتب لواحدة من أعرق الصحف في العالم الغربي وأكبرها- كانوا يسهِّلون الأمر بالنسبة للحكومة لتجريم روايتي. بعد ادِّعاء نيويورك تايمز بأنني «ناشط»، اعترفت سوليفان، المحررة العامة، بأن «هذه المسائل اكتسبت أهمية كبرى في المناخ الحالي، وقد تكون حاسمة بالنسبة للسيد جرينوالد».

كانت الإشارة إلى «المناخ الحالي» اختزالاً لحدثيْن هامَّيْن أثارا جدلاً واسعاً في واشنطن، ويتعلقان بمعاملة الإدارة للصحفيين. الأول هو استحواذ وزارة العدل الأميركية بشكل سري على إيميلات مراسلين ومحررين في مؤسسة أسوشييتد برس وسجلاتهم الهاتفية من أجل اكتشاف مصدرهم في أحد التقارير.

والحدث الثاني، الأشد تطرفاً، يتصل بجهود وزارة العدل لمعرفة هوية مصدر آخر سرَّب معلومات سرية. ولفعل ذلك، قدَّمت الوزارة طلباً اتِّهامياً لمحكمة فدرالية للحصول على تفويض لقراءة إيميلات رئيس مكتب فوكس نيوز في واشنطن جيمس روزن.

فـي الطلـب المقـدَّم للحصول على التفويض، وصـف محامو الحكومة روزن بأنـه «شـريك متآمـر» فـي جرائـم المصدر لأنـه حصل على معلومات سـرية. وكان الطلب صادماً لأنه - على حد تعبير نيويورك تايمز - «لم يسبق أن حوكم صحفي أميركي بسبب جمع معلومات سرية ونشرها. ولهذا السبب، أثارت اللغة توقُّعاً بأن إدارة أوباما كانت ترفع إجراءات قمعها للتسريب إلى مستوى جديد.

والتصرفات التي أوردتها وزارة العدل لتبرير وصف روزن بأنه «شريك متآمر» – العمل مع مصدره للحصول على وثائق، ووضع «خطة اتصال سـرية» للتحدث من دون أن يُكتشَفا، و«استخدام التملُّق واللعب على غرور» مصدره من أجل إقناعه بالتسريب - كلها تصرفات يقوم بها الصحفيون الاستقصائيون على نحو روتيني.

بحسـب تعبيـر الصحفـي المخضرم أوليفيير نوكس، لقـد اتهمت وزارة العدل «روزن بانتهـاك قانـون مكافحـة التجسـس بسـلوك – كما وُصف فـي لائحة الاتهام نفسها - يقع إلى حد كبير ضمن حدود العمل الصحفي التقليدي». بعبارة أخرى، إن اعتبار سلوك روزن بأنه جريمة يعني تجريم الصحافة نفسها.

ولكـن، ربمـا لـم تثـر هـذه الخطـوة القدر الكافي مـن الذهول، نظراً للسـياق الأوسع لهجمات إدارة أوباما على المسرِّبين والمصادر. فقد كشفت نيويورك تايمز عام 2011 أن وزارة العدل – في سعيها لاكتشاف هوية مصدر كتاب من تأليف جيم رايـزن - «حصلـتْ على سـجلات واسـعة حول اتصالاته الهاتفيـة، وتاريخه المالي والسَفَري»، بما في ذلك «سجلاته المصرفية، وسجلات بطاقات اعتماده، وسجلات معيَّنة حول سفره الجوي، وثلاثة تقارير ائتمانية تدوِّن حساباته المالية».

وكانـت وزارة العـدل تحـاول أيضـاً إرغـام رايـزن على كشـف هوية مصدره، بالتلويح بالسجن إنْ رفَضَ فعل ذلك. دبَّ الذعر في نفوس الصحفيين في البلد من جرّاء التعامل مع رايزن بهذا الطريقة؛ فإذا كان أحد أكثر الصحفيين الاستقصائيين موهبـةً وحمايـةً مؤسسـاتية يمكـن أن يتعـرَّض لمثل هذا الهجـوم العدائي، فإن أي صحفي معرَّض لذلك أيضاً.

ردَّ الكثيـر مـن العامليـن فـي حقـل الصحافة بدق ناقوس الخطـر، حيث ذكر

أحد المقالات النموذجية، في صحيفة يو إس إي توداي، أن «الرئيس أوباما يجد نفسه يجابه تُهماً موجَّهة لإدارته التي شنَّت حرباً حقيقية على الصحفيين»، ونقل المقال عن لسان المراسل الأمني السابق في صحيفة لوس أنجلوس تايمز، جوش ميير، أنه قال: «هناك خط أحمر لم تتجاوزه إدارة سابقة قبل أن تعبره كلياً إدارة أوباما». كما حذَّرت الصحفية الاستقصائية المحترمة في ذي نيويوركر، جين ماير، على موقع «الجمهورية الجديدة»، من أن استهداف وزارة العدل في إدارة أوباما لكاشفي الانتهاكات المخفية يمثل من حيث التأثير هجوماً على الصحافة نفسها: «إنه عائق كبير بالنسبة للعمل الصحفي، ومثبط للهمم، وكأنه يجمِّد العملية برمتها جموداً تاماً».

تأثَّرت لجنة حماية الصحفيين – منظمة دولية تراقب تعدّيات الدولة على حريات الصحافة - بهذا الوضع، فأصدرت تقريرها الأول حول الولايات المتحدة في تشرين الأول 2013، بقلم ليونارد داوني، المحرر التنفيذي السابق لواشنطن بوست، والذي خلص في خاتمته إلى ما يلي:

> «إن حرب الإدارة على التسريبات، ومحاولاتها الأخرى للسيطرة على المعلومات هي الأشد عدوانيةً... منذ إدارة نيكسون... أُجريت مقابلات مع 30 صحفياً خبيراً من مؤسسات إخبارية متنوعة من أجل هذا التقرير... ولم يتمكن أحد منهم من تذكُّر أي سابقة».

كانت الدينامية تتجاوز الأمن القومي لتشمل – بحسب تعبير رئيس أحد المكاتب الصحفية – جهداً «لإعاقة الكتابة المسؤولة حول وكالات الحكومة».

في ذلك الحين، أصبح الصحفيون الأميركيون الذين ظلوا لسنوات مفتونين بشدة بباراك أوباما، يتحدثون عنه عموماً بهذه اللغة: بأنه يشكِّل تهديداً كبيراً للحريات الصحفية، والقائد الأشد قمعاً في هذا الخصوص منذ ريتشارد نيكسون. كان ذلك تحوُّلاً لافتاً للنظر بالنسبة لسياسي بدأ عهده متعهداً بتشكيل «الإدارة الأكثر شفافية في التاريخ الأميركي».

لوأد الفضيحة المتنامية، أمر أوباما المحامي العام إريك هولدر بأن يلتقي

ممثلي وسائل الإعلام، ويعاين القواعد التي تحكم تعامل وزارة العدل مع الصحفيين. زعم أوباما أنه «قلق من احتمال أن تؤدي التحقيقات في التسريب إلى تجميد الصحافة الاستقصائية التي تُسائل الحكومة»؛ وكأنه لم يَقُدْ ذلك النوع من الهجمات على عملية جمع الأخبار طوال خمس سنوات.

تعهَّد هولدر في جلسة استماع عُقدت في مجلس الشيوخ في 6 حزيران 2013 (في اليوم التالي على نشر أول قصة حول NSA في الغارديان) بأن وزارة العدل لن تحاكم أي صحفي لقيامه بواجبه». وأضاف بأن غاية وزارة العدل تنحصر فقط في «معرفة مسؤولي الحكومة الذين يعرِّضون الأمن القومي للخطر عبر انتهاك قَسَمهم ومحاكمتهم، وليس استهداف أعضاء الصحافة أو إعاقتهم عن تنفيذ عملهم الحيوي».

على أحد المستويات، كان هذا تطوراً مفرحاً، فالإدارة شعرت برد فعل قوي بما يكفي ليجعلها تخلق على الأقل مظهر الاهتمام بحرية الصحافة. ولكن، كانت هناك ثغرة كبيرة في تعهُّد هولدر: لقد حدَّدت وزارة العدل – في حالة روزن من فوكس نيوز – أن العمل مع المصدر من أجل «سرقة» معلومات سرية يقع خارج نطاق «عمل الصحفي». وعلى هذا الأساس، كانت ضمانة هولدر تعتمد على ماهية الصحافة، وما يتجاوز حدود الصحافة الشرعية.

بهذه الخلفية، كانت هناك إمكانية لأن تكون محاولة بعض الشخصيات الصحفية لإخراجي من «الصحافة» -من خلال الإصرار على أن ما كنت أفعله كان «نشاطاً»، وليس عملاً صحفياً إبلاغياً، وبالتالي جُرْمياً- خطرة.

جاءت الدعوة الواضحة الأولى لمحاكمتي من عضو الكونغرس عن ولاية نيويورك، الجمهوري بيتر كينغ، وكان رئيس لجنة فرعية برلمانية حول الإرهاب، وقد عقد جلسات استماع ماكارثية حول خطر الإرهاب «الداخلي» الذي يشكله المجتمع الأميركي المسلم (مما يدعو للسخرية، كان كينغ مناصراً قديماً للجيش الجمهوري الإيرلندي). أكَّد كينغ لمراسل CNN، أندرسون كووبر، أن الصحفيين الذين يعملون على تقارير NSA يجب أن يُحاكَموا «إذا كانوا يعلمون مسبقاً بأن

هـذه معلومـات سـرية... وخاصـة فـي ما يتعلق بشـيء بمثل هـذه الأهمية... هناك مسـؤولية أخلاقية وقانونية أيضاً- حسـب اعتقادي- لمواجهة أي صحفي يكشـف شـيئاً يمكـن أن يعـرِّض الأمـن القومي لخطر شـديد». ثم أوضـح كينغ لاحقاً على قناة فوكس نيوز أنه كان يتحدث عني تحديداً:

> إنني أتحدث عن جرينوالد... إنه لم يكشف هذه المعلومات وحسب، بل قال إنه يملك أسماء عملاء ومراكز لـ CIA حول العالم، وهم يهددون بكشف ذلك. آخر مرة حدث فيها أمر كهذا في البلد، رأينا رئيس مركز تابع لـ CIA يُقتَل في اليونان... أعتقد أن [محاكمة الصحفيين] يجب أن تكون مصوَّبة بعناية، وانتقائية للغاية، وبالتأكيد استثناءً نادراً. ولكن، في هذه الحالة، عندما يكون لديك شخص يكشف أسراراً كهذه، ويهدد بكشف المزيد، أجل يجب أن تُتَّخذ بحقه إجراءات قانونية.

بالنسـبة لتهديدي بكشـف أسـماء عملاء لـ CIA ومراكزه، فهذه كذبة صريحة مختلقة من قبل كينغ. ومع ذلك، فقد فتحتْ تعليقاته بوابات المياه وتدفق المعلّقون. دافع مارك ثيسين من واشنطن بوست -وهو كاتب سابق لخطابات بوش، وصاحب كتـاب يبـرر برنامـج التعذيـب الأميركي- عن كينغ في مقال بعنوان «أجل، إن نشـر أسرار NSA جريمة». وبعد اتهامي «بانتهاك القانون 18 USC 789، الذي يجرِّم نشر معلومات سـرية تكشـف مسـتندات حكومية سـرية أو معلومات اتصالات»، أضاف قائـلاً: «مـن الواضـح أن جرينوالد انتهك هذا القانون (كما فعلتْ صحيفة واشـنطن بوست في هذه المسألة؛ عندما نشرت تفاصيل سرية حول برنامج PRISM التابع لـ NSA).

وظهـر آلان ديرشـويتز علـى CNN وصـرَّح قائـلاً: «جرينوالـد -مـن وجهة نظري- ارتكب جريمة بكل وضوح». ورغم أنه مدافع معروف عن الحريات المدنية وحريات الصحافة، إلا أن ديرشـويتز قال إن ما كتبتُه «لا يلامس حدود الجريمة، بـل إنـه فـي قلـب الجريمة». وانضم إلى الجوقة المتناميـة الجنرال مايكل هايدن - الذي قاد NSA ثم CIA في عهد جورج بوش، ونفَّذ برنامج الوكالة للتنصُّت غير

المفوَّض قانونياً- حيث كتب في موقع CNN على الإنترنت: «سوف يثبت على الأرجح أن إدوارد سنودن هو مسرِّب الأسرار الأميركية الأشد تكلفة في تاريخ الجمهورية... وجلين جرينوالد يستحق توصيف وزارة العدل، شريك متآمر، أكثر بكثير مما كان جيمس روزن يستحقه من فوكس».

بعد أن كانت الجوقة مقتصرة في البداية إلى حد كبير على شخصيات يمينية يُتوقَّع أن يعتبروا الصحافة جريمة، كبُرت الجوقة التي أثارت مسألة محاكمتي خلال ظهورٍ -بات الآن سيئ السمعة- في برنامج «قابل الصحافة».

لقد مدح البيت الأبيض نفسُه برنامجَ «قابل الصحافة»، حيث وصفه بالمكان المريح الذي تقدِّم فيه شخصيات سياسية من العاصمة ونخب أخرى رسائلهم من دون قدر كبير من التحدي. ووُصف البرنامج الأسبوعي على قناة NBC من قبل كاثرين مارتن، مديرة اتصالات نائب الرئيس السابق ديك تشيني، بأنه «ترتيبنا الأفضل» لأن تشيني كان قادراً فيه على «التحكم بالرسالة». وقالت أيضاً إن تقديم نائب الرئيس في «قابل الصحافة» كان «تكتيكاً استخدمناه غالباً». لقد انتشر فيديو -يُظهر مضيف البرنامج، ديفيد جريجوري، على المسرح في حفل عشاء لمراسلي البيت الأبيض وهو يرقص على نحو أخرق ولكن بحماسة، خلف كارل روف- بشكل فيروسي على شبكة الإنترنت، لأنه كان يرمز بوضوح لحقيقة البرنامج، وهو أنه مكان تقصده السلطة السياسية كي تُضخَّم وتُتملَّق؛ مكان تُسمَع فيه أشد المعتقدات العامة ابتذالاً وإضجاراً، ولا يُسمَح فيه إلا لمجموعة ضيقة جداً من وجهات النظر.

دُعيتُ للبرنامج في الدقيقة الأخيرة وبدافع الضرورة فقط. فقبل ساعات من موعد البرنامج، انتشر خبر مغادرة سنودن هونغ كونغ على متن طائرة متوجهة إلى موسكو؛ وهذه نعطافةٌ دراماتيكيةٌ في الأحداث كانت ستهيمن حتماً على دورة الأخبار. ولهذا السبب، لم يكن أمام «قابل الصحافة» أي خيار سوى أن يكون السبّاق لمناقشة القصة، وبما أنني واحد من عدد قليل من الأشخاص الذين يتواصلون مع سنودن، فقط طُلب مني الظهور في البرنامج كضيف أساسي.

لقد انتقدتُ جريجوري بشـدة على مر السـنوات، وكنتُ أتوقَّع مقابلة عدائية، لكنني لم أتوقع قوله: «لدرجة أنك ساعدت وحرَّضت سنودن، حتى في تحركاته الحالية، لماذا لم تُتَّهم، سيد جرينوالد، بجريمة؟». كان هناك الكثير من الجوانب الخاطئة في السؤال، لدرجة أنني احتجت لبعض الوقت لأستوعب أنه طرحه حقاً.

تتمثل المشكلة الأشد وضوحاً في عدد الافتراضات، غير المبنية على أي أساس، التي يتضمنها السؤال. إن عبارة، «لدرجة» أنني «ساعدت وحرَّضت سنودن، حتى في تحركاته الحالية»، لا تختلف أبداً عن القول «إلى درجة أن السيد جريجوري قتل جيرانه...» لم يكن هذا إلا مثالاً صادماً عن صيغة «متى توقفتَ عن ضرب زوجتك؟».

ولكن، بصرف النظر عن الخطأ البلاغي، فقد صادق إعلامي تلفزيوني للتو على فكرة أن من الممكن والواجب محاكمة صحفيين آخرين لممارستهم الصحافة مصادقة استثنائية. كان سؤال جريجوري يوحي ضمناً بأن كل صحفي استقصائي في الولايات المتحدة يعمل مع مصادر، ويتلقى معلومات سرية مجرم. تلك هي النظرية، وذلك هو المناخ اللذان جعلا الصحافة الاستقصائية غير آمنة إلى حد بعيد.

وبشكل متوقَّع، وصفني جريجوري مراراً بأوصاف أخرى غير «صحفي». لقد مهَّد لأحد أسئلته بالقول: «أنت مجادل قوي هنا، ولديك وجهة نظر، أنت كاتب عمود». ثم أضاف قائلاً: «إن مسألة من يكون صحفياً ربما في مرهونة بنقاش يتعلق بماذا يفعل؟».

لكن جريجوري لم يكن الوحيد الذي يقدِّم هذه الحجج، إذ لم يعترض أحد من مجموعة الأشخاص الذين اجتمعوا لمناقشة حواري مع جريجوري على فكرة إمكانية محاكمة الصحفي لعمله مع أحد المصادر. بل إن تشاك تود عزَّز تلك النظرية عبر طرح «أسئلة» حول ما دعاه «دوري» في «المؤامرة»:

> «جلين جرينوالد... إلى أي درجة تورط في المؤامرة؟... هل كان يملك دوراً عدا عن كونه متلقياً لهذه المعلومات؟ وهل سيضطر للإجابة على هذه الأسئلة؟ كما تعلمون، يوجد -يوجد- يوجد قانون».

ناقش برنامج «مصادر موثوقة»، على قناة CNN، المسألة مع بقاء عبارة ثابتة على الشاشة: «هل يجب محاكمة جلين جرينوالد؟».

وكتب وولتر بينكوس -الذي تجسس على طلاب أميركيين لصالح وكالة الاستخبارات المركزية في الستينيات- عموداً في واشنطن بوست يلمّح فيه بشدة إلى أنني ولورا وسنودن كنا جميعاً نعمل كجزء من مؤامرة خُطِّط لها سراً من قبل مؤسس ويكيليكس جوليان أسانج. وكان العمود مليئاً بالكثير من الأخطاء الوقائعية (وثَّقتُها كلها في رسالة مفتوحة إلى بينكوس) لدرجةٍ أجبرت واشنطن بوست على إضافة ملحق تصحيح كبير على نحو غير عادي -مكوَّن من ثلاث فقرات، ومائتي كلمة- تعترف فيه بالأخطاء الكثيرة.

وفي برنامجه على قناة CNBC، قال كاتب الزاوية المختصة بالشؤون المالية في نيويورك تايمز، أندرو روس سوركين:

> «أشعر بأننا أسأنا التعامل مع هذا الأمر، حتى إننا تركنا [سنودن] يصل إلى روسيا. من الواضح أن الصينيين يكرهوننا جدًّا لدرجة السماح له بالخروج من البلد... لو كان الأمر بيدي لاعتقلته، والآن كنت في الغالب سأعتقل جلين جرينوالد؛ الصحفي الذي يريد في ما يبدو مساعدته على الذهاب إلى الإكوادور.

أن يدعو صحفي يعمل لصالح صحيفة نيويورك تايمز التي ناضلت حتى وصلت إلى المحكمة العليا الأميركية كي تنشر «أوراق البنتاغون»، إلى اعتقالي إشارةٌ قوية على ولاء الكثير من الصحفيين المؤسساتيين للحكومة الأميركية. لكن تجريم الصحافة الاستقصائية، في نهاية المطاف، سيترك أثراً كبيراً على الصحيفة نفسها وموظفيها. صحيح أن سوركين اعتذر مني لاحقاً، لكن تعليقاته تُظهر السرعة والسهولة اللتين تتطوّر فيهما مثل هذه التأكيدات.

لحسن الحظ، كان هذا الرأي بعيداً جداً عن الإجماع بين المجتمع الصحفي الأميركي. بل إن احتمال التجريم دفع الكثير من الصحفيين للتظاهر دعماً لعملي، كما أبدى مضيفو برامج تلفزيونية تقليدية متنوعة اهتماماً أكبر بمادة الكشوفات

مـن اهتمامهـم بشـيطنة الأشـخاص المرتبطيـن بهـا. ووُجِّهت إدانات كثيرة لسـؤال جريجوري خلال الأسبوع الذي تلا مقابلته، مثل موقع هافينغتون بوست الذي جاء فيه: «ما زلنا غير قادرين تماماً على تصديق السـؤال الذي طرحه ديفيد جريجوري علـى جليـن جرينوالد». وغرَّد توبـي هارندن، رئيس مكتب صنداي تايمز البريطانية في واشـنطن، في صفحته على الإنترنت: «لقد سُـجنت من قبل زيمبابوي موغابي بسـبب ممارسـة الصحافة، فهل يقول ديفيد جريجوري إنه ينبغي على أميركا أوباما فعـل الأمـر ذاتـه!؟». ودافـع عنـي صحفيون وكتـاب أعمدة كثر فـي نيويورك تايمز وواشـنطن بوسـت وأمكنة أخرى علناً وسـراً، ولكن لا يمكن لأي قدر من الدعم أن يواجه حقيقة أن الصحفيين أنفسهم أجازوا إمكانية المحاكمة القانونية.

وافـق محامون ومستشـارون آخرون علـى أنه كان هناك خطر حقيقي بالقبض علي إن عدت إلى أميركا. حاولت إيجاد شخص واحد أثق بتقديره للأمور ليخبرني بـأن الخطـر لـم يكـن موجـوداً، وأنّه من غيـر المعقول أن تحاكمنـي وزارة العدل، لكننـي لـم أجـد أحـداً. كانت وجهة النظر العامة تقـول إن وزارة العدل لن تتحرك ضدي علناً على خلفية عملي الصحفي؛ لتتجنب الظهور بمظهر مطاردة الصحفيين. لكن الخوف كان يكمن في أن تعمد الحكومة إلى اختلاق نظرية حول أن الجرائم المزعومـة التـي ارتكبتهـا تقع خارج مجال الصحافة. فبخلاف بارتون جيلمان، لقد سـافرتُ إلى هونغ كونغ لمقابلة سـنودن قبل نشـر القصص، وتكلمت معه بشـكل منتظم حال وصوله إلى روسيا، وكنت قد نشرتُ مسبقاً قصصاً حول NSA بشكل مسـتقل في صحف حول العالم. قد تحاول وزارة العدل الادعاء بأنني «سـاعدت وحرَّضت» سنودن في تسريباته، أو ساعدت «فارّاً» على الهرب من العدالة، أو أن عملي مع صحف أجنبية يمثل شكلاً من أشكال من التجسس.

علاوة على ذلك، كان تعليقي على NSA والحكومة الأميركية عدائياً ومتحدياً بشـكل مقصود. ولا شـك أن الحكومة كانت متلهفة لمعاقبة شـخص ما لما أسـمته التسـريب الأشـد ضرراً في تاريخ البلد؛ إن لم يكن لتخفيف الغضب المؤسسـاتي فعلـى الأقـل كـرادع للآخريـن. وبما أن الرأس الأكبر المطلـوب تعلقه على الرمح

كان مستقراً بأمان تحت حماية اللجوء السياسي في موسكو، فقد كنتُ ولورا نمثِّل الخيار المفضل الثاني.

حاول عدة محامين يملكون صلات رفيعة المستوى في وزارة العدل لعدة أشهر الحصول على ضمانات غير رسمية بأنني لن أُلاحَق قضائياً. في تشرين الأول، بعد خمسة أشهر على نشر أول تقرير، كتب عضو الكونغرس ألان جريسون للمحامي العام هولدر، مشيراً إلى أن شخصيات سياسية بارزة دعت لاعتقالي، وأنني اضطررت لرفض دعوة للإدلاء بشهادتي أمام الكونغرس حول NSA خشية محاكمتي، وختم رسالته قائلاً:

> «إنني أعتبر هذا الأمر مؤسفاً لأن (1) مهمة الصحافة ليست جريمة، (2) بل على العكس تماماً؛ إنها مصانة بوضوح بموجب التعديل الأول. (3) في الحقيقة، إن تقارير السيد جرينوالد في ما يتعلق بهذه المواضيع، أطلعتني وأعضاء آخرين في الكونغرس، وعامة الناس على انتهاكات واسعة وخطيرة للقانون والحقوق الدستورية ارتُكبت بواسطة عملاء للحكومة.

سألت الرسالة عما إذا كانت وزارة العدل تنوي توجيه تهم إلي، وما إذا كانت – في حال سعيتُ للدخول إلى الولايات المتحدة – «وزارة العدل، أو وزارة الأمن الوطني، أو أي مكتب آخر في الحكومة الفدرالية ينوي احتجازي أو استجوابي أو اعتقالي أو مقاضاتي». ولكن، حسبما روت صحيفة أورلاندو سينتينل التي تصدر في مسقط رأس جريسون في كانون الأول، لم يتلقَّ جريسون أي جواب على رسالته.

ومع نهاية عام 2013 وبداية 2014، ازداد خطر الملاحقة القضائية لأن مسؤولي الحكومة استمروا في شن هجوم واضح التنسيق، بهدف تجريم عملي. ففي أواخر تشرين الأول، قال رئيس NSA، كيث ألكسندر، في إشارة واضحة لتقاريري الصحفية المستقلة حول العالم: «يملك مراسلو صحف كلَّ هذه الوثائق الـ 50,000 –مهما كان ما يملكونه ويبيعونه- وينبغي علينا [أي الحكومة] استنباط

طريقـة لمنـع ذلـك». وقـال رئيـس اللجنـة الاسـتخبارية التابعة للكونغـرس، مايك روجـرز، فـي جلسـة اسـتماع عُقدت في كانون الثاني، بشـكل متكـرر لمدير FBI، جيمس كومي، إن بعض الصحفيين «يبيعون ملكية مسـروقة»؛ ما يجعلهم «مشـتري مسروقات» أو «لصوصاً»، ثم حدَّد أنه كان يتحدث عني. وعندما بدأتُ بكتابة تقارير حـول التجسـس الكنـدي بالتعـاون مع قناة CBC الكندية، نعتنـي الناطق البرلماني باسم حكومة ستيفين هاربر اليمينية «بالجاسوس الداعر»، واتهم CBC بشراء وثائق مسـروقة منـي. وفـي الولايـات المتحدة، بدأ مديـر الاسـتخبارات الوطنية، جيمس كلابـر، باسـتخدام المصطلـح الجزائي «شـركاء متواطئين» للإشـارة إلى الصحفيين الذين يغطون قصة NSA.

كنـت أعتقـد أن احتمـال اعتقالي لدى عودتي إلى الولايات المتحدة كان أقل من خمسين بالمائة؛ ولو لأسباب تتعلق بالصورة والجدل العالمي. إن اللطخة التي ستلوث إرث أوباما – كأول رئيس يحاكم صحفياً بسبب قيامه بعمله الصحفي – كانت كابحاً كافياً بتصوُّري. ولكن، إن دلَّ الماضي القريب على شيء، فإنه يدل على أن الحكومة الأميركية كانت مستعدة للقيام بكل الأفعال المستهجَنة تحت ستار الأمن القومي، من دون أي اكتراث للطريقة التي ستنظر فيها بقية العالم إليها. وعلى هذا الأسـاس، كانت عواقب التقدير الخاطئ –الانتهاء مقيَّداً بالأصفاد ومتَّهماً بموجب قوانيـن التجسـس، وأن يُقـرِّر مصيـري قضاءٌ فدرالي أثبـت على نحو مخزٍ خضوعه لواشـنطن في مثل هذه الأمور- خطيرة جداً؛ حيث لم يكن بالإمكان الاسـتخفاف بهـا. كنـت مصمماً علـى العـودة إلى الولايـات المتحدة، ولكن فقـط عندما أملك فهماً أوضح للخطر. في غضون ذلك، كانت عائلتي وأصدقائي وكل أنواع الفرص الهامـة للتحـدث فـي الولايات المتحدة حول العمـل الذي كنت أقوم به، كل ذلك كان بعيد المنال.

أن يعتبر محامون وعضو في الكونغرس أن الخطر حقيقي فهذا بحد ذاته غير عادي، ومقياسٌ قويٌ لتآكل حرية الصحافة. وأن ينضم صحفيون للمطالبة بمعاملة عملي الصحفي كجريمة انتصارٌ مثيرٌ للاهتمام لحملةٍ دعائيةٍ داعمةٍ لقوى الحكومة

التـي يمكنهـا الاعتمـاد علـى محترفيـن مدرَّبين للقيـام بالعمل نيابة عنها، ومسـاواة للعمل الصحفي الاستقصائي المعارض بارتكاب جريمة.

بالطبع، كانت الهجمات على سنودن أشدَّ قساوةً بما لا يقاس، وكانت أيضاً متطابقة على نحو غريب من حيث الموضوع. لقد تبنّى معلّقون بارزون – لم يكونوا يعرفـون شـيئاً علـى الإطـلاق حول سنودن – الكليشـيهات المبتذلة نفسـها لتشـويه سـمعته. فبعد سـاعات فقط على معرفتهم باسـمه، بدأوا إنشـاد أنشـودتهم الروتينية الرتيبة للطعن في شخصيته ودوافعه. قالوا إنه لم يكن مدفوعاً بقناعة حقيقية، وإنما «بنرجسية باحثة عن الشهرة».

وصف المضيف الإخباري في قناة CBS، بوب شـيفر، سـنودن بأنه «شـاب نرجسي» يظن «أنه أشد ذكاءً منا نحن البقية». وشخَّص جيفري تووبين من صحيفة ذي نيويوركر سـنودن بأنه «نرجسـي مدَّعٍ يسـتحق أن يكون في السـجن». وصرَّح ريتشارد كوهين في واشنطن بوست بأن سنودن «ليس مجنون ارتياب، بل إنه مجرد نرجسي»، مشيراً إلى التقرير الذي يذكر كيف غطّى سنودن نفسه ببطانية لمنع التقاط كلمات سره بواسطة الكاميرات السقفية. وأضاف كوهين – بشكل غريب – أن سنودن «سـيُذكَر كشـاب بقلنسـوة حمراء يرتدي ثياب فتيات [نسـبة لحكاية خرافية بعنوان «الفتاة الصغيرة ذات القلنسوة الحمراء»] وأن رغبته المفترضة بالشهرة ستُحبَط».

لا تحتاج هذه الأوصاف لإثبات سخافتها. كان سنودن مصمماً على الاختفاء عـن الأنظـار -كمـا قـال- وعدم إجـراء أي مقابلة. وكان يدرك أن وسـائل الإعلام تحـب شَـخْصَنة كل قصـة، ويريـد إبقـاء التركيز منصباً على المراقبـة التي تقوم بها NSA، وليس عليه. لقد تلقَّيتُ بشكل يومي – ولأشهر عديدة – اتصالات وإميلات؛ تقريبـاً مـن كل برنامـج تلفزيونـي أميركي، وشـخصية إخباريـة تلفزيونية، وصحفي شـهير، يطلبون كلهم فرصة التحدث مع سـنودن. فقد اتصل مضيف «توداي شـو» عـدة مـرات كـي يقنعنـي، وكان موظفـو برنامج «60 دقيقة» لحوحيـن في طلباتهم؛ لدرجـة أننـي توقفـت عن الرد على اتصالاتهم، وأرسـل برايان ويليامز عدة ممثلين

مختلفين عنه لتأكيد موقفه. لو أراد سنودن لكان بوسعه الظهور طوال اليوم والليل في أشد البرامج التلفزيونية تأثيراً، وأن يُشاهَد من العالم أجمع.

لكنه لم يتزحزح عن موقفه. لقد نقلتُ إليه الطلبات، ورفضَها كلها كي لا يبعد الانتباه عن الكشوفات. وهذا سلوك غريب بالنسبة لنرجسي باحث عن الشهرة.

وتوالت الإدانات لشخص سنودن؛ حيث سخر الكاتب في نيويورك تايمز، ديفيد برووكس، منه على أساس أنه «لم يتمكن من شق طريقه بنجاح في معهد متوسط جامعي». إن سنودن- بحسب برووكس- «النموذج النهائي للإنسان المتصلّب»، رمز «المد المتصاعد من الارتياب، والانتشار المؤذي للتهكم، وتآكل النسيج الاجتماعي، وظهور أناس فرديين في رأيهم لدرجة أنهم لا يملكون فهماً لكيفية الارتباط مع الآخرين ومراعاة الصالح العام».

وبالنسبة لروجر سايمون من صحيفة بوليتيكو، إن سنودن «فاشل» لأنه «ترك المدرسة الثانوية». أما العضو في البرلمان، الديمقراطية ديبي واسرمان-شولتز، ورئيسة اللجنة الوطنية الديمقراطية، فقد نعتت سنودن الذي دمَّر حياته من أجل كشف انتهاكات NSA، بأنه «جبان».

ولأن سنودن ذهب إلى هونغ كونغ، فقد كان من المحتّم إثارةُ الشكوك حول وطنيته. وعلى هذا الأساس، صدرت تصريحات تتهمه بالعمل كجاسوس للحكومة الصينية. وقال المستشار الدعائي الانتخابي المخضرم للحزب الجمهوري، مارك ماكوياك: «ليس من الصعب تخيُّل أن سنودن عميل صيني مزدوج، وأنه سرعان ما سيتخلى عن ولائه».

ولكن، عندما غادر سنودن هونغ كونغ متوجّهاً إلى أميركا اللاتينية عبر روسيا، تحوَّل الاتهام بسلاسة من جاسوس صيني إلى جاسوس روسي. ووجَّه أشخاص مثل عضو الكونغرس مايك روجرز هذا الاتهام بدون أي دليل على الإطلاق؛ رغم أن سنودن كان موجوداً في روسيا فقط لأن الولايات المتحدة أبطلت جواز سفره، ثم أجبرت دولاً مثل كوبا على إلغاء وعدها له بالعبور الآمن. علاوة على ذلك، أي نوع من الجواسيس الروس ذاك الذي يذهب إلى هونغ كونغ، أو يعمل

مـع صحفييـن ويكشـف هويتـه علنـاً؛ بدلاً من تمرير كنز معلوماته إلى رؤسـائه في موسـكو؟ ولكن، مع أن الادعاء لم يكن منطقياً ولا يسـتند إلى ذرة من الحقيقة، إلا أن هذا لم يَحُلْ دون انتشاره.

جاءت واحدة من أكثر الإساءات المبطَّنة تهوُّراً وبُعداً عن الحقيقة بحق سنودن من نيويورك تايمز التي زعمت أن الحكومة الصينية، وليس سـلطات هونغ كونغ، هـي التـي سـمحت له بمغـادرة هونغ كونغ، ثم أضافت تخميناً سـيئاً ومؤذياً: «قال خبيران اسـتخباريان غربيان، عملا لصالح وكالات تجسسـية حكومية كبرى، إنهما يعتقـدان أن الحكومـة الصينيـة نجحـت فـي إفراغ محتويات الحواسـيب المحمولة الأربعة التي قال سنودن إنه جلبها معه إلى هونغ كونغ».

لـم تكـن نيويـورك تايمز تملك أي دليل على أن الحكومة الصينية اسـتطاعت الحصـول علـى البيانـات التـي كانـت بحوزة سـنودن حـول NSA، لكنها ببسـاطة قادت القرّاء للاستنتاج بأن الحكومة الصينية استطاعت فعل ذلك؛ استناداً إلى رأي «خبيرين» مجهولين كانا «يعتقدان» أن من الممكن أن يكون هذا ما حدث.

حينمـا نُشـرت هـذه القصـة، كان سـنودن عالقـاً في مطار موسـكو وغير قادر علـى اسـتخدام الإنترنـت. لكنـه عندما ظهر مجدداً، أنكر بشـدة – عبر مقال نشـرتُه في الغارديان – أن يكون قد مرَّر أي بيانات إلى الصين أو روسـيا، حيث قال: «لم أعـطِ أبـداً أي معلومـات لأي مـن الحكومتيـن، وهما لم تأخذا قطعاً أي شـيء من حواسيبي المحمولة».

بعد يوم على نشـر إنكار سـنودن، انتقدت مارغريت سـوليفان صحيفة تايمز علـى مقالتهـا. أجـرتْ سـوليفان مقابلة مع محرر الشـؤون الخارجيـة في الصحيفة جوزيف كان، الذي قال: «من المهم أن يُرى هذا المقطع في التقرير على حقيقته: أي إنـه استكشـافٌ لمـا يمكـن أن يكـون قد حدث؛ اسـتناداً إلـى خبيريْن لم يزعما امتلاك معرفة مباشرة». لكن سوليفان علَّقت على ذلك بقولها: «جملتان وسط مقالة فـي تايمـز حـول موضوع حسـاس كهذا –رغـم أنهما قد تكونان خـارج الموضوع المركـزي- تمتلـكان القـوة للتأثيـر على النقـاش أو إيذاء السـمعة». وختمت بإبداء

موافقتها مع قارئ انتقد التقرير قائلاً: «إنني أقرأ تايمز من أجل الحصول على الحقيقة. يمكنني قراءة التخمينات في كل مكان تقريباً».

أرسلت لي المحررة التنفيذية في صحيفة تايمز، جيل أبرامسون، عن طريق جانين جيبسون -خلال اجتماع لإقناع الغارديان بالتعاون في تقارير معنية تتعلق بـ NSA- رسالة قالت فيها: «أرجو أن تخبري جلين جرينوالد شخصياً بأنني أتفق معه تماماً بشأن حقيقة أنه ما كان ينبغي علينا أن ننشر ذلك الادعاء حول إفراغ الصين لحواسيب سنودن المحمولة. كان ذلك أمراً غير مسؤول».

كانت جيبسون تتوقع، -في ما بدا لي- أنني سأكون راضياً، بيد أنني لم أكن كذلك أبداً، إذ كيف يمكن لمحررة تنفيذية أن تستنتج أن مقالاً مؤذياً بوضوح كان أمراً غير مسؤول ولم يكن ينبغي نشره، ثم لا تسحبه أو على الأقل تنشر ملاحظة رئيس التحرير؟

وبصرف النظر عن غياب الأدلة، فالادعاء بأن حواسيب سنودن المحمولة قد «أُفرغت» لم يكن له أي معنى بحد ذاته؛ وذلك لأن الناس توقفوا عن استخدام الحواسيب المحمولة لنقل كميات كبيرة من البيانات منذ سنوات. وحتى قبل أن تصبح الحواسيب المحمولة شائعة، كانت الكميات الكبيرة من الوثائق تُخزَّن على أقراص، والآن على ذواكر منفصلة. صحيح أن سنودن كانت معه أربعة حواسيب محمولة في هونغ كونغ، كل واحد منها كانت له وظيفة أمنية مختلفة، ولكنْ لم تكن لها أي صلة بالوثائق التي كان يحملها؛ لأنها كانت مخزَّنة في ذواكر منفصلة، ومشفَّرة بطرق تشفير معقدة. كان سنودن يعرف، بما أنه عمل كقرصان إنترنت في NSA أنّ NSA -دع عنكِ الوكالات الاستخبارية الصينية أو الروسية- لم تكن قادرة على فك تشفيرها.

إن كشف عدد حواسيب سنودن المحمولة كان طريقة مضلِّلة بعمق للعب على جهل الناس ومخاوفهم؛ لقد أخذ وثائق كثيرة جداً لدرجة أنه احتاج إلى أربعة حواسيب محمولة لتخزينها كلها! ولكن، حتى لو تمكن الصينيون بطريقة ما من إفراغ محتوياتها، فهم ما كانوا ليحصلوا على أي شيء ذي قيمة.

ولم تكن الفكرة التي تقول إن سنودن قد يحاول إنقاذ نفسه عبر إعطاء أسرار المراقبة أقل سخافة من سابقاتها. لقد خرَّب حياته، وجازف بقضاء ما بقي منها في السجن من أجل إخبار العالم بشأن نظام مراقبة سري كان واثقاً بوجوب إيقافه. وانقلابه على ذاته عبر مساعدة الصين أو روسيا لتحسين قدراتهما في مجال المراقبة كان ببساطة كلاماً فارغاً.

ولكن، رغم تفاهة الادعاء، إلا أن ضرره كان كبيراً بقدر ما كان متوقعاً. ففي أي حوار تلفزيوني حول NSA، كنت تجد شخصاً يؤكد -بدون أي تناقض- أن الصين أصبحت في ذلك الحين تملك، عن طريق سنودن، أكثر الأسرار الأميركية حساسيةً. وتحت عنوان «لماذا سمحت الصين لسنودن بالذهاب؟»، أخبرت صحيفة نيويوركر قراءها بأن «فائدته استُنفدت تقريباً. يعتقد خبراء استخباريون استشهدت بهم تايمز أن الحكومة الصينية نجحت في إفراغ محتويات الحواسيب المحمولة الأربعة التي قال سنودن إنه جلبها معه إلى هونغ كونغ».

إن شيطنة شخصية أي شخص يتحدى السلطة السياسية تكتيك تستخدمه واشنطن، بما في ذلك وسائل الإعلام، منذ أمد طويل. ومن أوائل الأمثلة على استخدام هذا التكتيك، وربما أشدها وضوحاً، معاملة إدارة نيكسون لمسرِّب «أوراق البنتاغون» دانييل إلزبيرغ، والتي تضمَّنت اقتحام عيادة محلله النفسي لسرقة ملفاته ومعرفة تاريخه الجنسي. ورغم أنه يبدو تكتيكاً سخيفاً -إذ كيف سيدحض كشفُ معلومات شخصية محرجة أدلةً على خداع الحكومة؟- إلا أن إلزبيرغ فهمه بوضوح: لا يرغب الناس بالارتباط مع شخص شُوِّهت سمعته أو ذُلَّ علناً.

استُخدم التكتيك نفسه لإيذاء سمعة جوليان أسانج قبل فترة طويلة من اتهامه بجرائم جنسية من قبل امرأتين في السويد. من الجدير بالذكر أن الهجمات على أسانج نُفِّذت بواسطة الصحف نفسها التي عملت معه واستفادت من كشوفات تشيلسي مانينغ التي أصبحت ممكنة بفضل أسانج وويكيليكس.

عندما نشرت نيويورك تايمز ما أسمتها «سجلات حرب العراق» -آلاف الوثائق السرية التي تتحدث بالتفصيل عن فظائع وإساءات أخرى خلال الحرب ارتكبها

الجيش الأميركي وحلفاؤه العراقيون- نشرت أيضاً مقالاً على صفحتها الأولى -لا يقل بروزاً عن الكشوفات نفسها- بقلم الصحفي المؤيد للحرب، جون بيرنز، لم يكن له أي هدف سوى تصوير أسانج على أنه غريب الأطوار وظَنون، مع إدراك ضئيل للواقع.

وصف المقال كيف يحجز أسانج «في الفنادق بأسماء مزيفة، ويصبغ شعره، وينام على الأرائك والأرضيات، ويستخدم النقود بدلاً من بطاقات الاعتماد، وغالباً ما تكون مقترَضة». وأشارت إلى ما دعته «سلوكه المتقلِّب والمتعجرف» و«عظمته المتخيَّلة»، وقالت إن منتقديه «يتهمونه بالسعي وراء الثأر من الولايات المتحدة». وأضافت هذا التشخيص النفسي من متطوِّع ساخط في ويكيليكس: «إنه ليس سويّ العقل».

إن نعت أسانج بالمجنون والمتوهِّم أصبح مكوِّناً أساسياً في الخطاب السياسي الأميركي عموماً، وفي تكتيكات نيويورك تايمز بشكل خاص. ففي أحد المقالات، اقتبس بيل كيلير عن مراسل للصحيفة وصفه لأسانج بأنه «قذر وأشعث؛ مثل امرأة متشردة تمشي في الشارع بشكل معترض، وترتدي سترة رياضية باهتة اللون، وسروالاً ذا جيوب كبيرة، وقميصاً أبيض وسخاً، وجورباً أبيض قذراً متهدلاً حول كاحليها، وتنتعل حذاءً مطاطيًا بالياً كانت رائحته توحي بأنه لم يستحم منذ أيام».

وقادت تايمز أيضاً التغطية في قضية تشيلسي (برادلي حينئذ) مانينغ، مصرةً على أن ما دفع مانينغ لكي تصبح مسرِّبة ليس القناعة أو الضمير، وإنما اضطرابات في الشخصية واضطراب نفسي. لقد خمَّنت مقالات عديدة -دون الاستناد إلى أي أساسٍ واقعي- بأن أشياء كثيرة؛ بدءاً من النزاعات بين الجنسين، إلى الترهيب المعادي للشواذ جنسياً في الجيش، وصولاً إلى النزاعات مع والد مانينغ، كانت تمثل الدوافع الأساسية في قرارها بكشف تلك الوثائق الهامة.

في الحقيقة، إن عزو الانشقاق لاضطرابات في الشخصية ليس اختراعاً أميركياً صرفاً. فالمنشقون السوفييت كانوا يُعالَجون بصفة روتينية في مستشفيات نفسية، وما زال المنشقون الصينيون حتى الآن يُرغَمون على المعالجة من الأمراض العقلية.

ثمة أسباب واضحة لشن هجمات شخصية على منتقدي الوضع الراهن، منها – كما ذكرنا آنفاً- التقليل من تأثير المنتقد؛ إذ لن يرغب إلا قلة من الأشخاص في الوقوف إلى جانب شخص مجنون أو غريب الأطوار. والردع سبب آخر، فعندما يُنبَذ المعارضون من المجتمع ويُعاملون معاملة المضطربين عاطفياً، يصبح لدى الآخرين حافز قوي لعدم التشبُّه بهم.

لكن الدافع الرئيس هو الضرورة المنطقية، فبالنسبة لحرّاس الوضع الراهن، ليس ثمة عيب حقيقي أو جوهري في النظام السائد ومؤسساته المهيمنة التي تُعتبَر بنظرهم عادلة. وعلى هذا الأساس، إن أي شخص يدَّعي العكس –وخاصة إذا كان شخصاً مدفوعاً بهذا الاعتقاد لانتهاج سلوك راديكالي- لا بد أن يكون – بالتعريف – مضطرباً عاطفياً ومعوّقاً ذهنياً.

بعبارة أخرى، يوجد بصفة عامة خياران: الطاعة للسلطة المؤسساتية، أو الانشقاق الجذري عنها. الأول خيار عاقل وشرعي، والثاني مجنون وغير شرعي. بالنسبة للمدافعين عن الوضع الراهن، إن الارتباط التلازمي بين المرض العقلي والمعارضة الراديكالية للمعتقدات السائدة غير كاف. إن المعارضة الراديكالية دليل، بل برهان، على اضطراب حاد في الشخصية.

ثمة تضليل جوهري في قلب هذه المعادلة: إن إطاعة السلطة المؤسساتية تتعلق بخيار أخلاقي أو إيديولوجي، في حين أن الانشقاق عنها ليس كذلك. وبترسيخ هذه الفرضية المزيفة، يولي المجتمع اهتماماً كبيراً لدوافع المعارضين، ولا يولي أي اهتمام لدوافع أولئك الخاضعين لمؤسساتنا؛ إما عبر الحفاظ على أفعالهم مخفية، أو عبر طرق أخرى. تُعتبَر طاعة السلطة – ضمنياً – حالةً طبيعية.

في الحقيقة، كلا الفعليين – إطاعة القواعد وخرقها – يتعلقان بخيارات أخلاقية، وكلاهما يكشفان شيئاً هاماً حول الشخص الذي يقوم بهما. ولكن، بخلاف الفرضية المسلَّم بها –أي إن المعارضة الراديكالية تعكس اضطراباً في الشخصية- إن العكس يمكن أن يكون صحيحاً؛ ففي مواجهة الظلم الشديد، يكون رفض الاعتراض إشارةً على عيب في الشخصية أو إخفاق أخلاقي.

أوضح البروفيسور في الفلسفة، بيتر لودلام، هذه النقطة بالتحديد في مقال نُشر في نيويورك تايمز حول ما أسماه «التسريب، وكشف الانتهاكات السرية والنشاط السياسي باستخدام شبكة الإنترنت (hacktivism)، الأنشطة التي أغاظت الجيش الأميركي والمجتمع الاستخباري الخاص والحكومي»؛ وهي أنشطةٌ ترتبط بمجموعة يدعوها «الجيل W»، مع كون سنودن ومانينغ من أبرز نماذجه:

> إن رغبة وسائل الإعلام في تحليل نفسية أعضاء الجيل W طبيعية بما يكفي. إنها تريد أن تعرف سبب تصرُّف هؤلاء الأشخاص بطريقة لن يُقْدموا عليها هم أنفسهم؛ أي أفراد وسائل الإعلام الخاصة. لكن المرَق بالنسبة لذكر الإوز مرَق بالنسبة لأنثى الإوز؛ فإذا كانت هناك دوافع نفسية لفضح الانتهاكات السرية والتسريب والنشاط السياسي عبر الإنترنت، فهناك دوافع نفسية مشابهة لرص الصفوف مع بنية السلطة في نظام ما؛ في هذه الحالة، نظام تلعب فيه وسائل الإعلام الخاصة دوراً هاماً.
>
> وبطريقة مشابهة، من المحتمل أن يكون النظام نفسه مريضاً؛ رغم أن اللاعبين ضمن المنظمة يتصرّفون بما ينسجم مع قواعد السلوك التنظيمية ويحترمون روابط الثقة الداخلية.

هذا النقاش من النقاشات التي تبذل السلطات المؤسساتية جهداً لتحاشيها. إن الشيطنة الانعكاسية للمسرِّبين واحدة من الطرق التي تحمي وسائل الإعلام السائدة في الولايات المتحدة بواسطتها مصالح أولئك الذين يمتلكون السلطة. وهذا الخضوع عميق جداً؛ لدرجة أن الكثير من قواعد الصحافة تُصاغ، أو على الأقل تُطبَّق، لترويج رسالة الحكومة.

خذ على سبيل المثال الفكرة التي تقول إن تسريب معلومات سرية نوع من الأفعال المؤذية والجرْمية. إن صحفيي واشنطن الذين يطبّقون هذا الرأي على سنودن وعليّ لا يستهجنون كشف المعلومات السرية بصفة مطلقة، وإنما فقط تلك التي تُغضب أو تُضعف الحكومة.

في الواقع، إن واشنطن غارقة دوماً في التسريبات. ولم يبلغ صحفيو العاصمة الأكثر شهرةً وتقديراً - مثل بوب وودوورد - المكانة التي وصلوا إليها إلا عبر تلقي معلومات سرية من مصادر رفيعة المستوى ومن ثم نشرها. لقد ذهب مسؤولو أوباما مراراً إلى نيويورك تايمز لتقديم معلومات سرية حول مواضيع مثل قتلى الطائرات بدون طيار واغتيال أسامة بن لادن. كما أعطى وزير الدفاع ليون بانيتا ومسؤولون في CIA معلومات سرية لمخرج فيلم «صفر ظلام ثلاثون»، على أمل أن يمدح الفيلم الانتصار السياسي الأعظم لأوباما (وفي الوقت نفسه، أبلغ محامو وزارة العدل محاكم فدرالية بأنهم لا يستطيعون كشف معلومات حول اغتيال بن لادن من أجل حماية الأمن القومي).

لن يقترح أي صحفي مؤسساتي محاكمة أي من المسؤولين الذين قاموا بهذه التسريبات أو الصحفيين الذين تلقوها ثم كتبوا حولها. سوف يضحكون لفكرة تجريم بوب وودوورد -الذي يكشف معلومات فائقة السرية منذ سنوات- ومصادره الحكومية رفيعة المستوى.

فبما أن هذه التسريبات تجيزها واشنطن وتخدم مصالح الحكومة الأميركية، فهي تُعتبَر ملائمة ومقبولة. والتسريبات الوحيدة التي تدينها وسائل إعلام العاصمة هي تلك التي تحوي معلومات يفضِّل المسؤولون إخفاءها.

تأمَّل في ما حدث قبل لحظات فقط من اقتراح ديفيد جريجوري في برنامج «قابل الصحافة»، الذي يدعو لاعتقالي بسبب كتابتي حول NSA. في بداية المقابلة، أشرتُ إلى حكم قضائي سري للغاية صدر في 2011 من قبل محكمة FISA اعتبرَ أجزاء كبيرة من برنامج المراقبة المحلية لـ NSA بأنها غير دستورية وتنتهك قوانين ناظمة للتجسس. ولم أعرف بهذا الحكم إلا من قراءتي لوثائق NSA التي أعطاني سنودن إيّاها. وفي «قابل الصحافة» دعوتُ لإعلانه للناس.

لكن جريجوري حاول المجادلة بأن حكم محكمة FISA قضى بشيء مختلف:

> بالنسبة لذلك الرأي لمحكمة FISA بالتحديد، استناداً إلى الأشخاص الذين تحدثتُ معهم، أليس ما حدث هو أن رأي FISA استناداً إلى

طلب الحكومة قال: «حسناً، يمكنكم الحصول على هذه، ولكن لا يمكنكم الحصول على تلك. هذا يتجاوز في الواقع المجال الذي سُمح لكم بفعله». ما يعني أن الطلب غُيِّر أو رُفض، وهذا ما تريد الحكومة إيضاحه، أي إنه توجد مراجعة قضائية هنا وليس إساءة استخدام.

ليس المهم هنا تفاصيل رأي محكمة FISA (رغم أنه حين نُشر، بعد ثمانية أسابيع، أصبح واضحاً أن الحكم استنتج حقاً أن NSA تصرَّفت بشكل غير قانوني)، فالأهم هو أن جريجوري ادّعى معرفته بالحكم لأن مصادره أخبروه به، ومن ثم أذاع المعلومة للعالم.

في تلك اللحظات التي سبقت اقتراح جريجوري احتمال اعتقالي بسبب تقاريري الصحفية، سرَّب هو نفسه ما كان يعتقد أنها معلومات سرية للغاية من مصادر حكومية، لكن أحداً لم يُشرْ أبداً إلى أن عمل جريجوري ينبغي أن يجُرَّم. إن تطبيق المنطق نفسه على مضيف «قابل الصحافة» ومصادره كان سيُعتبَر مثيراً للسخرية.

بل لربما لن يكون جريجوري قادراً على فهم أن ما كشفه هو وما كشفته أنا كانا متشابهين، لأن كشفه جاء بناءً على طلب من الحكومة الساعية للدفاع عن – وتبرير – أفعالها، في حين أن كشفي كان بنيَّةٍ معارضة؛ أي معاكسة لرغبات البيروقراطيين.

بالطبع، هذا نقيض ما يُفترَض أن تحققه حريات الصحافة. إن فكرة «السلطة الرابعة» تعني أن أولئك الذين يمارسون سلطة عظيمة بحاجة لأن يواجَهوا بمعارضة معادية وإصرار على الشفافية؛ أي إن من واجب الصحافة أن تثبت زيف الكذب الذي تذيعه الحكومة دوماً لحماية نفسها. وبدون ذلك النوع من الصحافة، ستكون إساءة استخدام السلطة حتمية. لا أحد كان بحاجة للدستور الأميركي لضمان حرية الصحافة كي يتمكَّن الصحفيون من مصادقة القادة السياسيين وتفخيمهم وتمجيدهم؛ فالضمانة كانت ضرورية كي يتمكن الصحفيون من فعل العكس تماماً.

إن المعيار المزدوج المطبَّق على نشر معلومات سرية أشد وضوحاً في ما يتعلق بالقاعدة غير المكتوبة «للموضوعية الصحفية». وما جعلني «ناشطاً» وليس «صحفياً» هو الخرق المزعوم لهذه القاعدة، وهي أن الصحفيين -كما يُقال لنا دائماً- لا يعبّرون عن آراء، بل إنهم ببساطة ينقلون الوقائع.

هذا ادِّعاء واضح، وهمٌ من أوهام المهنة. إن مواقف الناس وتصريحاتهم ذاتيةٌ في أساسها. كل مقال إخباري هو نتاج جميع أنواع الافتراضات – الثقافية والقومية والسياسية – الذاتية إلى درجة عالية. والصحافة برمتها تخدم مصالح فئة معينة أو أخرى.

إن التمييز المهم ليس بين صحفيين يملكون آراء وصحفيين بدون آراء – فئة غير موجودة- وإنما بين صحفيين يُظهرون آراءهم بصدق وصحفيين يخفونها متظاهرين بأنهم لا يملكون أي رأي.

في الحقيقة، إن الفكرة نفسها التي تقول إن على الصحفيين أن يكونوا بلا آراء بعيدةٌ كل البعد عن أحد المتطلبات التقليدية للمهنة. إنها بدعة حديثة نسبياً ينتج عنها – إن لم يكن المقصود منها – إخصاء الصحافة.

يعكس هذا الرأي الأميركي الحديث، على حد تعبير المعلِّق الإعلامي في وكالة رويترز، جاك شافر، «إخلاصاً محزناً للنموذج التشاركي (corporatist) للصحافة»، و«غياباً مؤلماً للفهم التاريخي». منذ تأسيس الولايات المتحدة، كانت الصحافة الهامة والمؤثرة مرتبطة غالباً بصحفيين جسورين، وتأييدٍ، وحماسةٍ لمحاربة الظلم. لقد أفرغت النسخة الخالية من الآراء، والفاقدة للون والروح، من الصحافة الشركاتية المهنةَ من أسمى خصائصها، ففقدت بذلك وسائل الإعلام السائدة أهميتها.إنها لا تشكِّل خطراً على أي شخص متنفذ؛ حسب المطلوب تماماً.

ولكن، بعيداً عن المغالطة المنطقية المتأصلة في فكرة الصحافة الموضوعية، فالقاعدة نفسها لا تُطبَّق أبداً بصورة ثابتة من قبل أولئك الذين يدَّعون إيمانهم بها، فالصحفيون المؤسساتيون يعبِّرون دائماً عن آرائهم في مجموعة كاملة من القضايا الإشكالية من دون أن يُحرَموا من مكانتهم المهنية. ولكن بشرط واحد؛

إذا كانت الآراء التي يقدِّمونها مقبولة من النظام البيروقراطي في واشـنطن، فحينئذ تُعتبَر شرعية.

خلال الجدل الذي ثار حول NSA، انتقد مضيف برنامج «قابل الأمة» بوب شيفر سنودن بشدة، ودافع عن المراقبة التي تقوم بها NSA. وهذا ما فعله أيضاً جيفـري تووبيـن، الصحفـي المسـؤول عن الشـؤون القانونية فـي ذي نيويوركر و CNN. واعتـرف جـون بيرنز، مراسـل نيويورك تايمـز الذي غطى حرب العراق، بأنه ساند الغزو، بل وصف الجنود الأميركيين «بالمحررين» و«المغيثين». وأمضت كريسـتين أمانبـور مـن CNN صيـف العـام 2013 فـي الدعـوة لاسـتخدام القـوة العسكرية الأميركية في سوريا. ومع ذلك، لم تُعتبَر هذه المواقف «نشاطاً سياسياً»؛ إذ مع كل التقدير للموضوعية -ليس هناك حظر على أن يمتلك الصحفيون آراء خاصة بهم.

كمـا هـو الحـال مـع القاعـدة المزعومـة المعارضـة للتسـريب، إن «قاعـدة» الموضوعيـة ليسـت قاعـدة علـى الإطلاق، وإنمـا هي مجرد وسـيلة لدعم مصالح الطبقـة السياسـية المهيمنـة. ولهـذا السـبب، تُعتبَر آراء مثل، «مراقبة NSA شـرعية وضروريـة»، أو «حـرب العـراق محقـة»، أو «ينبغي على الولايات المتحدة أن تغزو ذاك البلـد» آراء مقبولـة بالنسـبة للصحفييـن ليعبِّروا عنهـا، وهم يفعلون ذلك طوال الوقت.

لا تعنـي «الموضوعيـة» شـيئاً أكثـر من إظهار التحيز وخدمة مصالح واشـنطن الراسخة. والآراء تكون إشكالية فقط عندما تنحرف عن مجموعة القواعد المقبولة من قبل واشنطن.

ليـس مـن الصعـب تفسـير العـداء تجـاه سـنودن، أمـا تفسـير العـداء تجـاه الصحفيين الذين نشـروا القصة -أنا- فأشـدّ تعقيداً. فإلى جانب التنافس، والانتقام لسـنوات مـن الانتقـاد المهني وجَّهتُه لنجوم وسـائل الإعـلام الأميركية، هناك أيضاً - باعتقادي - الغضـب والشـعور بالخـزي بسـبب الحقيقـة التـي كشـفَتْها الصحافةُ المعارضـة: أي العمـل الصحفـي الـذي يُغضب الحكومة ويكشـف الدور الحقيقي

للصحفيين المسموح به من قبل واشنطن؛ أي تعظيم السلطة.

لكن السبب الأهم بما لا يقاس وراء العداء هو أن الشخصيات الإعلامية السائدة قبلوا لعب دور ناطقين مطيعين باسم السلطة السياسية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي. وكانت النتيجة أنهم أصبحوا - مثل المسؤولين السياسيين - يحتقرون أولئك الذين يتحدّون أو يُضعفون مراكز السلطة في واشنطن.

كان الصحفي النموذجي في الماضي مرادفاً للشخص الدخيل أو الغريب (outsider). إن الكثيرين ممن دخلوا إلى المهنة كانوا ينزعون لمعارضة السلطة وليس لخدمتها؛ ليس بالإيديولوجيا فحسب، وإنما بالشخصية والميول. كان اختيار مهنة الصحافة يضمن للمرء مكانة الدخيل؛ إذ كان الصحفيون يجنون القليل من المال، ويملكون هيبة مؤسساتية ضئيلة، وكانوا مجهولين عموماً.

لكن هذا تغيَّر الآن، فمع استملاك المؤسسات الإعلامية من قبل الشركات الكبرى في العالم، أصبح نجوم الإعلام من بين الموظفين الأعلى أجراً في تلك الشركات المختلطة؛ أسوة ببقية موظفيها. بدلاً من بيع خدمات مصرفية أو أدوات مالية، إنهم يروِّجون منتجات إعلامية للناس لصالح الشركة. وطريقهم المهني تقرره المعايير نفسها التي تحدد النجاح في بيئة كهذه: أي درجة إرضائهم لرؤسائهم الشركاتيين وخدمة مصالح الشركة.

إن الذين يزدهرون في بنية الشركات الضخمة يكونون في الغالب بارعين في الإرضاء وليس في إضعاف السلطة المؤسساتية. إنهم يتطابقون مع السلطة المؤسساتية وماهرون في خدمتها، وليس مجابهتها.

والأمثلة على ذلك وافرة. نحن نعلم عن استعداد نيويورك تايمز - بأمر من البيت الأبيض - لمنع نشر ما اكتشفه جيمس رايزن حول برنامج التنصت غير القانوني التابع لـ NSA عام 2004؛ فقد وصف المحرر العام في الصحيفة في ذلك الحين أعذار الصحيفة لمنع النشر بأنها «سيئة بشكل محزن». وفي حادثة أخرى في لوس أنجلوس تايمز، أوقف المحرر دين باكويت قصة عام 2006 لمراسليه حول تعاون سري بين شركة الهاتف والتلغراف الأميركية (AT&T) وNSA، استناداً إلى

معلومات مقدمة من المسرِّب مارك كلين. لقد قدّم لهم كلين رزماً من الوثائق التي تكشف بناء AT&T غرفة سرية في مكتبها في سان فرانسيسكو كي تتمكن NSA من تنصيب موزِّعات لتحويل تدفق اتصالات الإنترنت والهاتف من زبائن الشركة إلى مستودعات الوكالة.

بحسب تعبير كلين، لقد أظهرت الوثائق أن NSA كانت «تتمعَّن في الحياة الشخصية لملايين الأميركيين الأبرياء». لكن باكويت منع نشر القصة -التي رواها كلين لقناة ABC NEWS عام 2007- «بناءً على طلب من مدير الاستخبارات الوطنية في ذلك الحين جون نيغروبونتي، ومدير NSA حينئذ مايكل هايدن». وبعد وقت قصير من هذه الحادثة، أصبح باكويت رئيس مكتب نيويورك تايمز في واشنطن ثم رُقِّي إلى منصب رئيس تحرير الصحيفة.

إن ترقية التايمز لخادم مطيع لمصالح الحكومة ينبغي ألا تكون مدهشة. فقد ذكرت محررتها العامة، مارغريت سوليفان، أن على الصحيفة أن تلقي نظرة إلى المرآة إذا كان محرروها يريدون أن يفهموا سبب عدم شعور المصادر الذين كشفوا قصصاً هامة تتعلق بالأمن القومي، مثل تشيلسي مانينغ وإدوارد سنودن، بالأمان أو بالدافع لجلب معلوماتهم إلى المحررين. صحيح أن نيويورك تايمز نشرت كميات كبيرة من الوثائق بالتعاون مع ويكيليكس، ولكن بعد ذلك بفترة قصيرة، جهد المحرر التنفيذي بيل كيلير ليبعد الصحيفة عن شريكها؛ وقد قارن علناً بين غضب إدارة أوباما من ويكيليكس وبين تقديرها لصحيفة تايمز ولتقاريرها «المسؤولة».

وتحدَّث كيلير بفخر حول علاقة صحيفته مع واشنطن في مناسبات أخرى أيضاً. ففي ظهور له على قناة BBC عام 2011 لمناقشة برقيات حصلت عليها ويكيليكس، شرح كيلير أن تايمز تأخذ توجيهات من الحكومة الأميركية حول ما ينبغي وما لا ينبغي نشره. فسأله مضيف BBC غير مصدِّق: «هل تقول إنكم تذهبون إلى الحكومة مسبقاً وتقولون: ماذا بشأن هذا الأمر، وذاك، وتلك؟ هل من المناسب فعل هذا الأمر؟ وهل من المناسب فعل ذاك؟ وبعد ذلك تحصلون على تصريح؟». وقال الضيف الآخر، وهو الدبلوماسي البريطاني السابق، كارن روس،

إن تعليقـات كيلـر جعلتـه يفكـر في أن المرء ينبغي ألا يقصد نيويورك تايمز في ما يتعلق بهذه البرقيات. إنه أمر غير عادي أن تراجع نيويورك تايمز ما تقوله بخصوص هذا الأمر مع الحكومة الأميركية».

ولكن، ليس هناك أي شيء غير عادي في هذا النوع من التعاون مع واشنطن. فعلى سبيل المثال، إنه أمر روتيني أن يتبنى الصحفيون الموقف الأميركي الرسمي فـي نزاعـات مـع دول معاديـة أجنبيـة، وأن يتخذوا قرارات تحريرية اسـتناداً إلى ما يخـدم «المصالـح الأميركيـة» وفـق تعريـف الحكومـة. لقد هلَّل محامـي بوش في وزارة العدل، جاك جولدسـميث، لما سـمّاه «ظاهرة غير مقدَّرة حق قدرها: وطنية الصحافة الأميركية»، بمعنى أن وسائل الإعلام الأميركية تميل لإظهار الولاء لأجندة حكومتها. واقتبس عن مدير NSA وCIA في عهد بوش، مايكل هايدن، قوله إن الصحفيين الأميركيين يُظهرون «استعداداً للعمل معنا»، لكنه أضاف أن «ذلك صعب جداً جداً» بالنسبة للصحافة الأجنبية.

هذه العلاقة الوثيقة التي تربط وسائل الإعلام السائدة بالحكومة تتعزز بواسطة عوامـل متنوعـة، منهـا عامل اجتماعي-اقتصادي. إن الكثير من الصحفيين المؤثرين في الولايات المتحدة أصبحوا من أصحاب الملايين الآن. إنهم يعيشون في الأحياء نفسها التي تعيش فيها النخبة السياسية والمالية، أي مع من يُفترَض أن يمارسوا دور الرقيب عليهم. إنهم يحضرون المناسـبات الاجتماعية والرسـمية نفسـها، ويملكون دوائـر الأصدقـاء والأصحاب نفسـها، ويرتـاد أولادهم المـدارس النخبوية الخاصة نفسـها. وهذا أحد الأسـباب التي تجعل من الممكن بالنسـبة للصحفيين ومسؤولي الحكومة تبادل الوظائف بسلاسة فائقة. إن الباب الدوّار ينقل الشخصيات الإعلامية إلى وظائف رفيعة المسـتوى في واشـنطن، تماماً كما يترك مسـؤولون في الحكومة مناصبهم غالباً مقابل عقد إعلامي مربح. لقد أصبح جاي كارني وريتشارد ستينجل من مجلة «تايم ماجازين» في الحكومة الآن، في حين أصبح مساعدا أوباما، ديفيد أكسـيلورد وروبرت جيبس، معلِّقين في قناة MSNBC. إنها انتقالات جانبية أكثر منها تغييرات في المهنة؛ لأن الموظفين يخدمون المصالح ذاتها.

إن الصحافة الأميركية السائدة مندمجة بشكل كلي في السلطة السياسية المهيمنة على الأمة. إنهما متشابهتان ثقافياً وعاطفياً واجتماعياً-اقتصادياً. ولهذا السبب، لا يرغب الصحفيون الأثرياء المشهورون الداخليون بهدم الوضع الراهن الذي يكافئهم بسخاء. إنهم -كحال كل الخدم- يتلهفون للدفاع عن النظام الذي يمنحهم امتيازاتهم، ويحتقرون أي شخص يتحدى هذا النظام.

وليست هناك سوى خطوة قصيرة تفصلهم عن التطابق التام مع احتياجات المسؤولين السياسيين. ولهذا السبب، تُعتبَر الشفافية سيئة، والصحافة المعارضة مؤذية، وربما حتى مجرمة. ولهذا السبب، يجب أن يُسمَح للقادة السياسيين بممارسة السلطة في الظلمة.

في أيلول 2013، تمّ توضيح هذه النقاط بقوة من قبل سايمور هيرش، الصحفي الحائز على جائزة بوليتزر الذي كشف مذبحة مي لاي وفضيحة «أبو غريب». ففي مقابلة مع الغارديان، انتقد هيرش بشدة ما أسماه «جُبن الصحفيين في أميركا، وابتعادهم عن تحدي البيت الأبيض وعدم كونهم رُسُلاً غير شعبيين للحقيقة». وقال إن نيويورك تايمز تنفق الكثير من الوقت في «حمل الماء لأوباما». ورغم أن الإدارة تكذب بشكل منهجي، «إلا أن لاأحد من حيتان وسائل الإعلام الأميركية، والشبكات التلفزيونية أو المنشورات الكبرى» يشكّل تحدياً.

وكان اقتراح هيرش «حول كيفية إصلاح الصحافة» يتمثل في «إغلاق المكاتب الإخبارية لشبكتي NBC وABC، وطرد 90 بالمائة من محرري النشر، والعودة إلى الوظيفة الجوهرية للصحفيين»، وهي أن يكونوا غرباء. «ابدأوا بترقية المحررين الذين لا يمكنكم السيطرة عليهم»، بحسب نصيحة هيرش، الذي قال أيضاً: «إن مثيري المشاكل لا يُرقّون»، وبالمقابل يُدمِّر الصحفيون و«المحررون الجبناء» المهنة لأن الذهنية السائدة هي: إياك أن تكون غريباً.

* * *

عندما وسَم الصحفيون بأنهم ناشطون سياسيون، وعندما يُوصَف عملهم بأنه نشاط جرمي، وعندما يُخرَجون من دائرة الحماية الخاصة بالصحفيين، فإنهم

يصبحون عرضة لمعاملة إجرامية. هذا ما توضَّح لي سريعاً بعد نشر قصة NSA.

بعد دقائق من عودتي إلى منزلي في ريو قادماً من هونغ كونغ، أخبرني ديفيد أن حاسوبه المحمول قد اختفى؛ مشتبهاً بأن اختفاءه مرتبط بحوار أجريناه عندما كنت غائباً، وذكَّرني بأنني اتصلت به على سكايب للتحدث بشأن ملف مشفَّر ضخم من الوثائق كنت أنوي إرساله إلكترونياً. وقلتُ له حينئذ إنه عندما يستلم الملف، يجب عليه أن يضعه في مكان آمن. كان سنودن يعتقد أنه من الضروري جداً أن يمتلك شخص أثق فيه ثقة مطلقة مجموعة كاملة من الوثائق في حال ضاع أرشيفي أو تضرر أو سُرق.

قال لي: «قد لا أكون متاحاً لفترة أطول، وأنت لا تعرف أبداً كيف ستتطور علاقة العمل بينك وبين لورا. ينبغي أن يمتلك شخص ما نسخة؛ كي يكون بإمكانك الوصول إليها دائماً، مهما حدث».

كان الخيار الواضح هو ديفيد، لكنني لم أرسل إليه الملف. كان ذلك أحد الأشياء التي لم أجد الوقت لفعلها أثناء وجودي في هونغ كونغ.

قال ديفيد: «بعد أقل من 48 ساعة على إخبارك لي بذلك، سُرق حاسوبي المحمول من المنزل». قاومتُ فكرة ارتباط سرقة الحاسوب بحوارنا على سكايب. وقلت لديفيد إنني مصمم على ألا نكون من أولئك المصابين بهوس الارتياب الذين يعزون كل حدث غير متوقع في حياتهم إلى CIA. ربما يكون الحاسوب قد فُقد، أو أخذه زائر ما، أو ربما سُرق في حادثة سرقة غير مرتبطة بهذا الأمر».

أسقط ديفيد كل فرضياتي واحدة تلو الأخرى، فهو لم يأخذ الحاسوب خارج المنزل أبداً، وقلبَ المنزل رأساً على عقب ولم يجده، ولم يُسرَق أو يُبعثَر أي شيء آخر. لقد شعر بأنني كنت أجافي المنطق برفضي التفكير في ما بدا له التفسير الوحيد.

في تلك المرحلة، لاحظ عدد من الصحفيين أن NSA لم تكن تملك تقريباً أي فكرة عما أخذه سنودن أو أعطاني إيّاه؛ ليس فقط في ما يتعلّق بنوعية الوثائق وإنما الكمية أيضاً. ولهذا السبب، كان من المنطقي أن تكون الحكومة الأميركية (أو ربما أي حكومة أخرى) متلهفة لمعرفة ما كنت أملكه. وإذا كان حاسوب ديفيد

سيمنحهم المعلومات، فلماذا لا يسرقونه.

وفي ذلك الحين، كنت أعلم أيضاً أن الحوار مع ديفيد بواسطة سكايب لم يكن آمنا نهائياً؛ إذ كان معرَّضاً لمراقبة NSA كشأن أي شكل آخر من الاتصالات. إذاً كانت الحكومة قادرة على سماع أنني كنت أنوي إرسال الوثائق إلى ديفيد، وكان لديها دافع قوي للحصول على حاسوبه.

وعلمت من ديفيد شولتز، المحامي الإعلامي للغارديان، أنه كان هناك سبب لتصديق نظرية ديفيد في ما يتعلق بالسرقة، فقد أبلغَتْهُ مصادره في المجتمع الاستخباري الأميركي أن حضور الـ CIA كان أشد قوة في ريو من أي مكان آخر في العالم تقريباً، وأن رئيس مركز ريو «معروف بعدائيته». واستناداً إلى ذلك، قال شولتز لي: «يجب عليك أن تفترض إلى حد كبير أن كل شيء تقوله، وكل شيء تفعله، وكل مكان تقصده مراقَب عن كثب».

تقبَّلت أن قدرتي على التواصل ستصبح مقيدة بشدة، فامتنعت عن استخدام الهاتف إلا للمحادثات الأشد غموضاً وتفاهةً. ولم أكن أرسل أو أستقبل الإيميلات إلا عبر أنظمة تشفير معقدة. ولم أكن أتحاور مع لورا وسنودن ومصادر متنوعة إلا بواسطة برامج محادثة مشفرة. ولم أعمل على مقالات مع محرري الغارديان وصحفيين آخرين إلا بجعلهم يسافرون إلى ريو لمقابلتي وجهاً لوجه. حتى إنني التزمت الحذر أثناء التحدث مع ديفيد في منزلنا أو سيارتنا. لقد جعلتني سرقة الحاسوب المحمول أدرك احتمال أن تكون جميع الأمكنة؛ حتى الأشد حميمية واقعة تحت المراقبة.

وفي حال كنتُ بحاجة لدليل آخر على المناخ الخطر الذي كنت أعمل فيه، فقد جاءني على شكل تقرير حول حوار تناهى إلى مسمع ستيف كليمونز؛ وهو محلل سياسات محترم وواسع العلاقات ومحرر عام في صحيفة ذي أتلانتيك.

في 8 حزيران، كان كليمونز موجوداً في مطار دالس في قاعة انتظار شركة الخطوط الجوية المتحدة، وروى أنه سمع أربعة مسؤولين استخباريين أميركيين يتحدثون بصوت عالٍ حول أن المسرِّب وكاتب تقارير NSA يجب أن «يختفيا».

قال كليمونز إنه سجَّل جزءاً من الحوار على هاتفه. ومع أنه كان يعتقد أن الحديث لم يكن سوى «تظاهر بالشجاعة»، إلا أنه قرر نشره.

لم أتعامل مع التقرير بجدية كبيرة، رغم أن كليمونز شخص موثوق إلى حد كبير، لكن مجرد حدوث هذه الثرثرة العامة بين أشخاص من السلطة حول «اختفاء» سنودن والصحفيين الذين يعملون معه كان مثيراً للقلق.

في الأشهر التي تلت، تحوَّل احتمال تجريم كتابة التقارير حول NSA من فكرة مجردة إلى حقيقة. وهذا التحول الدراماتيكي كان مدفوعاً بواسطة الحكومة البريطانية.

سمعتُ من جانين جيبسون – بواسطة حوار مشفَّر – حول حدث مثير للاهتمام جرى في مكتب الغارديان في لندن في منتصف تموز. وصفتْ جانين لي ما أسمته «تحولاً جذرياً» في نبرة الحوارات بين الغارديان ومركز الاتصالات الحكومية (GCHQ) التي جرت في الأشهر القليلة السابقة. فما كان في الأصل «حوارات متمدِّنة جداً» حول ما تنشره الصحيفة انحطَّ إلى سلسلة من المطالب العدوانية، ومن ثم إلى تهديدات صريحة من وكالة التجسس البريطانية.

ثم أخبرتني جانين – بشكل مفاجئ إلى حد ما – أن GCHQ أعلنت لهم أنها لن «تسمح» للصحيفة بعد ذلك الحين بمواصلة نشر تقاريرها استناداً إلى وثائق فائقة السرية. وطلبت الوكالة من الغارديان تسليم جميع نسخ الملفات التي استلمتها من سنودن، وإذا رفضت الغارديان، فإن أمراً من المحكمة سيحظر نشر أي تقرير إضافي.

لم يكن التهديد فارغاً؛ إذ لا توجد في المملكة المتحدة ضمانة دستورية لحريات الصحافة. والمحاكم البريطانية تحترم مطالب الحكومة «بالتقييد المسبق»؛ لدرجة أن وسائل الإعلام يمكن أن تُمنَع مسبقاً من نشر أي شيء يُزعَم أنه يهدد الأمن القومي.

على سبيل المثال، في السبعينيات، اعتُقل وحوكم دانكن كامبل، الصحفي الذي كان أول من كشف ثم كتب حول وجود GCHQ. بوسع المحاكم في

المملكـة المتحـدة إغـلاق الغارديان في أي وقـت، ومصادرة كل موادها ومعداتها. قالـت جانيـن: «لـن يقـول أي قـاضٍ لا إذا طُلب منه ذلك. نحن نعلم أنهم يعلمون أننا نعلم ذلك».

كانت الوثائق التي تملكها الغارديان مجرد جزء صغير من الأرشـيف الكامل الذي سلَّمه سنودن في هونغ كونغ. فقد كان يشعر بقوة بأن نشر التقارير المتعلقة بـ GCHQ بالتحديد ينبغي أن يقوم به صحفيون بريطانيون، وفي أحد الأيام الأخيرة في هونغ كونغ، سلَّم نسخة من هذه الوثائق لإيوين ماكاسكيل.

أخبرتني جانين في ذلك الاتصال أنها كانت برفقة المحرر آلان روسـبريدجر وموظفيـن آخريـن فـي مكان هادئ يقع فـي منطقة نائية خارج لندن في عطلة نهاية الأسبوع السابق، فسمعوا فجأة أن مسؤولين في GCHQ كانوا في طريقهم لغرفة أخبـار الغارديـان فـي لندن حيث كانوا ينوون مصادرة الأقراص الصلبة التي تحوي الوثائـق. قالـوا لروسـبريدجر، كمـا روى لاحقاً: «لقد حظيتـم بمتعتكم، والآن نريد اسـتعادة المواد». لم يكن قد مضى على وجود المجموعة في الريف غير سـاعتين ونصف السـاعة عندما جاءهم الاتصال من GCHQ. قالت لي جانين: «اضطررنا للعودة إلى لندن فوراً للدفاع عن المبنى. كان الأمر مخيفاً جداً».

طالـب GCHQ الغارديـان بتسـليم جميـع نسـخ الأرشـيف. ولـو امتثلـت الصحيفـة، لعلمـت الحكومـة بمـا قدَّمـه لها سـنودن، ولربما ازداد موقفـه القانوني خطورة. لكن الغارديان وافقت على تدمير كل الأقراص الصلبة التي تحوي الوثائق تحت إشراف مسؤولين من GCHQ، للتأكد من إتمام التدمير. ما حدث – بحسب تعبير جانين – «رقصة شديدة التعقيد من التلكُّؤ المقصود، والدبلوماسية، والتهريب، ثم «التدمير المثبَت» التعاوني.

كان مصطلـح «التدميـر المثبت» مـن الابتكارات الحديثة لـ GCHQ لوصف ما حدث. رافق مسؤولو الوكالة كادر الغارديان – بمن فيهم رئيس التحرير – إلى قبو غرفة الأخبار وراقبوا عملية تحطيم الأقراص الصلبة، حتى إنهم طلبوا كسر أجزاء معينة محطمة سـلفاً «ليتأكدوا من عدم وجود شـيء في الحطام المعدني المتكسِّـر

يمكن أن يشكل أي فائدة لعناصر صينية عابرة»؛ على حد تعبير روسبريدجر، الذي تذكَّر أيضاً أن خبيراً أمنياً قال مازحاً: «بوسعنا الآن إلغاء هجوم المروحيات السوداء»، بينما كان موظفو الغارديان «يكنسون بقايا» قرص صلب.

كان تصوُّر حكومة ترسل عملاء استخباريين إلى صحيفة ما لإجبارها على تدمير حواسيبها صادماً بحد ذاته؛ فهذه هي الأفعال نفسها التي يُقال للغربيين إنها تحدث فقط في أماكن مثل الصين وروسيا وإيران. ولكن، كان مذهلاً أيضاً خضوع صحيفة محترمة لمثل هذه الأوامر.

إذا كانت الحكومة تهدد بإغلاق الصحيفة، فلماذا لم تنفذ وعيدها في ضوء النهار؟ عندما سمع سنودن بالتهديد، قال: «الرد الصحيح الوحيد هو: هيا، تفضَّلوا، أغلقوها!». إن الامتثال الطوعي سراً يمكِّن الحكومة من إخفاء شخصيتها الحقيقية عن العالم: حكومة تمنع صحفيين بشكل لصوصي من نقل واحدة من أهم القصص التي تهم الناس.

والأسوأ من ذلك هو تدمير المعلومات التي جازف مصدر ما بحريته وحتى بحياته من أجل كشفها. كان ذلك مناقضاً تماماً للغاية من الصحافة.

بعيداً عن الحاجة لكشف هذا السلوك القمعي، إن خبر اقتحام حكومة ما غرفة أخبار، وإرغامها صحيفة على تدمير معلوماتها جديرٌ بالنشر. بيد أن الغارديان كانت تنوي – بوضوح –التزام الصمت؛ مؤكدةً بقوة على أن حرية الصحافة في المملكة المتحدة غير آمنة إلى حد بعيد.

على أي حال، أكَّدت لي جيبسون أن الغارديان كانت لا تزال تملك نسخة عن الأرشيف في مكتبها في نيويورك. ثم أبلغتني خبراً مذهلاً: هناك مجموعة أخرى من تلك الوثائق أصبحت بحوزة نيويورك تايمز؛ سلَّمها آلان روسبريدجر للمحررة التنفيذية جيل أبرامسون، لضمان وصول الصحيفة للملفات؛ حتى لو حاولت محكمة بريطانية إجبار مكتب الغارديان في الولايات المتحدة على تدمير نسختها.

كان هذا خبراً سيئاً أيضاً، فالغارديان لم توافق على تدمير وثائقها سراً فحسب، لكنها أقدمت –دون استشارتي أنا وسنودن أو حتى إبلاغنا –، على تسليم الوثائق

إلى الصحيفة نفسها التي استثناها سنودن لأنه لم يكن يثق بعلاقتها الوثيقة والطيِّعة مع الحكومة الأميركية.

من وجهة نظر الغارديان، لم يكن باستطاعتها لعب دور الفارس في وجه تهديدات الحكومة البريطانية؛ نظراً لغياب الحماية الدستورية، وتحمُّلها مسؤولية حماية مئات الموظفين، وصحيفة عمرها مائة عام. كما أن تدمير الحواسيب كان أفضل من تسليم الأرشيف لـ GCHQ. غير أنني انزعجت من امتثالها لمطالب الحكومة، والأكثر من ذلك، انزعجت من قرارها الواضح بعدم الإبلاغ عما حدث.

ولكن، مع ذلك، بقيت الغارديان – قبل تدمير أقراصها الصلبة وبعده – هجومية وجريئة في طريقة نشر كشوفات سنودن –باعتقادي – أكثر من أي صحيفة أخرى بمثل مكانتها وحجمها، فيما لو كانت مكانها. فعلى الرغم من التكتيكات الترهيبية التي اعتمدتها السلطات، والتي كانت تزداد حدةً، استمر المحررون في نشر القصص؛ واحدة بعد الأخرى حول NSA وGCHQ، وتستحق الصحيفة الكثير من التقدير لفعلها ذلك.

لكن لورا وسنودن كانا غاضبين جداً؛ بسبب خضوع الغارديان لمثل هذا الترهيب الحكومي، والتزامها الصمت حيال ما حدث، وبشكل خاص بسبب انتهاء أرشيف GCHQ في أيدي نيويورك تايمز. شعر سنودن بأن هذا خرق لاتفاقه مع الغارديان، ولرغبته في أن يعمل صحفيون بريطانيون فقط على الوثائق البريطانية؛ وخاصة خرقاً لعدم إعطاء الوثائق لنيويورك تايمز. وكما تبيَّن لاحقاً، أدى رد فعل لورا إلى عواقب دراماتيكية.

منذ بداية إعداد تقاريرنا، كانت علاقة لورا مع الغارديان مضطربة، ومع هذه الحادثة انفجر التوتر وأصبح مكشوفاً. عندما كنا نعمل معاً في ريو، وجدنا أن جزءاً من أرشيف سنودن الذي أعطاني إياه لي في اليوم الذي ذهب فيه للاختباء في هونغ كونغ (ولكن لم تسنح له الفرصة لإعطائه للورا) كان فاسداً. لم تستطع

لورا إصلاحه في ريو، لكنها كانت تعتقد أنها قد تكون قادرة على فعل ذلك لدى عودتها إلى برلين.

وبعد عوتها إلى برلين، أبلغتني لورا أن الأرشيف بات جاهزاً لإعادته إلي. وكما فعلنا مرات كثيرة من قبل، اتفقنا على أن يطير موظف من الغارديان إلى برلين ويأخذ الأرشيف ثم يجلبه إلي في ريو. لكن موظف الغارديان أبلغ لورا أنه ينبغي عليها إرسال الأرشيف إلي بواسطة فيديكس، بدلاً من إعطائه إياه شخصياً؛ من الواضح أن ذلك كان ناجماً عن الخوف بعد حادثة GCHQ الدرامية.

أغضب هذا الأمر لورا بطريقة لم أشهدها من قبل، حيث قالت: «ألا ترى ماذا يفعلون؟ إنهم يريدون أن يكونوا قادرين على القول: ليس لنا علاقة بنقل هذه الوثائق، كان جلين ولورا من نقلاها ذهاباً وإياباً». ثم أضافت أن استخدام فيديكس لإرسال وثائق فائقة السرية عبر العالم –وإرسالها منها في برلين إلي في ريو (لافتة ضوئية للأطراف المعنية)- كان انتهاكاً شديداً للإجراءات الأمنية العملياتية حسب تصوُّرها.

ثم قالت: «لن أثق بهم أبداً مرة أخرى».

لكنني كنت لا أزال بحاجة للأرشيف، فهو يحتوي وثائق حيوية متصلة بمقالات كنت أعمل عليها، إضافة إلى الكثير غيرها التي يجب أن تُنشَر.

أكدت لي جانين أن المشكلة كانت ناجمة عن سوء فهم، وأن الموظف أخطأ في تفسير تعليقات مشرفه حول أن بعض المدراء في لندن باتوا يخشون من نقل الوثائق بيني وبين لورا. ثم قالت لي إنه لم تكن هناك أي مشكلة، وإنّ شخصاً من الغارديان سيطير إلى برلين ليجلب الأرشيف في ذلك اليوم نفسه.

لكن الوقت كان قد فات؛ لأن لورا رفضت تسليمهم الوثائق: «لن أعطي الغارديان هذه الوثائق أبداً. إنني ببساطة لا أثق بهم الآن».

كما أن حجم الأرشيف وأهمية المعلومات فيه جعلا لورا غير مستعدة لإرساله إلكترونياً. ولهذا، كان لا بد من تسليمه شخصياً، بواسطة شخص نثق فيه كلانا، وهذا الشخص هو ديفيد الذي تطوَّع للذهاب إلى برلين فور سماعه بالمشكلة. كان

ديفيد يفهم كل جزء من القصة، وكانت لورا تعرفه وتثق فيه، وهو على أي حال كان يخطط لزيارتها للتحدث حول مشاريع ممكنة جديدة. أيَّدت جانين الفكرة بسرور، ووافقت على أن تغطي الغارديان نفقات رحلة ديفيد.

حجز مكتب السفر في الغارديان رحلتي ديفيد على الخطوط الجوية البريطانية، ثم أرسلت له إيميلاً يحوي مخطط الرحلة. لم تخطر في بالنا أبداً فكرة أنه يمكن أن يواجه مشاكل في السفر، وذلك لأن صحفيي الغارديان الذين كتبوا تقارير حول أرشيف سنودن، إضافة إلى الموظفين الذين نقلوا الوثائق ذهاباً وإياباً، طاروا من وإلى مطار هيثرو مرات كثيرة من دون حصول أي حادثة. ولورا نفسها طارت إلى لندن قبل بضع أسابيع فقط، فكيف سيظن أي شخص بأن ديفيد -وهو أبعد شخص عن المسألة- يمكن أن يكون في خطر؟

غادر ديفيد متوجهاً إلى برلين يوم الأحد في 11 آب، على أن يعود بعد أسبوع حاملاً معه الأرشيف من لورا. ولكن، في صباح يوم وصوله المتوقع، أيقظني اتصال من شخص ما يتحدث بلهجة بريطانية قوية، عرَّف عن نفسه بأنه «عنصر أمن في مطار هيثرو»، وسألني إن كنت أعرف ديفيد ميراندا. «نحن نتصل لنبلغك أننا احتجزنا السيد ميراندا بموجب قانون الإرهاب للعام 2000، الملحق 7».

لم أستوعب كلمة «إرهاب» على الفور، وذلك لأنني كنت مضطرباً إلى حد بعيد. أول سؤال طرحتُه هو كم مضى على احتجازه في ذلك الحين، وعندما سمعت أنه كان محتجزاً منذ ثلاث ساعات، علمت أن هذا ليس فحصاً نموذجياً للمهاجرين. قال الرجل إن المملكة المتحدة تملك «الحق القانوني» باحتجازه تسع ساعات، وعندها يمكن تمديد المدة بأمر من المحكمة، أو كان بوسعهم اعتقاله، حيث قال رجل الأمن: «لا نعلم حتى الآن ما الذي ننوي فعله».

لقد أوضحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بأنه لا توجد حدود - أخلاقية أو قانونية أو سياسية - تراعيانها عندما تزعمان أنهما تتصرفان تحت اسم مكافحة «الإرهاب». كان ديفيد محتجزاً حينئذ، وفقاً لقانون خاص بالإرهاب. حتى

إنه لم يحاول دخول المملكة، بل كان يمر بها مروراً فقط عبر المطار. لقد دخلت السلطات البريطانية إلى أرض ليست حتى بريطانية من الناحية التقنية وأوقفته، واستندت إلى أوهى الأسس وأشدها إرعاباً لتفعل ذلك.

تحرَّك محامو الغارديان ودبلوماسيون برازيليون على الفور لضمان إطلاق سراح ديفيد. لم أكن أخشى بخصوص طريقة تعامل ديفيد مع الاحتجاز، فالحياة فائقة القسوة التي عاشها كصبي يتيم في واحد من أشد الأحياء فقراً في ريو دي جانيرو جعلته قوياً إلى درجة بعيدة، وذا إرادة صلبة، وقادراً على العيش في البيئات الخطرة والعدائية. كنت أعرف أنه سيفهم ما كان يجري ولماذا، ولم يكن لدي أي شك في أنه كان يمنح مستجوبيه وقتاً عصيباً؛ على الأقل بالقدر نفسه الذي يمنحونه إيّاه. مع ذلك، لقد أشار محامو الغارديان إلى ندرة بقاء أي شخص محتجزاً كل تلك المدة.

عندما بحثت في الإنترنت حول قانون الإرهاب، علمت أن ثلاثة أشخاص فقط يوقَفون من بين كل ألف شخص، وأن معظم الاستجوابات – أكثر من 97 بالمائة – تدوم أقل من ساعة. وأن 0.06 بالمائة يُحتجَزون لأكثر من ست ساعات. بدا لي أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يُعتَقَل ديفيد فور تجاوزه حد الساعات التسع.

إن الغاية المنصوصة لقانون الإرهاب، كما يشير الاسم، هي استجواب بعض الأشخاص حول روابطهم بالإرهاب. وتُستخدَم صلاحية الاحتجاز، بحسب زعم الحكومة البريطانية، «لتحديد ما إذا كان هذا الشخص متورطاً، أو سبق له أن تورط بالقيام بـ، أو التحضير لـ، أو التحريض على أفعال إرهابية». لم يكن هناك أي مبرر – ولو بعيد – لاحتجاز ديفيد بموجب هذا القانون، إلا إذا كانوا يساوون عملي الصحفي بالإرهاب، وقد بدا لي أن هذا ما كان يحدث.

مع كل ساعة تمر، كان الوضع يزداد قتامةً. كل ما كنت أعرفه هو أن الدبلوماسيين البرازيليين إضافة إلى محامي الغارديان، كانوا في المطار يحاولون تحديد مكان ديفيد والوصول إليه، ولكن بلا جدوى. ولكن، قبل دقيقتين من حد

الساعات التسع، أطلعني إيميل من جانين على الخبر الذي كنت بحاجة لسماعه: «أُطلق سراحه».

استُنكر احتجاز ديفيد المثير للصدمة على الفور في مختلف أنحاء العالم، واعتُبر محاولة ترهيب إجرامية. هذا ما أكَّده تقرير لوكالة رويترز، جاء فيه: «أخبر مسؤول أمني أميركي رويترز أن أحد الأسباب الرئيسة لـ... احتجاز ميراندا واستجوابه هو إرسال رسالة إلى مستلمي مواد سنودن، بمن فيهم الغارديان، تقول إن الحكومة البريطانية جادة في محاولة إيقاف التسريبات».

ولكن، كما أخبرتُ حشود الصحفيين الذين تجمّعوا في مطار ريو في انتظار عودة ديفيد، إن الأساليب الترهيبية للحكومة البريطانية لن تعيقني عن كتابة تقاريري، ولقد تشجَّعت أكثر من ذي قبل. لقد أظهرت السلطات البريطانية نفسها بأنها قمعية إلى أقصى الحدود. وعلى هذا الأساس، إن الرد الوحيد بنظري هو ممارسة المزيد من الضغط والمطالبة بدرجة أكبر من الشفافية والمحاسبة. وهذه إحدى الوظائف الأساسية للصحافة. وعندما سُئلت حول كيفية تلقي العالم لهذه الحادثة، قلت إنني أعتقد أن الحكومة البريطانية ستندم على ما فعلته لأنه جعلها تبدو قمعية ومسيئة.

حرَّف طاقم من رويترز تعليقاتي - التي قيلت باللغة البرتغالية - وأساء تفسيرها، فأصبحت تعني أنه رداً على ما فعلوه مع ديفيد، سوف أنشر الآن وثائق حول المملكة المتحدة لم أكن أنوي نشرها سابقاً. وبما أنه خبرٌ من وكالة إخبارية، فقد انتشر بسرعة فائقة إلى شتى أنحاء العالم.

خلال اليومين التاليين، روت وسائل الإعلام بغضب أنني تعهَّدت بممارسة «صحافة انتقامية». كانت تلك إساءة فهم سخيفة. فما كنت أقصده هو أن سلوك الحكومة البريطانية المسيء جعلني أشد تصميماً على مواصلة عملي. ولكن، كما تعلمت في مرات كثيرة من قبل، إن الادعاء بأن تعليقاتك أُخرجت من سياقها لا يفعل شيئاً لإيقاف الماكينة الإعلامية.

على أي حال، سواء أكان قد أُسيء فهمها أم لا، فإن رد الفعل على تعليقاتي كان موحياً: لقد تصرفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة كمتنمِّرين لسنوات؛

مـن خـلال الـرد علـى أي تحـدٍّ بالتهديـد وبمـا هو أسـوأ. لقد أرغمت السـلطات البريطانية منذ فترة قريبة الغارديان على تدمير حواسـيبها، واحتجزت للتو شـريكي بموجب قانون متعلق بالإرهاب، وحوكم مسرِّبون، وهُدِّد صحفيون بالسجن. ومع ذلـك، إن مجـرد تصـوُّر توجيـه رد قـوي على هذه الاعتداءات يُقابَل بإدانة شـديدة من الموالين والمدافعين عن الحكومة: يا إلهي! لقد تحدَّثَ عن الانتقام! الخضوع الجبـان لترهيـب البيروقراطيـة الحكومية يُعتبَر التزامـاً، والتحدي يُدان باعتباره فعل تمرُّد.

حالمـا هربنـا أنا وديفيد أخيـراً من الكاميرات، أصبحنا قادرين على التحدث. أخبرني أنه كان متحدِّياً طوال الساعات التسع، لكنه اعترف بأنه كان خائفاً.

كان ديفيد مستهدفاً بوضوح. لقد طُلب من المسافرين في رحلته إظهار جوازات سفرهم لرجال الأمن المنتظرين خارج الطائرة، وعندما شاهدوا جواز سفره، أُوقف بموجب قانون الإرهاب. قال ديفيد: «لقد هُدِّدتُ من اللحظة الأولى إلى الأخيرة» بالسـجن إن لـم «أتعـاون بشـكل كلـي». أخـذوا كل أجهزتـه الإلكترونية – بما فيها هاتفه الخلوي الذي يحوي صوراً شخصية، ومعلومات عن معارفه، ودردشاته مع أصدقائه – وأرغمـوه علـى إعطائهم كلمة السـر الخاصة بهاتفه إثر التهديد باعتقاله. «شعرت بأنهم غزوا حياتي بأكملها؛ كما لو كنت عارياً».

ظـل ديفيـد يفكـر فـي ما فعلتـه الولايات المتحـدة والمملكـة المتحدة تحت سـتار مكافحـة الإرهـاب خـلال العقد الماضي. قال لي ديفيد: «لقد خطفوا أناسـاً، وسجنوهم من دون تهم أو محام، وأخفوهم، ووضعوهم في جوانتنامو، وقتلوهم. لا يوجـد حقـاً شـيء أشـد إثـارة للفزع من أن يُقال لك من قبـل هاتين الحكومتين إنـك إرهابـي». فهذا شـيء لا يحصل لمعظم المواطنيـن الأميركيين أو البريطانيين. «أنت تدركُ أنهم قادرون على فعل أي شيء لك».

استمر الجدل حول احتجاز ديفيد لأسابيع، وتصدَّر الأخبار في البرازيل لأيام، وكان البرازيليون بشـكل شـبه موحَّد غاضبين بشـدة. وطالب سياسـيون بريطانيون بإجراء إصلاح لقانون الإرهاب. بالطبع، كان أمراً مفرحاً أن يدرك الناس أن تصرف

الحكومة البريطانية كان إساءة. ولكن، في الوقت نفسه، كان القانون مسيئاً منذ سنوات، ولم يكترث له إلا قلة من الناس؛ لأنه استُخدم غالباً ضد المسلمين. لا ينبغي أن تكون هناك حاجة لاحتجاز صحفي غربي، أبيض، ذائع الصيت كي يجذب الأنظار إلى الإساءة، ولكن هذا ما حدث.

ومما لا يدعو للاستغراب، كُشف أن الحكومة البريطانية تحدثت مع واشنطن مسبقاً بشأن احتجاز ديفيد. فعندما سُئل متحدث باسم البيت الأبيض في مؤتمر صحفي، قال: «كان هناك إنذار... لذا، كان هذا شيئاً كنا نعرف أنه يمكن أن يحدث». رفض البيت الأبيض إدانة الاحتجاز، واعترف أنه لم يتخذ أي خطوات لإيقافه أو حتى إعاقته.

لقد أدرك معظم الصحفيين مدى خطورة هذه الخطوة. قالت راشيل مادو الساخطة في برنامجها على MSNBC: «الصحافة ليست إرهاباً»، مصوِّبة السهم نحو قلب المسألة. ولكن، لم يشعر الجميع بهذه الطريقة، فقد مدح جيفري تووبين الحكومة البريطانية في برنامج تلفزيوني يُعرَض في وقت الذروة، مساوياً بين تصرُّف ديفيد وبين «البغل الذي ينقل المخدرات». وأضاف تووبين أنه ينبغي على ديفيد أن يكون ممتناً لأنه لم يُعتقَل ويُحاكَم.

بدا هذا الاحتمال أكثر قابلية للتصديق عندما أعلنت الحكومة البريطانية أنها بدأت تحقيقاً جرمياً رسمياً في الوثائق التي كان ديفيد يحملها. (كان ديفيد قد رفع مسبقاً دعوى قضائية ضد السلطات البريطانية مدَّعياً أن احتجازه كان غير قانوني لأنه لم يكن له أي علاقة بالغاية الوحيدة من القانون الذي احتُجز بموجبه: التحقيق في صلة شخص ما بالإرهاب). في الحقيقة، ليس مستغرباً أبداً أن تتجرأ السلطات إلى هذه الدرجة عندما يشبِّه أبرز الصحفيين عملاً صحفياً فائق الأهمية بالنسبة للمصلحة العامة باللاقانونية المطلقة لمهرِّبي المخدرات.

قبل وقت قصير من موته عام 2005، أدلى مراسل حرب فيتنام الشهير، ديفيد هالبرستام، بخطاب أمام طلاب جامعة كولومبيا للصحافة. قال لهم إن أشد

لحظات حياته المهنية مدعاةً للاعتزاز هي عندما هدَّد جنرالات أميركيون في فيتنام بمطالبة محرريه في نيويورك تايمز بإبعاده عن تغطية الحرب. قال هالبرستام: «لقد أغضبتُ واشنطن وسايغون من خلال إرسال تقارير إخبارية متشائمة عن الحرب». كان الجنرالات يعتبرونه «العدو»؛ لأنه كان يقاطع مؤتمراتهم الصحفية لاتهامهم بالكذب.

بالنسبة لهالبرستام، إن إغضاب الحكومة مصدر للفخر؛ فهو الغاية الحقيقية للصحافة ووظيفتها. كان يعرف أن كون المرء صحفياً يعني المجازفة، ومواجهة إساءة استخدام السلطة، وليس الخضوع لها.

أما اليوم، بالنسبة لكثيرين في المهنة، إن تلقي ثناء من الحكومة على تقارير «مسؤولة» (على أخذ توجيهاتها بخصوص ما يجب ولا يجب نشره) يمثل وسام شرف على صدورهم. وهذا هو المقياس الحقيقي لمدى انحدار الصحافة المعارضة في الولايات المتحدة.

خاتمة

في المحادثة الأولى التي أجريتها مع إدوارد سنودن على الإنترنت، أخبرني أن لديه خشية وحيدة بشأن ما فعله: أن تُقابَل كشوفاته باللامبالاة وعدم الاكتراث؛ الأمر الذي كان سيعني أنه هدم حياته وخاطر بالسجن بدون أي جدوى. وأن نقول إنّ خشية هذه قد تحققت فيه مجافاة كبيرة للحقيقة.

في الواقع، كانت نتائج كشوفاته عظيمة جداً، وأكثر ديمومةً، وأشد اتساعاً مما حلمنا يوماً أنه ممكن الحدوث. لقد صوَّبت كشوفاته انتباه العالم نحو مخاطر المراقبة الحكومية الشاملة، والسرية الحكومية واسعة النطاق، وفجَّرت الجدل العالمي الأول حول قيمة الخصوصية الفردية في العصر الرقمي، وأثارت تحديات لهيمنة أميركا على الإنترنت، وغيَّرت الطريقة التي ينظر فيها الناس حول العالم إلى مصداقية أي تصريحات يدلي بها مسؤولون أميركيون، وحوَّلت العلاقات بين الدول، وغيَّرت بشكل جذري الآراء حول الدور الصحيح للصحافة في ما يتصل بسلطة الحكومة. وضمن الولايات المتحدة، لقد أدّت ولادة تحالف متنوّع إيديولوجيًّا، وعابر للأحزاب، يدفع لإجراء إصلاح حقيقي لحالة المراقبة.

ثمة حادثة محددة أكَّدت – على نحو خاص – التغييرات العميقة التي أحدثتها كشوفات سنودن. بعد بضعة أسابيع على نشر مقالي الأول المستند إلى وثائق سنودن في الغارديان، والذي كشف جمع البيانات التفصيلية بأعداد هائلة من قبل NSA، قدَّم عضوان في الكونغرس بشكل مشترك مشروع قانون لإلغاء تمويل ذلك البرنامج. من المثير للاهتمام أن مقدمَيْ مشروع القانون هما جون كونيرز؛ وهو ليبرالي من ديترويت يقضي دورته العشرين في الكونغرس، وجاستن أماش؛ وهو محافظ وعضو في حزب الشاي يقضي دورته الثانية فقط في الكونغرس. من

الصعب تخيُّل عضوين في الكونغرس أشد اختلافاً منهما، ومع ذلك اتَّحدا معاً في معارضة تجسس NSA الداخلي. وسرعان ما كسب اقتراحهما عشرات الرعاة للقانون من كامل الطيف الإيديولوجي؛ من الأشد ليبرالية إلى الأشد محافظةً، وكل ما يوجد بينهما؛ وهذا حدثٌ نادرٌ بحق في واشنطن.

عندما وصل مشروع القانون إلى التصويت، بُثَّ النقاش على قناة C-SPAN، وكنت أشاهده بينما كنت أتحدث على الإنترنت مع سنودن الذي كان يشاهد القناة نفسها أيضاً على حاسوبه في موسكو. لقد ذُهلنا كلانا مما رأيناه. أعتقد أنها كانت المرة الأولى التي يقدِّر فيها سنودن حقاً أهمية ما أنجزه. لقد وقف عضو بعد الآخر ليستنكروا بشدة برنامج NSA، ساخرين من فكرة أن جمع البيانات حول اتصالات كل أميركي أمر ضروري لمنع الإرهاب. كان ذلك هو التحدي الأقوى على الإطلاق لحالة الأمن القومي الذي يبرز من الكونغرس منذ 9/11.

قبل كشوفات سنودن، كان من غير المتصوَّر ببساطة أن يتمكن مشروع قانون يهدف إلى استئصال برنامج أمن قومي رئيس من الحصول على أكثر من حفنة من الأصوات. لكن حصيلة التصويت النهائي على مشروع قانون كونيرز-أماش صدمت واشنطن الرسمية: لقد فشل بفارق ضئيل، 217-205. وكان التأييد له من كلا الحزبين. إذ صوَّت 111 ديمقراطياً و94 جمهورياً لصالح المشروع. كان نبذ الانقسام الحزبي التقليدي هذا مثيراً جداً بالنسبة لي ولسنودن بقدر الدعم الكبير لكبح جماح NSA. تعتمد واشنطن الرسمية على الولاء الأعمى الناجم عن الصراع الحزبي المتصلِّب، فإذا كان بالإمكان إضعاف هذا النظام المكون من الأحمر المتصارع مع الأزرق، ومن ثم تجاوزه، فإن هناك أملاً كبيراً بالوصول لصناعة قرار مرتكزة على المصالح الحقيقية للمواطنين.

خلال الأشهر التالية، مع نشر المزيد من قصص NSA حول العالم، توقّع الكثير من النقاد أن الناس سيفقدون الاهتمام بالموضوع. غير أن الاهتمام بالنقاش الدائر حول المراقبة واصل الاشتداد، ليس محلياً فقط، بل عالمياً أيضاً. إن الأحداث التي جرت في أسبوع واحد من كانون الأول 2013 -بعد أكثر من ستة أشهر على

نشـر تقريـري الأول فـي الغارديـان- تُبيِّـن بوضوح مدى اسـتمرارية آثار كشـوفات سنودن، وكم أصبح موقف NSA ضعيفاً.

بدأ الأسـبوع برأي دراماتيكي أصدره القاضي الفدرالي ريتشـارد ليون الذي حكـم بـأن جمـع NSA للبيانـات التفصيليـة كان علـى الأرجح ينتهـك التعديل الرابع للدستور الأميركي، منتقداً إياه بوصفه «شبه أورويلي [نسبة للكاتب جورج أورويل]» من حيث الاتسـاع. علاوة على ذلك، نوَّه الخبير القانوني المعيَّن من قبل بوش بوضوح إلى أن «الحكومة لا تذكر حالة واحدة منعَ فيها تحليل البيانات التفصيلية الهائلة التي تجمعها NSA حدوث هجوم إرهابي وشيك». وبعد يومين فقط، أصدرت اللجنة الاستشارية التي أنشأها الرئيس أوباما عند انكشاف فضيحة NSA لأول مرة، تقريرها المكوَّن من 308 صفحات حول المسألة، والذي رفض بدوره، على نحو قاطع، ادعاءات NSA في ما يتعلق بالأهمية الحيوية لتجسسها: «تقتـرح مراجعتنـا أن المعلومـات المسـاهمة في التحقيقـات الإرهابية من خلال اسـتخدام المـادة 215 [من القانون الوطنـي] المتعلقة بالبيانات التفصيلية الهاتفية لم تكن جوهرية لمنع الهجمات. ليست هناك حادثة واحدة يمكن فيها لـ NSA القـول بثقـة إن النتيجـة كانت سـتكون مختلفة بـدون برنامج البيانـات التفصيلية للمادة 215».

ولـم يكـن أسـبوع NSA خـارج الولايات المتحدة أفضـل حالاً، فقد صوَّتت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة بالإجماع لصالح مشروع قرار –مقدَّم من قبل ألمانيا والبرازيل- يؤكد بأن الخصوصية على الإنترنت حق إنساني جوهري، الأمر الذي يعني – حسب تعبير أحد الخبراء – «رسالة قوية للولايات المتحدة بأن الوقت قـد حـان لعكـس المسـار وإنهاء مراقبـة NSA التعقُّبية». وفي اليوم نفسـه، أعلنت البرازيـل أنهـا لـن تمنـح عقـداً متوقعاً منـذ وقت طويل بقيمـة 4.5 مليار دولار من أجل شـراء طائرات مقاتلة لشـركة بوينغ الأميركية، لكنها ستشـتري بدلاً من ذلك طائرات من شركة Saab السويدية. كان واضحاً أن غضب البرازيل بسبب تجسس NSA على قادتها وشركاتها ومواطنيها كان عاملاً رئيساً في قرارها المفاجئ. قال

مصـدر فـي الحكومـة البرازيليـة لوكالة رويترز: «لقد أفسـدت مشـكلة NSA الأمر للأميركيين».

لا يعنـي أي مـن هـذا أن المعركـة قـد رُبحت؛ فالدولة الأمنية قوية بشـكل لا يُصدَّق، وربما أقوى حتى من أرفع المسؤولين المنتخبين، وتملك مجموعة واسعة مـن الموالـين المتنفذيـن المسـتعدين للدفـاع عنها مهما كان الثمن. ولهذا السـبب، ليس مستغرباً أنها حققت بعض الانتصارات أيضاً. فبعد أسبوعين من حكم القاضي ليـون، صـرَّح قـاضٍ آخـر، مستغلاً ذكـرى 9/11، أن برنامـج NSA دسـتوري في حالة مختلفة. وتراجع حلفاء أوروبيون عن اسـتعراضات غضبهم الأولية، ليعودوا للوقـوف بخضـوع فـي صف الولايات المتحدة؛ كما يفعلـون غالباً. ولـم يكن دعم الشعب الأميركي ثابتاً أيضاً، إذ تُظهر استطلاعات الرأي أن غالبية الأميركيين، رغم معارضتهم برامج NSA التي كشفها سنودن، يريدون رؤيته وهو يُحاكَم بسبب هذه الكشـوفات. كما بدأ مسـؤولون أميركيون بالمجادلة بأن سـنودن لا يسـتحق وحده المحاكمة والسجن، بل وبعض الصحفيين الذين عملوا معه أيضاً.

مع ذلك، من الواضح أن مؤيدي NSA ارتدوا على أعقابهم، وأن حججهم المعارضة للإصلاح كانت تزداد هشاشة. على سبيل المثال، غالباً ما يصرُّ المدافعون عـن المراقبـة الجماعيـة علـى أن بعض التجسـس ضروري دومـاً. إذ لا يوجد أحد يخالف هذا الرأي. ليس البديل للمراقبة الشاملة إلغاء المراقبة برمتها، وإنما البديل مراقبـة مصوَّبـة، تسـتهدف فقـط أولئك الذيـن تجمَّعت بحقهم أدلـة كافية للاعتقاد بأنهم متورطون في فعل خاطئ حقيقي. مثل هذه المراقبة المصوَّبة يُرجَّح أن تمنع المكائـد الإرهابيـة بدرجـة أكبـر بكثير مـن مراقبة «اجمعوا كل شـيء» الحالية التي تُغـرق الـوكالات الاسـتخبارية بكميات هائلة من البيانـات، لدرجة أن المحللين لا يستطيعون فرزها بفعالية. كما أنها – بخلاف المراقبة العشوائية – منسجمة مع القيم الدستورية الأميركية والمفاهيم الأساسية للعدالة الغربية.

بعد فضائح إسـاءة اسـتخدام المراقبة التي كُشـفت بواسـطة لجنة تشـيرش في السـبعينيات، كان هـذا المبـدأ بالتحديـد -أي يجـب على الحكومـة أن تقدِّم بعض

الأدلـة علـى وجـود خطـأ محتمـل أو حالـة معينـة، كعميـل أجنبي، قبـل أن يكون باستطاعتها التنصت على محادثات شخص ما- هو الذي أفضى إلى إنشاء محكمة FISA. لسـوء الحـظ، لقـد حُوِّلـت هذه المحكمة إلى مجـرد أداة لمنح الموافقات الأوتوماتيكيـة، حيـث إنهـا لا تقدِّم أي مراجعـة قضائية ذات معنى لطلبات المراقبة التي تقدّم لها من الحكومة. لكن الفكرة الجوهرية صحيحة مع ذلك، وتُظهر طريقاً يقودنـا نحـو الأمـام. إن تحويـل محكمة FISA إلى نظـام قضائي حقيقي، بدلاً من النظام الأحادي الحالي الذي تعرض فيه الحكومة وحدها قضيتها، يمكن أن يكون إصلاحاً إيجابياً.

من غير المرجح أن تكون مثل هذه التغييرات التشريعية الداخلية وحدها كافية لحـل مشـكلة المراقبـة؛ لأن دولـة الأمـن القومي غالباً ما تكسـب الكيانات المعنية بالإشـراف عليهـا (كمـا رأينـا، علـى سـبيل المثـال، إن اللجان الاسـتخبارية التابعة للكونغرس مُستولى عليها بالكامل الآن). لكن هذه الأنواع من التغييرات التشريعية يمكن على الأقل أن تعزز المبدأ الذي يقول إن المراقبة الجماعية العشوائية ليس لها مكان في دولة ديمقراطية موجَّهة ظاهرياً بواسطة ضمانات دستورية بالخصوصية.

ومن الممكن أيضاً اتخاذ خطوات أخرى لاسترداد الخصوصية على الإنترنت وتقييـد المراقبـة الحكوميـة. إن الجهـود الدوليـة -التـي تُقـاد اليوم من قبـل ألمانيا والبرازيـل- لبنـاء بنيـة تحتيـة جديـدة للإنترنت كي لا تبقى حركـة الاتصالات عبر الشـبكة مرغمـة علـى المـرور عبر الولايات المتحدة يمكن أن تقطع شـوطاً طويلاً باتجـاه خلخلـة السـيطرة الأميركيـة علـى الإنترنت. وللأفراد أيضـاً دور يلعبونه في استرداد خصوصيتهم على الإنترنت؛ فرفض استخدام خدمات الشركات التقنية التي تتعاون مع NSA وحلفائها سيضع ضغطاً على هذه الشركات لإيقاف هذا التعاون، وسـيحث الشـركات التقنيـة الأخرى على تكريس نفسـها لحمايـة الخصوصية. في الحقيقة، هناك عدد من الشركات التقنية الأوروبية تروِّج منذ الآن لخدماتها المتعلقة بالبريد الإلكتروني والدردشة على أنها بديل متفوق للخدمات المقدمة من جووجل وفيسبوك، متفاخرةً بأنها لا -ولن- تقدِّم بيانات لـ NSA.

إضافة إلى ذلك، من أجل منع الحكومات من التطفُّل على الاتصالات الشخصية واستخدام الإنترنت، ينبغي على جميع المستخدمين أن يستعملوا أدوات تتيح التشفير والتصفُّح المجهول. وهذا الأمر هام على نحو خاص بالنسبة للأشخاص الذين يعملون في مجالات حساسة، كالصحفيين والمحامين وناشطي حقوق الإنسان. ويجب على الوسط التقني أن يواصل تطوير برامج أشد فعالية في ما يتعلق بالتشفير والتصفُّح المجهول.

على كل هذه الجبهات، هناك قدر كبير من العمل ما زال ينبغي فعله. ولكن، بعد أقل من سنة على لقائي الأول مع سنودن في هونغ كونغ، ليس ثمة شك في أن كشوفاته أحدثت تغييرات جوهرية غير قابلة للإبطال في الكثير من البلدان والكثير من المجالات. وبعيداً عن تفاصيل إصلاح NSA، دفعت أفعال سنودن بقوة قضية شفافية الحكومة والإصلاح بصفة عامة. لقد أوجَد سنودن نموذجاً ملهماً للناشطين المستقبليين الذين يُرجَّح أن يسيروا على خطاه، ويكملوا الأساليب التي تبنّاها.

سعت إدارة أوباما، التي حاكمت المسرِّبين أكثر من جميع الإدارات السابقة مجتمعةً، إلى إشاعة مناخ من الخوف لخنق أي محاولة لفضح الانتهاكات المخفية. لكن سنودن حطَّم هذا القالب، ونجح بالبقاء حراً خارج قبضة الولايات المتحدة، وعلاوة على ذلك، رفض البقاء مختبئاً، بل تقدَّم باعتزاز وأعلن عن نفسه. ونتيجة لذلك، إن صورته العامة ليست صورة مجرم مدان ببذة برتقالية وأغلال، وإنما صورة رجل حر فصيح قادر على التعبير عن نفسه، وشرْح ما فعله، وسبب فعله ذلك. لم يعد ممكناً بالنسبة للحكومة الأميركية أن تحرف الأنظار عن الرسالة ببساطة من خلال تشويه صورة صاحب الرسالة. ثمة درس قوي هنا للمسرِّبين المستقبليين: إن قول الحقيقة لا يعني بالضرورة تدمير حياتك.

كما أن الأثر الملهِم لسنودن ليس أقل عمقاً على الإطلاق بالنسبة لنا. ببساطة شديدة، لقد ذكَّرنا جميعاً بالقدرة الاستثنائية لأي إنسان على تغيير العالم. فعلى الرغم من أنه شخص عادي في كل الجوانب الخارجية، تربّى في كنف عائلة تفتقد لأي ثروة أو سلطة، ولا يحمل حتى شهادة ثانوية، ويعمل كموظف مجهول في

شركة ضخمة. إلا أنه من خلال فعل واحد نابع من ضمير حي، غيَّر مسار التاريخ حرفياً.

إنّ أكثر الناشطين السياسيين التزاماً غالباً ما يُدفَعون للاستسلام للانهزامية. إن المؤسسات المهيمنة تبدو قوية جداً على التحدي، والمعتقدات السائدة تبدو راسخة جداً على الاستئصال، وهناك دوماً الكثير من الأطراف التي تملك مصالح خاصة في الحفاظ على الوضع الراهن. لكن الناس بشكل عام -وليس عدداً صغيراً من النخب التي تعمل في السر- هم القادرون على تقرير أي نوع من العالم نريد العيش فيه. إن تطوير قدرة الناس على التفكير واتخاذ القرار هي الغاية من فضح الانتهاكات المخفية، والنشاط السياسي، والصحافة السياسية. وهذا ما يحدث الآن؛ بفضل كشوفات إدوارد سنودن.

في شهر أيار / مايو من العام 2013 سافر جلين جرينوالد مؤلف كتاب «لا مكان للاختباء» إلى هونغ كونغ لمقابلة مخبر متكتم ادعى أن لديه أدلة مذهلة حول تفشي التجسس الحكومي الأميركي، والذي أصرّ على التواصل عبر قنوات شديدة التشفير فقط، ليتبين له بعد ذلك أن هذا المصدر لم يكن سوى إدوارد سنودن المتعاقد مع وكالة الأمن القومي، والذي تحوّلت اعترافاته حول الانتشار والواسع والمبرمج لتجاوزات الوكالة إلى أكثر الأخبار إثارة وشيوعاً في التاريخ المعاصر؛ مما أثار نقاشات حادة حول الأمن القومي وخصوصية المعلومات.

وللمرة الأولى، يجمع جرينوالد كل الأجزاء معاً، مستعيداً تفاصيل لقاءاته مع سنودن التي نشرت جريدة الغارديان البريطانية قسماً منها، ومضيفاً إليها معلومات جديدة ومستجدة، وفاضحاً سوء استخدام وكالة الأمن القومي الأميركية لسلطتها، وذلك عبر وثائق لم تنشر من قبل زوده بها سنودن وتكشف أسراراً خطيرة عن تورط الوكالة في زرع أجهزة مراقبة داخل موجهات شبكات الإنترنت ومحولاتها، ومراقبة جميع الاتصالات الإلكترونية بما فيها اتصالات الطائرات، وتمويل أجهزة استخبارات أجنبية للحصول على معلومات عن أهداف محددة، فضلاً عن التجسس الاقتصادي، واختراق وسائل التواصل الاجتماعي ومراقبة أنشطة المواطنين الخاصة عبرها.

وعبر الكشف عن تجاوزات وكالة الأمن القومي الأميركية غير القانونية يثبت جرينوالد إخفاقها في الدفاع عن مصالح المواطنين، بالإضافة إلى خداعهم حول أنشطتها؛ عبر نشر معلومات مغلوطة في وسائل إعلامية تدعمها مالياً.

وثائق وكشوفات:

يكشف الكتاب 56 وثيقة لم تُرَ من قبل من أرشيف سنودن، منها (على سبيل الذكر لا الحصر):

- **تفاصيل جديدة حول «الموجِّهات» و«محوِّلات الشبكة».**
- **الشركات الشريكة مع وكالة الأمن القومي.**
- **مبدأ جمع كل شيء.**
- **اعتراض الاتصالات الجوية.**
- **علاقات مع شركاء أجانب.**
- **تجسس اقتصادي.**
- **فايسبوك/وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت.**

بالإضافة إلى مواضيع أخرى مثل:

ردود فعل سنودن على مجموعة القصص الأولى، وكيفية اختبائه في هونغ كونغ، بالإضافة إلى القصة المثيرة خلف التي تكمن خلف نشر التحقيقات الأولى في صحيفة الغارديان، واحتجاز ديفيد ميراندا.

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic

ISBN 978-614-01-1309-1
9 786140 113091

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com